



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرعد
عليه صاب

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مؤلفه آية الله العظمى
الشيخ محمد باقر المجلسي
توفي سنة ١٢٠٦

كتاب العبادة



دار العلوم
بتهران، لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٢٠
١١	اشاره
١١	اشاره
١٥	كتاب الصلاه
١٥	اشاره
١٧	فصل فى مستحبات الأذان والإقامه
١٧	اشاره
٣٣	مسأله ١ القول فى السجود والقعود
٣٥	مسأله ٢ ما يستحب لمن سمع المؤذن يقول الشهادتين
٣٦	مسأله ٣ مواصفات المؤذن
٣٩	مسأله ٤ أحكام أقسام ترك الأذان والإقامه
٤٤	مسأله ٥ تعمد الاكتفاء فى الأذان
٤٥	مسأله ٦ صدور واقع التكليف فى خلال الأذان والإقامه
٤٧	مسأله ٧ اعاده الأذان لو كان المؤذن إماما
٤٨	مسأله ٨ ما لو أحدث أثناء الإقامه أو الأذان
٤٩	مسأله ٩ أخذ الأجره على أذان الصلاه وأذان الإعلام
٥٣	مسأله ١٠ اللحن فى أذان الإعلام
٥٥	فصل فى شرائط قبول الصلاه، وموانع قبول الصلاه
٧٣	فصل فى واجبات الصلاه
٧٥	فصل فى النيه
٧٥	اشاره
٨٢	مسأله ١ وجوب تعيين العمل عند التعدد
٨٦	مسأله ٢ عدم وجوب قصد الأداء والقضاء والقصر والتمام

- ٨٩ مسأله ٣ العدول من القصر إلى التمام وبالعكس
- ٩٢ مسأله ٤ عدم وجوب تصور الصلاه تفصيلا، حين النيه
- ٩٣ مسأله ٥ عدم منافاه نيه الوجوب للصلوات المندوبه
- ٩٥ مسأله ٦ التلفظ بالنيه
- ٩٦ مسأله ٧ نيه من لا يعرف الصلاه
- ٩٧ مسأله ٨ اشتراط الخلوص عن الرياء في نيه العبادات
- ١١٢ مسأله ٩ الرياء المتأخر عن العمل العبادى
- ١١٥ مسأله ١٠ العجب المتأخر عن العمل العبادى والمقارن له
- ١١٨ مسأله ١١ أحكام أقسام الضمائم، غير الرياء
- ١٢٢ مسأله ١٢ أحكام أقسام الأزواجيه فى نيه بعض أجزاء الصلاه
- ١٢٦ مسأله ١٣ لو رفع صوته لإعلام الغير بقصد الجزئيه
- ١٢٨ مسأله ١٤ وقت النيه
- ١٣٠ مسأله ١٥ استدامه النيه
- ١٣٢ مسأله ١٦ أحكام أقسام نيه القطع أو القاطع
- ١٣٦ مسأله ١٧ لو سبق الخيال أو اللسان القلب
- ١٣٧ مسأله ١٨ الخطأ فى تعيين المنوى، مع ارتكاز النيه فى الذهن
- ١٣٩ مسأله ١٩ الشك فى الصلاه الحاضره بين الظهر والعصر
- ١٤٢ مسأله ٢٠ موارد جواز العدول من صلاه إلى أخرى
- ١٥١ مسأله ٢١ عدم جواز العدول من الفائته إلى الحاضره
- ١٥٢ مسأله ٢٢ العدول غير الجائز، مبطل للصلاتين
- ١٥٣ مسأله ٢٣ بطلان الصلاه إذا عدل فى موضع عدم العدول
- ١٥٤ مسأله ٢٤ مسأله فى العدول غير الجائز
- ١٥٥ مسأله ٢٥ الخطأ فى التطبيق
- ١٥٦ مسأله ٢٦ ترامى العدول
- ١٥٨ مسأله ٢٧ العدول بعد الفراغ
- ١٥٩ مسأله ٢٨ كفايه النيه للعدول

- مسألة ٢٩ العدول إلى القصر أو الإتمام في أثناء الصلاة ١٦٠
- مسألة ٣٠ ما لو قصد الصلاة عما في الذمه ١٦٢
- مسألة ٣١ ما لا يعتبر فيه قصد العدد المعين ١٦٣
- فصل في تكبيره الإحرام ١٦٥
- اشاره ١٦٥
- مسألة ١ التغيير في صيغه: الله أكبر ١٧٨
- مسألة ٢ التغيير في صيغه الله أكبر تحريكا ١٧٩
- مسألة ٣ كيفية لفظ: الله أكبر ١٨٠
- مسألة ٤ وجوب القيام والاستقرار في تكبيره الإحرام ١٨١
- مسألة ٥ ما يعتبر في صدق التلطف ١٨٣
- مسألة ٦ من لا يعرف تكبيره الإحرام ١٨٦
- مسألة ٧ كيفية تكبيره الإحرام بالنسبة للأخرس ١٩١
- مسألة ٨ حكم التكبيرات المندوبه ١٩٤
- مسألة ٩ ترك التعلم في سعه الوقت ١٩٥
- مسألة ١٠ التكبيرات الافتتاحيه ١٩٧
- مسألة ١١ طريقه تعيين تكبيره الإحرام ٢١٠
- مسألة ١٢ الطريقه الفضلى في كيفية الإتيان بالتكبيرات الافتتاحيه ٢١٢
- مسألة ١٣ استحباب الجهر بتكبيره الإحرام للإمام ٢١٦
- مسألة ١٤ الآداب المرافقه للتكبير، واجبا و مستحبا ٢١٧
- مسألة ١٥ كفايه مطلق الرفع للتكبير ٢٢٥
- مسألة ١٦ صور الشك في تكبيره الإحرام ٢٢٦
- فصل في القيام ٢٢٩
- أقسام القيام ٢٢٩
- مسألة ١ وجوب القيام حال تكبيره الإحرام ٢٣٨
- مسألة ٢ القيام حال القراءة والتسبيح، شرط أو واجب ٢٤٠
- مسألة ٣ المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت ٢٤٣

- مسألة ٤ لو نسي القيام حال القراءة ----- ٢٤٥
- مسألة ٥ لو نسي القراءة و تذكر بعد الركوع ----- ٢٤٦
- مسألة ٦ صور زياده القيام ٢٤٧
- مسألة ٧ صور الشك فى القيام ٢٥٠
- مسألة ٨ شرائط القيام ٢٥١
- مسألة ٩ انتصاب العنق ٢٤٢
- مسألة ١٠ صحه الصلاه عند ترك الانتصاب، والاستقرار ناسيا ----- ٢٤٣
- مسألة ١١ عدم تسويه الرجلين فى الاعتماد ٢٤٥
- مسألة ١٢ عدم الفرق بين الاعتماد على الحائط وغيره ٢٤٦
- مسألة ١٣ وجوب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار ٢٤٨
- مسألة ١٤ تقدم القيام الاضطرارى على الجلوس ٢٤٩
- مسألة ١٥ تدرج ابدال القيام و الركوع و السجود ٢٧٥
- مسألة ١٦ عدم التمكن من الركوع قائما، أو أصلا ٢٩٤
- مسألة ١٧ الدوران بين الصلاه قائما موميا، أو جالسا مع الركوع ٢٩٧
- مسألة ١٨ الدوران بين الصلاه قائما ماشيا أو جالسا ٣٠١
- مسألة ١٩ التمكن من القيام حال الركوع ٣٠٤
- مسألة ٢٠ التمكن من القيام فى بعض الركعات ٣٠٥
- مسألة ٢١ دوران الأمر بين الصلاه ماشيا أو راكبا ٣٠٨
- مسألة ٢٢ وجوب التأخير فى حال الظن فى التمكن ٣٠٩
- مسألة ٢٣ التمكن مع القيام مع وجود مانع عنه ٣١٠
- مسألة ٢٤ الدوران بين مراعاة الاستقبال أو القيام ٣١٢
- مسألة ٢٥ تجدد العجز فى أثناء الصلاه عن القيام ٣١٣
- مسألة ٢٦ تجدد قدره فى أثناء الصلاه على القيام ٣١٥
- مسألة ٢٧ صور تجدد العجز فى أثناء الصلاه ٣١٧
- مسألة ٢٨ لو ركع قائما ثم عجز عن القيام ٣١٩
- مسألة ٢٩ وجوب الاستقرار فى أفعال الصلاه وأذكارها ٣٢٠

- مسألة ٣٠ سجود من لا يقدر على السجود - - - - - ٣٢٤
- مسألة ٣١ تخير المصلي جالسا بين أنحاء الجلوس - - - - - ٣٢٥
- مسألة ٣٢ مستحبات القيام - - - - - ٣٣٤
- فصل في القراءة - - - - - ٣٣٩
- اشاره - - - - - ٣٣٩
- مسألة ١ عدم كون القراءة ركنا - - - - - ٣٥٨
- مسألة ٢ عدم جواز قراءة السور الطوال - - - - - ٣٤٢
- مسألة ٣ عدم جواز قراءة إحدى سور العزائم في الفريضة - - - - - ٣٤٧
- مسألة ٤ ما لو قرأ سورة العزيمه عمدا أو نسيانا - - - - - ٣٨٠
- مسألة ٥ عدم وجوب قراءة السوره في النوافل - - - - - ٣٨١
- مسألة ٦ جواز قراءة العزائم في النوافل - - - - - ٣٨٤
- مسألة ٧ سور العزائم أربع - - - - - ٣٨٤
- مسألة ٨ البسملة جزء من كل سورة - - - - - ٣٨٨
- مسألة ٩ اتحاد سورتي الفيل ولإيلاف، والضحي وألم نشرح - - - - - ٣٩١
- مسألة ١٠ جواز قراءة أكثر من سورة في ركعه وأحد - - - - - ٣٩٤
- مسألة ١١ عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها - - - - - ٤٠٣
- مسألة ١٢ وجوب إعادة البسملة لأي سورة أراد - - - - - ٤٠٤
- مسألة ١٣ صور البسملة من غير تعيين سورة - - - - - ٤٠٨
- مسألة ١٤ لو عين البسملة لسوره ثم نسيها - - - - - ٤٠٩
- مسألة ١٥ الشك أثناء السوره في تعيين البسملة لها أو لغيرها - - - - - ٤١٠
- مسألة ١٦ العدول من سورة إلى أخرى اختيارا - - - - - ٤١١
- مسألة ١٧ عدم العدول من الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة - - - - - ٤٢٥
- مسألة ١٨ جواز العدول من سورة إلى أخرى في النوافل مطلقا - - - - - ٤٢٤
- مسألة ١٩ جواز العدول من سورة إلى أخرى مع الضروره - - - - - ٤٢٧
- مسألة ٢٠ موارد وجوب الجهر بالقراءة على الرجال، ووجوب الإخفات - - - - - ٤٣١
- المحتويات - - - - - ٤٤٣

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الصلاة

الجزء الرابع

دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

بيروت لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الصلاة

اشاره

الجزء الرابع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

فصل فى مستحبات الأذان والإقامة

إشاره

فصل

يستحب فيهما أمور

الأول: الاستقبال.

{فصل

يستحب فيهما أمور}

{الأول: الاستقبال} بلا إشكال ولا خلاف فى أصل الرجحان، بل فى المستند وغيره الإجماع عليه، وقد ذهب المشهور إلى كونه مستحباً بالنسبة إليهما، خلافاً لبعض كالمفيد والسيد والحدائق فذهبوا إلى وجوبه فى الإقامة، والأقوى ما عليه المشهور، ويدل عليه الإطلاقات التى لا تقيد بما دلّ على الاستقبال.

وكيف كان، فيدل على الرجحان، وعلى عدم الوجوب جملة من الروايات:

فعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: يؤذن الرجل وهو على غير القبلة؟ قال (عليه السلام): «إذا كان التشهد مستقبل القبلة فلا بأس» (١).

وعن على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن رجل يفتتح

ص: ٧

الأذان والإقامة وهو على غير القبلة ثم يستقبل القبلة؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(١).

وفى روايه زراره: «تؤذن وأنت على غير وضوء فى ثوب واحد قائماً أو قاعداً وأينما توجهت»^(٢).

وفى روايتى ابن مسلم:^(٣) «يؤذن وهو يمشى وهو على غير طهر أو على ظهر الدابه؟ قال: «نعم إذا كان التشهد مستقبلاً القبلة فلا بأس».

وخبر الدعائم، عن على (عليه السلام): «يستقبل المؤذن القبلة فى الأذان والإقامة، فإذا قال "حى على الصلاة، حى على الفلاح" حوّل وجهه يميناً وشمالاً»^(٤).

استدل من قال بالوجوب فى الإقامة: بخبر سليمان بن صالح، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وليتمكن فى الإقامة كما يتمكن فى الصلاة، فإنه إذا أخذ فى الإقامة فهو فى صلاة»^(٥).

وخبر يونس الشيبانى، عنه (عليه السلام): «إذا أقمت الصلاة فأقم مترسلاً فإنك فى الصلاة»^(٦).

لكن الضروره والنص والإجماع قامت على أن الإقامة ليست من الصلاة،

ص: ٨

١- قرب الإسناد: ص ٨٦

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٨٣ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامة ح ٣

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامة ح ١٥. التهذيب: ج ٢ ص ٥٦ الباب ٦ فى الأذان والإقامة ح ٣٦، مع اختلاف

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٤ فى ذكر الأذان والإقامة

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٦ الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٢

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٦ الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامة ح ٩

ولذا قال (عليه السلام): «افتتاحها التكبير»^(١). وقال (عليه السلام): «إذا أقمت فعلى وضوء ومتهيئاً للصلاه»^(٢).

فلا بد من حمل هذه الروايات على الفضيله، ويدل عليه ما تقدم وما يأتى مما دل على جواز التكلم بعدها وفى خلالها، فالقول بالاستحباب حتى فى الإقامه كما ذهب إليه المشهور هو المتعين.

{الثانى: القيام} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل فى المستند وغيره الإجماع عليه، ويدل على الرجحان فيهما وعدم الوجوب: خبر حمران، سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الأذان جالساً؟ قال (عليه السلام): «لا يؤذن جالساً إلا ركب أو مريض»^(٣).

وصحيح زراره السابق: «تؤذن _ إلى أن قال _ قائماً أو قاعداً»^(٤).

وصحيح محمد بن مسلم، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أيؤذن الرجل وهو قاعد؟ قال (عليه السلام): «نعم ولا يقيم إلا وهو قائم»^(٥). إلى غيرها من النصوص، وعدم ذكر القعود فى الإقامه _ فى النص _ لا يضر بعد ما تقدم من عدم تقيد

١- انظر: الوسائل: ج ٤ ص ٧١٤ الباب ١ من التكبير ح ٧، والمستدرک: ج ١ ص ٢٧٠ الباب ١ ح ٤

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٨٣ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامه ح ٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٦ الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ١١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٤ الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٥ الباب ١٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ٥

الثالث: الطهارة في الأذان، وأما الإقامة فقد عرفت أن الأحوط بل لا يخلو عن قوه اعتبارها فيها،

المقيدات المطلقات في باب المستحباب، خصوصاً وقد عرفت فتوى المشهور بالاستحباب.

نعم لا شك أن القيام بالنسبة إلى الإقامة أكد كما هو الحال في الطهارة والاستقبال وغيرهما.

{الثالث: الطهارة في الأذان} بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى غير واحد الإجماع عليه، ويدل عليه خبر الدعائم: «لا بأس أن يؤذن الرجل وهو على غير طهر، وعلى طهر أفضل» (١).

والمرسل المروي في كتب الفروع: «لا تؤذن إلا وأنت طاهر» (٢).

{وأما الإقامة فقد عرفت أن الأحوط} استحباباً الطهارة فيها {بل لا يخلو عن قوه} عدم {اعتبارها فيها} وإن كانت الطهارة فيها أكد من الطهارة في الأذان، كما دلّ عليه جملة من الروايات، ويدل على الفرق بينهما أيضاً: ما رواه علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المؤذن يحدث في أذانه وإقامته؟ قال (عليه السلام): «إن كان الحدث في الأذان فلا بأس، وإن كان في الإقامة فليتوضأ وليقم إقامته» (٣).

ص: ١٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٦ في ذكر الأذان والإقامة

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٠٢ باب بدء الأذان والإقامة، والذكرى: ص ١٧٠ س ٢١

٣- قرب الإسناد: ص ٨٥

بل الأحوط اعتبار الاستقبال والقيام أيضاً فيها، وإن كان الأقوى الاستحباب.

الرابع: عدم التكلم فى أثناهما

{بل الأحوط اعتبار الاستقبال والقيام أيضاً فيها، وإن كان الأقوى الاستحباب} كما تقدم تفصيله.

{الرابع: عدم التكلم فى أثناهما} كما عن المشهور، بل عن المنتهى نفى الخلاف فيه بين أهل العلم فى الإقامه، قال فى المستند: أما الكراهه فى الأذان فلشهرتها بين الأعيان، خلافاً للمحكى عن القاضى فلم يكرهه فيه، وهو ظاهر المنتهى والكفايه، وأما فى الإقامه فلما ذكر _ أى الشهره _ خلافاً للسيد والمفيد فحرماه فيها(١).

أقول: مرجوحه الكلام فىهما، فيدل عليها موثق سماعه: عن المؤذن أيتكلم وهو يؤذن؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس حين يفرغ من أذانه»(٢).

لكن فى حاشيه التهذيب المخطوط(٣) أن لفظه «حين» بخط الشيخ مردده بين حتى وبين حين، وفى المستند أنه إذا كان «حتى» فلا دلالة فيها على المطلوب(٤)، لكن التسامح فى السنن كاف فى الحكم بالكراهه.

يبقى أنه يرد على المصنف

ما ذكره المستمسك(٥) من أن ظاهر الموثق كراهه الكلام لا استحباب تركه.

أقول: ولذا ذكره غير واحد من الفقهاء فى المكروهات، هذا بالنسبه إلى مرجوحه الكلام فى الأذان.

ص: ١١

١- المستند: ج ١ ص ٣١٧ س ٩

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٥٤ الباب ٦ فى الأذان والإقامه ح ٢٣

٣- كما عن جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧٠٥ فى هامش للحديث

٤- المستند: ج ١ ص ٣١٧ س ١١

٥- المستمسك: ج ٥ ص ٥٩٧

وأما مرجوحيته في الإقامه، فيدل عليها نصوص متواتره، مثل خبر عمرو بن أبي نصر، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أيتكلم الرجل في الأذان؟ قال: «لا بأس»، قلت: في الإقامه؟ قال (عليه السلام): «لا» (١).

وخبر أبي هارون: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا أبا هارون الإقامه من الصلاه فإذا أقيمت فلا تتكلم ولا تؤم بيدك» (٢).

وخبر محمد بن مسلم: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تتكلم إذا أقيمت للصلاه فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامه» (٣). إلى غيرها من الروايات، وقد عرفت تصريح النص بجواز التكلم في الأذان مما يوجب حمل النهي عن التكلم فيه على الكراهه، كما أن هناك روايات تدل على جواز التكلم في الإقامه مما يوجب حمل روايات المنع على الكراهه.

مثل خبر حسن بن شهاب: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا بأس أن يتكلم الرجل وهو يقيم الصلاه وبعد ما يقيم إن شاء» (٤).

ص: ١٢

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٢٩ الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه ح ٤
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٠١ الباب ١٦٤ في الكلام في حال الإقامه ح ٢
 - ٣- الاستبصار: ج ١ ص ٣٠١ الباب ١٦٤ في الكلام في حال الإقامه ح ٣
 - ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٠ الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه ح ١٠

بل يكره بعد "قد قامت الصلاة" للمقيم، بل لغيره أيضاً في صلاة الجماعة إلا في تقديم إمام.

وصحيح محمد الحلبي: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم في أذانه أو في إقامته؟ قال (عليه السلام): «لا بأس». (١)

ومن قوه إطلاق الأدلة المجوزه يحمل ما في روايه ابن أبي عمير على مراتب الكراهه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتكلم في الإقامه؟ قال (عليه السلام): «نعم فإذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة" فقد حرم الكلام على أهل المسجد، إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شتى وليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم تقدم يا فلان» (٢).

ويؤيد الجواز ما في روايه ابن حماد، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «حتى إذا قضى أذانه أقام الصلاة _ إلى أن قال _ فلما استوا على مصافهم أخذ جبرئيل بضبعي ثم قال لي: يا محمد تقدم فصل ياخوانك» (٣).

{بل يكره بعد "قد قامت الصلاة" للمقيم} لما عرفت من النص، والأولى أن يقول إنه أشد كراهه {بل لغيره أيضاً في صلاة الجماعة، إلا في تقديم إمام} لما تقدم من روايه ابن أبي عمير، ولما رواه سماعة قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أقام المؤذن للصلاة فقد حرم الكلام إلا أن يكون القوم ليس يعرف لهم إمام». (٤)

ص: ١٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٢٩ الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه ح ٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٢٩ الباب ١٠ من أبواب الأذان والإقامه ح ٧

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٥٠ الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامه ح ٥

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧٠٦ الباب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامه ح ٩

بل مطلق ما يتعلق بالصلاه، كتسويه صف ونحوه، بل يستحب له إعادتها حينئذ.

ولما رواه زراره، عن الباقر (عليه السلام) إنه قال: «إذا أقيمت الصلاه حرم الكلام على الإمام وعلى أهل المسجد إلا في تقديم إمام»^(١).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «إنه إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه، فقد وجب على الناس الصمت والقيام إلا أن لا يكون لهم إمام فيقدم بعضهم بعضا»^(٢).

{بل مطلق ما يتعلق بالصلاه، كتسويه صف ونحوه} لما ادعاه المنتهى من أنه لا خلاف في تسويغ الكلام بعد "قد قامت الصلاه" إذا كان مما يتعلق بالصلاه كتقديم إمام أو تسويه صف^(٣)، ويدل عليه ما رواه المفيد في الإرشاد في قصه ملاقيه الإمام الحسين (عليه السلام) مع حر بن يزيد الرياحي، وفيه: فقال (عليه السلام) للمؤذن: «أقم» فأقام الصلاه، فقال (عليه السلام) للحر: «أتريد أن تصلى بأصحابك؟» قال: لا، بل تصلى أنت ونصلي بصلاتك، فصلى بهم الحسين (عليه السلام)^(٤)، الخبر. هذا بالإضافة إلى المناط في تقديم الإمام.

{بل يستحب له إعادتها حينئذ} بلا إشكال ولا خلاف، ففي صحيح ابن مسلم

ص: ١٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٤٤ في الأذان والإقامة ح ١٦

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٥ في ذكر الأذان والإقامة

٣- المنتهى: ج ١ ص ٢٥٧ س ٥

٤- الإرشاد: ص ٢٢٤

الخامس: الاستقرار فى الإقامه.

السادس: الجزم فى أواخر فصولهما مع التانى فى الأذان، والحدرد فى الإقامه على وجه لا ينافى قاعده الوقف

عن الصادق (عليه السلام): «لا تتكلم إذا أقيمت للصلاه، فإنك إذا تكلمت أعدت الإقامه»(١).

وهل تستحب إعادته كل الإقامه إذا تكلم فى أثنائها؟ أو خصوص ما تكلم بعده من الفصول؟ احتمالان، وإن كان الظاهر إعادته الكل، فكأن الكلام فيها مثل الكلام فى الصلاه يبطل الكل لا الجزء المتقدم على الكلام فقط.

{الخامس: الاستقرار فى الإقامه} لما دل على أنها كالصلاه وغيره، كما تقدم.

{السادس: الجزم فى أواخر فصولهما} فلا- يوصل آخر الفصل السابق بأول الفصل اللاحق {مع التانى فى الأذان، والحدرد} أى الإسراع {فى الإقامه على وجه لا ينافى قاعده الوقف} بأن يكون الإسراع بحيث يكون كالوصل ولكن بجزم الآخر، بل الإسراع النسبى، كل ذلك بلا إشكال، ويدل عليه جملة من النصوص:

كخبر خالد بن نجیح، عن الصادق (عليه السلام): «الأذان والإقامه مجزومان»(٢).

وعن ابن بابويه قال: وفى خبر آخر: «موقفان»(٣).

ص: ١٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٠١ الباب ١٦٤ فى الأذان والإقامه ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٩ الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامه ح ٤

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٨٤ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامه ح ١١

لكن من المحتمل أن يراد بذلك توقفهما على السماع، فلا يزداد فيهما ولا ينقص منهما.

وفى صحيح زراره: قال أبو جعفر (عليه السلام): «الأذان جزم بإفصاح الألف والهاء، والإقامة حدر»^(١). ولعل المراد الإفصاح بهما في الأذان أكثر من الإقامة، لأن المطلوب في الأذان مد الصوت كما ورد في الحديث، وذلك يلائم الإفصاح بخلاف الإقامة.

وفى خبر خالد بن نجیح، عنه (عليه السلام): «التكبير جزم في الأذان مع الإفصاح بالهاء والألف»^(٢).

وفى خبر الحسن بن السرى، عن الصادق (عليه السلام)، «الأذان ترتيل والإقامة حدر»^(٣). والمراد بالترتيل إظهار الحروف والوقوف على الوقوف.

وفى صحيح معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وأحدر إقامتك حدرًا»^(٤).

وروى زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا أذنت فأفصح بالألف والهاء، وصلّ على النبي كلما ذكرته أو ذكره ذاكر في أذان أو غيره»^(٥).

وفى خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وبين وأفصح بالألف والهاء»^(٦).

ص: ١٦

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٢ الباب ٢٤ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٩ الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٣ الباب ٢٤ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣
- ٤- الفقيه: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٤٤ في الأذان والإقامة ح ١٣
- ٥- الكافي: ج ٣ ص ٣٠٣ باب بدء الأذان والإقامة و... ح ٧
- ٦- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٥ في ذكر الأذان والإقامة

السابع: الإفصاح بالألف والهاء من لفظ الجلاله فى آخر كل فصل هو فيه.

الثامن: وضع الإصبعين فى الأذنين فى الأذان.

أى فى الأذان.

وفيه: عنه (عليه السلام) أيضاً أنه قال: «يرتل الأذان وتحدر الإقامه» (١).

وفى روايتى الشيبانى: (٢) «إذا أقمت الصلاة فأقم مترسلاً فإنك فى الصلاة».

{السابع: الإفصاح بالألف والهاء من لفظ الجلاله فى آخر كل فصل هو فيه} لما تقدم، وقد تقدم أن تخصيص ذلك بالأذان فى الروايه، لأن المطلوب فيه مد الصوت الملائم للإفصاح، وإن كان الظاهر كون الإقامه كذلك أيضاً فى الجملة.

{الثامن: وضع الإصبعين فى الأذنين فى الأذان} فإنه يعين مد الصوت ويمنع تأذى الإنسان بصوته، ويدل عليه ما فى البحار فى قصه شهاده أمير المؤمنين (عليه السلام): ثم علا (عليه السلام) المأذنه ووضع سبابتيه فى أذنيه وتنحنح ثم أذن وكان (صلوات الله عليه) إذا أذن لم يبق فى بلده الكوفه بيت إلا اخترقه صوته (عليه السلام) (٣).

وعن الحسن بن السرى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «السنه أن تضع إصبعيك فى أذنيك فى الأذان» (٤).

ص: ١٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٥ فى ذكر الأذان والإقامه

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٦٩٥ الباب ٢١ من أبواب الأذان والإقامه، آخر الباب

٣- البحار: ج ٤٢ ص ٢٧٩

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٢٨٤ الباب ١٤ فى الأذان والإقامه ح ٣٧

التاسع: مد الصوت في الأذان ورفعاه، ويستحب الرفع في الإقامة أيضاً إلا أنه دون الأذان.

وفى روايه الفقيه عنه: «أن يضع إصبعيه في أذنيه»^(١).

وفى روايه حماد: «ثم قام جبرئيل (عليه السلام) فوضع سبابته اليمنى في أذنه اليمنى فأذن»^(٢).

أقول: فإذا فعل ذلك أتى ببعض المستحب.

{التاسع: مدّ الصوت في الأذان ورفعاه، ويستحب الرفع في الإقامة أيضاً إلا أنه دون الأذان} بلا إشكال، ويدل عليه جملة من النصوص:

ففى صحيح معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن الأذان؟ فقال: «اجهر به وارفع به صوتك، وإذا أقمت فدون ذلك»^(٣).

وفى صحيح عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أذنت فلا تخفين صوتك فإن الله تعالى يأجرك مد صوتك فيه»^(٤).

وفى صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام): «وكلما اشتد صوتك من غير أن تجهد نفسك كان من يسمع أكثر وكان أجرك فى ذلك أعظم»^(٥).

وفى حديث ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله

ص: ١٨

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٤ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامة ح ١٠

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٥٣ الباب ١٨ من أبواب الأذان والإقامة ح ٦

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٩ الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٤٠ الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٥

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦٤٠ الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢

العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة ركعتين أو خطوه أو قعده أو سجده أو ذكر أو دعاء أو سكوت بل أو تكلم، لكن في غير الغداه بل لا يبعد كراهته فيها.

عليه وآله) لبلال: «اعل فوق الجدار وارفع صوتك» (١).

وعن المقنعه، قال: روى عن الصادقين (عليهما السلام) أنه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يغفر الله للمؤذن مد صوته وبصره، ويصدقه كل رطب يابس، وله بكل من يصلى بأذانه حسنه» (٢). إلى غيرهما من الروايات.

{العاشر: الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة ركعتين أو خطوه أو قعده أو سجده أو ذكر أو دعاء أو سكوت} لجملة من الروايات {بل أو تكلم، لكن في غير الغداه، بل لا يبعد كراهته فيها} كما يدل على كل من المستثنى منه والمستثنى بعض الروايات، بالإضافة إلى الفتوى في بعض، والشهرة في بعض، والإجماع في بعض.

فمن زريق قال: سمعت أبي عبد الله (عليه السلام) يقول: «من السنه الجلسه بين الأذان والإقامة في صلاه الغداه وصلاه المغرب وصلاه العشاء، ليس بين الأذان والإقامة سبحة، ومن السنه أن يتنفل بركعتين بين الأذان والإقامة في صلاه الظهر والعصر» (٣).

والرضوى: «فإذا زالت الشمس فصلّ ثمان ركعات _ إلى أن قال: _ ثم أقم

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٤٠ الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٧

٢- المقنعه: ص ١٥ س ٤

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧٠٩ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢

وإن شئت جمعت بين الأذان والإقامة، وإن شئت فرقت بركتين الأوليتين منها»(١).

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: «التعود بين الأذان والإقامة في الصلوات كلها إذا لم يكن قبل الإقامة صلاه يصلّيها»(٢).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ولابد من فصل بين الأذان والإقامة بصلاه أو بغير ذلك، وأقل ما يجزى مما في ذلك الأذان والإقامة لصلاه المغرب التي لا نافله قبلها أن يجلس المؤذن بينهما جلسه خفيفه يمس فيها الأرض بيده»(٣).

وعن الجعفرى قال: سمعته (عليه السلام) يقول: «فرق بين الأذان والإقامة بجلوس أو بركتين»(٤).

وعن الحسن بن شهاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لابد من قعود بين الأذان والإقامة»(٥).

وعن سيف، عن بعض أصحابنا، قال: «بين كل أذنين قعدة إلا المغرب فإن بينهما نفساً»(٦).

ص: ٢٠

١- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧٠٩ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣١ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٥ في ذكر الأذان والإقامة

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٦٤ الباب ٧ في عدد فصول الأذان والإقامة ح ٢٠

٥- التهذيب: ج ٢ ص ٦٤ الباب ٧ في عدد فصول الأذان والإقامة ح ١٩

٦- التهذيب: ج ٢ ص ٦٤ الباب ٧ في عدد فصول الأذان والإقامة ح ٢٢

وعن إسحاق، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من جلس بين أذان المغرب والإقامة كان كالمتشحط بدمه في سبيل الله» (١).

وعن عمار السباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «إذا قمت إلى صلاه فريضه فأذن وأقم وأفصل بين الأذان والإقامة بقعود أو بكلام أو تسبيح»، قال: وسألته كم الذي يجزى بين الأذان والإقامة من القول؟ قال (عليه السلام): «الحمد لله» (٢).

والرضوى (عليه السلام) قال: «وإن أحببت أن تجلس بين الأذان والإقامة فافعل، فإن فيه فضلاً كثيراً، وإنما ذلك على الإمام والمنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوه برجله اليمنى، ثم تقول: "بالله استفتح وبمحمد (صلى الله عليه وآله) استنجح وأتوجه، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلني بهم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين" وإن لم تفعل أيضاً أجزأك» (٣).

وفي مكان آخر منه: «وتقول بين الأذان والإقامة في جميع الصلوات: اللهم رب هذه الدعوه التامه» (٤)، إلى آخر الدعاء.

وعن الحسن بن معاوية بن وهب، عن أبيه، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وقت المغرب فإذا هو قد أذن وجلس فسمعت يدعو بدعاء ما سمعت

ص: ٢١

-
- ١- التهذيب: ج ٢ ص ٦٤ الباب ٧ في عدد فصول الأذان والإقامة ح ٢٤
 - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧١٢ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٦
 - ٣- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧١١ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٣
 - ٤- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧١٢ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٩

بمثله _ إلى أن قال: _ وهو "يا من ليس معه رب يدعى" (١) الدعاء.

وعن ابن ابي عمير، عن أبيه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: رأيتُه أذن ثم أهوى للسجود ثم سجد سجده بين الأذان والإقامة فلما رفع رأسه قال: «يا أبا عمير من فعل مثل فعلى غفر الله له ذنوبه كلها»، وقال (عليه السلام): «من أذن ثم سجد فقال: "لا إله إلا أنت ربي سجدت لك خاضعاً خاشعاً" غفر الله له ذنوبه» (٢).

وفى وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام) أنه قال: «يا على أوصيك بوصيه فاحفظها _ إلى أن قال: _ وكره الكلام بين الأذان والإقامة فى صلاه الغداه» (٣).

وفى روايه الصادق (عليه السلام) عنه (صلى الله عليه وآله): «وكره الكلام بين الأذان والإقامة» (٤). إلى غيرها من الروايات، وكأنه استفيد السكوت من روايه سيف بضميمه التعدى إلى سائر الصلوات بالمناطق أو بالتسامح لفتوى الفقيه.

ومما تقدم تعرف وجه النظر فى كلام المستمسك، وأما الذكر والدعاء فلم أقف فى النصوص ما يدل على الفصل بهما بالخصوص، (٥) إلخ.

ص: ٢٢

-
- ١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٥١ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٣ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٥
 - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧١٤ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢٥
 - ٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٧١٥ الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢٦
 - ٥- المستمسك: ج ٥ ص ٦٠١

(مسألة _ ١): لو اختار السجده يستحب أن يقول في سجوده: "رب سجدت لك خاضعاً خاشعاً" أو يقول: "لا إله إلا أنت سجدت لك خاضعاً خاشعاً"، ولو اختار القعدة يستحب أن يقول: "اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً وعملي ساراً واجعل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً".

(مسألة _ ١): {لو اختار السجده يستحب أن يقول في سجوده: «رب سجدت لك خاضعاً خاشعاً»} كما في روايه بكر بن محمد(١)، ولكن مع اختلاف بينها وبين ما ذكره هنا.

{أو يقول: «لا إله إلا أنت سجدت لك خاضعاً خاشعاً»} كما في روايه ابن أبي عمير(٢) مع اختلاف بينها وبين ما ذكر هنا.

{ولو اختار القعدة يستحب أن يقول: «اللهم أجعل قلبي باراً ورزقي داراً وعملي ساراً وأجعل لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً»} كما في روايه جعفر بن يقطين(٣): يقول الرجل إذا فرغ من الأذان وجلس: «اللهم اجعل...» ولكن ليس فيه «وعملي ساراً»، وهناك اختلاف أيضاً بين نسخه الكافي والتهذيب.

ص: ٢٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٣ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٣ الباب ١١ من أبواب الأذان والإقامة ح ١٥

٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٠٨ باب بدء الأذان والإقامة و... ح ٣٢. التهذيب: ج ٢ ص ٦٤ الباب ٧ في عدد فصول الأذان والإقامة ح ٢٣

و لو اختار الخطوه أن يقول: «بالله أستفتح وبمحمد (صلى الله عليه وآله) أستنجح وأتوجه، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلنى بهم وجيهاً فى الدنيا والآخرة ومن المقربين».

{ولو اختار الخطوه أن يقول ما تقدم فى روايه الرضوى(1)}: «بالله استفتح وبمحمد (صلى الله عليه وآله) أستنجح وأتوجه، اللهم صلّ على محمد وآل محمد واجعلنى بهم وجيهاً فى الدنيا والآخرة ومن المقربين» { إلى غيرها من الأدعيه المذكوره فى بعض الروايات، ومن شاء التفصيل والتدقيق فى الأدعيه فليرجع إلى الوسائل والمستدرک والجامع، كما أن من أراد الاطلاع على الفتاوى راجع المستند والجواهر وغيرهما من المفصلات.

ص: ٢٤

١- فقه الرضا: ص ٦ س ٢١

مسألة ٢ ما يستحب لمن سمع المؤذن يقول الشهادتين

(مسألة ٢ _ ٢): يستحب لمن سمع المؤذن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يقول: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكتفى بها عن كل من أبي وجحد، وأعين بها من أقر وشهد.

(مسألة ٢ _ ٢): {يستحب لمن سمع المؤذن يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله} ما رواه الحارث بن المغيرة النضري، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من سمع المؤذن يقول أشهد.. فقال مصداقاً محتسباً {يقول: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكتفى بها عن كل من أبي وجحد، وأعين بها من أقر وشهد} كان له من الأجر عدد من أنكر وجحد وعدد من أقر وشهد» (١).

ص: ٢٥

(مسألة ٣ _ ٣): يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلاً رفيع الصوت

(مسألة ٣ _ ٣): {يستحب في المنصوب للأذان أن يكون عدلاً} على المشهور، بل ادعى الإجماع عليه جماعه، واستدل له بالفتوى بضميمه التسامح، وبأنه إذا لم يكن عدلاً لم يمكن الاعتماد على لآزم أذانه من الإخبار بدخول الوقت لأنه مشمول آيه النبأ، وبالإجماع المتقدم، وبما رواه الفقيه، عن على (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يؤمكم أقرؤكم ويؤذن لكم خياركم»^(١).

وفى دلاله الروايه نظر، كما أن العله عليه، ولكن يكفى فى ذلك الفتوى المؤيده بالإجماع المدعى، وعن الإسكافى إيجاب كونه عادلاً، لكن لا دليل له، وإن كان ربما يستدل له ببعض ما لا ينفع.

{رفيع الصوت} بلا إشكال ولا خلاف، قال فى المستند: لفتوى الجماعه، وقول النبى (صلى الله عليه وآله): «ألقه على بلال فإنه أندى منك صوتاً»^(٢).

أقول: بل يمكن استفاده ذلك من ما دلّ على استحباب رفع الصوت والأذان فوق المناره والجدار وما أشبهه، للتلازم العرفى بين الأمرين.

وكان عليه أن يذكر استحباب كونه أفصح، لما رواه الدعائم، عن على (عليه السلام) قال: «ليؤذن لكم أفصحكم وليؤمكم أفقهكم»^(٣).

ص: ٢٤

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامه ح ١٧

٢- المستند: ج ١ ص ٣١٨ س ١٥

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٧ فى ذكر الأذان والإقامه

مبصراً بصيراً بمعرفة الأوقات وأن يكون على مرتفع مناره أو غيرها.

وفى روايه الفقيه: «يؤذن لكم خياركم». وفى حديث آخر: «أفصحكم» (١).

{مبصراً} أرسله فى المستند وغيره إرسال المسلّمات، ونسبه بعض إلى المشهور، بل عن التذكرة الإجماع عليه، واستدل له بالتسامح وهو العمده، وبأنه حتى يتمكن من معرفه الوقت، وبأنه لا يعتمد على الأعمى، والمؤذن يجب أن يكون أميناً، فعن النبى (صلى الله عليه وآله): «الأئمة ضمناً، والمؤذنون أمناء» (٢).

وعن على (عليه السلام) قال: «المؤذن مؤتمن» (٣).

وعن الصادق (عليه السلام) فى المؤذنين: «إنهم الأمناء» (٤).

والأمانه تتوقف على قدره، بالإضافة إلى حاله النفسيه، فتأمل.

{بصيراً بمعرفة الأوقات} أرسله المستند ارسال المسلّمات، وفى المستمسك بلا خلاف، بل نسب إلى فتوى العلماء، ويستدل له بالتسامح وبيعض ما تقدم فى المبصر.

{وأن يكون على مرتفع} إجماعاً، كما عن التذكرة ونهايه العلامه، {منارة} كما تقدم فى صعود على (عليه السلام) فوق المناره للأذان (٥) {أو غيرها} كما تقدم

ص: ٢٧

١- الفقيه: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٤٤ فى الأذان والإقامه ح ١٧

٢- عوالى اللئالى: ج ١ ص ٤٠٤ ح ٦١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٨ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ٢

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦١٩ الباب ٣ من أبواب الأذان والإقامه ح ٦

٥- البحار: ج ٤٢ ص ٢٧٩

فى أمر النبى (صلى الله عليه وآله) بلالاً أن يصعد فوق الكعبه (١).

وفى صحيح ابن سنان، أنه (صلى الله عليه وآله) كان يقول لبلال إذا أذن: «يا بلال، اعل فوق الجدار وارفع صوتك بالأذان» (٢). ولا يبعد أن يكون المقصود من ذلك وصول الصوت إلى أبعد حد فيكتفى منه مكبرات الصوت فى هذا الزمان.

ص: ٢٨

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٥٢ الباب ١٥ من أبواب الأذان والإقامه ح ٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٤٠ الباب ١٦ من أبواب الأذان والإقامه ح ٧

(مسألة ٤ _ ٤): من ترك الأذان أو الإقامة أو كليهما عمداً حتى أحرم للصلاة لم يجز له قطعها لتداركهما.

نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع

(مسألة ٤ _ ٤): {من ترك الأذان أو الإقامة أو كليهما} كل الفصول أو بعض الفصول {عمداً حتى أحرم للصلاة} وكانت الصلاة واجبه لا مثل المعاده استجباً {لم يجز له قطعها لتداركهما} في المستند حكاة عن الأكثر، بل كافة من تأخر، وذلك لحرمة قطع الفريضة، والنصوص الآتية خاصة بصوره النسيان كما ستأتي، ولا مناط في المقام.

لكن عن الشيخ والحلي أنه إن نسيهما ودخل في الصلاة مضى ولم يرجع، وإن تركهما متعمداً رجع ما لم يركع، ولعل وجهه أن النسيان مرفوع، وأما العمد فليس بمرفوع بعد وجوبهما، ولا يخفى ما في كلا الأمرين.

{نعم إذا كان عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع}، نسبه في المستند إلى الأكثر، بل كافة من تأخر، وفي المستمسك هو المشهور (١)، ويدل عليه صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا افتتحت الصلاة فنسيت أن تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن تركع فانصرف وأذن وأقم واستفتح الصلاة، وإن كنت قد ركعت فأتم صلاتك» (٢).

وهذه الصحيحه محموله على الاستحباب بقريته جمله من الروايات الداله على عدم لزوم القطع كصحيح داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)،

ص: ٢٩

١- المستمسك: ج ٥ ص ٦٠٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٧ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٣

عن رجل نسى الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة؟ قال (عليه السلام): «ليس عليه شيء» (١).

وصحيح زراره، سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل نسى الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة؟ قال (عليه السلام): «فليمص في صلاته فإنما الأذان سنه» (٢).

وقريب منه خبره عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣).

هذا، ولكن لا يبعد جواز الرجوع قبل الفراغ ولو بعد الركوع، كما أفتى بذلك التهذيب والاستبصار والمفاتيح، لصحيح علي بن يقطين، عن أبي الحسن (عليه السلام)، عن رجل ينسى أن يقيم الصلاة وقد افتتح الصلاة؟ قال (عليه السلام): «إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد» (٤).

لكنهم رموه بالهجر والإعراض، فإن تم ما ذكره فهو، وإلا كان وجه الجمع الحمل على مراتب الاستحباب في الإعادة، فإن قبل الركوع أكد من بعد الركوع، كما أن قبل القراءة أكد من بعد القراءة، لروايه زيد الشحام، حيث سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسى الأذان والإقامة حتى دخل في الصلاة؟ فقال (عليه السلام): «إن كان ذكر قبل أن يقرأ فليصل على النبي (صلى الله عليه وآله)،

ص: ٣٠

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٧ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٦ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٨ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٧
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٦ الباب ٢٨ من أبواب الأذان والإقامة ح ٤

منفرداً كان أو غيره حال الذكر

وليقيم وإن كان قد دخل في القراءة فليتم صلاته»(١).

وقريب منه ما رواه محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) (٢).

وهناك روايات آخر ضعيفه لم نجد عاملاً بها.

{منفرداً كان أو غيره} لإطلاق النص والفتوى، خلافاً لما عن المبسوط والشرائع من أنه خاص بالمنفرد، وكأنه للانصراف، لكنه بدوى، ولذا قال المسالك في محكى كلامه: لا فرق في ذلك بين المنفرد والإمام لإطلاق النص والأصحاب فتقييده بالمنفرد هنا ليس بوجه(٣)، انتهى.

وهل هذا الحكم جار في المأموم فيما إذا نسي الأذان في الجماعه ولم يلتفت إلا في الصلاة؟ احتمالان، من الإطلاق، ومن الانصراف، ولا يبعد الأول.

ثم إن من الواضح أن الحكم بالرجوع إنما هو فيما إذا لم يكن الوقت ضيقاً أولم يكن عذر آخر يوجب تعجيل الصلاة، وإلا لم يجز، لأن أدله المقام لا تشمله، فحرمه القطع محكمه.

ولو لم يكن نسيان بل غفله أو جهل ثم علم في أثناء الصلاة فهل يجوز القطع للمناط أم لا؟ احتمالان، وإن كان الأول غير بعيد.

والظاهر أن الحكم شامل للمرأه أيضاً للإطلاق، فاحتمال العدم لعدم تأكدهما في حقه لا وجه له.

ثم إن القطع يكون {حال الذكر} فإذا تذكر في أثناء الحمد مثلاً قطعه لا

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٨ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه ح ٩

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٧ الباب ٢٩ من أبواب الأذان والإقامه ح ٤

٣- المسالك: ج ١ ص ٢٧ س ٥

لا ما إذا عزم على الترك زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع، بل وكذا لو بقي على التردد كذلك، وكذا لا يرجع لو نسي أحدهما أو نسي بعض فصولهما بل أو شرائطهما على الأحوط.

أنه يأتي ببقية القراءه، لأنه الظاهر من النص والفتوى، فإذا أتى بالبقية لم يجز له القطع لأدله حرمه القطع.

أما ما ذكره المصنف تبعاً للجواهر بقوله: {لا ما إذا عزم على الترك زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع} مستدلاً له في الجواهر بأنه للاقتصار في حرمه الإبطال على المتيقن، إذ يرد عليه أنه خلاف الإطلاق فيما إذا لم يأت بفعل حال التردد أو حال بنائه الإتمام، ولذا تمسك في المستمسك بالإطلاق للإطلاق.

وكيف كان، فاحتمال عدم جواز القطع وإن لم يقرأ إذا تردد أو ما أشبهه، كاحتمال الجواز، وإن قرأ قبل أن يركع، كلاهما حال عن الوجه.

{بل وكذا لو بقي على التردد كذلك} كما عرفت وجهه إيجاباً وسلباً {وكذا لا يرجع لو نسي أحدهما} كما ذكره جماعه، لأن ظاهر النص جواز القطع في صورته نسيانها، فلو قال أحدهما وترك الآخر عمداً أو نسي الآخر أو نسي أحدهما وتعمد في ترك الآخر لم يرجع، خلافاً لمن قال بجواز الرجوع لترك الأذان خاصة نسياناً، ولمن قال بجواز الرجوع لترك الإقامة خاصة، وكلاهما مع كونه خالياً عن الدليل خلافاً للاحتياط، وقد أطال جملة من الفقهاء الكلام في المسألة، فمن شاء التفصيل فليرجع إلى المفصلات.

{أو نسي بعض فصولهما بل أو شرائطهما على الأحوط} وذلك لأن المنصرف

من النص والفتوى نسيانهما، الظاهر في نسيان الجميع وليس حال الأذان والإقامة حال الطهاره والصلاه حيث يوجب نسيان بعض أجزائه أو أركانها البطلان حتى يقال بأن نسيان الجزء أو الشرط حاله حال نسيان الكل لفساد الأذان والإقامة، ولذا قطع العلامة الطباطبائي وآخرون بما ذكره المصنف، وإن قوّى الجواهر وتبعه المستمسك الرجوع لتزليل الفاسد بفقد الجزء أو الشرط منزله العدم، وكان المصنف تبع المستند حيث قال: وغايه الاحتياط عدم الرجوع لترك شىء منهما، إذ غايته الاستحباب المعارض لاحتمال التحريم(١).

ثم لا يخفى أنه لو شك فى بعض الأجزاء فإن تجاوزه كان محكوماً بالإتيان فلا رجوع، وإن لم يتجاوزه كان محكوماً بالعدم، ويأتى فيه الاختلاف المتقدم، إذا لم يبال حال الشك وأتى بما بعد المشكوك.

ولو نسى الإمام ثم رجع، فالظاهر أن المأموم يبطل صلاته ويتبع الإمام من جديد، وإن شاء أتم فرادى، أو يقدم إماماً آخر، أما أن يبقى على الجماعه حتى يجدد الإمام الصلاه فمشكل.

ص: ٣٣

مسألة ٥ تعمد الاكتفاء في الأذان

(مسألة ٥ _ ٥): يجوز للمصلي فيما إذا جاز له ترك الإقامة، تعمد الاكتفاء بأحدهما، لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله أعادها بعده.

(مسألة ٥ _ ٥): {يجوز للمصلي فيما إذا جاز له ترك الإقامة، تعمد الاكتفاء بأحدهما} لأنه لا دليل على توقف أحدهما على الآخر، فيشمل أحدهما الإطلاقات، بل قد ورد(١) في الإقامة الدليل الخاص فيمن أقام كان له كذا.

{لكن لو بنى على ترك الأذان فأقام ثم بدا له فعله} وأراد أن يدرك ثوابهما {أعادها بعده} لما سبق من اعتبار الترتيب بينهما لو أراد الجمع، فالإقامة التي أتى بها تقع مراعى إن صلى خلفها بلا فاصله كان لها ثواب الإقامة، وإلا بأن فصل بينها وبين الصلاة تقع ملغية، سواء كان الفاصل الأذان أو شيء آخر.

ص: ٣٤

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٤٩ الباب ٢ من أبواب الأذان والإقامة ح ٧

مسألة ٦ صدور واقع التكليف في خلال الأذان والإقامة

(مسألة _ ٦): لو نام في خلال أحدهما أو جن أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق، جاز له البناء ما لم تفت الموالاه، مراعيًا لشرطيه الطهاره في الإقامة، لكن الأحوط الإعادة فيها مطلقا

(مسألة _ ٦): {لو نام في خلال أحدهما أو جن أو أغمى عليه أو سكر ثم أفاق، جاز له البناء ما لم تفت الموالاه} لإطلاق الأدله، وصرح بذلك غير واحد.

نعم عن نهائه الأحكام احتمال الاستيناف في الإغماء ونحوه من روافع التكليف لخروجه عن التكليف، وعن غيره احتمال البطلان حتى في مثل إذا أحدث في أثناء الإقامة لاعتبار الهيئه الاتصاليه، كما يبطل الحدث الصلاه وإن توضع بما لا ينافي الموالاه وغيرها.

وفيهما ما لا يخفى: إذ الخروج عن التكليف لا يضر إذا لم يضر بشرط أو جزء، لما عرفت من شمول الإطلاق، ولا دليل على اشتراط هيئه اتصاليه، اللهم إلا أن يقال إن ما دلّ على أن المقيم في الصلاه يعطى الإقامة حاله الصلاه فهي مثلها في اشتراط استدامه الطهاره، لكن قد تقدم أن دليل المنزله ليس من جميع الجهات، فالمهم أن يأتي بهما مع كل الأجزاء والشرائط، ولذا قيده بقوله: ما لم تفت الموالاه.

{مراعيًا لشرطيه الطهاره في الإقامة} فيجدد الطهاره بحيث لا ينافي الموالاه ويأتي بالبقيه.

{لكن الأحوط الإعادة فيها مطلقا} أي في الإقامة، وإن لم تفت الموالاه، لما تقدم من الدليل على أنه في الصلاه.

ولخبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن المؤذن يحدث في أذانه أو في إقامته

خصوصاً فى النوم، وكذا لو ارتد عن مله ثم تاب.

قال (عليه السلام): «إن كان الحدث فى الأذان فلا بأس، وإن كان فى الإقامه فليتوضأ وليقم إقامته» (١).

لكن فى الخبر إجمال، لاحتمال أن يكون المراد مقابل الأذان، فإن إتمام الأذان بالحدث لا بأس به، بخلاف إتمام الإقامه بالحدث.

نعم ربما يدعى انسباق الاستيناف من قوله (عليه السلام): «وليقم اقامته»، لكن فيه إن إضافه «الإقامه» إلى الضمير مانع عن الانسباق، بل ربما يحتمل ظهوره فى الإتمام، لأنه لو أراد الاستيناف لم يأت بالضمير، أو قال فليستأنف.

نعم لا إشكال فى كونه أحوط {خصوصاً فى النوم} الذى يبطل الطهاره {وكذا لو ارتد عن مله ثم تاب} فإنه يبنى على أذانه وإقامته، لأنه لا دليل على إبطال الارتداد للأعمال السابقه، فيشملة إطلاق الأدله، خلافا لمن أوجب الاستيناف كما عن الشيخ وأبى العباس والعلامه والشهيد، بل عن كشف الالتباس أنه الأشهر، وكأنه لقوله سبحانه: لا تبطلوا أعمالكم (٢)، فإن الارتداد يبطل الأعمال، لكن فى كونه مبطلا مطلقا حتى إذا رجع تأمل، ولذا لا يجب عليه قضاء ما أتى به من الصلاه والصيام وغيرهما قبل الارتداد، فالأقوى ما ذكره المصنف.

نعم يبقى عليه أنه لا وجه لتقييده بالملى، إذ الفطرى أيضاً كذلك، بناءً على قبول توبته _ كما هو الأقوى _ وتقدم الكلام فيه فى كتاب الطهاره فراجع.

ص: ٣٦

١- قرب الإسناد: ص ٨٥

٢- سوره محمد: الآيه ٣٣

مسألة ٧ _ لو أذن منفرداً وأقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما.

{مسألة ٧ _ لو أذن منفرداً وأقام ثم بدا له الإمامه يستحب له إعادتهما} وفقاً للمشهور، بل قيل الظاهر عدم الخلاف فيه بين الأصحاب، ويدل عليه موثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده فيجىء رجل آخر فيقول له: نصلي جماعة، هل يجوز أن يصليا بذلك الأذان والإقامة؟ قال (عليه السلام): «لا، ولكن يؤذن ويقيم»^(١).

والإشكال في الخبر بضعف السند وبالمعارضه بما دل على الاكتفاء بأذان الغير عند سماعه، إذ الاكتفاء بأذان النفس أولى، غير وارد، إذ الضعف لو كان فهو مجبور، بل في المستند^(٢) أنه مجبور بالشهرتين، بل الإجماعين، ولا معارضه إذ الأوليه لا تقاوم الخبر، مضافاً إلى إمكان الذهاب إلى تفاوت مراتب الاستحباب، ومنه يعلم أن الحكم كذلك في كل من الأذان والإقامة، فلو أذن جماعه ثم بدا له الانفراد فأقام للانفراد ثم بدا له الجماعة أعاد الإقامة فقط وهكذا، وهل الحكم المذكور جار في الفصول أيضاً محتمل، والظاهر جريان الحكم في ما إذا بدا له المأموميه أيضاً.

ص: ٣٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٥٥ الباب ٢٧ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

٢- المستند: ج ١ ص ٣٢١ س ٢٩

مسأله ٨ _ لو أحدث فى أثناء الإقامه أعادها بعد الطهاره، بخلاف الأذان، نعم يستحب فيه أيضاً الإعاده بعد الطهاره.

{مسأله ٨ _ لو أحدث فى أثناء الإقامه أعادها بعد الطهاره} هذا حكم عام فى كل الأحداث، وما تقدم فى المسأله السادسه حكم لخصوص بعضها، وبينها نوع من التدافع كما نبه عليه المستمسك، وقد تقدم أنه إذا لم تفت الموالاه بالطهاره جاز الإتيان ببقية الفصول {بخلاف الأذان} إذ لا يشترط فيه الطهاره.

{نعم يستحب فيه أيضاً الإعاده بعد الطهاره} لما تقدم فى مسأله استحباب الطهاره فى الأذان، ومنه يظهر وجه النظر فى قول المستمسك: ولعل الوجه فى فتواه بالاستحباب قاعده التسامح بناءً على صحتها وعمومها للفتوى (١)، إلخ، فإن مستند الحكم ليس الفتوى فقط بل النص أيضاً.

ص: ٣٨

مسألة ٩ _ لا يجوز أخذ الأجره على أذان الصلاه، ولو أتى به لقصدها بطل.

{مسألة ٩ _ لا يجوز أخذ الأجره على أذان الصلاه، ولو أتى به لقصدها بطل} كما هو المشهور، بل عن جامع المقاصد نسبته إلى أكثر الأصحاب، وعن المختلف نسبته إلى فتوى الأصحاب إلا من شد، واستدل له بأمور:

الأول: إن العمل ملك لله سبحانه فلا يصح أخذ الأجره عليه، كما هو الشأن في سائر العبادات.

الثاني: إن أخذ الأجره مناف لقصد الامتثال المعتبر في العباده.

الثالث: إنه إن أعطى الأجره لأجل شيء يعود إلى المستأجر فلا شيء يعود إلى المستأجر، وإن أعطاها لأجل شيء يعود إلى الأجير فلا تصح الإجاره، إذ يجب أن يدخل الربح في كيس من يخرج من كيسه المال، كما هو مقتضى العقد.

الرابع: ظهور أدله المشروعيه في كون الخطاب بالأذان كخطاب الصلاه وقنوتها وتعقيها يراد منه المباشره من المكلف فلا تصح الإجاره عليه.

الخامس: جملة من الروايات، كخبر السكوني عن علي (عليه السلام) أنه قال: «آخر ما فارقت عليه حبيبي أن قال (صلى الله عليه وآله): يا علي إذا صليت فصل صلاه أضعف من خلفك ولا تتخذن مؤذنا يأخذ على أذانه أجراً» (١).

ومرسل الفقيه: أتى رجل إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال: يا أمير المؤمنين والله إنى لأحببك؟ فقال (عليه السلام) له: «ولكنى أبغضك»، قال ولم؟ قال (عليه السلام):

ص: ٣٩

«لأنك تبغى فى الأذان كسباً، وتأخذ على تعليم القرآن أجراً» (١).

وما عن الدعائم، عن على (عليه السلام) أنه قال: «من السحت أجر المؤذن» (٢).

هذا ولكن فى الكل ما لا يخفى.

أما الأول: ففيه إن كل الأعمال ملك لله سبحانه، ومع ذلك يجوز أخذ الأجره عليها، فإن الإنسان بكل حر كاته وسكناته ملك له.

وأما الثانى: ففيه أن لا منافاه بين قصد الامتثال وبين أخذ الأجره، فإن الشارع يريد هذا العمل بأيه كيفية وجدت وقصد أخذ الأجره فى طول القربه، فالأذان المتقرب به يأتى به لأجل المال كما فى العبادات الاستيجاريه.

وأما الثالث: ففيه أولاً: لا يلزم أن يعود بدل المال إلى المستأجر، فلو استأجر إنسانا لكنس الشارع أو لإضاءه المسجد صحت الإجاره مع أنه لا يعود إلى المستأجر شىء.

وثانياً: إنه يعود إليه الثواب بهذا التسبيب.

وإن شئت قلت: إن الإجاره قد تكون لأجل أن يعود شىء إلى المستأجر، وقد تكون لأجل أن يصل المستأجر إلى غرضه، وهنا يصل المستأجر إلى غرضه، وإن لم يقصد الثواب.

وأما الرابع: ففيه إنه إن قصد بالإجاره نيابه الأجير عن المستأجر فى الأذان

ص: ٤٠

١- الفقيه: ج ٣ الباب ٥٨، والوسائل: ج ٤ ص ٦٦٦ الباب ٣٨ من الأذان والإقامه ح ٢

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٧

فله وجه، وأما إن قصد المستأجر غير ذلك مثل أنه يريد أن يصلى بصلاته أو يسمع أذانه فيكتفى به أو ما أشبه ذلك فلا وجه له.

وأما الخامس: فخير السكوني لا دلالة فيه، إذ عدم الاتخاذ لا يدل على بطلان عمل الأجير، مثل أن يقول: لا تتخذ أجيراً طماعاً أو ما أشبه ذلك، والمرسل ظاهره الكراهه لوضوح عدم حرمة أخذ الأجره على تعليم القرآن فقرينه السياق تقتضى كون الكسب على الأذان كذلك فتأمل.

وخير الدعائم ضعيف لم يعلم استناد المشهور إليه فلا جبر له، بل قال في المستمسك: إنه غير مجبور سنده بعمل واعتماد(١)، هذا كله مع ظهور هذه الروايات في أذان الإعلام وكلامنا في أذان الصلاة، اللهم إلا أن يقال بالأولويه في أذان الصلاة.

ومما تقدم ظهر الإشكال فيما جعله السيد الحكيم العمده في المنع بقوله: إن الأذان وغيره من العبادات مما كان البعث إلى فعله بعنوان كونه للفاعل لا لغيره والإجاره عليه استوجب كونه ملكاً للمستأجر فلا تكون حينئذ موضوعاً للطلب،(٢) إذ لم يدل دليل على كون البعث إلى فعله إنما هو بعنوان كونه للفاعل لا لغيره، بل الذى علم من الشرع أنه يريد فعله في الخارج، فإطلاقه يشمل حتى صورته ما إذا أخذ الأجره عليه، وقد بحثنا حول هذه المساله في كتاب الطهاره، فراجع.

نعم لا إشكال في أن الأحوط عدم أخذ الأجره وأنه لو أخذ الأجره وأتى به بقصدتها أعادها.

ص: ٤١

١- المستمسك: ج ٥ ص ٦١٤

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٦١٥

وأما أذان الإعلام فقد يقال بجواز أخذها عليه لكنه مشكل.

نعم لا بأس بالارتزاق من بيت المال.

{وأما أذان الإعلام فقد يقال بجواز أخذها عليه} كما عن السيد والذكري ومجمع البرهان والمدارك والبحار والكاشاني، ووجهه أنه ليس عباده، وإن أمكن قصد الثواب حتى يكون عباده، وحيث إنه لم يكن عباده لم يكن وجه في المنع {لكنه مشكل} لعله للإجماع المحكى وإطلاقات الروايات، لكن قد عرفت الإشكال في ذلك في أذان الصلاة فكيف بأذان الإعلام.

{نعم لا بأس بالارتزاق من بيت المال} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، وذلك لأن بيت المال معدّ لمصالح المسلمين العامه والخاصه، والأذان منها، فيعطى لأنه يقوم بمصلحه من مصالحهم، كما يعطى القاضى وغيره، واحتمال أنه أجره أيضاً وإن تغير اسمها، لا يضر بعد أن الأسماء لها حظ في الأمور الاعتباريه التي منها المقام، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في شرح المكاسب في كتاب البيع، والله العالم.

ص: ٤٢

مسأله _ ١٠ _ قد يقال إن اللحن في أذان الإعلام لا يضر، وهو ممنوع.

{مسأله _ ١٠ _ قد يقال إن اللحن في أذان الإعلام لا يضر} نقله الجواهر عن بعض، وجعله من الفوارق بين أذان الصلاة وأذان الإعلام {وهو} على إطلاقه {ممنوع} إذ ربما يكون اللحن بحيث لا يصدق الشيء المطلوب على الملحون، وهذا القسم لا ينبغي الإشكال في بطلانه، كما لو قال: «بتول الله» عوض «رسول الله»، وربما يكون بحيث يصدق الشيء المطلوب عليه، كما لو قال «أسهد» بالسين بدل «أشهد» بالشين، فإنه ينبغي القول بصحته للصدق عرفاً، ولا يبعد الصحة في هذا القسم، وعن الروض نسبة عدم البطلان إلى المشهور، وكلامه وإن كان مطلقاً في الملحون لكن لا بد من حمله على هذا القسم.

وكيف كان، فالقول بالبطلان مطلقاً، كما هو ظاهر المصنف تبعاً لبعض آخر، والقول بالصحة مطلقاً كما هو ظاهر النسبه المذكوره، والقول بالتفصيل كما اختاره الروض فقال: لو أخل بالمعنى كما لو نصب لفظ «رسول الله» (صلى الله عليه وآله) الموجب لكونه وصفاً وتفسيراً لجمله خاليه عن الخبر أو مدّ لفظ «أكبر» بحيث صار على صيغته «أكبار» جمع «كبر» وهو الطبل له وجه واحد اتجه البطلان(١)، كلها ممنوع.

نعم لا إشكال في أن الاحتياط ترك اللحن حسب المقدور، والله سبحانه العالم.

ص: ٤٣

فصل

ينبغى للمصلى _ بعد إحراز شرائط صحه الصلاه ورفع موانعها _ السعى فى تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعه، فإن الصحه والإجزاء غير القبول، فقد يكون العمل صحيحاً ولا يعد فاعله تاركاً بحيث يستحق العقاب على الترك، لكن لا يكون مقبولاً للمولى، وعمده شرائط القبول إقبال القلب على العمل فإنه روحه، وهو بمنزله الجسد

فصل

ينبغى للمصلى _ بعد إحراز شرائط صحه الصلاه ورفع موانعها _ السعى فى تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعه { أى موانع القبول } فإن الصحه والإجزاء غير القبول { فى عالم الثبوت والواقع، وإن كان ظاهر عدم القبول إذا أطلق ولم تكن هناك قرينه عدم الصحه } فقد يكون العمل صحيحاً ولا يعد فاعله تاركاً بحيث يستحق فاعله العقاب على الترك، لكن لا يكون مقبولاً للمولى { فهناك عقاب للترك، وثواب للفعل المقبول، وما بين ذلك فلا ثواب ولا عقاب } وعمده شرائط القبول إقبال القلب على العمل فإنه روحه، و { العمل } هو بمنزله الجسد،

فإن كان حاصلًا في جميعه فتمامه مقبول، وإلا فبمقداره، فقد يكون نصفه مقبولاً، وقد يكون ثلثه مقبولاً، وقد يكون ربعه، وهكذا

فإن كان حاصلًا في جميعه فتمامه مقبول، وإلا فبمقداره { الذى أقبل عليه } فقد يكون نصفه مقبولاً، وقد يكون ثلثه مقبولاً، وقد يكون ربعه، وهكذا { كما دل على ذلك الروايات:

فعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا دخلت في صلاتك فعليك بالتخشع والإقبال على صلاتك، فإن الله عزوجل يقول: «الذين هم في صلاتهم خاشعون» (١)». (٢)

وعن الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا تجتمع الرغبة والرهبه في قلب إلا وجبت له الجنة، فإذا صليت فأقبل بقلبك على الله عزوجل، فإنه ليس من عبد مؤمن يقبل بقلبه على الله عزوجل في صلاته ودعائه إلا أقبل الله عزوجل عليه بقلوب المؤمنين إليه وأيده مع مودتهم إياه بالجنة» (٣).

وعن إبراهيم الكرخي قال: سمعت الصادق (عليه السلام) يقول: «لا يجمع الله لمؤمن الورع والزهد في الدنيا إلا رجوت له الجنة»، ثم قال: «وإني أحب للرجل المؤمن منكم إذا قام في صلاه فريضه أن يقبل بقلبه إلى الله تعالى ولا يشغل بأمر الدنيا، فليس من مؤمن يقبل بقلبه في صلاته إلى الله إلا أقبل الله إليه بوجهه وأقبل بقلوب المؤمنين إليه بالمحبه له بعد حب الله إياه» (٤).

ص: ٤٦

١- سورة المؤمنون: الآية ٢

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٠ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاه ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٣٥ الباب ٣٠ في فضل الصلاه ح ١١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٠ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاه ح ٣

وعن الحسين بن سيف، عن أبيه، عن سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من صلى ركعتين يعلم ما يقول فيهما انصرف وليس بينه وبين الله ذنب» (١).

وفى (أسرار الصلاة) للشهيد (رحمه الله)، عن النبي (صلى الله عليه وآله): «إذا أقام العبد إلى صلاته وكان هواه وقلبه إلى الله انصرف كيوم ولدته أمه» (٢).

وعن الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «صلاه ركعتين خفيفتين فى يقين خير من قيام ليله» (٣).

وفى روايه أخرى، عنه (صلى الله عليه وآله) قال: «ركعتان خفيفان فى التفكير خير من قيام ليله» (٤).

وفى روايه أخرى، أنه (صلى الله عليه وآله) قال لأبى ذر (رحمه الله): «يا أبا ذر، ركعتان مقتصدتان فى تفكر خير من قيام ليله والقلب ساه» (٥).

وعن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إن العبد ليرفع له من صلاته نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها، فما يرفع له منها إلا ما أقبل عليه منها بقلبه، وإنما أمرنا بالنافله لئتم لهم بها ما نقصوا من الفريضة» (٦).

وفى روايه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) _ إلى أن قال _ : «يا أبا محمد

ص: ٤٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣١ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاة ح ٤

٢- (أسرار الصلاة) المطبوع فى مجموعه رسائل الشهيد الثانى: ص ١٢٢ س ٢

٣- الجعفریات: ص ٣٥

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣١ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاة ح ٦

٥- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣١ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاة ح ٧

٦- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٥ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاة ح ١٩

ومعنى الإقبال أن يحضر قلبه ويتفهم ما يقول ويتذكر عظمه الله تعالى وأنه ليس كسائر من يخاطب ويتكلم معه بحيث يحصل فى قلبه هيبه منه

إن العبد يرفع له ثلث صلاته ونصفها وثلاثة أرباعها وأقل وأكثر على قدر سهوه فيها، ولكنه يتم له من النوافل، فقال له أبو بصير: ما أرى النوافل ينبغى أن تترك على حال، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أجل، لا»^(١).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا أحرمت فى الصلاه فأقبل عليها فإنك إذا أقبلت أقبل الله عليك، وإذا أعرضت أعرض الله عنك، فربما لم يرفع من الصلاه إلا النصف أو الثلث أو الربع أو السدس على قدر إقبال المصلى على صلاته، ولا يعطى الله الغافل شيئاً»^(٢). إلى غيرها من الروايات الكثيره.

ومعنى الإقبال أن يحضر قلبه ويتفهم ما يقول، ويتذكر عظمه الله تعالى، وأنه ليس كسائر من يخاطب ويتكلم معه، بحيث يحصل فى قلبه هيبته منه { فعن على (عليه السلام) فى حديث الأربعمائه: «ليخشع الرجل فى صلاته، فإنه من خشع قلبه الله عز وجل خشعت جوارحه فلا يعث بشيء»^(٣).

وعن ابن أبى يعفور قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا عبد الله إذا صليت صلاه فريضه فصلها لوقتها صلاه مودع يخاف أن لا يعود إليها ابداً، ثم اضرب ببصرك إلى موضع سجودك فلو تعلم من عن يمينك وشمالك لأحسنت صلاتك

ص: ٤٨

-
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٦ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاه ح ٢١
 - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٨ فى ذكر صفات الصلاه
 - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٧ الباب ٤ من أبواب كيفية الصلاه ح ٢٩

وبملاحظه أنه مقصر في أداء حقه يحصل له حاله حياء وحاله بين الخوف والرجاء بملاحظه تقصيره مع ملاحظه سعه رحمته تعالى، وللاقبال وحضور القلب مراتب ودرجات وأعلاها ما كان

واعلم أنك قدام من يراك ولا تراه»(١).

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «صل صلاه مودع، فإذا دخلت في الصلاه فقل: هذا آخر صلاتي من الدنيا، وكن كأن الجنه بين يديك والنار تحتك وملك الموت وراءك والأنبياء عن يمينك والملائكه عن يسارك والرب مطلع عليك من فوقك، فانظر بين يدي من تقف ومع من تناجي ومن ينظر إليك»(٢).

وبملاحظه أنه مقصر في أداء حقه يحصل له حاله حياء، وحاله بين الخوف والرجاء بملاحظه تقصيره مع ملاحظه سعه رحمته تعالى { ففي رساله الحقوق حسب روايه الفقيه، عن الإمام زين العابدين (عليه السلام): «وحي الصلاه أن تعلم أنها وفاده إلى الله عزوجل فإنك فيها قائم بين يدي الله عزوجل فإذا علمت ذلك قمت مقام العبد الذليل الحقير الراغب الراهب الخائف المستكين المتضرع المعظم لمن كان بين يديه بالسكون والوقار وتقبل عليها بقلبك وتقيمها بحدودها وحقوقها»(٣).

{وللاقبال وحضور القلب مراتب ودرجات وأعلاها ما كان} لرسول الله (صلى

ص: ٤٩

- ١- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاه ح ٧
- ٢- مستدرك الوسائل: ج ١ ص ٢٦٥ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاه ح ٣٣
- ٣- الفقيه: ج ٢ ص ٣٧٦ الباب ٢٢٦ في الحقوق ح ١

لأمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاة ولا يحس به

الله عليه وآله) و (لأمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلاة ولا يحس به { فإن النفس إذا توجه إلى شيء مهم عندها غفلت عن البدن، ولذا نرى الجندي في حالة الحرب الهائلة تتكسر أحياناً بعض عظامه ولا يحس به إلا بعد ذهاب الرعب، والأم التي تخبر بأن ولدها سحقتة السياره تركض إلى الشارع والهه فلا تحس بالشوكة تشوك جلدتها وتخرق لحمها وتجري الدماء منها ولا تحس به، ومن هذا الباب ما ورد (١) من أن أصحاب الحسين (عليه السلام) لم يكونوا يحسون بألم الحديد، إلى غير ذلك مما هو معروف.

روى ابن فهد، عن بعض زوجات الرسول (صلى الله عليه وآله): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يحدثنا ويحدثه فإذا حضرت الصلاة فكأنه لم يعرفنا ولم نعرفه» (٢).

وفي كتاب زهد النبي، قال: كان النبي (صلى الله عليه وآله) إذا قام إلى صلاة يريد وجهه خوفاً من الله تعالى وكان لصدره أو لجوفه أزيز كأزيز المرجل (٣).

وفي حديث: «كان على بن أبي طالب (عليه السلام) إذا حضر وقت الصلاة يتزلزل ويتلّون، فيقال له: ما لك يا أمير المؤمنين؟ فيقول: جاء وقت أمانه الله

ص: ٥٠

١- العوالم (كتاب المقتل) ص ١١٢ س ١٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٤ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاة ح ١٧

٣- كما في مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاة ح ٤

التي عرضها على السماوات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان، فلا- أدرى أحسن أداء ما حملت أم لا»(١).

أقول: لا إشكال في أن ما في نفس الله سبحانه لا يعلمه الإمام (عليه السلام)، قال عيسى بن مريم (عليه السلام): تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك(٢). ومهما كان الإمام يحسن الأداء لا يعلم هل أنه وصل إلى الدرجه الأخيره من الحسن في نفس الله سبحانه، وعليه يحمل ما ورد من أنه (عليه السلام) كان يقول: «لا أعلم هل قبلت صدقه لى أم لا»؟ أى القبول الذى ليس فوقه قبول، وفي عده الداعى: أنه كانت فاطمه (عليها السلام) تنهج فى الصلاه من خيفه الله تعالى(٣).

وفى روايه المفضل، عن الصادق (عليه السلام): «إن الحسن بن على (عليه السلام) كان أعبد الناس فى زمانه» إلى أن قال: «وكان إذا قام فى صلاه ترتعد فرائضه بين يدى ربه عزوجل»(٤).

وفى حديث، عن الصادق (عليه السلام) فى وصف على بن الحسين (عليه السلام): «وكان (عليه السلام) إذا قام إلى الصلاه تغير لونه فإذا سجد لم يرفع رأسه حتى يرفض عرقاً»(٥).

وفى روايه ابن أبى يعفور، عن الصادق (عليه السلام): «كان على بن الحسين

ص: ٥١

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاه ح ٥

٢- سورة المائده: الآيه ١١٦

٣- عده الداعى: ص ١٣٩

٤- عده الداعى: ص ١٣٩

٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٥ الباب ٢ من أبواب السجود ح ٢

وينبغي له أن يكون مع الخضوع والخشوع والوقار والسكينة

(عليه السلام) إذا حضرت الصلاة اقشعر جلده واصفر لونه وارتعد كالسعفه»(١).

وعن فلاح السائل، روى أن مولانا الصادق (عليه السلام) كان يتلو القرآن في صلاته فغشى عليه فلما أفاق سئل ما الذى أوجب ما انتهت حالته إليه، فقال (عليه السلام) ما معناه: ما زلت أكرر آيات القرآن حتى بلغت إلى حال كأنتى سمعتها مشافهه ممن أنزلها(٢)، ولقد صلى أبو جعفر (عليه السلام) ذات يوم فوق على رأسه شىء فلم ينزعه من رأسه حتى قام إليه جعفر (عليه السلام) فنزعه من رأسه، تعظيماً لله وإقبالا على صلاته وهو قول الله: أقم وجهك للدين حنيفا (٣)»(٤) الحديث.

إلى غيرها من الروايات.

والظاهر أن المراد «كأنتى» أن الإنسان إذا سمت نفسه وصلت إلى مقام القرب الذى يلتقط الإنسان فى ذلك المكان كلمات الله سبحانه، كما أن المادة إذا اجتمعت فيها الشرائط الملائمه وصلت إلى مكان تلتقط الأمواج السابحه فى الفضاء.

{وينبغي له أن يكون مع الخضوع والخشوع والوقار والسكينة} كما تقدم فى بعض الروايات، والخشوع فى القلب والخضوع فى البدن والوقار فى البدن

ص: ٥٢

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ٢ من أبواب أفعال الصلاة ح ٢

٢- فلاح السائل: ص ١٠٧

٣- سورة يونس: الآية ١٠٥، وسوره الروم: الآية ٣٠

٤- البحار: ج ٨١ ص ٢٥٢ ح ٤٨

وأن يصلى صلاه مودّع، وأن يجدد التوبه والإنابه والاستغفار، وأن يكون صادقاً فى أقواله، كقوله: «إياك نعبد وإياك نستعين»
وفى سائر مقالاته

لعدم التحرك وما أشبهه والسكينه فى القلب {وأن يصلى صلاه مودّع} كما تقدم فى بعض الروايات، وفائده ذلك كثره الإقبال
إلى الله تعالى، فإن من يظن أنه يفارق الدنيا بعد ساعات لا بد وأن يكون فى أشد حالات الانقطاع، ولا ينافى شكه أو ظنه بعدم
الموت بعد ساعات مع تلقين نفسه كون صلاته صلاه مودّع، فإن التلقين يوجب تهيؤ النفس لصد ما يقطع فكيف بما يظن أو
يشك بخلافه.

{وأن يجدد التوبه والإنابه والاستغفار} فإن من يودّع معناه أنه يقبل على الآخره، وأحرى به أن يستغفر عما مضى منه من
الذنوب، بالإضافة إلى أن الإقبال إلى الله سبحانه لا يمكن إلا بالطهاره المعنويه وهى لا تحصل إلا بالتوبه، هذا بالإضافة إلى ما
ورد من الدعاء قبل الصلاه الداله على ندب التوبه قبلها، فقد روى الأزدى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كان أمير المؤمنين
(عليه السلام) يقول لأصحابه: من أقام الصلاه، وقال قبل أن يحرم ويكبر: "يا محسن قد أتاك المسىء، وقد أمرت المحسن أن
يتجاوز عن المسىء، وأنت المحسن وأنا المسىء، فبحق محمد وآل محمد، صل على محمد وآل محمد وتجاوز عن قبيح ما
تعلم منى" فيقول الله: يا ملائكتى اشهدوا أنى قد عفوت عنه وأرضيت عنه أهل تبعاته»^(١). إلى غيرها من الروايات.

{وأن يكون صادقاً فى أقواله، كقوله: «إياك نعبد وإياك نستعين»^(٢)، وهذا

ص: ٥٣

١- فلاح السائل: ص ١٥٥

٢- سورة الفاتحه: الآية ٥

وأن يلتفت أنه لمن يناجى وممن يسأل ولمن يسأل وينبغى

واضح لا يحتاج إلى الدليل، بل التلازم العرفى بين قوله وبين عقيدته وعمله من أوضح الأدله عليه.

{وفى سائر مقالاته} مثل: الحمد لله رب العالمين، وسبحان ربي العظيم والأعلى، بأن يقصد الحمد والتنزيه، أما حكاية عدم قصد المعنى كما ذكره الآخوند (رحمه الله) وغيره، فهو غير تام، كما ذكرناه فى الأصول وفى بعض مباحث هذا الكتاب.

{وأن يلتفت أنه لمن يناجى وممن يسأل ولمن يسأل} فعن فقه الرضا (عليه السلام) قال: سئل بعض العلماء من آل محمد (صلى الله عليه وآله) فقيل له: جعلت فداك ما معنى الصلاة فى الحقيقة؟ فقال: «صله الله للعبد بالرحمه وطلب الوصال إلى الله من العبد إذا كان يدخل بالنيه ويكبر بالتعظيم والإجلال، ويقرأ بالترتيل، ويركع بالخشوع، ويرفع بالتواضع، ويسجد بالذل والخضوع، ويتشهد بالإخلاص مع الأمل، ويسلم بالرحمه والرغبه، وينصرف بالخوف والرجاء، فإذا فعل ذلك أداها بالحقيقه». ثم قيل: ما آداب الصلاة؟ قال: «حضور القلب وإفراغ الجوارح وذل المقام بين يدى الله تبارك وتعالى ويجعل الجنه عن يمينه والنار يراها عن يساره والصراط بين يديه والله أمامه»⁽¹⁾، الحديث.

وروى ابن طاووس أنه وجدت فى صحف إدريس (عليه السلام): «إذا دخلتم الصلاة فاصرفوا خواطركم وأفكاركم وادعوا الله دعاءً ظاهراً متفرقاً، وأسألوه مصالحكم ومنافعكم بخضوع وخشوع وطاعه واستكانه، وإذا ركعتم وسجدتم

ص: ٥٤

أيضاً أن يبذل جهده في الحذر عن مكائد الشيطان وحبائله ومصائده التي منها إدخال العجب في نفس العابد وهو من موانع قبول العمل، ومن موانع القبول أيضاً حبس الزكاه وسائر الحقوق الواجبه، ومنها الحسد والكبر والغيبه، ومنها أكل الحرام وشرب المسكر، ومنها النشوز والإباق،

فأبعدوا عن نفوسكم أفكار الدنيا وهو اجس السوء وأفعال الشر واعتقاد المكر ومأكل السحت والعدوان والأحقاد واطرحوا بينكم ذلك كله» (١).

{وينبغي أيضاً أن يبذل جهده في الحذر عن مكائد الشيطان وحبائله ومصائده التي منها إدخال العُجب في نفس العابد، وهو من موانع قبول العمل} كما تقدم في كتاب الطهاره.

{ومن موانع القبول أيضاً حبس الزكاه وسائر الحقوق الواجبه، ومنها الحسد والكبر والغيبه، ومنها أكل الحرام وشرب المسكر، ومنها النشوز والإباق} والأحاديث في هذه الأبواب كثيره محلها كتب الأخلاق، ونذكر جمله منها:

ففي وصايا النبي (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «ثمانيه لا يقبل الله منهم الصلاه، العبد الأبق حتى يرجع إلى مولاه، والناشز وزوجها عليها ساخط، ومانع الزكاه، وتارك الوضوء، والجاريه المدركه تصلى بغير خمار، وإمام قوم يصلى بهم وهم له كارهون، والسكران، والزبين وهو الذى يدافع البول والغائط» (٢).

ص: ٥٥

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٣٣ الباب ٤ من أبواب أفعال الصلاه ح ١٤

٢- الخصال: ج ٢ ص ٤٠٧ باب الثمانيه ح ٣

وعن عبد الملك، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أربعه لا- تقبل لهم صلاه، الإمام الجائر، والرجل يؤم القوم وهم له كارهون، والعبد الآبق من مواليه من غير ضروره، والمرأه تخرج من بيت زوجها بغير إذنه»^(١).

وفى روايه ابن المنذر، عنه (عليه السلام): «... وامرأه باتت وزوجها عليها ساخط»^(٢).

وفى روايه ابن طلحه عنه (عليه السلام) قال: «وزوجها عليها عاتب فى حق»^(٣).

وفى روايه النهدي قال (عليه السلام): «ثلاثه لا- يقبل الله لهم صلاه، جبار كفار، وجنب نام على غير طهاره، والمتضمن بخلق»^(٤).

وفى روايه ابن القداح: «لا يقبل الله صلاه عبد لا يحضر قلبه مع بدنه»^(٥).

وفى روايه السكوني: «من تمثل بييت شعر من الخنا ليله الجمعه لم تقبل منه صلاه تلك الليله، ومن تمثل فى يوم الجمعه لم تقبل منه صلاه فى يومه ذلك»^(٦).

وفى أحاديث باب الزكاه ما يظهر منه أنه من لم يزك لا تقبل صلاته.

وفى روايه محمد بن عيسى بن زيد من باب وجوب الخمس فيما يفضل عن المؤونه ما يظهر منه أن من لم يؤد الخمس فلا صلاه له^(٧).

ص: ٥٦

١- المصدر: ج ١ ص ٢٤٢ باب الأربعة ح ٩٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٢ الباب ٥ فى كيفية الصلاه ح ٤

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٤٩٢ الباب ٢٤ من الجماعه ح ١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٢ الباب ٥ فى كيفية الصلاه ح ٦

٥- المحاسن: الباب ٣٣ ص ٢٦٠ ح ٣١٥

٦- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٨٩ الباب ٣٩ فى صلاه الجمعه ح ٢

٧- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٣ الباب ٥ من كيفية الصلاه ذيل ح ٦

بل مقتضى قوله تعالى: إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ عدم قبول الصلاة وغيرها من كل عاص وفاسق، وينبغي أيضاً أن يجتنب ما يوجب قله الثواب والأجر على الصلاة، كأن يقوم إليها كسلاً ثقیلاً فى سكره النوم أو الغفله أو كان لاهياً فيها أو مستعجلاً أو

وفى روايات باب الخمر قوله (عليه السلام): «ألا ومن باعها واشتراها لغيره واعتصرها لم يقبل الله منه صلاة ولا حجاً ولا اعتماراً ولا صوماً حتى يتوب منها»^(١).

وفى روايه سدير فى باب كفاره شق الثوب: «وإذا شق زوج على زوجته، أو والد على ولده، فكفارته حنث يمين ولا صلاة لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك»^(٢).

وفى باب تحريم كل مسكر: «إن شارب الخمر لا تقبل صلاته»^(٣). إلى غيرها من الروايات الكثيره.

{بل مقتضى قوله تعالى: إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ^(٤) عدم قبول الصلاة وغيرها من كل عاص وفاسق} بل هو أيضاً ظاهر قوله تعالى: إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى **A** عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْ **F**^(٥)، وأنه إذا لم تنهه صلاته فلا تعد صلاة مقبولة. {وينبغي أيضاً أن يجتنب ما يوجب قله الثواب والأجر على الصلاة، كأن يقوم إليها كسلاً ثقیلاً- فى سكره النوم أو الغفله، أو كان لاهياً فيها أو مستعجلاً أو

ص: ٥٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٣ الباب ٥ من كيفية الصلاة ذيل ح ٦

٢- المصدر: نفسه

٣- المصدر: نفسه

٤- سورة المائدة: الآية ٢٧

٥- سورة العنكبوت: الآية ٤٥

مدافعاً للبول أو الغائط أو الريح، أو مدافعاً للبول أو طامحاً ببصره إلى السماء، بل ينبغي أن يخشع ببصره شبه المغمص للعين

مدافعاً للبول أو الغائط أو الريح { ففى فقه الرضا (عليه السلام): «فإذا أردت أن تقوم إلى الصلاة فلا- تقم إليها متكاسلاً ولا متعاساً ولا- مستعجلاً ولا متلهياً، ولكن تأتيها على السكون والوقار والتؤده، وعليك الخشوع والخضوع، متواضعاً لله عزوجل، متخاشعاً عليه خشيه وسماء الخوف راجياً خائفاً بالطمأنينه على الوجل والحذر، فقف بين يديه كالعبد الآبق المذنب المريب بين يدي مولاه، فصف قدميك وانصب نفسك، ولا تلتفت يميناً ولا شمالاً، وتحسب كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، ولا تعث بلحيتك ولا- بشيء من جوارحك، ولا تفرقع أصابعك، ولا تحك بدنك، ولا تولع بأنفك ولا بثوبك، ولا تصل وأنت متلثم، ولا- يجوز للنساء الصلاة وهن متنقيات، ويكون بصرك فى موضع سجودك ما دمت قائماً، وأظهر عليك الجزع والهلع والخوف، وارغب مع ذلك إلى الله عزوجل، ولا- تتك مره على رجلك ومره على الأخرى، وتصلى صلاه مودع ترى أنك لا تصلى أبداً، واعلم أنك بين يدي الجبار، ولا تعث بشيء من الأشياء، ولا تحدث لنفسك، وافرغ قلبك، وليكن شغلك فى صلاتك»، الحديث (١).

{أو طامحاً ببصره إلى السماء، بل ينبغي أن يخشع ببصره شبه المغمص للعين} لما ورد فى بعض الروايات من النهى عن طموح النظر.

فعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «ليرم أحدكم ببصره فى صلاته إلى موضع سجوده، ونهى أن يطمح الرجل ببصره إلى السماء وهو فى الصلاة» (٢).

ص: ٥٨

١- فقه الرضا: ص ٧ س ٢

٢- الدعائم: ج ١ ص ١٥٧ باب ذكر صفات الصلاة

بل ينبغي أن يجتنب كل ما ينافي الخشوع، وكل ما ينافي الصلاة في العرف والعادة، وكل ما يشعر بالتكبر أو الغفله

ويأتي في باب استحباب كون النظر إلى مختلف المكانات في مختلف حالات الصلاة، مما يناسب الخشوع إن شاء الله تعالى.

{بل ينبغي أن يجتنب كل ما ينافي الخشوع} المأمور به في جملة من الروايات {وكل ما ينافي الصلاة في العرف والعادة} لما دل على أنه واقف أمام ملك الملوك، فاللازم أن يكون له تلك الحالة.

نعم المراد ما ينافي عرف المشرعه وعاداتهم.

{وكل ما يشعر بالتكبر أو الغفله} ففي روايه ابن سنان: «إنها _ أي الصلاة _ إقرار بالربوبية لله عزوجل وخلع الأنداد وقيام بين يدي الجبار جل جلاله بالذل والمسكنه والخضوع» (١).

وفي روايه الدعائم، قال (صلى الله عليه وآله): «من لم يتم وضوئه وركوعه وخشوعه فصلاته خداج» (٢).

وفي روايه الجعفریات: «تكتب الصلاة على أربعة أسهم _ إلى أن قال: _ وسهم منها الخشوع»، قيل: يا رسول الله وما الخشوع؟ قال: «التواضع في الصلاة وأن يقبل العبد كله على ربه» (٣).

ص: ٥٩

-
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٢ الباب ٢ من أبواب فرائض الصلاة ح ١٣
 - ٢- كما في جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٤٩ الباب ٤ من أبواب فضل الصلاة... ح ١٠. لكن في الدعائم: ج ١ ص ١٣٦ في ذكر الرغائب في الصلاة: «وركوعه وسجوده وخشوعه»
 - ٣- الجعفریات: ص ٣٧

وفى روايه الفقيه: «فأتم ركوعها وسجودها وخشوعها _ إلى أن قال: _ كتب الله له كأجر الحاج المعتمر» (١).

وعن على (عليه السلام) فى حديث الأربعمائه قال: «ولا يعبث الرجل فى صلاته بلحيته ولا بما يشغله عن صلاته» (٢).

وعنه (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أبصر رجلاً يعبث بلحيته فى صلاته فقال: أنه لو خشع قلبه لخشعت جوارحه» (٣).

وفى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله) لعلى (عليه السلام): «يا على كره الله عزوجل لأمتى العبث فى الصلاة» (٤).

وعن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قمت فى الصلاة فلا تعبث بلحيتك ولا برأسك ولا تعبث بالحصى وأنت تصلى إلا أن تسرى حيث تسجد فإنه لا بأس» (٥).

وفى الرضوى قال (عليه السلام): «لا صلاة إلا بإسباغ الوضوء وإحضار النيه وخلوص اليقين وإفراغ القلب وترك الاشتغال، وهو قوله تعالى: فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب» (٦). (٧)

ص: ٦٠

١- الفقيه: ج ١ ص ١٣٦ الباب ٣٠ فى فرض الصلوات الخمس ح ٢١

٢- الخصال: ج ٢ ص ٦٢٠ فى حديث الأربعمائه

٣- الجعفریات: ص ٣٦

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٤٧ الباب ٤ فى كيفية الصلاة ح ٦٥

٥- الكافي: ج ٣ ص ٣٠١ باب الخشوع فى الصلاة ح ٩

٦- سورة الشرح: الآيات ٧، ٨

٧- فقه الرضا: ص ٢ س ٧

وعن أبي بصير، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا قمت في الصلاة فاعلم أنك بين يدي الله فإن كنت لا تراه فاعلم أنه يراك، فأقبل قبل صلاتك ولا- تتمخط ولا-تبزق ولا- تنقض أصابعك ولا- تورك فإن قوماً قد عذبوا بنقض الأصابع والتورك في الصلاة» (١)، الحديث.

وعن زراره قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا قمت إلى الصلاة فعليك بالإقبال على صلاتك فإنما يحسب لك منها ما أقبلت عليه ولا- تعبت فيما بيدك ولا برأسك ولا بلحيتك، ولا تحدث نفسك ولا تتأب ولا تتمط ولا تكفر فإنما يفعل ذلك المجوس، ولا- تلثم ولا- تحتفز ولا- تفرج كما يتفرج البعير ولا- تقع على قدميك ولا تفترش ذراعيك ولا تفرقع أصابعك، فإن ذلك كله نقصان من الصلاة، ولا تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً فإنها من خلال النفاق، فإن الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى يعنى سكر النوم» (٢)، وقال تعالى للمنافقين: «وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا

سَالِينَ ﴿٢٠﴾ يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذُورُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢١﴾».

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لكميل: «يا كميل لا- تغتر بأقوام يصلون فيطيلون، ويصومون فيدامون، ويتصدقون فيحتسبون أنهم موفقون، يا كميل أقسم بالله لسمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: إن الشيطان إذا حمل قوماً على الفواحش مثل الزنا وشرب الخمر والرياء وما أشبه ذلك من الخنا والمآثم حَبَّبَ إليهم

ص: ٦١

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٤٦ الباب ٤ في كيفية الصلاة ح ٦١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٩٩ باب الخشوع في الصلاة ح ١

٣- سروره النساء: الآية ١٤٢

وينبغي أيضاً أن يستعمل ما يوجب زياده الأجر وارتفاع الدرجه كاستعمال الطيب ولبس أنظف الثياب والخاتم من عقيق
والتمشط والاستياك ونحو ذلك

العباده الشديده والخشوع والركوع والخضوع والسجود ثم حملهم على ولايه الأئمه الذين يدعون إلى النار ويوم القيامه لا
ينصرون، يا كميل ليس الشأن أن تصلى وتصوم وتتصدق، الشأن أن تكون الصلاه فعلت بقلب تقى وعمل عند الله مرضى
وخشوع سوى وإبقاء الجد فيها الوصيه (١١) _ أى أن وصيتى أن تبقى الجدّ فى الصلاه _ لا- أن تبلى عندك وتكون عاده
ولقلقه لسان»، إلى غيرها من الروايات الكثيره بهذه المضامين.

{وينبغي أيضاً أن يستعمل ما يوجب زياده الأجر وارتفاع الدرجه} كالسجود على تربه الحسين (عليه السلام)، حيث ورد أنها
تخرق الحجب السبع، و{كاستعمال الطيب ولبس أنظف الثياب، والخاتم من عقيق، والتمشط، والاستياك، ونحو ذلك} مما مرّ
فى فصل مستحباب لباس المصلى وغيره، فراجع.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

ص: ٦٢

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٣ الباب ٢ فى أفعال الصلاه

فصل

واجبات الصلاة أحد عشر: النية والقيام وتكبيره الإحرام والركوع والسجود والقراءة والذكر والتشهد والسلام والترتيب والموالاه، والخمسه الأولى أركان بمعنى أن زيادتها ونقيصتها عمداً وسهواً موجه للبطلان، لكن لا يتصور زياده فى النية بناءً على الداعى، وبناءً على الإخطار غير قادحه

فصل

واجبات الصلاة أحد عشر: النية، والقيام { فى الجمله كما سيأتى } وتكبيره الإحرام، والركوع، والسجود، والقراءة، والذكر، والتشهد، والسلام، والترتيب، والموالاه { والمراد بالصلاه اليوميه وما أشبه لا مثل الأموات كما هو واضح.

{ والخمسه الأولى أركان، بمعنى أن زيادتها ونقيصتها عمداً وسهواً { الأعم من النسيان وغيره } موجه للبطلان { بخلاف الستة الباقية } لكن لا يتصور زياده فى النية بناءً على الداعى { إذ الداعى إما موجود أو غير موجود، فهو كالمهيه التى لا يتصور زياده فيها، بل أمرها دائر بين الوجود والعدم.

{ وبناءً على الإخطار غير قادحه } فلو أخطر الصلاة بذهنه عشر مرات _ مثلا _

والبقيه واجبات غير ركنيه، فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان لا سهواً.

لم يضر إذ لم يدل دليل على ضرر الزائد على المره، بخلاف الأركان الأربعة الأخر {والبقيه واجبات غير ركنيه، فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان لا سهواً} بالمعنى الأعم للسهو.

نعم أحياناً توجب البطلان إذا أوجب سلب اسم الصلاه، كما إذا كبر وركع عن قيام وسجد سجدين، وكذلك فعل في الثانيه، ثم انصرف بلا تشهد ولا سلام، فإنها لا تسمى صلاه، ولذا فهي باطله، وكذلك إذا زاد حتى أوجب محو الاسم.

ص: ٦٤

وهى القصد إلى الفعل بمعنى الامتثال والقربه، ويكفى فيها الداعى القلبى، ولا يعتبر فيها الإختار بالبال ولا التلفظ، فحال الصلاه وسائر العبادات حال سائر الأعمال والأفعال الإختياريه، كالأكل والشرب والقيام والقعود ونحوها من حيث

{فصل فى النيه

وهى القصد إلى الفعل بمعنى الامتثال والقربه} فالنيه فى المقام أخص من النيه فى المعاملات، إذ المعتبر فيها القصد إلى الفعل فقط وإن لم ينو القربه، أما هنا فاللزام قصد التقرب بالعمل إلى الله سبحانه، بالإضافة إلى قصد أصل الفعل.

{ويكفى فيها الداعى القلبى، ولا يعتبر فيها الإختار بالبال ولا التلفظ} كما تقدم شرح ذلك فى كتاب الطهاره فى فصل الوضوء.

{فحال الصلاه وسائر العبادات حال سائر الأعمال والأفعال الإختياريه، كالأكل والشرب والقيام والقعود ونحوها من حيث النيه} إذ لا جعل شرعى فى النيه،

نعم تزيد عليها باعتبار القربه فيها بأن يكون الداعى والمحرك هو الامتثال والقربه، ولغايات الامتثال والقربه درجات أحدها وهو أعلاها: أن يقصد امتثال أمر الله لأنه تعالى أهل للعباده والطاعه

بل هي في العبادات مثلها في سائر الأمور الاختياريه، والفعل والعمل بينهما عموم مطلق، فالتكلم فعل وليس بعمل، إذا قيلاً معاً، وإن أفرد كل واحد منهما يشمل الآخر.

{نعم تزيد} النيه في العباده {عليها} أى على النيه في الأمور الاختياريه {باعتبار القربه فيها، بأن يكون الداعى والمحرك هو الامتثال} لله تعالى {والقربه} المعنويه منه سبحانه. {ولغايات الامتثال} وأنه لماذا يسمع كلام المولى، ولماذا {القربه} أى غايه القربه وأنه لماذا يريد القرب من المولى سبحانه؟ {درجات_ أحدها، وهو أعلاها: أن يقصد امتثال أمر الله لأنه تعالى أهل للعباده والطاعه} فإن فطره النفس على تعظيم العظيم وإن لم يكن منعماً ولم يخش ولم يرج، وحيث إنه سبحانه أعظم العظماء فإنه أهل للتعظيم، وكون ذلك أعلى الدرجات لأنه خالٍ عن الجهات الراجعه إلى العبد.

لا يقال: إن الله سبحانه مدح بقوله: ويدعوننا رغباً ورهباً(1))، مما يدل على أن الرغبه في ثوابه سبحانه والرهبه من عقابه تعالى ممدوح.

لأنه يقال: لا شك في كون ذلك ممدوحاً، لكن الكلام في أعلى من ذلك، ومن الضروري أن الطاعه لأجل أهليه المطاع أفضل من الطاعه لأجل تحصيل

ص: ٦٦

وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك، ولا طمعاً في جنتك، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك».

العبد شيئاً من الثواب أو تنفره من شيء من العقاب، هذا بالإضافة إلى أن قوله «رغباً»، حيث لم يذكر المتعلق يمكن أن يكون المراد به الرغبة في رضاه تعالى وهو يقرب من هذه الدرجة، {وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين (عليه السلام)} كما في البحار ومرآة العقول والوافي {بقوله: إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك، ولا طمعاً في جنتك، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك} (١١)، وفي نهج البلاغة: «إن قوماً عبدوا الله تعالى رغبة فتلك عبادة التجار، وإن قوماً عبدوا الله تعالى رهبة فتلك عبادة العبيد، وإن قوماً عبدوا الله تعالى شكراً فتلك عبادة الأحرار» (٢٢).

والظاهر أن المراد بالشكر هنا هو وجدانه تعالى أهلاً للعبادة، لا لأنه سبحانه أنعم عليهم.

وفي روايه هارون بن خارجه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «العبادة ثلاثة، قوم عبدوا الله عزوجل خوفاً فتلك عبادة العبيد، وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب فتلك عبادة الأجراء، وقوم عبدوا الله عزوجل حباً له فتلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادة» (٢٣). إلى غيرهما من الروايات.

إن قلت: فكيف لم يشر إلى هذه المرتبة القرآن الحكيم؟

قلت: كفى به إشارة قوله تعالى: وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (٢٤).

ص: ٦٧

١- البحار: ج ٦٧ ص ١٩٧ الباب ٣٥ في النية وشرائطها

٢- نهج البلاغة: ص ٦٠٩ ح ٢٣٧ (الأندلس)

٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٥ الباب ٩ في العبادات ح ١

٤- سورة البينة: الآية ٥

الثاني: أن يقصد شكر نعمه التي لا تحصى.

الثالث: أن يقصد به تحصيل رضاه، والفرار من سخطه.

الرابع: أن يقصد به حصول القرب إليه.

فإن أفضل مراتب الإخلاص هو هذه المرتبة، كما هو ضروري، فإن إنساناً يطيعك لأنه يحبك أفضل من إنسان يطيعك طمعاً في مالك أو خوفاً من سطوتك.

{الثاني: أن يقصد شكر نعمه التي لا تحصى} وهذه الدرجة بعد الدرجة السابقة، لأنها مزيجه من جهه مولويه وجهه عبوديه حيث إن الشكر لا يكون إلا لنعمة أنعمها على العبد، والظاهر أن فوق هذه الدرجة ودون الدرجة الأولى ما إذا عبد حباً، أى لأن العبد يحب الله سبحانه، فإن جهه النعمه مفقوده في هذا الدرجة، وقد ورد في الحديث: «وهل الدين إلا الحب» (١). وقال سبحانه: والذين آمنوا أشد حباً لله (٢)، ومن المعلوم أن الحب الخالي عن الرجاء والخوف وعن مقابله النعمه بالشكر أفضل من الحب لأجل إحدى هذه الأمور.

{الثالث: أن يقصد به تحصيل رضاه، والفرار من سخطه} والظاهر أنه مرتبتان، الأولى: تحصيل رضاه، الثانية: الفرار من سخطه، إذ بينهما واسطه عدم الرضا وعدم السخط، فإنك قد تريد رضا إنسان وإذا لم يرض عنك لا يسخط عليك، بل يبقى حياً بالنسبه إليك، وقد يكون إذا لم يرض عنك يسخط عليك.

{الرابع: أن يقصد به حصول القرب إليه} بالكمال النفساني، فإن الإنسان كلما كمل كان أقرب إليه سبحانه، فإنه إذا كان هناك إنسان له علم بألف كتاب

ص: ٦٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ٤٣٥ الباب ١٥ من الأمر بالمعروف ح ١٧

٢- سورة البقره: الآيه ١٦٥

الخامس: أن يقصد به الثواب ورفع العقاب بأن يكون الداعى إلى امتثال أمره رجاء ثوابه وتخليصه من النار

فتعلم إنسان آخر عشره كتب كان أقرب إليه من الذى تعلم كتاباً واحداً فقط، ومنه يظهر أن ما ذكره المستمسك بقوله: الظاهر أن المراد به فى كلام الأصحاب وفيما ورد فى الكتاب المجيد والسنه والأدعيه القرب المكانى الادعائى بملاحظه ما يترتب على القرب المكانى الحقيقى من الفيوضات الخيريّه فهو نظير قوله تعالى: أن رحمه الله قريب من المحسنين (١) خال عن الوجه، كما أن قوله: والقرب المكانى الادعائى راجع إلى بعض ما ذكر من الغايات، لا أنه فى عرضها، فلا يحسن عدّه فى قبال كل واحد منهما (٢)، محل منع، إذ حصول القرب بكل المراتب غير قصد القرب كما هو واضح.

{الخامس: أن يقصد به الثواب ورفع العقاب} أو دفعه {بأن يكون الداعى إلى امتثال أمره رجاء ثوابه وتخليصه من النار} وهذا هو الذى ورد فى الآيات والروايات المتواتره، وهو الذى يأتى به غالب الناس، بل هو الذى يظهر من كلمات العلماء، فاحتمال بطلان العباده المأتى بها لذلك، لأنه لم يقصد القربه والخلوص، وقد أمر الإنسان أن يأتى بالخلوص، غير تام، إذ القربه هى ما يوجب القرب ورجاء الثواب وخوف العقاب يوجبها، والخلوص فى مقابل كون العمل للإنسان أو نحو ذلك، فالقول بالبطلان كما نسب إلى بعض، بل ربما قيل إنه المشهور، ممنوع قطعاً، ومن يظهر منه ذلك من الأعظم كالمنسوب

ص: ٦٩

١- سورة الأعراف: الآية ٥٦

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٩

وأما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضه من دون أن يكون برجاء إثابته تعالى فيشكل صحته.

إلى العلامه وغيره لا بد من تأويله.

{وأما إذا كان قصده ذلك على وجه المعاوضه} كفعل الأجير يأتي بالعمل لأجل تحصيل الدينار، بأن يأتي بالصلاه بعوض الجنه مثلا- {من دون أن يكون برجاء إثابته تعالى} فالظاهر بطلان العمل، لأنه لم يقصده تعالى، بل جعل الأمر توصليا، ومنه يظهر أن قول المصنف: {فيشكل صحته} محل نظر، بل اللازم الجزم بالبطلان، قال سبحانه: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ (١١))، وهذا لا يسمى عباده الله، ولذا جزم المستمسك بالبطلان، ومثله ما لو عبد في قبال الجنه التي تأتي من قبل الله تعالى بدون أن يجعل العباده له، فيكون حاله حال من يعطى بضاعته في قبال الدينار الذي يخرج من كيس زيد بدون أن تكون معاملته لأجل زيد.

والحاصل أن الأقسام ثلاثه:

الأول: كون العمل لله.

الثاني: كونه للجنه بدون ربطه بالله.

الثالث: كون العمل لهما، وهذا إن كان على وجه أن يكون العمل للجنه التي يتفضل بها الله سبحانه، حيث يقترب الإنسان إليه تعالى بواسطه العمل فلا إشكال فيه، وإن كان على وجه أن العمل مقابل الجنه التي تأتي من الله تعالى

ص: ٧٠

وما ورد من صلاة الاستسقاء وصلاة الحاجه إنما يصح إذا كان على الوجه الأول.

ككون البضاعة مقابل الدينار الخارج من كيس زيد، فالظاهر بطلانه أيضاً، لأنه لم يعبدته تعالى مخلصاً.

{وما ورد من صلاة الاستسقاء وصلاة الحاجه إنما يصح إذا كان على الوجه الأول} من صورتى القسم الخامس، فالداعى إلى صلاة الاستسقاء رجاء حصول المطر بسبب القرب إليه تعالى بهذه الصلاة، فالرجاء يكون مثل الداعى على الداعى، فيصلى قربه إلى الله تعالى بداعى حصول المطر.

ثم إن الداعى لحصول المطر، قد يكون أمره تعالى بحفظ البدن وعماره الأرض وإنقاذ الناس، فالصلاة القربى بداعى المطر والذى يبعثه على هذا الداعى أمره تعالى، وهذا يكون من قبيل عباده الأحرار، وقد يكون داعى المطر غير منبعث عن أمره بحفظ البدن ونحوه، وهذا من قبيل عباده التجار والعييد، وإنما ذكرنا ذلك لئلا يتوهم أن التقسيم الثلاثى بين عباده الأحرار والعييد والتجار خاص بمثل صلاة اليوميه ونحوها، بل هو جار فى كل أقسام العباده، والله العالم.

ص: ٧١

مسألة ١ _ يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً

{مسألة ١ _ يجب تعيين العمل إذا كان ما عليه فعلاً متعدداً} كما هو المشهور، وعن المدارك وغيره الإجماع عليه، واستدل له بأنه إذا أتى بالعمل بدون تعيين فهو إما أن يقع عن أحدهما المعين وذلك غير تام، لأنه ترجيح بلا مرجح، أو عن أحدهما غير المعين وذلك مستحيل، لأنه لا مصداق للواحد المردد، واستدل له في المستند بأن ترتب ما يستتبعه أحدهما فعلاً أو تركاً على ما فعله الذى عليه يتوقف البراءة والإجزاء، بل صدق الامتثال يتوقف على مرجح وليس إلا القصد بالغرض فيجب (١)، انتهى. ولا يخفى أن كلامه منحل إلى أمرين:

الأول: إن صدق الامتثال متوقف على ذلك، وقد أوضحه المستمسك بأنه إذا كان الواجب قد اعتبر فيه خصوصية فمع عدم قصدتها لم يقع تمام الواجب عن اختيار، كما أنه يمتنع صدوره عن أمره، لأن الأمر إنما يدعو إلى ما تعلق به فلا يدعو إلى غيره.

أقول: وعلى هذا فلا خصوصية لكون ما عليه متعدداً، بل هذا الدليل جار وإن كان ما عليه واحداً، منتهى أن النية الإجمالية في الواحد كافيته، إذ حيث يريد المكلف إطاعه الأمر ولا أمر إلا بشيء واحد فهو يريد ذلك الشيء الواحد.

الثانى: إن البراءة والإجزاء وسقوط القضاء والكفارة وما أشبه يتوقف على القصد، وبيانه أنه لو لم يقصد لم يأت بالمأمور به، وإذا لم يأت بالمأمور به لم تبرأ ذمته ولم تسقط قضاؤه وكفارته، وللتلازم بين الدليلين جعله المستند دليلاً واحداً، إذ كلما تحقق الامتثال تحقق البراءة وسقط القضاء، لكن الامتثال يعتبر في

ص: ٧٢

مطابقه المأتي به للمأوربه _ أى من فوق _ والبراءه تتحقق فى إسقاط المأتي به للقضاء والكفارَه _ أى من تحت _ .

وقد نبه السيد البروجردى فى تعليقه على ما ذكرناه من وجوب التعيين حتى فى غير المتعدد بقوله: الأقوى وجوب تعيين ما أخذ فى متعلق الأمر من العناوين القصديه التى لا- تنصرف العمل المشترك إلى بعضها إلا- بالنيه كعنوان الظهر والعصر والقضاء، وكالفريضة والنافله إن أخذتا معرفتين للمأور به كما فى فريضه الغداه ونافلتها، من غير فرق بين تعدد ما عليه فعلاً وعدمه. نعم فى الثانى يمكن التعيين الإجمالى بالقصد إلى ما فى الذمه دون الأول(1)، انتهى.

ثم إنه قد ظهر مما تقدم أن العمل واحداً كان أو متعدداً، قد تؤخذ فيه الخصوصيه وقد لا تؤخذ، فإن أخذت الخصوصيه فى العمل وجب قصدها، وإن كان ما عليه واحداً، ويكفى فى التعيين الإجمالى كأن ينوى ما يريد الله منه فى الواحد، وما وجب عليه أولاً فى المتعدد مثلاً.

وإن لم تؤخذ الخصوصيه لم يجب قصدها، وإن كان متعدداً كما إذا نذر إن شافى الله ولده أن يصوم يوماً، ثم بعد ذلك نذر إن جاء مسافره صام يوماً، فإنه إذا أراد الصوم لم يجب عليه قصد أنه لشفاء ولده أو لمجىء مسافره، لأن المنذور مجرد الصوم، والخصوصيه المذكوره ليست قيماً فى النذر، فإذا صام يوماً سقط أحدهما، كما إذا قال المولى: أعط ديناراً للفقير لأن ابنك جاء، وأعط ديناراً لأن مسافرك وصل بسلام، ولم يجعل المولى العله جزءاً للتكليف، فإنه يحق له أن يعطى

ص: ٧٣

١- تعليقه السيد البروجردى: ص ٤٤

ولكن يكفي التعيين الإجمالي، كأن ينوى ما وجب عليه أولاً من الصلاتين مثلاً، أو ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً

الدينار بقصد أمر المولى بدون قصد الخصوصية، وهذا هو وجه أنه لا يلزم تعيين الركعة الأولى والثانية في الصلاة، وكذلك لا يلزم قصد أن ما يصومه في شهر رمضان أو في قضاائه، أنه اليوم الأول أو الثاني، أو بدل الأول أو الثاني، إلى غير ذلك.

بقي شيء، وهو أن كون الخصوصية مأخوذة في التكليف أو غير مأخوذة يظهر إما من ظاهر الدليل وإما من الآثار، مثلاً إذا نذر صوم يوم وحلف صوم يوم آخر لزم القصد، لأن ترك صوم النذر يستتبع إطعام ستين مسكيناً بخلاف ترك صوم الحلف فإنه يستتبع إطعام عشرة، وكذلك بالنسبة إلى الظهر والعصر، فإن صحه الظهر أول الوقت دون العصر، وصحه العصر آخر الوقت دون الظهر دليل على اختلاف المأمور به.

ومما ذكرنا علم أن جعل المستمسك نذر صوم يوم وحلف صوم يوم في عداد ما لا خصوصية له، لا وجه له، ثم إن الكلام في هذا الباب مفصل اكتفينا منه بهذا القدر.

{ولكن يكفي التعيين الإجمالي، كأن ينوى ما وجب عليه أولاً من الصلاتين مثلاً، أو ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً} لأن الدليل المتقدم إنما دل على لزوم التعيين، وذلك يحصل بالتعيين الإجمالي.

ولا يجب مع الاتحاد.

{و} قد عرفت أن القول بأن التعيين {لا يجب مع الاتحاد} غير تام إلا أن يراد بذلك كون الواحده موجباً لانصراف القصد إليه فيكون من باب التعيين الإجمالي.

ص: ٧٥

مسألة ٢ _ لا يجب قصد الأداء والقضاء ولا القصر والتمام

{مسألة ٢ _ لا يجب قصد الأداء والقضاء} كما اختاره غير واحد، خلافاً للمنسوب إلى المشهور، أما عدم الاحتياج فلأنه إن أريد به قصد التعيين لم يكن أمراً زائداً على ما تقدم، وإن أريد به زياده عليه لم يكن عليه دليل، فإن الأداء والقضاء مهيه واحده إن وقعت في الوقت اتصفت بكونها أداءً، وإن وقعت خارج الوقت اتصفت بكونها قضاءً، وأما دليل المشهور فهو أن الفعل مشترك فلا يتخصص بأحدهما إلا بالنيه.

ويرد عليه: أولاً: بفرض الكلام فيما لو كان الواجب عليه أحدهما.

وثانياً: أنه ليس أمراً زائداً على التعيين، اللهم إلا أن يقال إن مرادهم صورته كون قصدهما مميزاً فليس هو شيئاً في قبال التعيين.

{ولا القصر والتمام} بلا خلاف ولا إشكال مع عدم التعدد في الذمه ولا التخيير، بل عن المدارك نسبتته إلى قطع الأصحاب، وعن النقليه الاتفاق عليه، وذلك لأنهما حقيقه واحده ووجوب أحدهما في السفر والآخر في الحضر لا يجعلهما حقيقتين، بل هما من قبيل قطع الشيء الممتد في مكان وعدم قطعه في مكان آخر، فإن وجوب القطع لا يجعل ما سبق شيئاً مغايراً لما لا يجب قطعه، وهذا هو مراد الجواهر بقوله: إن القصريه والتماميه من الأحكام اللاحقه (١)، ولا يرد عليه ما في المستمسك (٢) من أن القصر عبارته عن بشرط لا، والتمام يكون بشرط شيء، فكيف يكونان من الأحكام اللاحقه، إذ ليس مراد الجواهر بالأحكام

ص: ٧٦

١- الجواهر: ج ٩ ص ١٦٥

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٣

ولا الوجوب والندب إلا مع توقف التعيين على قصد أحدهما، بل لو قصد أحد الأمرين في مقام الآخر صح إذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق، كأن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً وتخيل أنه أمر أدائي فبان قضائياً، أو بالعكس

اللاحقه أمثال الوجوب والندب مما يترتب على الأمر، ولا يكون مأخوذاً في متعلق الأمر حتى يقال إنهما قبل الأمر لا بعد الأمر، بل مراده ما ذكرناه من أن القطع في القصر وعدم القطع في التمام لا يغيران شيئاً من طبيعته قبل القطع، بل حالهما حال ما إذا أمر المولى بقطع الجبل على أربعة أشبار أو على شبرين فإنه لا يغير من حقيقته الجبل، وكذا إذا أمر بقراءة كل القرآن أو نصفه فإنه لا يغير من وحده الحقيقه.

{ولا- الوجوب والندب} لأنهما من العناوين الطارئه فلا مدخلية لهما في متعلق الأمر، فإن كل شيء يكون من لواحق الطلب لا يعتبر قصده في مقام الامتثال، لأنه ليس له مدخلية في تشخيص متعلق الطلب كما أوضحه الفقيه الهمداني في المصباح بما لا مزيد عليه، فما ذكره الشرائع وغيره من لزوم قصدهما لا يخلو من إشكال.

{إلا مع توقف التعيين على قصد أحدهما} فإنه يكون حينئذ طريقاً لا أصلياً، والكلام فيما يجب قصده لكونه موجباً لتشخيص المأتي به ليكون امتثالاً للمأمور به.

{بل لو قصد أحد الأمرين في مقام الآخر صح إذا كان على وجه الاشتباه في التطبيق، كان قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً، وتخيل أنه أمر أدائي فبان قضائياً، أو بالعكس} لأنه قصد الواقع وعينه إجمالاً أما تخيل أنه خلاف الواقع

أو تخيل أنه وجوبى فبان نديباً أو بالعكس، وكذا القصر والتمام، وأما إذا كان على وجه التقييد فلا يكون صحيحاً، كما إذا قصد امتثال الأمر الأدائى ليس إلا، أو الأمر الوجوبى ليس إلا، فبان الخلاف فإنه باطل

فإنه لا يضر لأنه ليس المنوى والمقصود.

{أو تخيل أنه وجوبى فبان نديباً أو بالعكس} أى كان الواقع كذلك، وإن لم يظهر له إلى أن مات، فإن المعيار فى الصحه والفساد الواقع، وإنما الظهور ينفع أو يضر بالنسبه إلى التكليف الفعلى.

{وكذا القصر والتمام} وغيرها من القيود، بل الأنواع كما إذا قصده صلاه الطواف فبان صلاه الصبح مثلاً لوحده المناط فى كلا المقامين.

{وأما إذا كان على وجه التقييد فلا- يكون صحيحاً، كما إذا قصد امتثال الأمر الأدائى ليس إلا} على نحو بشرط لا {أو الأمر الوجوبى ليس إلا، فبان الخلاف فإنه باطل} فى الواقع، وظهور البطلان له موجب للتدارك.

ثم إنه وإن كان فرق فى القيود المأخوذه فى متعلق الأمر وبين القيود الآتية من قبل الأمر فى لزوم قصد الأولى دون قصد الثانية _ كما تقدم _ لكن فى مقام إبطال التقييد لا فرق بين القيدىن، فإذا نوى أنه يصلى صلاه الصبح المستحبه بهذا القيد لزعمه أنه غير بالغ مثلاً، فإنه لو كان بالغاً واقعاً تبطل صلاته، فإن ظهر له ذلك وجبت عليه الإعادة والقضاء.

مسألة ٣ _ إذا كان في أحد أماكن التخيير فنوى القصر، يجوز له أن يعدل إلى التمام، وبالعكس ما لم يتجاوز محل العدول، بل لو نوى أحدهما وأتم على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحة

{مسألة ٣ _ إذا كان في أحد أماكن التخيير فنوى القصر يجوز له أن يعدل إلى التمام وبالعكس} بأن نوى التمام فإنه يجوز له أن يعدل إلى القصر سواء كان علم من الأول تخييره أم علم بذلك في أثناء الصلاة، وذلك لما تقدم من أن الظاهر من أدله التخيير أنهما حقيقه واحده فيجوز تمديد ما قصده قصرًا كما يجوز تقصير ما قصده تمامًا، لكن ذلك {ما لم يتجاوز محل العدول} المحقق بر كوع الثالثه أو بالقيام للثالثه، كما سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

{بل لو نوى أحدهما وأتم على الآخر من غير التفات إلى العدول فالظاهر الصحة} لأنه صدر عن داعى أمر المولى وهو كاف فى الصحة فالالتفاف إلى الخصوصيات غير مهم، وهذا يأتى فى كل مقام يكون من هذا القبيل، فإذا زعم أن صلاة الظهر ثلاث ركعات وقصد الوقع ثم أتى بالأربع من باب الاشتباه صحت ظهرًا، لأنه أتى بالواقع مع قصده، والعبادة لا تحتاج إلى أكثر من ذلك.

نعم تبطل إذا كان على وجه التقييد _ كما تقدم مثله _ وكذا إذا أتى بالركعة الأولى بقصد الثانية لزعمه أنه أتى بالركعة الأولى لكن كان قصده بأنها الثانية على وجه التقييد، فإنه موجب لبطلان الصلاة لأن ما أتى به ليس مأمورًا به، وما أمر به لم يأت به.

ولا يجب التعيين حين الشروع أيضاً، نعم لو نوى القصر فشك بين الاثنين والثلاث بعد إكمال السجدين يشكل العدول إلى التمام والبناء على الثلاث

{ولا يجب التعيين حين الشروع أيضاً} فلو دخل الصلاة ولم بين بعد على أن يتمها قصراً أو تماماً فأتمها على أحدهما صحت، لما تقدم من أنهما حقيقه واحده.

نعم ربما توهم جواز ذلك حتى بالنسبه إلى حقيقتين، كما إذا شرع عند الفجر بالصلاه غير ناوٍ أنها النافله أو صلاه الصبح ثم بدا له أن يجعلها نافله _ مثلا _ صحت، وهذا هو الذى أيدته المستند قال: إذ ما بعد النيه يكون من المنوى قطعاً وينصرف ما قبلها إليه أيضاً، وذلك لأن وجود المركب من أجزاء كفريضة الصبح مثلاً ليس إلا تحققه فى الخارج منظمه الأجزاء بعضها مع بعض، وقد تحقق ذلك، فيكون آتياً بالمأمور به فيكون ممثلاً، وبه يدفع الأصل والاستصحاب المتقدمان(1)، إلى آخر كلامه.

وفيه: إنه لم ينو المطلوب للشارع من الأول، فتصحيح النيه اللاحقه للعمل السابق خلاف الأصل، فقوله: وقد تحقق ذلك، أول الكلام ويحتاج إلى دليل مفقود.

{نعم لو نوى القصر فشك بين الاثنين والثلاث بعد إكمال السجدين يشكل العدول إلى التمام والبناء على الثلاث} لأنه حيث نوى القصر كانت هذه الركعه الزائده _ إن كان قد صلى فى الواقع ثلاثاً _ زياده توجب البطلان، وحيث إنه

ص: ٨٠

وإن كان لا يخلو من وجه، بل قد يقال: بتعيينه، والأحوط العدول والإتمام مع صلاة الاحتياط والإعاده.

لا يعلم هل أنه صلى ثلاثاً أو اثنتين ولا استصحاب فهو من الشك في الصلاة الثنائيه الموجه للبطلان.

{وإن كان لا يخلو من وجه} بل هو الأقوى، إذ لما كان القصر والتمام حقيقه واحده لم يكن معنى للعدول أصلاً، لأنه من صلاة إلى صلاة، وهنا صلاة واحده سواء جاء بها قصراً أو تماماً، وعليه فهو من الشك بين اثنين والثلاث فيأتي بها حسب التكليف المقرر للشاك، ولذا حكى عن جماعه المفروغيه عن الصحه.

{بل قد يقال: بتعيينه} لحرمة إبطال العمل عند ما يجد إلى الصحه سييلاً، فإنه لو بنى على القصر أوجب البطلان، ولو بنى على التمام أوجب الصحه بإجراء حكم الشك، لكن يرد عليه: إن شمول دليل حرمة إبطال العمل لمثل المقام غير معلوم، فالقول ببقاء التخيير لا مانع منه.

{والأحوط العدول} أى بنائه أن يأتي بأربع {والإتمام مع صلاة الاحتياط والإعاده} ومنه يظهر حكم ما لو شك بين الثلاث والأربع وقد بنى من أول الأمر على القصر، وحكم ما لو بنى من أول الأمر على التمام ثم شك بين الثلاث والأربع أو الاثنين والثلاث، فإنه لا يصح أن يبني على أن تكون صلاته قصراً.

ومن مسائل محل التخيير تظهر مسائل ما لو كان عليه أن يجمع بين التمام والقصر احتياطاً، ثم حدث له أمثال هذه الشكوك.

مسألة ٤ عدم وجوب تصور الصلاة تفصيلاً، حين النية

مسألة ٤ _ لا- يجب فى ابتداء العمل حين النية تصور الصلاة تفصيلاً بل يكفى الإجمال، نعم يجب نيه المجموع من الأفعال جملة أو الأجزاء على وجه يرجع إليها، ولا يجوز تفريق النية على الأجزاء على وجه لا يرجع إلى قصد الجملة، كأن يقصد كلاً منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئية

{مسألة ٤ _ لا يجب فى ابتداء العمل حين النية تصور الصلاة تفصيلاً بل يكفى الإجمال} إذ الدليل الدال على لزوم قصد العبادة لا يدل على مزيد من ذلك كما تقدم، واحتمال لزوم الإخطار التفصيلى كما عن جمع لا وجه له.

{نعم يجب نيه المجموع من الأفعال جملة} كأن ينوى أصل الصلاة التى ابتدأها التكبير واختتامها التسليم {أو الأجزاء على وجه يرجع إليها} كأن ينوى أكبر وأقرأ وأركع وأسجد مع تقييدها بالاجتماع.

{ولا- يجوز تفريق النية على الأجزاء على وجه لا- يرجع إلى قصد الجملة} إذ كما يجب كل جزء كذلك يجب المجموع من حيث المجموع، فإذا قصد الأول فقط لم يقصد الأمور به على وجهه فلا يكون امتثالاً، وذلك {كأن يقصد كلاً منها على وجه الاستقلال من غير لحاظ الجزئية} لا إجمالاً ولا تفصيلاً فيكون قصده عن قبيل (بشرط لا)، أو (لا بشرط)، إذ الكل يجعل الجزء (بشرط شيء).

مسألة ٥ _ لا ينافى نيه الوجوب اشتمال الصلاه على الأجزاء المندوبه

{مسألة ٥ _ لا ينافى نيه الوجوب} فى الصلوات الواجبه {اشتمال الصلاه على الأجزاء المندوبه} إذ المشتمله على المندوبات وغير المشتمله فردان من الواجب، مع أن الأول أفضل الفردين، لا أن الاشتمال على المندوبات يخرج الفرد عن الوجوب.

فلا- يقال: كيف ينوى الوجوب فى المركب من الواجب وغير الواجب، وفى عكس المقام كالحج المندوب الذى إذا أحرم فيه وجب عليه الإتمام، وكذلك الاعتكاف المندوب، لا ينافى نيه الوجوب مع الانقلاب المذكور، إذ المهيه قبل الدخول تكون مندوبه وبالذخول ينقلب واجباً.

ثم إن ما ذكره المستمسك^(١) من صحه الصلاه المشتمله على الأجزاء المندوبه وإن نوى بفعل الأجزاء الوجوب، لأن البطلان فى التشريع يختص بما لو كان الشترىع ملازماً للانبعات من قبل الأمر التشريعى ومجرد تشريع الوجوب للأجزاء المندوبه لا يقتضى كون الانبعات إلى الأجزاء الصلاتيه الأصلية من قبل الأمر التشريعى، لجواز الانبعات إليها من قبل الأمر الوجوبى المتعلق بها. فيه ما لا يخفى: إذ الدليل أخص من المدعى إلا أن يريد الإيجاب الجزئى، فإن تعليل الصحه _ بقول مطلق _ لعدم كون الانبعات ليس من قبل الأمر التشريعى _ فى الجملة _ من قبيل تعليل العام بالخاص، هذا بالإضافة إلى أنه إنما يتم فيما إذا جعل الأجزاء المندوبه خارجه عن الصلاه وإنما كانت الصلاه ظرفها، أما إذا أتى بها بعنوان

ص: ٨٣

ولا يجب ملاحظتها في ابتداء الصلاة، ولا تجديد النية على وجه الندب حين الإتيان بها.

الجزئية _ كما هو كذلك _ فلا يكون الانبعاث إلا من الأمر التشريعي، إذ معناه حينئذ إنى أصلى الصلاة المركبه من الواجب وغير الواجب، لأن الله أوجب الكل وهو عين التشريع المبطل.

{ولا يجب ملاحظتها في ابتداء الصلاة} لا تفصيلاً كما هو واضح _ وقد تقدم _ ولا إجمالاً، لأن الواجب نيه المهيه الواجبه، وقد حصلت {ولا تجديد النية على وجه الندب حين الإتيان بها} إذ قصد عدم احتياج الأجزاء المندوبه إلى أصل النيه لا أولاً ولا حين الإتيان بها، ففيه: إنه يكون حينئذ من الزيادة في المكتوبه، وإن قصد عدم الاحتياج إلى تجديد النيه بعد النيه الإجماليه أولاً، فهذا لا يختص بالأجزاء المندوبه، وعليه فاللازم نيتها إما أولاً أو حين الإتيان بها.

ص: ٨٤

مسألة ٦ _ الأحوط ترك التلفظ بالنيه فى الصلاة، خصوصاً فى صلاة الاحتياط للشكوك، وإن كان الأقوى صحة الصلاة معه.

{مسألة ٦ _ الأحوط ترك التلفظ بالنيه فى الصلاة} إن أراد داخل الصلاة كأن ينوى الأجزاء عند إتيانها فيقول عند إرادته الركوع _ مثلاً _: أركع قربه إلى الله تعالى، فوجهه أنه خلاف الكيفية المتلقاه من الشارع، وربما يوجه بأنه كلام آدمى، لكن فيه: إنه نوع من الاستكانه والذكر، فهو مثل قوله: بحول الله أقوم، فإنه أى فرق بين أركع لك يا رب، أو بحولك أركع، وبين بحول الله أقوم. وإن أراد خارج الصلاة أى قبل أن يحرم فلا وجه له إلا احتمال أنه تشريع، وعن البيان أنه كرهه لأنه إحداث شرع، لكن هذا لا يصل إلى مرتبه الاحتياط المطلق.

{خصوصاً فى صلاة الاحتياط للشكوك} لاحتمال كونها جزء الصلاة فيكون لفظ النيه كلام آدمى فى الصلاة {وإن كان الأقوى صحة الصلاة معه} لعدم إطلاق فى منع كلام آدمى فى الصلاة للمقام، بل ربما يقال بإطلاق الأدله حيث لم يقيد بعدم النيه اللفظيه فى باب صلاة الاحتياط مع أنه لو كان فيه محذور لوجب التنبيه عليه، إذ هو مما يعتاد والغالب غافلون عنه فعدم ذكره دليل العدم، فتأمل.

مسأله ٧ _ من لا يعرف الصلاه يجب عليه أن يأخذ من يلقيه فيأتي بها جزءاً فجزءاً، ويجب عليه أن ينويها أولاً على الإجمال.

{مسأله ٧ _ من لا يعرف الصلاه يجب عليه أن يأخذ من يلقيه} لأن الواجب المطلق تجب مقدماته، ومن المقدمات التعلم ولو كان بالتلقين، هذا بالنسبه إلى أجزاء الصلاه، أما بالنسبه إلى القراءه والأذكار فهل يجب أخذ الملقن أم لا؟ ربما يقال إنه غير واجب، إذ لم يعهد من أحد من المسلمين ذلك مع وضوح أن الذين دخلوا الإسلام ممن لم يكن يحسن اللغه العربيه كانوا أكثر ممن دخلوه من العرب، ومن الواضح أنهم ما كانوا يحسنون العربيه بعد إسلامهم إلا بمره طويله، ولو كان أخذ الملقن واجباً كان ذلك معهوداً كثيراً، وكان ترد الإشاره إليه في كلام الرسول والأئمه الطاهرين (عليهم السلام)، فعدم الدليل دليل العدم، وهذا غير بعيد وإن كان الأوفق بالاحتياط أخذ الملقن، وسيأتي ما يؤيد ما ذكرناه في مسأله من لم يحسن القراءه.

{فيأتي بها جزءاً فجزءاً، ويجب عليه أن ينويها أولاً على الإجمال} أو على التفصيل، فإن النيه الإجماليه أقل الواجب، لا أن النيه التفصيليه لا تصح، كما هو واضح.

مسألة ٨ _ يشترط في نيه الصلاه بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء فلو نوى بها الرياء بطلت

{مسألة ٨ _ يشترط في نيه الصلاه بل مطلق العبادات الخلوص عن الرياء} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل النصوص عليه كالإجماعات المدعاه فوق التواتر، بل هو من الضروريات، وما عن السيد المرتضى من عدم الاشتراط مطروح أو مأول.

{فلو نوى بها الرياء بطلت} ففي صحيح زراره وحمران، عن أبي جعفر (عليه السلام): «لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله تعالى والدار الآخرة وأدخل فيه رضى أحد من الناس كان مشركاً». (١)

وفي صحيح علي بن جعفر، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يؤمر برجال إلى النار _ إلى أن قال _ فيقول لهم خازن النار يا أشقياء ما كان حالكم؟ قالوا: كنا نعمل لغير الله فقيل لتأخذوا ثوابكم ممن عملتم له» (٢).

وفي روايه السكوني، قال النبي (صلى الله عليه وآله): «إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجاً به فإذا صعد بحسناته يقول الله عزوجل: اجعلوها في سجين إنه ليس إياي أراد به» (٣).

وفي روايه ابن عباس قال (عليه السلام): «لا يكون العبد مشركاً حتى يصلى لغير الله» (٤). إلى غيرها، بل الأدله الداله على وجوب النيه في الصلاه ظاهره في

ص: ٨٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٩ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ١١

٢- المصدر: ص ٥١ الباب ١٢ ح ١

٣- المصدر: ص ٥٢ ح ٣

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٨٧ الباب ٧ من أبواب القيام

ذلك، فإن المنصرف منها النية الخالصة.

ففي روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا ينبغي للرجل أن يدخل في صلاته حتى ينويها، ومن صلى فكانت نيته الصلاة ويدخل فيها غيرها قبلت منه إذا كانت ظاهره وباطنه»^(١).

وفي روايه المحاسن، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن الله يبغض الشهرين شهره اللباس وشهره الصلاة»^(٢).

وفي الرضوى، في بيان معنى الصلاة: «إنها صلة الله للعبد بالرحمة وطلب الوصال إلى الله من العبد إذا كان يدخل بالنية»^(٣).

وفيه أيضاً قال (عليه السلام): «لا صلاة إلا بإسباغ الوضوء وإحضار النية»^(٤).

وفي روايه زراره: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الفرض في الصلاة؟ فقال: «الوقت والطهور والقبلة والتوجه»^(٥).

ومثله روايه الأعمش: «فرائض الصلاة سبع: الوقت والطهور والتوجه والقبلة والركوع والسجود والدعاء»^(٦).

ومثله مرسله الهدايه، بناءً على أن المراد بالتوجه النية.

ص: ٨٨

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٦ في ذكر صفات الصلاة

٢- جامع الأحاديث: ج ٥ ص ٨٥ الباب ٧ من أبواب القيام ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ٦٣ س ٢٣

٤- فقه الرضا: ص ٢ س ٧. والجامع: ج ٥ ص ٤٤ الباب ٤ ح ٥٥

٥- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٤ الباب ٦ من كيفية الصلاة ح ١

٦- المصدر: ح ٢

بل هو من المعاصى الكبيره لأنه شرك بالله تعالى، ثم إن دخول الرياء فى العمل على وجوه: أحدها أن يأتى بالعمل لمجرد إراءه الناس من دون أن يقصد به امتثال أمر الله تعالى، وهذا باطل بلا إشكال، لأنه فاقد لقصد القربه أيضا.

وفى روايه ابن شاذان: «ولأن رفع اليدين إحضار النيه وإقبال القلب على ما قال وقصد»^(١).

وفى روايه عمار: «إنه من صلى صلاه فلم ينوها من صلاه عليه لا يحتسب له».

إلى غيرها من الروايات الكثيره، وقد تقدم فى كتاب الطهاره فى باب مسأله اشتراط الوضوء بالنيه والإخلاص ما ينفع المقام فراجع.

{بل هو من المعاصى الكبيره} لوجود ميزانها وهو الوعد بالنار، وغيره فيها، بل هو من أعظم الكبائر {لأنه شرك بالله تعالى} كما ورد فى جملة من النصوص.

{ثم إن دخول الرياء فى العمل على وجوه} متعدده {أحدها: أن يأتى بالعمل لمجرد إراءه الناس من دون أن يقصد به امتثال أمر الله تعالى، وهذا باطل بلا إشكال، لأنه فاقد لقصد القربه أيضاً} فالبطلان من جهه فقد جزء أو شرط هو القربه، ووجود مانع ومبطل هو الرياء، فحتى السيد المرتضى الذى تقدم منه الإشكال فى مبطله الرياء يرى بطلان هذا العمل، إذ لا شك عند أحد فى اعتبار القربه.

ص: ٨٩

الثانى: أن يكون داعيه ومحركه على العمل القربه وامثال الأمر والرياء معاً، وهذا أيضاً باطل سواء كانا مستقلين أو كان أحدهما تبعاً والآخر مستقلاً، أو كانا معاً ومنضماً محرراً وداعياً.

ثم إنه لا يشترط مطابقه قصد الرياء للواقع الخارجى، فلو زعم أنه فى مكان صلاته إنسان وصلّى لإِراءته بطلت، وإن لم يكن هناك إنسان أصلاً وكان زعمه مخالفاً للواقع.

{الثانى: أن يكون داعيه ومحركه على العمل القربه وامثال الأمر والرياء معاً، وهذا أيضاً باطل} لإطلاق أدله الرباء الشامله لكل صور الانضمام التى بينها بقوله: {سواء كانا مستقلين} بأن كان كل واحد منهما داعياً مستقلاً حتى أنه لو كان وحده لصلّى من جهته، فإن الداعويه المستقله إذا انضمت إلى غيرها حصل الكسر والانكسار، وكان العمل وليد كليهما على نحو التشريك، كما فى العلتين التى تصلح كل واحد منهما للعليه المستقله، لأنه لا يعقل تأثير كل واحد منهما مستقلاً، لأنه يستلزم وجود معلولين، والمفروض أنه واحد، ولا هذا وحده أو ذلك وحده لأنه يلزم الترجيح بلا مرجح، ولا عدم عليه أى منهما أصلاً لا كلاً ولا جزءاً، لأنه خلاف ضروره وقوع الأثر، فلا بد من القول بتأثير كل منهما تأثيراً مساوياً للآخر، إذ لو كان أحدهما مؤثراً تأثيراً أكثر لزم الترجيح بلا مرجح أيضاً.

{أو كان أحدهما تبعاً والآخر مستقلاً} كان الرباء مستقلاً أو تبعاً {أو كانا معاً ومنضماً محرراً وداعياً} بحيث إنه لو كان أحدهما لم يصلّ، والانضمام قد يكون بتأثير منهما متساوياً أو كان تأثير أحدهما أكثر، كما إذا كانت القربه تؤثر تسعين

الثالث: أن يقصد ببعض الأجزاء الواجبه الرياء، وهذا أيضاً باطل، وإن كان محل التدارك باقياً

فى المائه والرياء تؤثر عشره، أو بالعكس، وقد تقدم فى باب الوضوء ما ينفع المقام فراجع.

{الثالث: أن يقصد ببعض الأجزاء الواجبه الرياء، وهذا أيضاً باطل، وإن كان محل التدارك باقياً} ويستدل للبطالان بأمر:

الأول: إنه إن اقتصر على ذلك الجزء الذى رأتى فيه فالصلاه باطله من جهه النقيصه، حيث صارت الصلاه بدون جزء، وإن لم يقتصر وأتى بالجزء ثانياً فالصلاه باطله من حيث الزيادة.

الثانى: الإجماع على بطلان الصلاه المرأى فيها، فإن الإجماع شامل للمقام أيضاً.

الثالث: ظهور الأخبار الوارده فى مبطلية الرياء فى أن الإبطال به أعم من كون الرياء فى الكل أو فى الجزء، ففى خبر زواره المتقدم: «لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة فأدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً» (١).

وفى روايه على بن سالم، قال الله سبحانه: «أنا خير شريك من أشرك معى غيرى فى عمل لم أقبه إلا ما كان خالصاً لى» (٢).
فإن الحديثين يشملان

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٩ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ١١

٢- المصدر: ص ٤٤ الباب ٨ ح ٩

إدخال الرياء فى الجزء، فإنه مبطل سواء أعاده بلا رياء أم لا؟ وربما قبل بعدم البطلان.

قال فى المستمسك: مقتضى ظاهر النصوص حرمة نفس العمل الذى وقع الرياء فيه، فإذا كان الرياء فى الجزء نفسه اختص بالبطلان، ولا وجه لسرايه البطلان إلى غيره من الأجزاء (١)، انتهى.

ثم إنه أشكل على الأدلة الثلاثة: بأن المرائى فيه ليس جزءاً، فاللازم أن يأتى بالجزء ثانياً، ولم يكن هناك زياده فى المكتوبه، والإجماع لا يشمل المقام.

قال فى مصباح الفقيه: ولكنهم ربما التزموا به فى الواجبات تعويلاً على الدليل المزبور من أنه لو اقتصر على المأتى به بطلت الصلاة بفساد جزئها وإن تداركه فمن حيث الزيادة فلا يكون إجماعهم فى مثل الفرض على تقدير تحققه حجه على من لا يرى ذلك من الزيادة المبطله، خصوصاً مع اختلافهم فى مستند الحكم (٢)، انتهى.

والروايات لا دلالة فيها، إذ ظاهرها بطلان ذلك الجزء المرائى فيه، لا كل العمل، ولا وجه لسرايه بطلان الجزء إلى الكل، ولو شك فيه فالأصل عدم البطلان بمعنى بقاء صلاه الأجزاء السابقه على ما كانت عليه، لكن الظاهر تماميه الأدله المذكوره، إذ الإشكال الأول غير وارد، فإنه لا شك فى أن الأدله التى تقول بأنه

ص: ٩٢

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٣

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٣٨ السطر ١٥

نعم فى مثل الأعمال التى لا يرتبط بعضها ببعض، أو لا ينافيها زيادته فى الأثناء، كقراءة القرآن والأذان والإقامة، إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان اختص البطلان به

يبطل ركوعان وأربع سجديات وما أشبه تشمل الركوعين كيفما كان، ولذا لا تصح قراءة سورة العزيمه لأنها توجب زياده فى الفريضه، وإذا كان الأمر كذلك فالمصلى لا يتمكن من أن يركع ركوعاً ثانياً لأنه زياده، ولا أن يقتصر على الركوع المرائى فيه لأنه باطل فلا يصح أن يكون جزءاً، كما أن الإجماع مطلق فلا وجه لإرجاعه إلى دليل آخر والمناقشه فى ذلك الدليل، وإلا لم يستقر إجماع أصلاً، لأنه لا إجماع إلا وهناك دليل آخر استند إليه أو يصلح أن يستند إليه.

أما الروايات فظاهرها الإطلاق كما تقدم، فالقول بأن ظاهرها بطلان ذلك الجزء فقط خلاف المتفاهم عرفاً، وعليه فما اختاره المصنف وأيده المعلقون الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى وغيرهم بسكوتهم عليه هو الأقوى.

{نعم فى مثل الأعمال التى لا- يرتبط بعضها ببعض أو لا- ينافيها زيادته فى الأثناء كقراءة القرآن والأذان والإقامة} والزياره ونحوها {إذا أتى ببعض الآيات أو الفصول من الأذان} والإقامة، وبعض أجزاء الزياره المقرره {اختص البطلان به} إذ لا وجه لسرايه البطلان إلى غيره إلا- إذا فات الموالاه أو ما أشبهه، فحال هذه الأمور حال ما إذا صلى صلوات ورائى فى بعضها، فإن بطلانها لا تسرى

فلو تدارك بالإعادة صح.

الرابع: أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبه الرياء، كالقنوت في الصلاة، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

إلى بطلان غيرها إلا. إذا كان هناك جهه خارجه، كما إذا رائي في الظهر ثم صلى العصر، فإن فوت الترتيب يوجب بطلان العصر.

{فلو تدارك بالإعادة صح} إن كانت له وحده كالأذان، أو أراد حصول تلك الوحده كقراءه سوره يس فيما إذا كان ناذراً أو أجيراً، أما إذا لم تكن له وحده ولم يردّها كما إذا قرأ بعض يس ورائي في آيه في وسطها ثم ترك القراءه أو قرأها إلى الأخير، فإنه يصح ما لم يراء فيه لعدم ارتباط بعضها ببعض.

{الرابع: أن يقصد ببعض الأجزاء المستحبه الرياء، كالقنوت في الصلاة، وهذا أيضاً باطل على الأقوى} لمجيء بعض الأدله المتقدمه هنا، بالإضافة إلى أنه ذكر ودعاء محرم، لأن الرياء حرام، وسيأتي في الكلام المبطل حرمه الذكر والدعاء المحرم، ومنه يظهر أن قول المستمسك: إن الأجزاء المستحبه ليست أجزاءً للمهيه ولا أجزاءً للفرد وإنما هي أمور مستحبه ظرفها الفعل الواجب فلا. يوتى بها بقصد الجزئيه كى تلزم الزيادة العمديه على تقدير بطلانها (1) إلخ، محل منع، فقد تقدم أن المستحبات أيضاً أجزاءً كالواجبات فيصدق فيما إذا قصد بالقنوت الرياء، أن الصلاة عمل أدخل فيه رضا أحد من الناس، وأنه أشرك فيه غير الله مع الله سبحانه.

ص: ٩٤

الخامس: أن يكون أصل العمل لله، لكن أتى به في مكان وقصد بإتيانه في ذلك المكان الرياء، كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

وكذا إذا كان وقوفه في الصف الأول من الجماعة، أو في الطرف الأيمن رياءً.

{الخامس: أن يكون أصل العمل لله، لكن أتى به في مكان وقصد بإتيانه في ذلك المكان الرياء، كما إذا أتى به في المسجد أو بعض المشاهد رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى} وذلك لأن ذات الصلاة متحده مع كونها في ذلك المكان، فيسرى الرياء إلى ذات الصلاة فتحرم وتفسد لأجل الرياء، ولا شك في صدق الرواية في المقام، فإنه أدخل في الصلاة رضى الناس.

لا يقال: إن الصلاة شيء وكونها في ذلك المكان شيء آخر، والمحرم الثاني فلا ربط له بالأول.

لأنه يقال: المفروض اتحادهما، ولذا تبطل الصلاة في المكان المغصوب.

{وكذا إذا كان وقوفه في} الجماعة أو في {الصف الأول من الجماعة، أو في الطرف الأيمن} أو في هذه الجماعة دون غيرها {رياءً} فإنها تبطل، لاتحاد الصلاة مع هذه الحثية فحرمتها تسرى إلى الصلاة.

قال في مصباح الفقيه: لا- فرق في البطلان بين تعلقه بأصل الفعل أو بكيفياته وخصوصياته التي منها اختيار أحد فردى الواجب المخير رياءً كقراءه سورة الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة، واختيار التسيحات على القراءه في الأخيرتين

السادس: أن يكون الرياء من حيث الزمان، كالصلاه في أول الوقت رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

السابع: أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل، كالإتيان بالصلاه جماعه أو القراءه بالتأني أو بالخشوع

لما عرفت في نيه الوضوء، وستعرف أيضاً فساد العباده التي دخلها الرياء مطلقاً بل حرمتها(١).

{السادس: أن يكون الرياء من حيث الزمان، كالصلاه في أول الوقت رياءً، وهذا أيضاً باطل على الأقوى} لما تقدم في المكان، إذ لا فرق بين الحثيه الزمانيه والمكانيه في اتحادهم مع الصلاه الموجب لسرايه رياتها إلى الرياء في الصلاه، واحتمال الصحه لأن الزمان خارج، قد عرفت ما فيه.

{السابع: أن يكون الرياء من حيث أوصاف العمل كالإتيان بالصلاه جماعه} فإنه مبطل لاتحاد الجماعه مع الصلاه، كما تقدم.

ولو تظاهر بأنه يأتي جماعه رياءً، لكنه كان يأتي بها فرادى، فالظاهر عدم البطلان، إذ الجماعه الخياليه لا ربط لها بالصلاه {أو القراءه بالتأني} فإن الرياء حينئذ يكون في نفس القراءه المتأني فيها {أو بالخشوع} إذا كان الرياء في القراءه المتخشع فيها كما هو ظاهر المتن، أما إذا كان في نفس التخشع فلا. بطلان لأنه لا يرتبط بالصلاه، ولذا قال في المستمسك: الخشوع والخضوع والبكاء ونحوها لما كانت من الأفعال الاختياريه المقارنه للفعل أمكن أن تكون بنفسها موضوعاً للرياء كما يمكن أن تكون قيداً لموضوعه، فعلى الأول تحرم هي وتفسد ولا تسرى الحرمة إلى

ص: ٩٦

أو نحو ذلك، وهذا أيضاً باطل على الأقوى.

الثامن: أن يكون في مقدمات العمل، كما إذا كان الرياء في مشيه إلى المسجد لا في إتيانه في المسجد، والظاهر عدم البطلان في هذه الصورة.

الصلاه ولا الفساد، وعلى الثاني تحرم الصلاه وتفسد لاتحاد العنوان المحرم معها(1)، انتهى.

لا يقال: مقتضى قوله (عليه السلام): «أدخل فيه رضى أحد من الناس» أنها باطله وإن كان الرياء في نفس التخشع لأنه يصدق عليه أنه أدخل في صلاته رضى الناس.

لأنه يقال: إنه لم يكن إدخالاً في الصلاه، إذ المفروض أن التخشع ليس جزءاً ولا متحداً مع الصلاه فهو كالنظر إلى الأجنبية حال الصلاه {أو نحو ذلك، وهذا أيضاً باطل على الأقوى} كما عرفت وجهه.

{الثامن: أن يكون في مقدمات العمل، كما إذا كان الرياء في مشيه إلى المسجد} أو في أخذ التراب النظيف من صديقه ليشعره أنه مقيد في شؤون صلاته، إلى غيرها من المقدمات {لا في إتيانه} بالصلاه {في المسجد} إذ قد عرفت أن أوصاف العمل إذا صارت رياءً سرى إلى نفس العمل.

{والظاهر عدم البطلان في هذه الصورة} إذ لا وجه لسرايه صفه المقدمات الخارجه إلى نفس العمل بعد كون نفس العمل خالياً عن الرياء، وقوله: والظاهر كأنه في قبال احتمال البطلان من جهه تعميم أدله البطلان بالرياء إلى ما كان

ص: ٩٧

التاسع: أن يكون في بعض الأعمال الخارجة عن الصلاة، كالتحنك حال الصلاة، وهذا لا يكون مبطلاً إلا إذا رجع إلى الرياء في الصلاة متحنكاً.

العاشر: أن يكون العمل خالصاً لله لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس، والظاهر عدم بطلانه أيضاً

الرياء في بعض مقدمات العمل، لكنه لا وجه واضح له فالصحة هي المتعين.

{التاسع: أن يكون في بعض الأعمال الخارجة عن الصلاة كالتحنك حال الصلاة، وهذا لا يكون مبطلاً فإنه عمل خارج وإن كان مربوطاً بالصلاة فلا وجه لسرايه بطلانه إلى بطلان الصلاة، فقله (عليه السلام): «فأخل فيه رضى أحد من الناس» (1) لا يشمل.

{إلا- إذا رجع إلى الرياء في الصلاة متحنكاً} فيكون كما تقدم في القسم السابع، ولو نوى الرياء بشيء من مقدمات الأجزاء كالتهوض للقيام والهوى للسجود، فهل يبطل، لأنه أدخل فيه رضى أحد من الناس أو لا يبطل؟ كما هو ظاهر مصباح الفقيه، حيث قال: لم تبطل على إشكال لأنه لأمر خارج عن الصلاة، الظاهر الأول للصدق عرفاً.

{العاشر: أن يكون العمل خالصاً لله، لكن كان بحيث يعجبه أن يراه الناس، والظاهر عدم بطلانه أيضاً} لأنه ليس يسمى رياءً.

ولصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن الرجل يعمل الشيء من

ص: ٩٨

كما أن الخطور القلبي لا يضر

الخير فيراه إنسان فيسره ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا بأس ما من أحد إلا وهو يحب أن يظهر له في الناس الخير إذا لم يكن صنع ذلك لذلك» (١).

وربما يحتمل البطلان لصدق «أدخل فيه رضى أحد من الناس»، لكن فيه: إنه لا يصدق عرفاً، وفرق بين أن يحب أن يراه الناس وبين أنه انبعث عن رضى الناس.

نعم لو جمع بينهما كان باطلاً، ولذا قيد السيد البروجردى المتن بقوله: ولم يكن له دخل في الداعي أصلاً. (٢)

{كما أن الخطور القلبي لا يضر} إذ الخطور ليس بيد الإنسان وإرادته، فكيف يمكن بطلان العمل بأمر قلبي ليس بيده وباختياره، هذا بالإضافة إلى فحوى ما قاله (٣) الرسول (صلى الله عليه وآله) لذلك الرجل الذى كان يأتيه الخبيث، فيقوله له مَنْ خَلَقَ اللهُ، وإلى أن انبعثه لم يكن عن ذلك، فلا يصدق أنه رائي وأنه أدخل فيه رضى أحد من الناس، قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ» (٤).

ثم إن توهم وجود المرائي له كاف في الرياء، فلا يشترط أن يكون واقعاً موجوداً، فإذا توهم أن إنساناً موجود فصل له بطلت وإن لم يكن واقعاً موجوداً، فإن المراد بإدخال الرضى أن عمله لذلك، لا أنه يكون واقعاً فصلا مثل هذا الشخص

ص: ٩٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٥ الباب ١٥ من مقدمه العبادات ح ١

٢- تعليقه السيد البروجردى: ص ٤٥

٣- راجع تفسير العياشى

٤- سورة الأعراف: الآية ٢٠١

خصوصاً إذا كان يحيث يتأذى بهذا الخطور، وكذا لا يضر الرياء بترك الأضداد.

باطله كما فى قصه من توهم أن الداخل فى المسجد إنسان فبان كلباً.

ومما تقدم يظهر أنه لو صلى لغضب إنسان، كما أنه أراد تجنبه لكنه لا يجافيه إلا إذا رآه يصلى فكان انبعث إلى الصلاة لأجل ذلك، فإنها باطلة لأنه صلى لغير الله سبحانه، فالعمل رياء لغوى وإن لم يكن رياء اصطلاحياً، وفحوى الأدله تشملته.

وكيف كان، فالخطور لا يضر {خصوصاً إذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطور} إذ ذلك دليل على أن انبعثه لم يكن عن مرضاه الناس، ولو صلى لمرضاه الملائكة أو الجن أو الحيوان أو النبات أو الجماد، حيث إن كل شىء يفهم ويسمع كما حقق فى العلم الحديث، وورد فى الآيات والروايات، فالظاهر أن حالها حال الصلاة لمرضاه الناس طابق النعل بالنعل لو حده الدليل فيهما.

{وكذا لا يضر الرياء بترك الأضداد} كأن يترك الأضداد المبطله، كالتكلم والضحك، أو يترك الأضداد المكروهه كالعبث ونحوه، وفى كونه مبطلاً أو لا احتمالان، من أن الترك لا دخل له بالصلاه، فالصلاه أفعال لا تروك، ومن أنه مشمول عرفاً لـ «أدخل فيه رضى أحد من الناس»، والظاهر أنه إن كان الرياء فى الترك بما هو ترك لم يكن مبطلاً، وقد ادعى على ذلك فى محكى الإيضاح الإجماع، وإن كان الرياء فى الصلاه المتروك فيها الضد كان مبطلاً كما تقدم مثله فى الخشوع والتحنك ونحوهما، وهذا ما اختاره المستمسك.

ثم إنه قد ظهر مما تقدم أن من الرياء المبطل إطاله مثل الركوع والسجود والقنوت لصدق «أدخل فيه رضى الناس»، خلافاً لما يظهر من المصباح من قوله بعدم البطلان، وفيه نظر واضح.

ص: ١٠١

مسأله ٩ الرياء المتأخر عن العمل العبادي

مسأله ٩ _ الرياء المتأخر لا- يوجب البطلان، بأن كان حين العمل قاصداً للخلوص، ثم بعد تمامه بدا له في ذكره، أو عمل عملاً يدل على أنه فعل كذا

{مسأله ٩ _ الرياء المتأخر لا يوجب البطلان} كما هو المشهور عندهم، فإنه لا يسمى رياءً ولا دليل على بطلان العمل الذي قصد به الرياء بعد أن عمله.

نعم في مرسل على بن أسباط، عن أبي جعفر (عليه السلام): «الإبقاء على العمل أشد من العمل» قال: وما الإبقاء على العمل؟ قال: «يصل الرجل بصله وينفق نفقه الله وحده لا شريك له فكتبت له سرّاً ثم يذكرها فتمحى فتكتب له رياءً» (١).

وفي روايه مسعده بن زياد، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكيف يخادع الله؟ قال: «يعمل بما أمره الله ثم يريد به غيره» (٢).

لكن سند الأولى ضعيف، ودلاله الثانيه بالإضافة إلى سندها محل نظر، لأن كلمه «ثم» ليست للترتيب الخارجى، بل الترتيب الكلامى كما لا يخفى، واللازم حمل الروايه الأولى على نوع من الإجباط فى الثواب لا البطلان الذى هو محل الكلام.

وكيف كان فالرياء المتأخر لا يوجب البطلان {بأن كان حين العمل قاصداً للخلوص، ثم بعد تمامه بدا له في ذكره، أو عمل عملاً} بعد التمام {يدل على أنه فعل كذا} أما الرياء المتوسط فإن كان العمل ارتباطياً كالصلاه ونحوها فلا شك

ص: ١٠٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٥ الباب ١٤ من مقدمه العبادات ح ٢

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١١ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ٥

فى أنه مبطل لأنه داخل فى الإجماع والروايات، وإن لم يكن العمل ارتباطياً لم يكن مبطلاً بالنسبه إلى ما سبق ولا بالنسبه إلى ما سيأتى، بل بالنسبه إلى القدر الذى رأتى فيه، كما إذا رأتى فى بعض آيات سوره من القرآن.

ثم إنه إذا رأتى فى العمل بطل فاللازم أن يتركه ويأتى به من جديد إذا كان واجباً، ولا فرق فى ذلك بين الصلاه والطهاره والصوم والاعتكاف والحج، فإذا رأتى بالإحرام بطل، فليس فى الإحرام، وإذا أحرم مخلصاً لكنه رأتى فى الطواف أو صلاته أو السعى أو ما أشبهه بطل ما رأتى فيه لا أن إحرامه يبطل، فاللازم أن يأتى به من جديد إن كان وقت الإتيان باقياً، وإلا كان حكمه حكم من لم يأت بذلك الجزء.

ثم إن حال السمعه بأن عمل ليسمعه الناس فيمدحونه، أو تكون له منزله فى قلوبهم، حال الرياء وإن لم يره أحد، وذلك للنص والإجماع وفحوى أدله الرياء، ولأنه لا خلوص له، وقد عرفت أن الخلوص شرط.

فعن علا بن الفضيل، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن تفسير هذه الآيه: «فَمَنْ ﴿١﴾ أَنْ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ ﴿٢﴾ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» (١)؟ قال: «من صلى أو صام أو أعتق أو حج يريد محمده الناس فقد أشرك فى عمله»، (٢) الحديث.

وعن خرام عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال _ أى فى تفسير الآيه _ : «من كان يرجو إلى عباده ربه أحداً، إنه ليس من رجل يعمل شيئاً من البر ولا يطلب

ص: ١٠٣

١- سوره الكهف: الآيه ١١٠

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٠ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ٣

به وجه الله إنما يطلب تزكّيه الناس يشتهي أن يسمع به الناس فذاك الذي أشرك بعباده ربه أحداً» (١١).

إلى غيرها من الروايات الواردة في ذم السمع، مثل الواردة في ذم الرياء، فراجع الوسائل والمستدرک في أبواب مقدمه العبادات.

ثم لا يخفى أنّ نقص الإنسان من عباده تقيّة أو زيادته فيها لأجل ذلك ليس من الرياء، بل هي مثل الزيادة والنقيصه الاضطراريه، فقد أمر الله سبحانه بذلك فهو عين الإخلاص وامتنال الأمر، وإذا أراد المصلّي الرياء بمعنى أن يرى الناس ليدفع عن نفسه التهمه أو ليقتدى به غيره أو ليعلم غيره أو ما أشبه ذلك لم يكن رياءً أيضاً، بل هو زيادة أجر وثواب، إذ إن الله سبحانه أمر باجتناّب مواضع التهمه، كما أن فعل الخير ليقتدى به الناس أو لأجل تعليم الناس من أفضل المقربات، والكلام في الرياء طویل مذکور في كتب الأخلاق، كما أن الروايات فيه كثيره مذكوره في كتب الحديث، فمن شاء فليرجع إليها.

ص: ١٠٤

١- مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٠ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ٤

مسألة _ ١٠ _ العُجب المتأخر لا يكون مبطلاً، بخلاف المقارن، فإنه مبطل على الأحوط

{مسألة _ ١٠ _ العُجب المتأخر لا يكون مبطلاً} كما هو المشهور، وذلك للأصل بعد عدم الدليل عليه، ولم يذكروا ذلك في المبطلات، بل ذكره علماء الأخلاق في الأمور الأخلاقية {بخلاف المقارن، فإنه مبطل على الأحوط} ذهب إليه بعض مشايخ صاحب الجواهر، وكأنه لجمله من الروايات:

مثل ما رواه الكافي، عن الباقر (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، عن الله تعالى في حديث: «ولو أخلى بينه وبين ما يريد من عبادتي لدخله العجب من ذلك فيصيره العجب إلى الفتنة بأعماله فيأمن من ذلك ما فيه لهلاكه بعجبه بأعماله ورضاه عن نفسه حتى يظن أنه قد فاق العابدين وجاز في عبادته حدّ التقصير فيتباعد منى عند ذلك وهو يظن أنه يقترب»^(١). فإن العُجب إذا أورث العبد فلا يكون مقرباً وما ليس بمقرب ليس بصحيح.

ومرفوعه على بن أسباط، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله علم أن الذنب خير للمؤمن من العجب، ولولا ذلك ما ابتلى مؤمن بذنوب أبداً»^(٢)، فإذا كان العجب أسوأ من الذنب لم تكن الصلاة مقربة بل مبعده ومثلها باطله.

وعن إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «فإن ضحكك وأنت خائف أفضل من بكائك وأنت مدلل، إن المدلل لا يصعد من عمله شيء»^(٣).

ص: ١٠٥

١- أصول الكافي: ج ٢ ص ٦٠ باب الرضا بالقضاء ح ٤

٢- المصدر: ص ٧٥ ح ٧

٣- المصدر: ص ٧٦ ح ٩

وإن كان الأقوى خلافه

فإنه عرفاً ملازم لعدم القبول الملازم للبطلان.

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) فى حديث، عن جبرئيل (عليه السلام)، عن الله تعالى _ فى حديث _ : «وإن من عبادى المؤمنين لمن يريد الباب من العباده فأكفه عنه لئلا يدخله عجب فيفسده» (١١). إلى غيرها من الروايات التى بهذه المضامين.

{وإن كان الأقوى خلافه} لأنه لا دلالة فى شىء من هذه الروايات على الإبطال، فإن الروايه الأولى ظاهره فى أن العجب سبب البعد لا أن العباده مبعده، وكذا الروايه الثانيه، والروايه الثالثه تدل على أن الإدلال محذور، والإدلال لا يلازم العجب، مضافاً إلى أن عدم الصعود أعم من البطلان، والروايه الأخيره وإن كان فيها إشعار أو دلالة إلا أن ضعف سندها مانع عن الأخذ بظاهرها، فاللازم حملها على فساد الثواب والأجر أو نحو ذلك.

ثم لا يخفى إن الإنسان يلزم عليه أن لا يترك أبواب الثواب والطاعه لأجل وسوسه الرياء أو العجب، فإن الشيطان كثيراً ما يدخل من هذا الباب يمنع الإنسان عن الطاعه فيقول: إنك تريد بصدقتك المنه، وبصلاتك جماعه الرياء، وإنك معجب بصومك فلا تصم، إلى غيرها.

وقد ورد فى بعض الروايات عدم الاغترار باحبوله الشيطان من هذه الجبهه.

ففى خبر يونس بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قيل له وأنا حاضر: الرجل يكون فى صلاته خالياً فيدخله العجب؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان أول

ص: ١٠٦

صلاته بنيه يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فيمض في صلاته وليخسأ الشيطان»(١).

ص: ١٠٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٨٠ الباب ٢٤ من مقدمه العبادات ح ٣

مسأله ۱۱ _ غير الرياء من الضمائم إما حرام أو مباح أو راجح، فإن كان حراماً وكان متحداً مع العمل أو مع جزء منه بطل، وإن كان خارجاً عن العمل وكان مقارناً له لم يكن مبطلاً

{مسأله ۱۱ _ غير الرياء من الضمائم إما حرام} كأن يصلى هنا ويقصد بصلاته هنا إخافه المؤمن حيث إذا رآه المؤمن هنا خاف منه {أو مباح} كما إذا قصد إخافه الحيوانات التي تهرب من الإنسان {أو راجح} كما إذا قصد إخافه الكافر المندوب إخافته {فإن كان حراماً وكان متحداً مع العمل} كما لو كان كونه هنا صلاه وإخافه {أو مع جزء منه} كما لو كان ركوعه إخافه {بطل} لأن الحرمة توجب البعد فلا يكون هذا العمل مقرباً، وإذ لم يكن مقرباً فهو باطل، كما تقدم بيانه في باب الغضب في المكان.

{وإن كان خارجاً عن العمل وكان مقارناً له} كما إذا ضم إلى الصلاه قصد النظر إلى الأجنبيه {لم يكن مبطلاً} إذ الأمر الخارج لا يرتبط بالصلاه، فهو ليس بأكثر ممن ينظر إلى الأجنبيه في الصلاه، ومنه يظهر ما في كلام المستمسك حيث قال (1): (هذا أيضاً تأتي فيه الصور الآتية من صلاحيه كل منهما للاستقلال في الداعويه)، إلى آخر كلامه، إذ يرد عليه أنه لو كان المحرم خارجاً لم يكن مربوطاً بالصلاه فإنه ضم إلى قصد الصلاه قصد رؤيه الأجنبيه، والصلاه وقصدها شيء، والرؤيه وقصدها شيء آخر، فلا يرتبط أحدهما بالآخر، وإنما هما مقارنان فلا وجه لسرايه الحكم من أحدهما إلى الآخر.

ص: ۱۰۸

وإن كان مباحاً أو راجحاً فإن كان تبعاً وكان داعى القربه مستقلاً فلا إشكال فى الصحه

نعم لو كانت صلاته بقصد القربه وبقصد رؤيه الأجنبيه كانت باطله، لكن هذا داخل فى قوله: (وكان متحداً).

{وإن كان مباحاً أو راجحاً فإن كان} خارجاً فلا إشكال فيه، كما إذا قصد بنظره إخافه الطير أو الكافر، ولوضوح هذا لم يتعرض له المصنف، وإن كان {تبعاً وكان داعى القربه مستقلاً فلا- إشكال فى الصحه} خلافاً لجماعه كالعلامه وولده والشهيدى وغيرهم فقالوا بالبطالان، واستدل لذلك بأن الضميمه وقصد العباده المستقل ينكسران فيكون الداعى مجموع الأمرين فلا يكون الداعى القربه المحضه، وبأن الظاهر من النصوص الإخلاص فقط، وهذا له ضميمه، وبإطلاق الإجماع على الإخلاص المنافى لصوره قصد الضميمه ولو تبعاً.

وفى الكل نظر، إذ الظاهر من النصوص اعتبار الإخلاص المقابل للرياء فلا يشترط خلو العبد عن الجهات النفسانيه المرجحه لفعل المأمور به، كما إذا وقف تحت المروحه ليصلى ولم يقف مكانا آخر، لأن المكان الآخر حار، أو وقف فى النور لأنه يخاف أن يقف فى الظلمه أو ما أشبه ذلك، فإنه لا إشكال فى صدق أنه مخلص فى صلاته، ومثله ما إذا كان قصده العباده لكنه وقف قرب الحديقته ليخيف الطير فلا يفسد الزرع، أو يخيف الأعداء فلا يزعموا أن الجيش نائمون كما اتفق فى بعض حروب رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن أمر بعضهم أن يحرسوهم فوقفوا يصلون، ومنه يظهر الجواب عن الاستدلال الأول، فإن المعبر هو هذا القدر سواء حصل الانكسار أم لا، كما أن الإجماع لا إطلاق له كيف

وإن كان مستقلاً وكان داعى القربه تبعاً بطل، وكذا إذا كانا معاً منضمين محرراً وداعياً على العمل

وقد ذهب الأ-كثر _ كما نسب إليهم _ إلى الصحه مع الضميمة، وعليه فما اختاره الماتن ووافقه الساده ابن العم والبروجردى والحكيم والجمال والاصطهباناتى وغيرهم هو المتعين.

ومما تقدم يظهر أنه لو كانت الضميمة مكروهه، كما إذا قصد تألم مؤمن لا يصل إلى حد الإخافه المحرمه لم تكن الضميمة مضره أيضاً، أما الضميمة الواجبه فهى تأكيد على الإخلاص فأحرى بها أن لا تضر {وإن كان مستقلاً وكان داعى القربه تبعاً بطل} فلا تصح صلاه، لأن العباده يجب أن تكون منبعثه عن أمر المولى، ولا انبعثت مع التبعية عند العقلاء، ولذا لو قال المولى: أكرم زيداً لأنه عالم، فأكرمه العبد لأنه يطمع فى ماله وكان قصده التبعى كونه عالماً يقال عرفاً إنه أكرمه طمعاً لا لأنه عالم {وكذا إذا كانا معاً منضمين} إذ لا باعثيه لأمر الصلاه إليها، فإن نصف الباعث ليس بباعث عند العقلاء، وحينئذ لا يكون العمل لا إطاعه لهذا ولا لذاك، بخلاف صورته تبعيه قصد الصلاه حيث إن العمل طاعه بالنسبه إلى الأمر الآخر الذى استقل بالباعثيه، وإن كان كل منهما {محرراً وداعياً على العمل} فى الجمله فى كلتا صورتين، لأن الباعثيه لأمرين وإن كان أحدهما باعثيه جزءاً من مائه جزء لا بد وإن يكون باعثاً فى الجمله، فاذا كان باعث زيد لإكرام عمرو الطمع فى ماله مائه فى مائه وكان إكرامه له أيضاً لأجل علمه _ تبعاً _ بقدر جزء من مائه جزء، كان العلم أيضاً دخيلاً فى الباعثيه، لأنه بمقدار جزء يحصل الكسر والانكسار لما تقدم من أن العلتين المستقلتين لا بد وأن

وإن كانا مستقلين فالأقوى الصحة وإن كان الأحوط الإعادة.

يحصل بينهما كسر وانكسار فيكون لكل عله نصف التأثير، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح إن كان التأثير لأحدهما، أو كان التأثير لأحدهما أكثر من التأثير للأخرى، ويلزم المحال إن كان لكل منهما تمام الأثر.

{وإن كانا مستقلين فالأقوى} عند المصنف {الصحة} لأنه لا دليل على اعتبار أزيد من الإخلاص وهو حاصل في المقام، سواء كان كان معه غيره أم لا، واستدل له في المستمسك بأن المقطوع به من طريقه العقلاء الاكتفاء في صدق العبادة واستشعار مشاعر العبيد بكون أمر المولى صالحاً للاستقلال في الداعويه لا غير (١١)، انتهى.

وفيه: إن الظاهر عدم الصحة، إذ الصلاحيه فقط دون الفعلية لا توجب الاستناد المطلق ولا يسمى بالخلوص، ووجهه ما تقدم من أن العلتين المستقلتين يحصل بينهما كسر وانكسار، ويكون العمل مستنداً إلى كليهما، فإذا كان كل من الطمع في مال عمرو وعلمه داعياً مستقلاً لو كان وحده في إكرام زيد له، ثم أكرمه ببعث من كليهما لم يصح أن يقال إنه مخلص في إكرامه لأجل علمه، كما لا يصح أن يقال إنه أكرمه لأجل الطمع في ماله، ولذا علق بعض المحشين على قول المصنف: {وإن كان الأحوط الإعادة} بقوله بل الأقوى، وكونه أقوى هو الأصح، نعم في بعض الحواشي كابن العم السكوت على المتن، وفي بعضها جعل الاحتياط لا يترك.

ص: ١١١

مسألة ١٢ _ إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة وغيرها، كأن قصد بركوعه تعظيم الغير والركوع الصلاتي، أو بسلامه سلام التحية وسلام الصلاة بطل

{مسألة ١٢ _ إذا أتى ببعض أجزاء الصلاة بقصد الصلاة وغيرها، كأن قصد بركوعه تعظيم الغير والركوع الصلاتي، أو بسلامه سلام التحية وسلام الصلاة بطل} لأنه ليس منبعثاً عن أمر الصلاة، وقد تقدم اشتراطه، والظاهر أن هذه المسألة من صغريات المسألة السابقة، إذ حال الأجزاء حال الكل، وحيث لا تعدد في الفعل لا بد وأن يكون المقصود في المسألتين تعدد الباعث، فكما أن كل الصلاة ربما تكون بداعي القربة المجردة، وتاره بداعي إراءه الغير، وتاره بداعي كلا الأمرين، أو بداعي القربة والإخافه _ كما مثلنا في الضمائم _ كذلك جزء الصلاة يكون على نفس تلك الحالات، وقد حاول صاحب الجواهر جعلهما مسألتين حيث قال: ينبغي أن تعرف هذه المسألة غير مسألة الضميمة، ولذا لم يشر أحد من معتبري الأصحاب إلى اتحاد البعث فيهما _ إلى أن قال _ والظاهر أن وجه الفرق بين المسألتين بالفرق بين موضوعيهما، فإن موضوع الضميمة الفعل الواحد الذي له غايات متعددة، وأراد المكلف ضمها بنيه واحده _ إلى أن قال _ وموضوع ما نحن فيه قصد المكلف كون الفعل الواحد المشخص مصداقاً لكليين متغايرين لا يمكن اجتماعهما في مصداق واحد عقلاً أو شرعاً^(١)، إلى آخر كلامه.

وظاهر المستمسك أنه يصح هذا الفرق في الجملة، إلا أن كلام العلماء في المسألتين متحد الموضوع فبناء صاحب الجواهر أن كلامهم في موضوعين

ص: ١١٢

إن كان من الأجزاء الواجبه، قليلاً كان أم كثيراً، أمكن تداركه أم لا؟

غير تام، لكن الظاهر أن تصور الموضوعين للمسألتين غير تام، بل المسأله الثانيه من صغريات المسأله الأولى كما ذكرنا.

ثم إن مبطله ما لو أتى بالجزء بقصد الصلاه وغيرها إنما هي فيما {إن كان} ذلك الجزء {من الأجزاء الواجبه، قليلاً كان} كآيه من القرآن في الحمد والسوره مثلاً {أم كثيراً، أمكن تداركه} شرعاً كالقراءه وذكر الركوع والسجود {أم لا} كالركوع ونحوه، حيث إن تداركه يوجب زياده في الركن، كل ذلك لأن هذه الزياده إن كانت مثل الركوع والسجدتين أوجبت الزياده في الركن وهي مبطله، وإن كانت مثل القراءه فهي مثل كلام الآدمي المبطل إذ القرآن الذي لم يرد به الله سبحانه إرادته مخلصه هو وكلام الآدمي سواء، قال في المتمسك في وجه البطلان: (وذلك للزياده القادحه في مثل الركوع مطلقاً وعمداً وسهواً، أما لو كانت في غيره مما لا تقدح زيادته سهواً اختص البطلان بصوره العمد) [\(١\)](#)، انتهى.

أقول: ربما يشكل بالنسبه إلى ما لم يكن مثل الركوع، فإن إبطاله مطلقاً محل تأمل، فإنه ينقسم إلى ما كان ماحياً للصوره فهو مبطل، وإلى غير الماحي الذي لم يتدارك فهو مبطل أيضاً من جهه النقيصه، وإلى غير الماحي الذي تداركه وهنا الإبطال محل نظر، إذ الإبطال إما لأنه من قبيل كلام الآدمي أو لأنه من قبيل قوله (عليه السلام): «فأدخل فيه رضى أحد من الناس» [\(٢\)](#)، أو لأنه يوجب القرآن

ص: ١١٣

١- المتمسك: ج ٦ ص ٣٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩ الباب ١١ من مقدمه العبادات ح ١١

وكذا فى الأجزاء المستحبه غير القرآن والذكر

فى السوره، فىما إذا كانت الزىاده المذكوره فى السوره.

ويرد على الأول: إنه لا نسلم أنه من قبيل كلام الآدمى، فإن القرآن قرآن قصد به القربه أو توعيه النائم أو غير ذلك، وربما يؤيده ما دلّ على أن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قرأ آيه من القرآن حيث اعترض عليه ابن كوا فىما كان (عليه السلام) فى الصلاه، لكن فىه إنه لا دلالة فى ذلك، إذ لعل قراءه الإمام (عليه السلام) كان من قبيل الداعى على الداعى، والكلام الآن فىما إذا كان الداعى مركباً من القربه وغيرها، وما ذكرنا من أن القرآن قرآن يدل عليه نظائره، فإن شعر المتنبى ودعاء كميل لا يخرجان عن صدقهما بأى قصد قصده القارئ لهما، اللهم إلا أن يقال إن استثناء القرآن فى الصلاه يراد به القرآن المقصود به القربه لانصرافه منه، فلو لم يرد به بذلك كان داخلاً فى غير الجائز، لأنه لم يستثن من عدم الجواز، ولذا كان الاحتياط فى الإتمام والإعاده.

ويرد على الثانى: إن وجود ملاك الرياء فى المقام محل نظر، إذ لا قطع به.

وعلى الثالث: إنه أخص من المدعى، إذ الكلام فى أن كل تكرار مبطل فالاستدلال عليه بالإبطال فى السوره استدلال بالأخص للأعم.

نعم لا يبعد ذلك فى السوره، إذ القرآن المنهى عنه مطلق شامل لكل قرآن بأى قصد كان، فتأمل.

{أو كذا فى الأجزاء المستحبه} كالفنوت لما عرفت من أنه زىاده لم يدل دليل على جوازها واستثناء القرآن والذكر دليل على عدم جواز الزىاده {غير القرآن والذكر} إذ هما مستثنى، لكن فىه إن المنصرف استثناء ما قصد بهما الإخلاص

وأما إذا قصد غير الصلاة محضاً فلا يكون مبطلاً إلا إذا كان مما لا يجوز فعله في الصلاة أو كان كثيراً.

فحالهما حال سائر الأجزاء المستحبه {على الأحوط} لما تقدم في وجه الاحتياط في الأجزاء الواجبه.

{وأما إذا قصد غير الصلاة محضاً فلا يكون مبطلاً} قال في المستمسك: (لعدم المقتضى للبطلان والمفروض عدم قصد الجزئيه لتصدق الزيادة) (1)، انتهى.

لكن فيه: إن حال قصد غير الصلاة حال قصدها وقصد غيرها، إذ الدليل الدال على البطلان في صورته جمع القصدين دال على البطلان في صورته قصد غير الصلاة، فأى فرق بين أن يقصد بالسوره السوره الواجبه وإيقاظ النائم أو يقصد بها إيقاظ النائم فقط.

{إلا إذا كان مما لا يجوز فعله في الصلاة} كالركوع والسجدتين والسلام {أو كان كثيراً} ماحياً للصوره، ففي الصورتين تبطل الصلاة، أما احتمال أن يكون قوله: (وأما إذا قصد) راجعاً إلى (وكذا في الأجزاء المستحبه) فهو خلاف ظاهر أنه عطف على قوله: (بقصد الصلاة وغيرها).

مسألة ١٣ _ إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل إلا إذا كان قصد الجزئية تبعاً وكان من الأذكار الواجبه، ولو قال الله أكبر مثلاً بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير لم يبطل مثل سائر الأذكار التي يؤتى بها لا بقصد الجزئية.

{مسألة ١٣ _ إذا رفع صوته بالذكر أو القراءه لإعلام الغير لم يبطل} لما تقدم من تحقق الامتثال والطاعة في الضمائم المباحه إذا كان قصد الضميمة تبعاً {إلا إذا كان قصد الجزئية تبعاً} بأن كان المقصود الأصلي الإعلام وقصد الصلاتيه تبعاً، لما تقدم في مسأله الضمائم المباحه {وكان من الأذكار الواجبه} إذ الواجب أن يأتي بها بقصد الطاعة والامتثال وهنا ليس كذلك، بل قد عرفت في المسأله السابقه أن الأذكار المستحبه أيضاً كذلك فلا وجه معتد به في التقييد بالواجبه.

{ولو قال: الله أكبر مثلاً بقصد الذكر المطلق لإعلام الغير} بأن كان الإعلام داعياً على الداعى، لا أن يكون جزء الداعى وإلا جاء فيه الكلام المتقدم في الضمائم المباحه {لم يبطل مثل سائر الأذكار التي يؤتى بها لا بقصد الجزئية} للقاعده المذكوره المؤيده بجمله من الروايات:

مثل ما رواه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن الرجل يريد الحاجه وهو في الصلاه؟ فقال (عليه السلام): «يؤمى برأسه أو يشير بيده ويسبح»^(١)، الحديث.

ص: ١١٤

وما رواه عمار، عن الصادق (عليه السلام): وعن الرجل والمرأه يكونان فى الصلاه فيريدان شيئاً، أيجوز لهما أن يقولوا سبحان الله؟ قال: «نعم ويوميان إلى ما يريدان» (١١)، الحديث.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «فى الرجل يريد الحاجه وهو فى الصلاه يسبح أو يشير أو يؤمى برأسه» (١٢)، الحديث.

وعن جابر، عن الباقر (عليه السلام) فى حديث: «والرجل يؤمى برأسه وهو فى صلاته ويشير بيده ويسبح جهرًا». (١٣)

وعن على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يكون فى صلاته وإلى جنبه رجل راقد ويريد أن يوقظه فيسبح ويرفع صوته لا يريد إلاّ لىستيقظ الرجل أهل يقطع ذلك صلاته أو ما عليه؟ قال (عليه السلام): «لا يقطع ذلك صلاته ولا شىء عليه» (١٤).

ص: ١١٧

١- المصدر: ح ٤

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٣ فى ذكر الكلام والأعمال فى الصلاه. والجامع: ج ٥ ص ٥٢٧ الباب ٢٣ ح ٧

٣- جامع الأحاديث: ج ٥ ص ٥٢٧ الباب ٢٣ من القطع ح ٨

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٥٧ الباب ٩ من قواطع الصلاه ح ٩

مسألة ١٤ _ وقت النيه ابتداء الصلاة وهو حال تكبيره الإحرام، وأمره سهل بناء على الداعى وعلى الإخطار، اللازم اتصال آخر النيه المخطره بأول التكبير، وهو أيضاً سهل.

{مسألة ١٤ _ وقت النيه ابتداء الصلاة وهو حال تكبيره الإحرام} لأن الصلاة يجب أن تنبعث عن النيه، فاللازم مقارنتها لأول جزء من الصلاة {وأمره سهل بناءً على الداعى} فإن الحركات الاختيارية المنبعثة عن الدواعى كلها يقارن العمل فيها للنيه، والصلاة ليست بأكثر من عمل اختياري فهي مثل سائر الأعمال.

{وعلى الإخطار، اللازم اتصال آخر النيه المخطره بأول التكبير} حتى يكون التكبير عن إخطار، إذ لو تقدم الإخطار أو تأخر لم يكن التكبير عنه، ومنه يعرف أن ما ذكره المستمسك: (هذا على ظاهر التعبير متعذر أو متعسر) (١) محل منع كيف وهو غالباً كذلك كما يظهر لمن أراد التلطف بالنيه فإن التلطف مرآه النيه.

{وهو أيضاً سهل} أما ما ذكره المستند بقوله: (ومن ذلك ظهر فساد ما ذكره بعض المتأخرين من سهوله الخطب فى النيه وأن المعبر فيها محض تخيل المنوى بأدنى توجه وهذا القدر لا ينفك عنه أحد من العقلاء) (٢) الخ، فالمراد منه أنها ليست سهله من جهة الإخلاص، فإنه قال قبل ذلك: فعليك بالمجاهده ومعرفه الرياء وآثاره وعلاماته والمعالجه وعدم الغفله عن مكائد النفس الأمارة، فإن

ص: ١١٨

١- المستمسك: ج ٦ ص ٣٦

٢- المستند: ج ١ ص ٨٤ س ١٤ - ١٦

تحصيل الخلوص أمر صعب لا يتأتى فى الأغلأب إلا مع المأهأدات الصعبة، كما يدل عليه قول الأمير (عليه السلام): «تأليص النيه من الفساد أشأ من طول الأهاد»^(١).

وعنهم (عليهم السلام) من: «أن الرياء شرك خفى وأخفى من ديبب النمله»^(٢). إلى غير ذلك.

ص: ١١٩

١- البحار ج ٧٤ ص ٢٨٨ السطر ٧

٢- أنظر البحار: ج ٦٩ ص ٢٨١ ح ٣ وص ٢٩٨ ح ٣١. والوسائل: ج ١ ص ٤٩ الباب ١١ من مقدمة العبادات ح ١١. والمصدر: ج ٣ ص ٤٩ الباب ٦١ من أحكام الملابس ح ١

مسألة ١٥ _ تجب استدامه النيه إلى آخر الصلاة، بمعنى عدم حصول الغفله بالمره، بحيث يزول الداعى على وجه لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيراً

{مسألة ١٥ _ تجب استدامه النيه إلى آخر الصلاة، بمعنى عدم حصول الغفله بالمره، بحيث يزول الداعى} لأنه حينئذ لا تكون نيه.

لا يقال: إذا حصلت الغفله بالمره فكيف يأتى بالأفعال؟

لأنه يقال: لا تنافى الغفله عن الخصوصيات مع انبعاث العمل عن الداعى الخفى إلى العمل المردد.

نعم إذا فقد الداعى بالمره لم يحصل الفعل، مثلاً قد ينضب فى النفس أصل الداعى وحينئذ لا يصدر الفعل، وقد ينضب الداعى إلى كون القراءة عن الصلاة مع وجود أصل الداعى إلى القراءة فى الجملة، وحينئذ يصدر أصل القراءة، لكن لا- عن داعى الصلاة، فلا تكون امتثالاً لأمر القراءة فى الصلاة، والأعمال القصدية إذا لم يحصل الداعى إلى خصوصياتها ولو داع إجمالى لم تكن إطاعه لتلك الأوامر، فإذا زال الداعى {على وجه لو قيل له: ما} ذا {تفعل؟ يبقى متحيراً} كان العمل بلا نيه، والمراد أن تكون حالته حاله العمل حاله المتحير بحيث كان قد انمحت عن نفسه صورته العمل، لا أن لا يجب، وإلا فالإجابة بعد السؤال بتذكر سريع منبعث عن السؤال _ إذ كثيراً ما يغفل الإنسان عن شىء غفله تامه، لكن إذا سئل عنه يتذكره فوراً ويجب بلا فاصله _ ليست دليلاً على استدامه النيه، كما نبه على ذلك الوالد (رحمه الله) فى درسه.

وأما مع بقاء الداعى فى خزانه الخيال فلا تضر الغفله ولا يلزم الاستحضار الفعلى

{وأما مع بقاء الداعى فى خزانه الخيال فلا تضر الغفله} فى سطح النفس {ولا يلزم الاستحضار الفعلى} إذ لا دليل على أزيد من كون العمل منبعثاً عن الداعى وهو موجود فى المقام بلا إشكال، إذ لا يعتبر الالتفات إلى ذلك الداعى، وقد سبق بعض الكلام فى الداعى والإخطار فى باب الطهاره فراجع.

ثم إنه إذا أتى ببعض الأفعال فى حال الغفله الضاره بالاستدامه، فإما أن يكون مما لا يضر كالذكر غير الماحى والقرآن كذلك فلا إشكال، فإن كان واجباً أعاده بعد الذكر وإلا اختار بين أن يعيد وبين أن لا يعيد.

وإما أن يكون مما يضر كالقرآن والذكر الماحى وكالركوع والسجود، وحينئذ تبطل الصلاه للمحو فى الأول، ودوران الأمر بين الزياده والنقيصه الضارين فى الثانى.

ص: ١٢١

مسألة ١٦ _ لو نوى فى أثناء الصلاة قطعها

{مسألة ١٦ _ لو نوى فى أثناء الصلاة قطعها} فالظاهر عدم البطلان بذلك بنفسه إلا أن تكون جهه مبطله أخرى كما فى المستند، وحكاه عن المبسوط والخلاف والشرائع، كما أنه هو المحكى عن البيان ومجمع البرهان والمفاتيح وجماعه آخرين، خلافاً لآخرين كالشيخ فى بعض كتبه، والعلامه والمحقق الثانى وغيرهم فقالوا بالبطلان.

ويدل على الصحه استصحاب الحاله السابقه وشمول إطلاقات أدله أنه لا عمل إلا بنيه له، فإن إعادته النيه قبل فعل المنافى تدرج العمل فى ضمن إطلاقات الأدله.

أما القائل بالبطلان، فقد استدل بأمور:

مثل قوله (صلى الله عليه وآله): «لا عمل إلا بنيه»^(١). حيث إن ظاهره لزوم وجود النيه فى جميع آتات العمل، كما أن ظاهر «لا صلاة إلا بطهور»^(٢)، لزوم كون الطهاره فى جميع آتات الصلاة، ومثل أن للصلاه هيئه اتصاليه فإذا نوى القطع انقطعت تلك الهيئه _ ولا- دليل على أنها تعاد بإعادته النيه، ومثل أن زوال النيه الأولى يوجب خروج الأجزاء السابقه عن قابليه انضمام الأجزاء اللاحقه إليها، ومثل الإجماع على لزوم استدامه النيه حكماً ونيه القطع تنافيهها، ومثل قاعده الاشتغال، إلى غير ذلك.

وفى الكل ما لا يخفى:

إذ يرد على الأول: إن الظاهر من «لا-عمل» أنه يجب أن يقع كل العمل بنيه، وقد وقع كل العمل كذلك، والتمثيل بدليل «إلا بطهور» غير تام، إذ قد دلّ الدليل من الخارج على أن الحدث مبطل، وإلا لقلنا به، ولذا لا يقول أحد ببطلان وحده

ص: ١٢٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١١ الباب ١ من النيه ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٦ الباب ٦ من الوضوء ح ١

فعلا أو بعد ذلك أو نوى القاطع والمنافى أو بعد ذلك، فإن أتم مع ذلك بطل، وكذا لو أتى ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى.

القرآن أو الزيارة أو ما أشبه إذا رفع اليد عن الإتمام ثم أتمها بنيه جديده، وكذلك بالنسبة إلى ما لو رفع اليد عن الطهارات الثلاث في أثنائها أو عن الحج والعمرة من دون فقد موالاه أو ما أشبه ذلك.

وعلى الثانى: إنه لا دليل على أن للصلاة هيئه اتصاليه ينافيها نيه الخلاف إذا رجع إلى النيه من دون مناف آخر.

وعلى الثالث: بأنه لا- دليل على خروج الأجزاء السابقه عن قابليه الانضمام بنيه الخلاف، بل المعيار أن يؤتى كل الأجزاء بالنيه، والمفروض حصوله.

وعلى الرابع: بأنه لا إجماع فيما نحن فيه، كيف وقد عرفت فتوى الأعظم بعدم اشتراط اتصال النيه.

وعلى الخامس: بأن القاعده فى المقام البراءه لا الاشتغال.

وعليه فلو نوى القطع {فعلا- أو بعد ذلك أو نوى القاطع والمنافى} كما لو نوى الضحك والبكاء مثلا {أو بعد ذلك} كما لو نوى أنه فى الركعه الثالثه يقطع، وكذا لو شك فى كل ذلك، يشك فى أنه هل يتم الصلاة أم لا، إلى آخر ذلك.

{فإن أتم} الصلاة بدون النيه أو مع الشك فيها {مع ذلك بطل} إذ وقع بعض العمل بدون النيه، فأدله النيه تدل على البطلان.

{وكذا لو أتى ببعض الأجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النيه الأولى} فإن

وأما لو عاد إلى النية الأولى قبل أن يأتي بشيء لم يبطل وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة، ولو نوى القطع أو القاطع وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى فالبطلان موقوف على كونه فعلاً كثيراً، فإن كان قليلاً لم يبطل

الجزء المأتى به إن كان ركناً كالركوع فإنه بعد العود أن أتى به ثانياً كان من الزيادة المبطله، وإن لم يأت به كان من النقيضه المبطله، وإن كان كثيراً بحيث كان ماحياً كان مبطلاً من جهة محوه صورته الصلاة، وإن كان ما ورد النص على ضرره كالقرآن في السورة بطل أيضاً، حيث إنه إن أعادها صار قرآناً، وإن لم يعدها كان نقصاً، وإن لم يكن لا ركناً ولا ماحياً ولا منصوباً المنع عنه فالظاهر عدم البطلان، كما إذا ذكر ذكر الركوع بدون النية ثم نوى العود إلى الحاله السابقه، فإن زياده ذكر الركوع غير ضار، ومنه يظهر أن إطلاق المصنف البطلان محل نظر.

{وأما لو عاد إلى النية الأولى قبل أن يأتي بشيء لم يبطل} لما تقدم من أنه لا دليل على أن مجرد نية القطع ضار، فلاصل بقاء الصلاة {وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة} لما عرفت من فتوى جماعه من الأعظم بذلك، والاحتياط سبيل النجاه.

نعم لا إشكال في أن القطع خلاف الاحتياط، بل خلاف مقتضى القاعده.

{ولو نوى القطع أو القاطع وأتى ببعض الأجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد إلى النية الأولى فالبطلان موقوف على كونه فعلاً كثيراً} أو ركناً أو منصوباً على المنع _ كما تقدم _ {فإن كان قليلاً لم يبطل}، ربما يقال بأنه يبطل وإن لم يكن

خصوصاً إذا كان ذكراً أو قرآناً، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة أيضاً.

ركناً ولا منصوصاً، كما إذا قنت، وذلك لأن ما أتى به يصدق عليه أنه زياده في المكتوبه، وفيه: إنه ليس كل زياده مبطله، كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

{خصوصاً إذا كان ذكراً أو قرآناً} غير مثل السوره، وذلك لما دلّ على جواز إيقاعهما في الصلاه عمداً {وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة أيضاً} لما تقدم من فتوى بعض بأن مطلق الإعراض عن النيه مبطل، لقولهم بأن للصلاه هيئه اتصاليه كهيئتها بالنسبه إلى الطهاره ونحوها.

ثم إن ما ذكرناه من أن مثل قراءه السوره في حال نيه القطع مضره، إنما هو فيما إذا كانت الصلاه واجبه، أما في المندوبه حيث لا يضر القران فلا- إشكال من هذه الجهه، كما لا يخفى أنه فرق بين نيه القطع وبين نيه القاطع، فإن نيه القاطع لا تضر، إذ الشيء المأتي به في حال نيه القاطع بعنوان الجزئيه، ولو كان ركناً، لا يكون بدون نيه، فإعادته للنيه وبنائه عدم القاطع كافي في صحه الصلاه، فلو نوى قبل الركوع أن يتكلم بعد الركوع ثم ركع في هذا الحال بقصد الجزئيه لم يكن ركوعه ضاراً، لأنه جزء أتى به مع كمال الشرائط، فكونه مبطلاً- لا- وجه له، وأدله اشتراط النيه لا تدل على أزيد من اعتبارها حال كل جزء فلا يجب في جزء نيتان نيه الجزء ونيه إتمام الصلاه، ولذا لو لم يعلم أنه يقدر على إتمام الصلاه لا تكون صلاته باطله، فجعل نيه القطع ونيه القاطع في مساق واحد ليس على ما ينبغي.

مسأله _ ١٧ _ لو قام لصلاه فنواها فى قلبه فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها، صحت على ما قام إليها، ولا يضر سبق اللسان ولا الخطور الخيالى.

{مسأله _ ١٧ _ لو قام لصلاه فنواها فى قلبه فسبق لسانه أو خياله خطوراً إلى غيرها، صحت على ما قام إليها} لأن المعيار النيه لا التلفظ ولا الخطور، فالارتكاز الذى هو عبارته عن النيه يكفى فى تحقق الشرط {ولا يضر سبق اللسان ولا الخطور الخيالى}، ومنه يعلم أن قول السيد البروجردى: (إن كانت الصوره المخطره بباله بأزاء ما قام إليها) غير ظاهر الوجه (١)، إذ موضوع المسأله فيما إذا كانت النيه مركزه فى الذهن باعثه إلى العمل.

ص: ١٢٦

مسألة ١٨ الخطأ في تعيين المنوى، مع ارتكاز النية في الذهن

مسألة _ ١٨ _ لو دخل في فريضة فأتمها بزعم أنها نافله غفلةً، أو بالعكس، صحت على ما افتتحت عليه

{مسألة _ ١٨ _ لو دخل في فريضة فأتمها بزعم أنها نافله غفلةً أو بالعكس صحت على ما افتتحت عليه} بلا إشكال ولا خلاف ممن ظفرت بكلماتهم، وذلك لأن الخطأ في تعيين المنوى مع ارتكاز النية في الذهن الباعث إلى العمل لا يضر في كون العمل منبعثاً عن النية، ويدل عليه بالإضافة إلى أنه مقتضى القاعده جملة من النصوص:

ففي صحيح عبد الله بن المغيرة، قال في كتاب حريز أنه قال: إني نسيت أني في صلاة فريضة حتى ركعت وأنا أنويها تطوعاً؟ قال: فقال (عليه السلام): «هي التي قمت وأنت تنوي فريضة ثم دخلك الشك فأنت في الفريضة، وإن كنت دخلت في نافله فنويتها فريضة فأنت في النافله، وإن كنت دخلت في فريضة ثم مضيت نافله كانت عليك مضيت في الفريضة» (١).

وخير معاويه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قام في الصلاة المكتوبه فسها فظن أنها نافله أو قام في النافله فظن أنها مكتوبه؟ قال (عليه السلام): «هي على ما افتتح الصلاة عليه» (٢).

وعن ابن ابى يعفور، عن أبى عبد الله (عليه السلام) عن رجل قام في صلاة فريضة فصلى ركعه وهو ينوى أنها نافله؟ قال (عليه السلام): «هي التي قمت فيها ولها»، وقال: «إذا قمت وأنت تنوي الفريضة فدخلك الشك فأنت في الفريضة

ص: ١٢٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١١ الباب ٢ من النية ح ١

٢- المصدر: ص ٧١٢ ح ٢

على الذى قمت له، وإن كنت دخلت فيها وأنت تنوى نافله ثم إنك تنويها بعد فريضه فأنت فى النافله، وإنما يحسب للعبد من صلاته التى ابتدأ فى أول صلاته»(١).

ثم إن ظاهر هذه النصوص كصريح الفتاوى أنه لا تصح الصلاة إذا تعمد تغيير القصد، فقول الجواهر بالصحة فيما إذا غير تخيلاً منه صحة ذلك أو عبثاً أو جهلاً منه بوجوب ذلك الجزء أو ندبه، محل نظر، وإن كان ربما يستدل له بقوله فى الصحيح: «فنويتها فريضه... إلخ»، وقوله فى خبر ابن أبى يعفور: «ثم إنك تنويها بعد فريضه إلخ»، لكن لا دلالة فيهما قال فى المستمسك: (فإن ذكر النسيان فى الأول ودخول الشك فى الجواب فيهما مانع من الشمول للعمد)(٢)، انتهى.

ثم إن الظاهر أن الصحة مع الغفلة والعدول إنما هى فيما إذا لم يقيد بالنسبة إلى المعدول إليه، وإلا بطل، وإن كان القيد منبعثاً عن الغفلة، فإن المنصرف من الروايات كصريح الفتاوى صورته الخطأ فى التطبيق فالمسألة على القاعدة، ومنه يظهر أن الحكم بالصحة ليس خاصاً بالفريضه والنافله، بل عام بالنسبة إلى مختلف الصلوات، بل بالنسبة إلى الأجزاء الخارجة عن الصلاة، فلو ابتدأها ظهراً ثم زعم أنها عصر لم يضر، ولو زعم أنه يسجد سجده الشكر وهو يسجد سجده الصلاة لم يضر، وكذا لو زعم أنه صلاة استيجار والحال أنه افتتحها صلاة نفسه صحت لنفسه، إلى غير ذلك، بل الحكم جار فى الصيام والحج والعمرة وغيرها.

ص: ١٢٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٢ الباب ٢ من النيه ح ٣

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٤٢

مسألة _ ١٩ _ لو شك فيما في يده أنه عيّنهما ظهراً أو عصراً مثلاً، قيل بنى على التي قام إليها وهو مشكل فالأحوط الإتمام والإعادة.

{مسألة _ ١٩ _ لو شك فيما في يده أنه عيّنهما ظهراً أو عصراً مثلاً، قيل { والقائل البيان والمسالك وجامع القاصد وكشف اللثام والمدارك وغيرها على ما حكى عنهم {بنى على التي قام إليها} واستدل لذلك بقاعده التجاوز حيث إنه تجاوز محل النية، وبأنه مقتضى الظاهر، وأصالة عدم العدول، مثل أصالة عدم النقل فيما لو شك أنه نقل اللفظ عن معناه السابق _ مثلاً _ وبخبر ابن أبي يعفور المتقدم حيث قال (عليه السلام): «هى التي قمت فيها ولها»، {وهو مشكل} ولذا حكى عن المبسوط والشرائع وغيرهما لزوم الاستيناف، لأنه مقتضى الأصل بعد عدم تماميه الأدله المذكوره، إذ التجاوز لا ربط له بالمقام ولا دليل على حجيه الظهور المذكور، وأصالة عدم العدول من الأصل المثبت، إذ العدول لم يرد موضوعاً لحكم شرعى، وخبر ابن أبي يعفور وإن اشتمل على قول «قمت فيها ولها»، وعلى قوله: «إذا قمت وأنت تنوى الفريضة» الظاهرين فى كفايه مجرد القيام بدون الدخول، إلا أن قوله (عليه السلام) فى ذيله: «وإنما يحسب للبعد من صلاته التى ابتدأ فى أول صلاته»، يصلح أن يكون قرينه لإرادته الدخول من الصدر لا مجرد القيام قبل الدخول، اللهم إلا لأن يقال إن هناك حكيمين حكم القيام وحكم الدخول، والذيل خاص بحكم الدخول فلا ينبغى حكم القيام، أو يقال إن المراد بالذيل الأعم من الدخول والقيام بقرينه الصدر.

وحيث كان من المحتمل كلا الأمرين _ كما ليس ببعيد _ قال المصنف: {فالأحوط الإتمام والإعادة} لكن ينبغى أن يقال إنه إذا لم يكن صلى الظهر قبل هذه

نعم لو رأى نفسه فى صلاة معينه وشك فى أنه من الأول نواها أو نوى غيرها، بنى على أنه نواها، وإن لم يكن مما قام إليه لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل.

الصلاه التى بيده بنى على أنها ظهر وصحت صلاته، لأنه إما نوى الظهر فيها، وإما نوى العصر فتصح ظهراً بالعدول، وكذا فى العشائين إذا كان محل العدول باقياً، ومنه يعلم أنه لا وجه لحصر المستمسك والسيد البروجردى الصحه بالظهرين، اللهم إلا أن يقال إنهما تبعاً المتن فى فرض الظهرين.

ثم إن البطلان على القول به إنما هو فيما إذا أتى بما أتى على نحو التقييد لا على نحو الخطأ فى التطبيق وإلا صحت ولو كانت عصراً إذا كان صلى الظهر قبلها.

نعم لو رأى نفسه فى صلاة معينه وشك فى أنه من الأول نواها أو نوى غيرها بنى على أنه نواها وإن لم يكن مما قام إليه، لأنه يرجع إلى الشك بعد تجاوز المحل { إذ محل النيه قبل الصلاه وقد تجاوزها، والقول بأن قاعده التجاوز لا تجرى فى النيه كما صرح به المستمسك، واحتياط فيه السيد البروجردى، لا يخلو عن إشكال، وأى فرق بين الشك فى كيفية النيه وفى أصل النيه، بأن شك فى الأثناء أو بعد الفراغ فى أنه هل نوى أصلاً أم لا؟ فإن الملاك فى أمثله قاعده التجاوز الوارده فى النص، والكليه المذكوره فى ذيل الروايه: «إنما الشك إذا كنت فى شىء لم تجزه»^(١) شاملان للشك فى أصل النيه وفى خصوصياتها، كما تشملان الشك فى قصد القربه والإخلاص وغيرهما مما يقال باعتباره فى النيه، ولذا ذهب الجواهر والسيد بن العم والجمال وغيرهما

ص: ١٣٠

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٧٩ الباب ١٥ من الخلل ح ٢٣

من سائر المعلقين الذين وجدت كلماتهم إلى الصحة، وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة.

ص: ١٣١

مسألة ٢٠ _ لا يجوز العدول من صلاة إلى أخرى إلا في موارد خاصة، أحدها في الصلاتين المرتبتين كالظهرين والعشائين إذا دخل في الثانيه قبل الأولى عدل إليها بعد التذکر في الأثناء

{مسألة ٢٠ _ لا- يجوز العدول من صلاة إلى أخرى} إذ لا- دليل على صحه انقلاب ما سبق بنيه منه إلى غيره، فإن الأفعال القصديه إنما تكون تلك المقصوده أولاً، فإذا غير القصد إلى غيره في الأثناء أو بعد الفراغ فالأصل عدم صحه المعدول إليه فيهما، كما أن الأصل عدم صحه المعدول منه ولا المعدول إليه إذا عدل في الأثناء، إذ لم يقصد إتمام المعدول منه حتى يصح معدولاً منه، ولا دليل على الانقلاب حتى يصح معدولاً إليه، ومعنى (لايجوز) في المتن الوضع وإن كان يصح (التكليف) أيضاً في مثل الفريضة التي يحرم إبطالها فلا يجوز تكليفاً، كما لا يصح وضعاً، وهذا أى عدم صحه العدول هو المشهور بينهم، بل ظاهر إرسالهم له إرسال المسلمات من غير نقل خلاف أنه إجماعى عندهم.

{إلا في موارد خاصة، أحدها: في الصلاتين المرتبتين كالظهرين والعشائين إذا دخل في الثانيه قبل الأولى عدل إليها بعد التذکر في الأثناء} بلا إشكال ولا خلاف، وقد تقدم تفصيل ذلك في المسألة الثالثه من فصل أوقات اليوميه، والعدول فريضة وإن كان أصل الصلاة مستحباً كما في الطفل لاشتراط الثانيه بالأولى.

نعم فيمن أعادهما استحباً لفضيله الجماعه مثلاً فدخل في الثانيه بزعم أنه صلى الأولى جماعه ثم تذكّر في الأثناء أنه لم يصل الأولى، فإنه يختار في أن

إذا لم يتجاوز محل العدول، وأما إذا تجاوز كما إذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فتذكر ترك المغرب، فإنه لا يجوز العدول لعدم بقاء محله فيتمها عشاءً ثم يصلى المغرب ويعيد العشاء أيضاً احتياطاً، وأما إذا دخل في قيام الرابعة ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدول فيهدم القيام ويتمها بنيه المغرب.

الثانى: إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاءً فشرع فى اللاحقه

يعدل أو لا- يعدل، إذ لا يفرض الإعادة {إذا لم يتجاوز محل العدول، وأما إذا تجاوز كما إذا دخل فى ركوع الرابعة من العشاء فتذكر ترك المغرب، فإنه لا يجوز العدول لعدم بقاء محله}، نعم إذا كان ركوعه غير تام، كما إذا كان فى الجماعه وركع قبل الإمام سهواً ثم قام وتذكر أنه لم يصل المغرب عدل، إذ محل العدول باق بعدُ فإذا ركع فى مفروض المتن {فتمها عشاءً ثم يصلى المغرب، ويعيد العشاء أيضاً احتياطاً} لاحتمال بطلان العشاء بالتذكر فى أثنائها حيث إن ما يأتى بها من بقيه العشاء يكون فاقداً لشرط ترتبها على المغرب.

{وأما إذا دخل فى قيام الرابعة ولم يركع بعدُ فالظاهر بقاء محل العدول، فيهدم القيام ويتمها بنيه المغرب} ولو عدل إلى المغرب ثم تبين له أنه اشتبه وقد صلى المغرب، فإن كان العدول على وجه التقييد بطل، وإن على وجه الخطأ فى التطبيق أتمها عشاءً كما هو واضح.

{الثانى: إذا كان عليه صلاتان أو أزيد قضاءً فشرع فى اللاحقه قبل

قبل السابقه يعدل إليها مع عدم تجاوز محل العدول، كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذكر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر والعصر، وأما إذا تجاوز أتم ما بيده على الأحوط، ويأتي بالسابقه ويعيد اللاحقه كما مر في الأدائتين.

السابقه يعدل إليها مع عدم تجاوز محل العدول { كما تقدم الكلام في ذلك في المسأله العاشره من فصل أحكام الأوقات، ولا فرق في ذلك كون القضاء لنفسه أو لوالده، أو إجاره، أو تبرعاً، فإن التبرع مستحب لكن بشرطه، فكما لا تصح أن يأتي بالتبرع بدون قبله أو ظهور، كذلك لا يصح أن يأتي به بدون الترتيب.

{ كما إذا دخل في الظهر أو العصر فتذكر ترك الصبح القضائي السابق على الظهر والعصر } فإنه يعدل إلى الصبح { وأما إذا تجاوز } محل العدول كأن دخل في ركوع الثالثه ركوعاً صحيحاً { أتم ما بيده على الأحوط ويأتي بالسابقه ويعيد اللاحقه كما مر في الأدائتين } هذا إذا كان هناك محل تجاوز، أما في مثل الظهرين السفريتين فلا محل للتجاوز كما هو واضح، وهل الحكم كذلك في مثل صلاه الجمعة إذا كان إماماً؟ احتمالان، من إطلاق أدله العدول، ومن أن صلاه جمعه الإمام لها مزايا وآداب، فمن المحتمل قريباً انصراف الأدله عن مثله.

نعم لا- شك في عدول المأموم، وكذا الإشكال فيما إذا صلى الإمام العصر بزعم أنه صلى الجمعة، فإن في عدوله وإبطاله احتمالين، من إطلاق الأدله، ومن أن الجمعة مشروطه بالخطبه فالعدول إليها بدون أن كان قرأ الخطبه محل نظر، ومثله في الإشكال ما إذا كان ناذراً أن يصلى الظهر في حرم الحسين (عليه السلام)

وكذا لو دخل في العصر فذكر ترك الظهر السابقه فإنه يعدل.

الثالث: إذا دخل في الحاضره فذكر أن عليه قضاءً، فإنه يجوز له أن يعدل إلى القضاء إذا لم يتجاوز محل العدول.

فصلى العصر خارجه ثم تذكر في الأثناء أنه لم يصل الظهر، فإنه يشكل العدول من جهه أنه موجب لتفويت النذر، كما يشكل الإبطال لأنه لا يجوز إبطال الفريضه، فتأمل.

{وكذا لو دخل في العصر فذكر ترك الظهر السابقه فإنه يعدل} وهكذا إذا دخل في العشاء فذكر ترك المغرب السابقه.

{الثالث: إذا دخل في الحاضره فذكر أن عليه قضاءً، فإنه يجوز له أن يعدل إلى القضاء إذا لم يتجاوز محل العدول} بلا إشكال ولا خلاف كما في المستمسك، وأرسله في المصباح وغيره إرسال المسلّمات، لصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) في حديث قال: «وإن كنت قد صليت المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتتها ركعتين ثم تسلّم ثم تصلى المغرب _ إلى أن قال (عليه السلام): _ فإن كنت قد نسيت العشاء الآخره حتى صليت الفجر فصلّ العشاء الآخره، وإن كنت ذكرتها وأنت في الركعه الأولى أو في الثانيه من الغدا فانوها العشاء ثم قم فصلّ الغدا» (١).

وروايه البصرى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسي صلاه حتى دخل وقت صلاه أخرى؟ فقال (عليه السلام): «إذا نسي الصلاه أو قام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها وهو في صلاه بدأ بالتى نسي، وإن ذكرها

ص: ١٣٥

والعدول في هذه الصورة على وجه الجواز بل الاستحباب بخلاف الصورتين الأولتين، فإنه على وجه الوجوب.

الرابع: العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة، لمن نسى قراءه الجمعة، وقرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها وبلغ النصف أو تجاوز.

وهو مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العشاء بعدها، وإن كان صلى العتمه وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعه فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلى العتمه بعد ذلك» (١).

{والعدول في هذه الصورة على وجه الجواز بل الاستحباب} عند من يرى الموسعه مع استحباب تقديم الفائته، وعلى وجه الجواز مع استحباب تقديم الحاضره عند من يرى الموسعه مع استحباب تقديم الحاضره، وعلى وجه الوجوب عند من يرى المضايقه، وسيأتى تفصيل الكلام فيه في ميحث القضاء إن شاء الله تعالى.

{بخلاف الصورتين الأولتين فإنه على وجه الوجوب} تكليفاً ووضعاً حتى إذا لم يعدل بطلت التي بيده لوجوب الترتيب تكليفاً ووضعاً.

{الرابع: العدول من الفريضة إلى النافلة يوم الجمعة لمن نسى قراءه الجمعة وقرأ سورة أخرى من التوحيد أو غيرها وبلغ النصف أو تجاوز} وذلك لخبر صالح بن صبيح قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أراد

ص: ١٣٦

وأما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السورة، ولو كانت هي التوحيد إلى سورة الجمعة فيقطعها ويستأنف سورة الجمعة.

الخامس: العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة إذا دخل فيها وأقيمت الجماعة وخاف السبق.

أن يصلى الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد؟ قال (عليه السلام): «يتمها ركعتين ثم يستأنف»^(١).

{وأما إذا لم يبلغ النصف فله أن يعدل عن تلك السورة، ولو كانت هي التوحيد} أو الكافرون {إلى سورة الجمعة فيقطعها ويستأنف سورة الجمعة} على خلاف في المسألة، ويأتى تفصيل الكلام فيها فى مبحث القراءة إن شاء الله تعالى.

{الخامس: العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة إذا دخل فيها وأقيمت الجماعة وخاف السبق} بلا إشكال، كما سيأتى تفصيل الكلام فيه فى مسألة الجماعة إن شاء الله تعالى، ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل صحيح سليمان بن خالد: عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلاة فبينما هو قائم يصلى إذ أذن المؤذن وأقام الصلاة؟ قال (عليه السلام): «فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاة مع الإمام ولتكن الركعتان تطوعاً»^(٢).

ولا- يخفى أن العدول فى هذين الرابع والخامس على سبيل الجواز والاستحباب، إلا- إذا كان قد نذر أن يصلى الجمعة أو الجماعة، فإن العدول واجب

ص: ١٣٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٢ الباب ٢١ من القراءة ح ٨

٢- انظر: جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٥٣٠ الباب ٥٩ ح ١

السادس: العدول من الجماعه إلى الانفراد لعذر أو مطلقاً كما هو الأقوى.

السابع: العدول من إمام إلى إمام إذا عرض للأول عارض

حينئذ، وإن كان لو لم يعدل لم تبطل صلاته، لما حققناه في بعض مباحث هذا الكتاب من أن النذر لا يوجب تضيق دائره المطلقات، وإنما يوجب شيئاً آخر زياده حتى أنه إذا لم يفعل حث لا أنه بطل عمله، فإذا نذر أن يصلى صلاته كلها في حرم الحسين (عليه السلام) فصلى خارج الحرم صحت صلاته، وإن وجبت عليه الكفاره لعدم الوفاء بنذره، فتركه الصلاه في الحرم محظور لا أن فعله لها خارجه.

{السادس: العدول من الجماعه إلى الانفراد لعذر أو مطلقاً كما هو الأقوى} وسيأتى الكلام فيه في مبحث الجماعه إن شاء الله تعالى، ولكن هذا ليس من العدول الاصطلاحى، إذ سيحىء أن حقيقه الجماعه والانفراد شىء واحد.

نعم يترتب على العدول بعض الأحكام كما هو واضح، وقد يعد من العدول أيضاً عكس المسأله كما إذا مات الإمام فى الأثناء مثلاً فعينوا إماماً آخر، فإنه بموت الإمام انفردت الصلاه ثم صارت جماعه، لكن فى كون الجماعه تتحول إلى الانفراد ثم الجماعه نظر، سيأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

ومنه يعلم الوجه فى قوله: {السابع: العدول من إمام إلى إمام إذا عرض للأول عارض} وما ذكر أعم، لأنه يشمل صورته كون الإمام الثانى فى الجماعه أو خارجها، بخلاف ما تقدم، فإنه فى صورته كون الإمام الثانى خارج الجماعه.

الثامن: العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامه عشره أيام.

التاسع: العدول من التمام إلى القصر إذا بدا له في الإقامه بعد ما قصدها.

العاشر: العدول من القصر إلى التمام أو بالعكس في مواطن التخيير.

{الثامن: العدول من القصر إلى التمام إذا قصد في الأثناء إقامه عشره أيام} كما سيأتى الكلام فيه في صلاه المسافر إن شاء الله تعالى، لكن في تسميته عدولا نظرا، نعم هو عدول بالمعنى اللغوي.

{التاسع: العدول من التمام إلى القصر إذا بدا له في الإقامه بعد ما قصدها} أو علم بأنه لا يبقى، على الشرائط المذكوره في صلاه المسافر من عدم تجاوز محل العدول، وعدم إتيانه بالرباعيه إلى غيرها.

{العاشر: العدول من القصر إلى التمام، أو بالعكس من مواطن التخيير} لأصالة كون التخيير استمراريا على الشرائط المذكوره في تلك المسأله والتي منها عدم تجاوز محل العدول، كما إذا كان بناؤه التمام فرجع للثالثه، فإنه لا مجال للعدول.

الحادى عشر: ما لو تجاوز حد الترخص وكان بناؤه السفر وفي الأثناء عدل عن بنائه، فإنه يتمها أربع ركعات، ومثله ما لو فقد شرط آخر من شرائط القصر،

كما إذا قصد المعصية بسفره، أو منعه الزوج أو المولى أو ما أشبه.

الثاني عشر: إذا صلى في الحضر ثم سار به المركب وأوصله إلى حد الترخص ولم يتجاوز محل العدول، فإنه يعدل إلى القصر لتحقق الموضوع.

إلى غيرها من التصاوير الممكنة، بالإضافة إلى ما ذكره من نقل مفردة الوتر إلى غيرها في بعض الفروض، كما ذكر في باب صلاة الليل، ونقل صلاة الاحتياط إلى النافلة لدى ظهور الاستغناء عنها، ونقل الصبي المتطوع إلى الفريضة إذا بلغ في الأثناء.

ص: ١٤٠

مسأله ٢١ عدم جواز العدول من الفائته إلى الحاضره

مسأله _ ٢١ _ لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضره، فلو دخل في فائته ثم ذكر في أثنائها حاضره ضاق وقتها أبطلها واستأنف ولا يجوز العدول على الأقوى.

{مسأله _ ٢١ _ لا يجوز العدول من الفائته إلى الحاضره، فلو دخل في فائته ثم ذكر في أثنائها حاضره ضاق وقتها، أبطلها واستأنف، ولا يجوز العدول على الأقوى} لأنه خلاف الأصل كما عرفت، ولا دليل خاص عليه في المقام، وهذا هو الذي اختاره غير واحد كالجواهر وغيره، خلافاً لما عن الشهيد في البيان فإنه قطع على الجواز، ولما عن كشف اللثام من أنه مفروغ عنه كما حكى عنه، ولا دليل لهم ظاهر، اللهم إلا أن يستدل لذلك بوحده الملاك في العدول عن الفائته إلى الحاضره، وعن الحاضره إلى الفائته، وبأن الأمر دائر بين قطع الفائته مما يوجب عدم إدراك حتى ركعه من الحاضره، وبين العدول مما يوجب إدراك الصلاه كامله، وفيهما ما لا يخفى، إذ الملاك غير مقطوع به، والإدراك فرع تشريع الشارع للعدول، وهو أول الكلام.

مسأله ٢٢ _ لا- يجوز العدول من النفل إلى الفرض، ولا- من النفل إلى النفل حتى فيما كان منه كالفرض في التوقيت والسبق واللاحق.

{مسأله ٢٢ _ لا- يجوز العدول من النفل إلى الفرض، ولا- من النفل إلى النفل حتى فيما كان منه { أى من النفل } كالفرض في التوقيت والسبق واللاحق { بأن كانت نافله مقدمه على نافله أخرى، مثلاً شرع في الركعتين الثانيه من صلاه جعفر بزعم أنه صلى الركعتين الأوليين ثم تبين له في الأثناء أنه لم يصل الركعتين الأوليين، فإنه لا يصح له أن يعدل منها إلى الأوليين إذا جاء بهما بعنوان التقييد لا الخطأ في التطبيق، إلى غير ذلك من الأمثله، والوجه في عدم صحه العدول ما تقدم من كونه خلاف الأصل يحتاج إلى الدليل وهو مفقود في المقام.

مسأله ۲۳ بطلان الصلاة إذا عدل في موضع عدم العدول

مسأله _ ۲۳ _ إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلتا، كما لو نوى بالظهر والعصر وأتمها على نية العصر.

{مسأله _ ۲۳ _ إذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلتا، كما لو نوى بالظهر والعصر} بأن صلى ظهراً ثم ظهر له أنه صلاها فعدل منها إلى العصر {وأتمها على نية العصر}، ووجه بطلانها ما تقدم من أن المعدول منها لم يتمها فلا تصح، إذ الأعمال بالنيات، والمعدول إليها لم ينوها من الأول، ولا دليل على صحتها، فهي أيضاً باطلة لعدم النية من أولها.

ص: ۱۴۳

مسألة ٢٤ مسألة في العدول غير الجائز

مسألة _ ٢٤ _ لو دخل في الظهر بتخيل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر.

{مسألة _ ٢٤ _ لو دخل في الظهر بتخيل عدم إتيانها فبان في الأثناء أنه قد فعلها لم يصح له العدول إلى العصر} للأصل المتقدم، وبطلت، اللهم إلا إذا كان على نحو الخطأ في التطبيق ولكنه ليس من العدول كما هو واضح.

ص: ١٤٤

مسألة _ ٢٥ _ لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لا يبعد صحتها على النية الأولى، كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بأن أنه صلاها فإنها تصح عصراً لكن الأحوط الإعادة.

{مسألة _ ٢٥ _ لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان الخلاف بعد الفراغ أو في الأثناء لا يبعد صحتها على النية الأولى}، لعله استند في ذلك إلى قاعده الخطأ في التطبيق أو إلى الروايات المتقدمة في المسألة الثامنة عشره، كصحيحه ابن المغيرة (١)، أو خبر ابن أبي يعفور (٢).

{كما إذا عدل بالعصر إلى الظهر ثم بان أنه صلاها فإنها تصح عصراً لكن الأحوط} بل الأقوى كما قواه السيدان البروجردى والجمال {الإعادة} لأصالة بطلان المعدول منه والمعدول إليه، لأن كلاً منهما صار بدون النية في قطعه من الصلاة، والمستندان غير تامين إذ ليس الكلام في الخطأ في التطبيق وإلا لم يكن موضوعاً للعدول أصلاً، والروايات قد تقدم هناك أنها لا تشمل مثل المقام فراجع، لا يبعد شمولها لمثل المقام على رأى صاحب الجواهر، لكن عرفت هناك ضعف استظهاره.

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١١ الباب ٢ من النية ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٢ الباب ٢ من النية ح ٣

مسألة ٢٦ _ لا بأس بترامى العدول كما لو عدل في الفوائت إلى سابقه فذكر سابقه عليها فإنه يعدل منها إليها وهكذا.

{مسألة ٢٦ _ لا بأس بترامى العدول كما لو عدل في الفوائت إلى سابقه فذكر سابقه عليها فإنه يعدل منها إليها وهكذا} كما إذا شرع في العشاء القضائي فتذكر في الأثناء أن عليه المغرب، فعدل إلى المغرب ثم تذكر في أثنائها أن عليه العصر، وفي أثناء العصر تذكر أن عليه الظهر، وهكذا، وهذا هو المحكى عن الشهيدين في البيان والروضه، واستدل له بأمرين:

الأول: وجود الملاك في الأدله المذكوره بما يشمل المقام.

الثاني: إن المستفاد من الأدله أن القضاء تابع للأداء في جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، لأن القضاء هو الأداء في غير الوقت، فإذا جاز العدول من الحاضره إلى الفائته كما هو مورد النص جاز العدول من الفائته إلى فائته أخرى، وهذا هو الأقوى الذى اختاره المعلقون كالساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى وغيرهم، خلافاً لتردد المستمسك حيث قال: (إن النصوص غير متعرضه للعدول في الفوائت من لا-حقه إلى سابقه فضلاً عن ترامى العدول فيها _ إلى أن قال: _ اللهم إلا- أن يستفاد مما دل على تبعيه القضاء للأداء في الأحكام)(١)، انتهى.

وكانه لمنع الملاك وعدم دليل مطلق لتبعيه القضاء للأداء في كل الأحكام، لكن في كلا المنعین نظر.

ص: ١٤٦

ثم إن العدول خاص بأثناء الصلاة، فلا عدول بعد العمل للأصل، وخصوص موثق عمار عن الصادق (عليه السلام): في الرجل يريد أن يصلي ثمان ركعات فيصلى عشر ركعات ويحتسب بالركعتين من صلاه عليه؟ قال (عليه السلام): «لا إلا أن يصليها متعمداً فإن لم ينو ذلك فلا»^(١).

فما عن بعض من احتمال الصحه مستدلا بالملاك في الأثناء، ويقول (عليه السلام): «بالعدول بعد الفراغ من العصر بأنها أربع مكان أربع»^(٢). ممنوع إذ الملاك غير مقطوع به ولا إطلاق في قوله (عليه السلام) حتى إذا قلنا به في مورده.

ص: ١٤٧

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٢ الباب ٣ من أبواب النيه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢١١ الباب ٦٣ من أبواب المواقيت ح ١

مسألة _ ٢٧ _ لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنيه العصر بتخيل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها حيث إن مقتضى روايه صحيحه أنه يجعلها ظهراً وقد مر سابقاً.

ولذا قال المصنف في {مسألة _ ٢٧ _ : لا يجوز العدول بعد الفراغ إلا في الظهرين إذا أتى بنيه العصر بتخيل أنه صلى الظهر فبان أنه لم يصلها} وكان مكلفاً بالظهر ولم يكن الوقت ضيقاً خاصاً بالعصر.

أما عدم الجواز فلأصل المتقدم، وأما الجواز في المستثنى فلأنه {حيث إن مقتضى روايه صحيحه أنه يجعلها ظهراً وقد مر سابقاً} الكلام فيه مفصلاً.

نعم يجوز العدول إذا كان الفراغ خيالياً لا واقعياً كما إذا توهم الفراغ أو شك بين الثلاث والأربع مثلاً، وبنى على الأربع وعدل جهلاً أو ما أشبه ثم ظهر أنه كان في الأثناء، فإن النص يعلق الحكم على الواقع لا على الخيال.

نعم فيما إذا حكم الشارع بالفراغ ولم يظهر الخلاف لم يكن الاعتماد على احتمال عدم الفراغ، كما أنه لو حكم الشارع بأنه في الأثناء كما إذا قام إلى الخامسة اشتبهاً وعدل ثم جلس وأتم الصلاة أو عدل في صلاة الاحتياط وكانت في الواقع جزءاً من الصلاة، فإنه لا إشكال في صحه العدول لأنه في الصلاة شرعاً بل وواقعاً.

مسأله ٢٨ _ يكفى فى العدول مجرد النيه من غير حاجه إلى ما ذكر فى ابتداء النيه.

{مسأله ٢٨ _ يكفى فى العدول مجرد النيه} بالعدول {من غير حاجه إلى ما ذكر فى ابتداء النيه} من سائر الخصوصيات، كما صرح بذلك فى الجواهر وأيده المستمسك وسائر المعلقين، إذ يكفى الوجود الارتكازى بالنسبه إلى القربه والإخلاص وغيرهما مما يعتبر فى النيه، أما على القول بالإخطار فاللازم إخطار سائر الخصوصيات، إذ لا إطلاق لأدله العدول من هذه الجهه، فإن الأدله إنما هى فى مقام أصل العدول.

مسأله ٢٩ _ إذا شرع في السفر وكان في السفينه أو العربه مثلاً فشرع في الصلاة بنيه التمام قبل الوصول إلى حد الترخص فوصل في الأثناء إلى حد الترخص فإن لم يدخل في ركوع الثالثه فالظاهر أنه يعدل إلى القصر

مسأله ٢٩ _ إذا شرع في السفر وكان في السفينه أو العربه مثلاً فشرع في الصلاة بنيه التمام قبل الوصول إلى حد الترخص فوصل في الأثناء إلى حد الترخص فإن لم يدخل في ركوع الثالثه فالظاهر أنه يعدل إلى القصر، الاحتمالات في أصل المسأله ثلاثه:

الأول: أن يبقى على التمام، لأن تكليفه كان التمام، ويشك في تبدل تكليفه فالاستصحاب يقتضى بقاء التكليف السابق.

الثاني: أن ينتقل إلى القصر، لأن التمام هو حكم الحاضر في كل الصلاة وهو ليس كذلك وإذ ليس تكليفه التمام فلا بد أن يكون تكليفه القصر إذ لا واسطه.

الثالث: إن الصلاة باطله ويلزم إعادتها في السفر قصرًا أو في الحضر تمامًا، إذ كما أن التمام هو حكم الحاضر في كل الصلاة كذلك القصر هو حكم المسافر في كل الصلاة، فالاشتغال أن يأتي بالصلاه في السفر أو في الحضر، والأقرب الأول لمنع شمول الأدله اللفظيه للمقام، وحيث يشك في الحكم فالاستصحاب هو المحكم، والقول بلزوم القصر تشبيهاً بالصوم أو لما دل على تلازم الإفطار والقصر غير تام، إذ التشبيه لا وجه له، خصوصاً بعد عدم وجود حاله واحده

وإن دخل في ركوع الثالثة فالأحوط الإتمام والإعادة قصرًا، وإن كان في السفر ودخل في الصلاة بنيه القصر فوصل إلى حد الترخيص يعدل إلى التمام.

للصوم لأنه قبل الظهر يفطر، وبعد الظهر يبقى على صومه، وتلازم الإفطار والقصر لا إطلاق له.

ومما ذكرنا يظهر وجه النظر في ما ذكره الماتن، وإن قرره عليه الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم، كما يكون أشد إشكالا ما ذكره المستمسك بقوله: (وعلى هذا فلا مانع من قصد القصر في الفرض من حين الشروع لعلمه بأنه يخرج عن حد الترخيص في أثناء الصلاة) (١)، إذ كيف يمكن القصر والحال أنه في الحضر، ولا يشمل دليل السفر، ولا دليل آخر يدل على ذلك.

{وإن دخل في ركوع الثالثة فالأحوط الإتمام والإعادة قصرًا} ومما تقدم يظهر وجه النظر في ما ذكره في عكس المسألة بقوله: {وإن كان في السفر ودخل في الصلاة بنيه القصر فوصل إلى حد الترخيص يعدل إلى التمام} بل مقتضى القاعدة استحباب القصر.

نعم لا إشكال في أن الأحوط في المسألتين الإتمام لما نواه والإعادة حسب المكان الذي وصل إليه، فإن وصل إلى الحضر جاء بالتمام بعد أن أتم ما بيده قصرًا، وإن وصل إلى السفر جاء بالقصر بعد أن أتم ما بيده تمامًا، ومن هذه المسألة تعرف حكم ما لو انتقل بالعربة مثلا من محل التخيير إلى محل التعيين أو بالعكس.

ص: ١٥١

مسأله ٣٠ _ إذا دخل في الصلاة بقصد ما في الذمه فعلا وتخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما في ذمته هي العصر أو بالعكس، فالظاهر الصحه لأن الاشتباه إنما هو في التطبيق

{مسأله ٣٠ _ إذا دخل في الصلاة بقصد ما في الذمه فعلا- وتخيل أنها الظهر مثلا ثم تبين أن ما في ذمته هي العصر أو بالعكس فالظاهر الصحه لأن الاشتباه إنما هو في التطبيق} ومثله العشائين، وكذا سائر الصلوات كما إذا دخل في الصلاة بقصد الطواف فتبين أن ما في ذمته صلاه الصبح لا الطواف صحت صباحاً وهكذا، وكذا بالنسبه إلى النافله والفريضة والنافلتين وهكذا بالنسبه إلى صومين وحجّين وغسلين وغيرها.

مسألة ٣١ _ إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلاً فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصل الأولتين صحت وحسبت له الأولتان، وكذا فى نوافل الظهرين، وكذا إذا تبين بطلان الأولتين، وليس هذا من باب العدول بل من جهة أنه لا يعتبر قصد كونهما أولتين أو ثانيتين.

{مسألة ٣١ _ إذا تخيل أنه أتى بركعتين من نافله الليل مثلاً فقصد الركعتين الثانيةين أو نحو ذلك فبان أنه لم يصل الأولتين} كما إذا قصد الأولتين فبان أنه صلاهما {صحت وحسبت له الأولتان وعكسه فى العكس} وليس هذا من باب العدول بل من جهة أنه لا يعتبر قصد كونهما أولتين أو ثانيتين} فقصد الخلاف بدون التقييد لا يضر.

نعم إذا قصد التقييد تشكل الصحة، إذ لا- تكليف بالمقيد، وربما يحتمل أنه يصح على التقييد أيضاً، إذ اللازم الإتيان بأربع ركعات مثلاً، والتقدم والتأخر لا ربط له بالصلاة، كما إذا أمر بإعطاء خمسه عشر ديناراً فإنه إذا نوى بإعطاء ديناره الأول الدينار الثانى أو بالعكس لم يضر، فالأوليه والثانويه إنما هى فى الترتيب الزمانى لا الواقع حتى أنه لو أمكن أن يأتى بهما فى زمان واحد _ كما فى دنانير الخمس _ لم يضر، وهذا الاحتمال وإن كان غير بعيد إلا أنه خلاف الاحتياط.

فتحسب على ما هو الواقع نظير ركعات الصلاة حيث إنه لو تخيل أن ما بيده من الركعة ثانيه مثلاً فبان أنها الأولى أو العكس أو نحو ذلك لا يضر ويحسب على ما هو الواقع.

{فتحسب على ما هو الواقع نظير ركعات الصلاة حيث إنه لو تخيل أن ما بيده من الركعة ثانيه مثلاً فبان أنها الأولى أو بالعكس} بأن تخيل أنها الأولى فبان أنها الثانيه {أو نحو ذلك لا يضر ويحسب على ما هو الواقع} وكذلك بالنسبه إلى صيام أيام رمضان، فإنه لا خصوصيه للأوليه والثانويه وغيرهما، وهكذا بالنسبه إلى يومى الاعتكاف والتسبيحات الكبرى فى الثالثه والرابعه والصغرى فى الركوع والسجود إلى غير ذلك.

ص: ١٥٤

فى تكبيره الإحرام، وتسمى تكبيره الافتتاح أيضاً

وهى أول الأجزاء الواجبه للصلاه، بناءً على كون النيه شرطاً

فصل

فى تكبيره الإحرام، وتسمى تكبيره الافتتاح أيضاً} وقد عبر بكلا التعبيرين فى النصوص، لأن بها يحرم الكلام وسائر المنافيات، كما أن بها تفتتح الصلاه.

{وهى أول الأجزاء الواجبه للصلاه، بناءً على كون النيه شرطاً} وقد اختلفوا فى أول أجزاء الصلاه إلى ثلاثه أقوال.

الأول: إنها النيه، لأن النيه جزء أيضاً، ولا مانع من تركب الواجب من جزء قصدى وجزء عملى، خلافاً لمن قال بأنه شرط لأنه أشبه بالشرط.

الثانى: إنه القيام كما عن القواعد والإرشاد، لأنه يجب أن يكون قبل التكبيره آنأماً، أو لأنه شرط من التكبيره فيكون مقدماً رتبه عليه.

الثالث: إنها تكبيره الإحرام كما اختاره المصنف تبعاً لغير واحد، وذلك لأن النيه شرط والقيام حال التكبير أيضاً شرط، وإنما أول الأجزاء التكبيره، وتقضيه النصوص المتضمنه أن افتتاحها التكبير.

وبها يحرم على المصلى المنافيات، وما لم يتمها يجوز له قطعها

فعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «التكبيره الواحده فى افتتاح الصلاه تجزى»^(١)، الحديث.

وعن زيد الشحام، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الافتتاح؟ فقال: «تكبيره تجزيك»^(٢) الحديث.

وفى روايه الأخرى عنه (عليه السلام) قال: قلت له ما الافتتاح؟ وذكر مثله^(٣).

وعن على بن أسباط، عنهم (عليهم السلام) فى حديث: «ويفتح بالتكبير ويختم بالتسليم»^(٤). إلى غيرها.

أما ما ورد من أن افتتاحها الوضوء، مثل ما رواه الصدوق، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «افتتاح الصلاه الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»^(٥). ومثلها غيرها، فالمراد بذلك الافتتاح توسعاً.

وكيف كان، فهذا القول الثالث هو الأظهر {وبها يحرم على المصلى المنافيات} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً وضروره، وتقتضيه ما دل على أن تحريمها التكبير، وما دل على أنها مفتاح الصلاه، وأن بها افتتاحها، كما فى الوسائل وغيره فى أبواب تكبيره الإحرام وأبواب التسليم وغيرهما.

{وما لم يتمها يجوز له قطعها} بلا إشكال ولا خلاف، بل إرساله له إرسال

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٤ الباب ١ من تكبيره الأحرام ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٣ الباب ١ من تكبيره الأحرام ح ٢

٣- العلل: ج ٢ ص ٣٣٢ الباب ٣٠ ح ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٠٣ الباب ١ من أبواب التسليم ٢

٥- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٣ الباب ٥ فى افتتاح الصلاه ح ١

وتركها عمدًا وسهواً مبطل

المسلّمات يدلّ على أنّه إجماع منهم، ولا منافاه بين كون أولها أول الدخول في الصلاه وبين جواز قطعها مع أنّه لا يجوز قطع الفريضة، إذ ظاهر الأدلّه أنّه لا تحرم المحرمات إلّا بتمامها، وكأنّ هذا هو مراد السيد المرتضى من دعواه الإجماع على أنّه ما لم يتمّ التكبير لا يدخل في الصلاه.

لا يقال: إن دخل في الصلاه بالجزء الأول لم يجز المنافي، وإن لم يدخل جاز المنافي ثم إتمامها والشروع في القراءة.

لأنّه يقال: إتمامها بدون المنافي كاشف عن الدخول في الصلاه من أول الأجزاء كما صرح بذلك الشيخ المرتضى، بل هو مقتضى الجمع بين الأدلّه.

{وتركها عمدًا وسهواً مبطل} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعوى الإجماع عليه متواتر في كلماتهم، وفي المستند بل ركن فيها تبطل بتركها إجماعاً منا ومن أكثر العامه (١)، وفي الجواهر إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً (٢)، وفي مصباح الفقيه بل ادعى غير واحد عليه الإجماع (٣).

أقول: ويدلّ عليه متواتر الروايات، كصحيحه زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل ينسى تكبيره الافتتاح؟ قال (عليه السلام): «يعيد» (٤).

ورواه ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «في الرجل يصلي

ص: ١٥٧

١- المستند: ج ١ ص ٣٢٤ س ١٦

٢- الجواهر: ج ٩ ص ٢٠١

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٦ س ٢٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٥ الباب ٢ من تكبيره الأحرار ح ١

فلم يفتتح بالتكبير هل يجزيه تكبيره الركوع؟ قال (عليه السلام): «لا بل يعيد صلاته إذا حفظ أنه لم يكبر»^(١).

وموثقه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أقام الصلاة ونسى أن يكبر حين افتتح الصلاة؟ قال: «يعيد الصلاة»^(٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): في الذي يذكر أنه لم يكبر في أول صلاته، فقال (عليه السلام): «إذا استيقن أنه لم يكبر فليعد ولكن كيف يستيقن»^(٣).

وحسنه ذريح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل ينسى أن يكبر حتى قرأ؟ قال (عليه السلام): «يكبر»^(٤).

وصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل ينسى أن يفتتح الصلاة حتى يركع؟ قال: «يعيد الصلاة»^(٥).

وموثقه عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سها خلف الإمام فلم يفتتح الصلاة؟ قال: «يفتتح الصلاة ولا صلاة بغير افتتاح»^(٦).

وعن الدعائم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «افتتاح الصلاة تكبيره

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٨ الباب ٣ من أبواب تكبيره الإحرام ح ١

٢- المصدر: ص ٧١٦ الباب ٢ ح ٣

٣- المصدر: ح ٢

٤- المصدر: ح ٤

٥- المصدر: ح ٥

٦- المصدر: ح ٧

الإحرام فمن تركها أعاد وتحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم»(١).

قال: وروينا عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) قال: «من سها عن تكبيره الإحرام أعاد تلك الصلاة»(٢).

والرضوى (عليه السلام): «وإن استيقنت لم تكبر تكبيره الافتتاح فأعد صلاتك وكيف لك أن تستيقن»(٣).

لكن هناك روايات تدل على عدم الإعادة، كصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلاة؟ فقال: «أليس كان من نيته أن يكبر»؟ قلت: نعم، قال (عليه السلام): «فليمض في صلاته»(٤).

وصحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: قلت له: رجل نسي أن يكبر تكبيره الافتتاح حتى كبر للركوع؟ فقال (عليه السلام): «أجزأه»(٥).

وخير أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل قام في الصلاة فنسى أن يكبر فبدأ بالقراءة؟ قال (عليه السلام): «إن ذكرها وهو قائم قبل أن يركع فليكبر وإن ركع فليمض في صلاته»(٦).

ص: ١٥٩

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٧ في ذكر صفات الصلاة

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٨٨ في ذكر السهو في الصلاة

٣- فقه الرضا: ص ٩ س ٣٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٧ الباب ٢ من تكبيره الإحرام ح ٩

٥- المصدر: ص ٧١٨ الباب ٣ ح ٢

٦- المصدر: ص ٧١٧ الباب ٢ ح ١٠

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل ينسى أول تكبيره من الافتتاح: «إن ذكرها قبل الركوع كبير ثم قرأ ثم ركع، وإن ذكرها في الصلاة كبيرها في قيامه في موضع التكبيره قبل القراءه أو بعد القراءه»، قلت: فإن ذكرها بعد ما صلى؟ قال: «فليقضها ولا شيء عليه» (١).

ولا- يخفى أن مقتضى الجمع العرفي حمل النصوص السابقه على الاستحباب، إلا أن الإجماع على عدم العمل بهذه الروايات قديماً وحديثاً من غير خلاف حتى من أحد من الفقهاء أوجب إسقاط هذه الروايات وردّ علمها إلى أهلها، وإن ناقش بعض في دلاله بعض هذه الروايات، إلا أن المناقشه أولاً: لا تعم جميعها. وثانياً: بعض المناقشات غير تامه.

وحمل صاحب الحدائق هذه الأخبار على التقيه، ولا- بعد في ذلك، فقد قال في المستند: إنها موافقه للمنقول عن جمله من المخالفين منهم الزهري والأوزاعي والحكم والحسن وقتاده وابن المسيب (٢).

أقول: في كون الزهري من العامه تأملاً- فقد اختلفوا فيه، ومحل الكلام فيه الرجال، وقد ذكر الجواهر ومصباح الفقيه بعض المناقشات في الدلاله في بعض هذه الروايات فمن شاء فليراجع إليهما.

ثم المراد بالترك أعم من ترك التلظظ بها أجمع أو ببعض أجزائها، مثلاً قال: (الله) فقط، أو (أكبر) فقط، أو قدم المؤخر فقال (أكبر الله) أو بدل لفظاً مكان لفظ

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٧ الباب ٢ من تكبيره الإحرام ح ٨

٢- المستند: ج ١ ص ٣٢٤ س ٢١

كما أن زيادتها أيضاً كذلك

فقال مثلاً: (الله أدوم) أو (أحسن)، أو (الإله أكبر)، أو ما أشبه ذلك، أما إذا جاء بها غلطاً فسيأتى الكلام فيه في بحث القراءه المغلوطة.

{كما أن زيادتها أيضاً كذلك} كما عن المشهور، بل ادعى الحدائق عدم الخلاف فيه، وفي المستند أن الظاهر الإجماع على أن ما يبطل الصلاة بتركه سهواً يبطل بزيادته أيضاً^(١)، لكن عن المدارك التردد في إبطال زيادتها، وتبعه في التردد المذكور بعض آخر، وقال في المستمسك: (فلم يبق دليل على الحكم المذكور على إطلاقه إلا دعوى ظهور الاتفاق عليه الذى قد تأمل فيه غير واحد من محققى المتأخرين، وفي الاعتماد عليه حينئذ إشكال، نعم لا مجال للتأمل فيه فى العمدة للزياده المبطله نصاً وفتوى^(٢))، انتهى.

أقول: وقد استدلل للقول بالإبطال بأمور:

الأول: الإجماع المدعى، وفيه: إن جملة من المحققين أشكلوا فيه، وقال فى محكى مجمع البرهان: ما رأيت ما يدل عليه، وفى الشرائع وغيره ركن تبطل بالإخلال به عمداً وسهواً، مما ظاهره أن تركه مبطل لا زيادته، وقد تقدم تردد المدارك فلا يمكن دعوى الإجماع فى المسأله.

الثانى: إن الصلاة عباده متلقاه من الشارع، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «صلوا كما رأيتمونى أصلى»^(٣). فأى تغيير فيها يوجب البطلان، وفيه: إن حديث

ص: ١٦١

١- المستند: ج ١ ص ٣٢٤ س ٢٦

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٥٥

٣- عوالى اللئالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

فلو كبر بقصد الافتتاح وأتى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا

«لا تعاد»^(١) يكفي في إثبات عدم البطلان في صورته عدم العمدة.

الثالث: ما دل على أن كل زياده في الصلاة مبطله، كحسنه زواره وبكبر: «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه لم يعتد بها واستقبل صلاته استقبالا إذا كان قد استيقن يقينا»^(٢).

ورواه أبى بصير: «من زاد في صلاته فعليه الإعاده»^(٣).

وفيه: إن حديث «لا تعاد» حا كم عليها.

الرابع: ما عن التذكرة ونهايه الأحكام من تعليل قدح التكبيره الثانيه بأنها فعل منهى عنه فيكون باطلا ومبطلا للصلاه. وفيه: إنه إن أراد العمديه فلا إشكال وإلا فلا دليل على النهى.

الخامس: قاعده الاشتغال، وفيه: إن المقام محل البراءه بعد حديث «لا تعاد».

السادس: ما ذكره الشيخ المرتضى من تعليل قدح الزيادة العمديه بأنها تشريع فتبطل الصلاة بها، وفيه: بالإضافه إلى ما ناقشه فى المستمسك أنه لا يتم فى الزيادة السهوويه، وعليه فالأقرب عدم البطلان بالزيادة السهوويه وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعاده.

فلو كبر بقصد الافتتاح وأتى بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد

ص: ١٦٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٧٦ الباب ٢١٩ ح ١

٣- المصدر: ح ٢

القصد ثانياً بطلت واحتاج إلى ثالثة فإن أبطلها بزيادته رابعه احتاج إلى خامسه وهكذا تبطل بالشفع وتصح بالوتر، ولو كان في أثناء صلاة فنسى وكبر لصلاة أخرى فـ

ثانياً بطلت { إذ قد زاد الركن بخلاف ما إذا لم يقصد بالثانية الافتتاح، فإنه يقع ذكراً مطلقاً، ومنه ما لو قصد الافتتاح لكن كان على وجه الخطأ في التطبيق لا على وجه التقييد، وإذا لم يقصد الافتتاح وإنما قصد الجزئية فإن كان مرجعه إلى الافتتاح بطلت، وإن كان مرجعه قصد تشريع جزء آخر بطلت أيضاً، حيث صدق إنه زاد في المكتوبه، وكذا إن لم يقصد الجزئية، بل جاء بها بقصد التشريع لأن التشريع حرام فيكون من قبيل الكلام المحرم.

{ واحتاج إلى ثالثة { فإن الصلاة لما بطلت صحت الثالثه، والقول بأن مجرد نية التكبيره الثانيه المحرمه مبطله فالثانيه تقع للإحرام، فيه: إنه لا دليل على أن مجرد النيه تبطل الصلاة كما تقدم بعض الكلام في ذلك.

{ فإن أبطلها بزيادته رابعه احتاج إلى خامسه، وهكذا تبطل بالشفع وتصح بالوتر { إذا كان المبطل هو التكبير.

{ ولو كان في أثناء صلاة فنسى وكبر لصلاة أخرى فـ { الظاهر عدم إبطاله، وكذا إذا نسى أنه كبر لهذه الصلاة ثم كبر لها ثانياً، لما تقدم من أنه لا دليل على أن الزيادة الناشئه عن النسيان تكون مبطله لحديث «لا تعاد»، واحتمال البطلان لصدق أنه زياده في المكتوبه، كما ورد في تعليل النهى عن العزيمه في الصلاة بأن سجودها زياده في المكتوبه، فيه: إن السجود هناك عمدى والتكبير هنا سهوى فيشملة «لا تعاد».

الأحوط إتمام الأولى وإعادتها.

وصورتها (الله أكبر) من غير تغيير ولا تبديل، ولا يجزى مرادفها، ولا ترجمتها بالعجميه أو غيرها

وإن كان {الأحوط إتمام الأولى وإعادتها} فالإتمام لما ذكرناه والإعاده لما تقدم من وجه احتمال البطلان، والسيدان الحكيم والجمال قويا الصحه فى مفروض المتن، وإن سكت عليه السيدان ابن العم والبروجردى.

{وصورتها «الله أكبر» من غير تغيير ولا-تبديل} كأن يقول: الله سبحانه أكبر، أو الله الأ-كبر، أو الله أحسن، أو الأكبر الله، أو غير ذلك، ويدل على أن الصيغه هذه: الإجماعات المستفيضه المحكيه عن الانتصار والناصريات والمنتهى والغنيه والمعتبر وغيرها، بل هو من ضروريات الدين، وقد ادعى فى مصباح الفقيه أنه كاد يكون انحصارها فيها من الضروريات (١١)، كما ادعى استفاضه نقل الإجماع عليه، ويدل عليه بالإضافه إلى ذلك دليل التأسى، بضميمه أنه كان (صلى الله عليه وآله) يقول بهذه الصيغه وقد قال: «صلوا كما رأيتمنى أصلى» (٢)، وما ورد فى جملة من الروايات من كون الصيغه هى هذه، ومنه يعرف أن ما ينقل عن الإسكافى من تعرف صيغه «أكبر» شاذ لا يصغى إليه.

{ولا- يجزى مرادفها ولا ترجمتها بالعجميه أو غيرها} لأنه خلاف الوارد، وما روته العامه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أنه أجاز لقوم سلمان الفارسى أن يصلوا بترجمه العربيه لم يثبت من طرفنا، ولو صح كان ذلك من باب الاضطرار ولا إشكال فيه كما سيأتى.

ص: ١٦٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ كتاب الصلاه ص ٢٤٢ س ٢٤

٢- عوالى اللثالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

والأحوط عدم وصلها بما سبقها من الدعاء أو لفظ النيه وإن كان الأقوى جوازه، ويحذف الهمزة من الله حينئذ

{والأحوط عدم وصلها بما سبقها من الدعاء} كما عن الذكرى، وجامع المقاصد، وكشف الالتباس، والروض، والمقاصد العليه وغيرها، واستدل لذلك بالسيره، وبما عن الشهيد بأن الوارد من صاحب الشرع أنه إنما كان يتلفظ به بقطع الهمزة، وبالاشتغال، وبأصالة التعيين في دوران الأمر بين التعيين والتخير.

{أو لفظ النيه} إذا تلفظ بها {وإن كان الأقوى جوازه} تبعاً لبعض المتأخرين، كما حكاها عنهم المستند.

وقد ناقش في لزوم القطع جماعه أخرى ممن تأخر عن المستند وتقدم عليه، وذلك لأن الدليل إنما دل على لزوم العرييه، أما سائر الخصوصيات فلا دليل عليها، وعليه كان الأصل جوازها، والسيره إن ثبتت لا تدل على اللزوم، وكون صاحب الشرع كان يلتزم بذلك لا- دليل عليه، ولذا قال في الجواهر: (1) إن دعوى أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يأت بها إلا- مقطوعه عن الكلام السابق لا شاهد لها، والاشتغال لا مجال له بعد أصالة البراءه، بل إطلاق الأدله، وأصالة التعيين محكوم به بالإطلاق، فما قواه المصنف هو الأقوى، ومنه يعلم أنه لا يخص ذلك بالوصل بالدعاء أو النيه، بل يجوز الوصل بتكبيره الافتتاح أو قرآن أو دعاء أو كلام عادي، وإن كان الاحتياط في ترك الوصل بالكلام العادي أشد.

{ويحذف الهمزة من الله حينئذ} مراعاة للقاعده في حذف همزه «أل»

ص: ١٦٥

١- الجواهر: ج ٩ ص ٢٠٦

كما أن الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذه أو البسمله أو غيرهما، ويجب حينئذ إعراب راء (أكبر) لكن الأحوط عدم الوصل.

ويجب إخراج حروفها من مخارجها، والموالاه بينها وبين الكلمتين.

فى الوصل وإن كنا لا نستبعد جواز عدم الحذف، إذلم يقم دليل على لزوم ذلك.

نعم لا إشكال فى أنه أفصح بل وأحوط، والقول بأن ذكر الهمزه عند الوصل خلاف اللغه أول الكلام، بل المشاهد فى الخطباء وغيرهم من العرب الفصحى ذكر الهمزه عند الوصل أحيانا، وأصالة عدم التغيير تحكم بأنه على طبق لغه العرب.

{كما أن الأقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذه أو البسمله أو غيرهما}، لعدم الدليل على لزوم القطع، والقول بالمنع للاشتغال أو أصالة التعيين أو التأسى أو السيره أو ما أشبه، قد عرفت ما فيها.

{ويجب حينئذ إعراب راء أكبر} لأنه لا يجوز الوصل بالسكون كما سيأتى الكلام فيه، لكن الظاهر أنه أمر محسن تجويدى وليس بلازم فى كل موارد الوقف بالحركه والوصل بالسكون، ويشهد للجواز استعمال العرب الفصحاء كلا الأمرين، والأصل عدم التغيير.

{لكن الأحوط عدم الوصل} كما أن الأحوط عدم الوقف بالحركه والوصل بالسكون خروجاً من خلاف من أوجب، فإن الاحتياط سبيل النجاه.

{ويجب إخراج حروفها من مخارجها} حتى تكون عرييه، وفى المستمسك:

كى لا يلزم التغيير الممنوع عنه إجماعاً^(١) لكن فيه: إن الواجب أداء الحروف أما كونها عن مخارجها المقرره فى علم التجويد فلا دليل على ذلك إطلاقاً، ومن الواضح عدم التلازم بين الأداء وبين كونها من المخارج، ولعل المستمسك أراد الإجماع على ذلك لا على ما فى المتن، ويشهد له أنه قال كى لا يلزم التغيير، فالمعيار عنده عدم التغيير لا عدم كونها من غير المخارج.

ثم إنه سيأتى أنه إذا صدق التكبير عرفاً لم يلزم الأداء الفصيح، فإن أكثر غير العرب لا- يؤدون الحروف كما يؤديها العرب، ويؤيده ما ورد فى أن الرجل الأعجمى يقرأ ملحوناً وأنه لا بأس به كما سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

{والموالاه بينها} أى بين الحروف {وبين الكلمتين} الله وأكبر، وذلك للمحافظه على الهيئه العربيه المتلقاه من الشارع، وقد صرح بوجوب ذلك جماعه منهم النهايه والتذكرو والموجز وغيرها كما حكى عنهم، ولو دار أمره بين ترك أحد الموالاتين لعدم مساعده نفسه، ترك الثانيه لأن معه يصدق التلفظ بالتكبير بخلاف ما إذا ترك الموالاه بين الحروف.

ثم لا يخفى أن الموالاه تختلف بالنسبه إلى الذى وجود فى الكلام، مثل من يقرأ الشعر والقرآن والدعاء باللحن فإنها أوسع زماناً من الذى لا وجود، والظاهر جواز كليهما، إذ لا دليل على لزوم أن يقرأ عادياً بدون اللحن، ثم من لا يقدر على الموالاه لشلل أو نحوه أتى به كيف ما تمكن للدليل الميسور.

ص: ١٦٧

مسألة ١ _ لو قال: الله تعالى أكبر لم يصح، ولو قال: الله أكبر من أن يوصف أو من كل شيء، فالأحوط الإتمام والإعادة، وإن كان الأقوى الصحة إذا لم يكن بقصد التشريع.

{مسألة ١ _ لو قال: الله تعالى أكبر لم يصح} كما تقدم لأنه خلاف الصيغ المتلقاه فهو مثل أن يقرأ «الحمد التام لله تعالى رب العالمين كلها» {ولو قال: الله أكبر من أن يوصف أو من كل شيء} أو من أن يجارى أو ما أشبهه {فالأحوط الإتمام} لاحتمال الصحة {والإعادة} لأنه خلاف الصيغ المتلقاه {وإن كان الأقوى الصحة} لأن الزيادة في أخير الجملة أو في أولها لا توجب تغيير الهيئته فلا إجماع على بطلانه وإن صرح بالبطلان جماعه.

نعم ربما يقال إنه لو قال: «كان الله أكبر» أو قال مثلاً: «إني أعبد الله لأن الله أكبر» فالظاهر البطلان، إذ لا يسمى عرفاً أنه أكبر، بخلاف ما إذا قال: «الحمد لله، الله أكبر» أما إذا قرأ التسيحات الأربع وقصد التكبير الافتتاحي بتكبيرها ففي كفايتها إشكال لاحتمال عدم الصدق، والأحوط أن يأتي بما جرت عليه السيره من ذكر التكبير مجرداً، وإن كان في بطلان ما تقدم نظر أيضاً.

{إذا لم يكن بقصد التشريع} لأنه يكون حينئذ محرماً فيكون من الزيادة في المكتوبه ومن نوع الكلام الحرام المبطل، كما سيأتي.

مسألة ٢ _ لو قال: الله أكبر، بإشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل.

{مسألة ٢ _ لو قال: الله أكبر، بإشباع فتحه الباء حتى تولد الألف بطل} كما عن الشيخ والحلى والمحقق والشهيد وغيرهم، لأنه تغيير للصوره الواجبه، وعن آخرين التفصيل بين صوره قصده الجمع، لأنه جمع أكبر، وهو المبطل فيبطل، وبين قصده الأفراد فيصح، وعلله فى المنتهى بأنه قد ورد الإشباع فى الحركات إلى حيث ينتهى إلى الحرف فى لغه العرب، وقال فى الحدائق: إن الإشباع بحيث يحصل به الحرف شائع فى لغه العرب (١).

أقول: والظاهر ما قاله المصنف، إذ الإشباع المولد للحرف إنما له مواضع خاصه ليس هذا منها، فهل يجوز «آل حمد لله رب العالمين» أو «بى سم الله الرحمن الرحيم» إما ما ربما يستدل للجواز فى المقام بسيره المؤذنين، ففيه إن المد للباء غير توليد الألف.

نعم ربما يقال بالصحه مع الصدق العرفى، إذ الواجب القراءه المتعارفه، ولا شك أن العرف يختلفون فى القراءه وليس مبنى الشرع على الدقه العقليه.

ص: ١٦٩

مسألة ٣ _ الأحوط تفخيم اللام من الله، والراء من أكبر، ولكن الأقوى الصحة مع تركه أيضاً.

{مسألة ٣ _ الأحوط تفخيم اللام من الله} لأنه أقرب إلى لغة العرب {والراء من أكبر} لنص أهل التجويد بتفخيمه.

{ولكن الأقوى الصحة مع تركه أيضاً} أما في الثاني فبلا إشكال، إذ لم يظهر أن التفخيم لغة العرب، وحيث يصدق بدون ذلك كان كافياً، وأما في الأول فلما قاله في المستمسك: من أن الظاهر كونه من محسنات القراءة(١)، وقد سكت على المتن كل من السادة ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم، ولما في ذلك تأمل، إذ لا شك أن لغة العرب على التفخيم فهو لغة لا من المحسنات التجويدية حتى أنه لو قرأ أحدهم بدون التفخيم لرأوه غلطاً، اللهم إلا أن يتمسك لجواز ذلك بأن الواجب صدق القراءة عرفاً بضميمه أن غير العرب قل من يفخم، فإذا حصل الصدق عرفاً ولو رآه العرب غير فصيح كفى فتأمل.

ص: ١٧٠

مسألة ٤ _ يجب فيها القيام

{مسألة ٤ _ يجب فيها القيام} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، ويدل عليه مستفيض الروايات العامة والخاصة.

ففي صحيح زراره: «وقم منتصباً، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من لم يتم صلبه فلا صلاه له» (١).

وفي صحيحه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من لم يتم صلبه في الصلاه فلا صلاه له» (٢). قال في الحدائق: الصلب هو عظم من الكاهل إلى العجز وهو أصل الذنب وإقامته يستلزم الانتصاب (٣).

وفي صحيح أبي حمزه، عن الباقر (عليه السلام): «الصحيح يصلى قائماً» (٤).

وفي صحيح سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «في الرجل إذا أدرك الإمام وهو راکع وكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعه» (٥). إلى غيرها.

ومنه يظهر أن قول المبسوط (٦) والخلاف: بأنه إذا كبر المأموم تكبيره واحده للافتتاح والركوع، وأتى ببعض التكبير منحنيًا صحت صلاته، لأن الأصحاب حكموا بصحة هذا التكبير وانعقاد الصلاه به ولم يفصلوا بين أن يكبر قائماً أو

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٤ الباب ٢ من القيام ح ١

٢- المصدر: ح ٢

٣- الحدائق: ج ٨ ص ٦٠

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من القيام ح ١

٥- جامع الأحاديث: ج ٦ ص ٤٨٤ الباب ٣٦ من صلاه الجماعه ح ٢

٦- المبسوط: ج ١ ص ١٠٥ فصل في تكبيره الافتتاح

والاستقرار، فلو ترك أحدهما بطل عمداً كان أو سهواً.

يأتى به منحنياً فمن ادعى البطلان احتاج إلى دليل، انتهى. محل منع، إذ كلام الأصحاب الذى استدل به ليس فى هذا الصدد فلا إطلاق له، وقد عرفت وجود الدليل على لزوم القيام فى خصوص المأموم بالإضافة إلى المطلقات، ويدل عليه أيضاً:

موثقه عمار، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث: «وكذلك إن وجب عليه الصلاة من قيام فنسى حتى افتتح الصلاة وهو قاعد فعليه أن يقطع صلاته فيقوم ويفتح الصلاة وهو قائم ولا يعتد بافتتاحه وهو قاعد»^(١).

{والاستقرار} بلا- إشكال ولا- خلاف، وقد ادعوا الإجماع عليه، ويدل عليه كلما يدل على وجوب الاستقرار فى الصلاة مما سيأتى.

{فلو ترك أحدهما بطل عمداً كان أو سهواً} أما البطلان بتركهما عمداً فلما عرفت، وأما البطلان بترك القيام سهواً، فلموثق عمار وغيره، وأما البطلان بترك الاستقرار فهو محل نظر، إذ لا إجماع فى المقام ولا نص، فإن النصوص تدل على الشرطية، ودليل «لا تعاد» حاكم عليها، ولذا قال فى المستمسك: كونه ركناً بمعنى بطلان الصلاة بتركه عمداً وسهواً غير ظاهر^(٢). وقال السيد البروجردى: على الأحوط فى ترك الاستقرار^(٣).

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٤ الباب ١٣ من القيام ح ١

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٦٣ (نقل بالمفهوم)

٣- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٤٦

(مسأله ۵ _ ۵): يعتبر فى صدق التلفظ بها، بل وبغيرها من الأذكار والأدعيه والقرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا

(مسأله ۵ _ ۵): {يعتبر فى صدق التلفظ بها، بل وبغيرها من الأذكار والأدعيه والقرآن أن يكون بحيث يسمع نفسه} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجمالاً ادعاه غير واحد، فلو كان فى الإخفات بحيث لم يسمع نفسه {تحقيقاً أو تقديرًا} بطل ووجب عليه أن يكبر ثانياً، ولم يكن من زياده الركن، إذ لا- يسمى تكبيراً ولا- قراءة ولا- ذكراً ولاقرآناً، سواء حرك لسانه أو لم يحرك، أما إذا لم يحرك لسانه فعدم كونه تكبيراً وقراءة إلخ، أوضح.

ومعنى التقدير أن يكون بحيث يسمع لو لم يكن أصم، أو لم يكن ضوضاء، أو ما أشبه.

وكيف كان، فيدل على كون أقله الإسماع بالإضافه إلى الإجماع المتقدم، وإلى أنه لا يسمى تكبيراً والقراءة بدون ذلك:

صحيح زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا يكتب من القراءة والدعاء إلا ما أسمع بنفسه»(١).

وموثق سماعه، سألته عن قول الله عزوجل: ولا- تجهر بصلاتك ولا- تخافت بها(٢)؟ قال (عليه السلام): «المخالفه ما دون سمعك والجهر أن ترفع صوتك شديداً»(٣).

ونحوه ما عن إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)(٤).

ص: ١٧٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٣ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاه ح ١

٢- سورة الإسراء: الآيه ١١٠

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٣ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاه ح ٢

٤- المصدر: ص ٧٧٤ ح ٦

وصحيح الحلبي، عنه (عليه السلام): سألته هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك إذا أسمع أذنيه الهمهمه»^(١).

وعن سليمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في تفسير الآيه قال: «الجهر بها رفع الصوت والمخافته ما لم تسمع أذناك وبين ذلك قدر ما تسمع أذنيك»^(٢).

وفي فقه الرضا (عليه السلام): «واسمع القراءة والتسييح أذنيك فيما لا تجهر فيه الصلوات بالقراءة»^(٣).

وفي حديث الأربعمائه، عن علي (عليه السلام) قال: «إذا صليت فأسمع نفسك القراءة والتكبير والتسييح»^(٤).

وأغلب هذه الروايات كما تراها صريحه في لزوم الإسماع، وأن دون ذلك لا ينفع، ولو لا الإجماع على وجوب ذلك وأنه دون ذلك لا ينفع كان اللازم حملها على أفضل الفردين، بقرينه روايه الهمهمه، فقد فسرها في القاموس بالصوت الخفى، وفي نهايه ابن الاثير بالكلام الخفى الذى لا يفهم، فإن كلام القاموس يشمل ذلك أيضاً.

وبقرينه صحيحه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلح له أن يقرأ في صلاته ويحرك لسانه بالقراءة فى لهواته من غير أن يسمع نفسه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس أن لا يحرك لسانه، يتوهم توهما»^(٥).

ص: ١٧٤

١- المصدر: ح ٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤٥ الباب ٥ من القراءة ح ٤

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ٣٥

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٢٦ الباب ٥ من القراءة ح ٨

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٤ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاة ح ٥

فلو تكلم بدون ذلك لم يصح.

وفى روايه قرب الإسناد، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ فى صلاته هل يجزيه أن لا- يحرك لسانه وأن يتوهم توهمًا؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(١).

إلا أن إعراض الأصحاب عن ذلك أوجب ردّ علمه إلى أهله، أو أنه صدر تقيه، أو خاص بحال التقيه للصلاه خلف المخالف، أو غير ذلك من المحامل، والله العالم.

ولذا قال المصنف: {فلو تكلم بدون ذلك لم يصح}، نعم يصح فى حاله الاضطرار لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولدليل الميسور وغيره، ومنه يعلم أنه لو قال لفظ «الله» إخفاتاً ولفظ «أكبر» دون ذلك فإن لم يفت الموالاه جاء بلفظ «أكبر» ثانياً، وإلا أعاد التكبير، ولو عكس كان اللازم أن يأتى بكل الجمله كما هو واضح.

ومما تقدم يعرف أنه لا- يصح أن يأتى بها فوق الجهر كالصياح، وقوله (عليه السلام) شديداً فى موثق سماعه يراد به الجهر الواضح لا الصياح.

ص: ١٧٥

مسألة ٦ _ من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم، ولا يجوز له الدخول في الصلاة قبل التعلم إلا إذا ضاق الوقت فيأتي بها ملحونه

{مسألة ٦ _ من لم يعرفها يجب عليه أن يتعلم} بلا- إشكال ولا خلاف، بل ادعى بعض الإجماع عليه، وذلك لمقوميه التعلم لامتنال الواجب المطلق، بالإضافة إلى مطلق أدله وجوب التفقه في الدين وتعلم الأحكام، واحتمال كون وجوب التعلم نفسياً قد رد في موضوعه.

{ولا يجوز له الدخول في الصلاة قبل التعلم} فإذا دخل في الصلاة بتكبيره باطله لم تصح له الصلاة لأنه لم يؤد المكلف به، كما إذا دخل فيها بدون الستر أو الطهارة أو القبلة أو غيرها، فالمراد بعدم جواز الدخول الوضعي لا التكليفي فإنه لا دليل على الحرمة، وليس المقام من قبيل إبطال الصلاة، كما أنه ليس من قبيل الدخول في الصلاة بدون الطهارة، حيث ورد هناك الدليل الدال على الحرمة.

أما مسألة التأخير لمن يقدر على التعلم آخر الوقت فهي تابعة لمسألة تأخير ذوى الأعذار، وقد سبق أنه لا دليل قطعي على ذلك إلا التأخير القليل، مثل ما إذا كان بعد ساعه يمكنه التعلم أو ما أشبه.

{إلا إذا ضاق الوقت فيأتي بها ملحونه} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً كما في الجواهر للدليل الميسور المعتمد عليه عندهم، فقول المستمسك: (غير ثابت الحجية في نفسه ولا باعتماد الأصحاب عليه، فالعمدة الإجماع المؤيد أو المعتضد بالفحوى) (١)، انتهى. لا يخلو من نظر، فإنه وإن كان مروياً بسند الغوالي الذي ليس

ص: ١٧٦

حجه فى نفسه إلا- أنه لا- غبار فى اعتماد الأصحاب عليه، بل إرسالهم له إرسال المسلمات فى مختلف أبواب الفقه جعله فى مصاف الضروريات، هذا بالإضافة إلى جملة من الروايات الداله على الحكم مباشرة أو بالفحوى.

فى خبر السكونى، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال النبى (صلى الله عليه وآله): «إن الرجل الأعجمى من أمتى ليقرا القرآن بعجمته فترفعه الملائكة على عربيته»(١).

وموثقه مسعده بن صدقه، سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: «إنك قد ترى من المحرم من العجم لا يراى منه ما يراى من العالم الفصيح، وكذلك الأخرس فى القراءة فى الصلاه والتشهد وما أشبه ذلك فهذا بمنزله العجم، والمحرم لا يراى منه ما يراى من العاقل المتكلم الفصيح»(٢)، هذا بالإضافة إلى مثل: «كلما غلب الله تعالى عليه فهو أولى بالعدر». وأنه «ليس شىء مما حرم الله إلا- وقد أحله لمن اضطر إليه». وإلى قوله سبحانه: يريد الله بكم اليسر(٣)، وقوله: ما جعل عليكم فى الدين من حرج(٤)، وقوله: لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها(٥)، إلى غير ذلك.

ثم الظاهر كفايه هذه الصلاه وإن كان عدم التعلم عن تقصير، لأنه هو المكلف به الآن ولا دليل على فوت قدر من الفرض فى هذا الحال فلعل كل الفرض يؤتى

ص: ١٧٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٨ الباب ٢٦ من القراءة ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ٢٤

٣- سورة البقرة: الآية ١٨٥

٤- سورة الحج: الآية ٧٨

٥- سورة الطلاق: الآية ٧

وإن لم يقدر فترجمتها من غير العربية

به في هذا الحال، ولو سلم فوت قدر من الغرض فلا دليل على أنه يمكن قضاؤه، وإذا قيل بأنه ممكن القضاء فلا دليل على أنه يجب قضاؤه.

{وإن لم يقدر فترجمتها من غير العربية} كما هو المشهور، بل عن المدارك أنه مذهب علمائنا وأكثر العامه، وقال بعضهم يسقط التكبير عمّن هذا شأنه، هذا كالأخرس وهو محتمل (١)، انتهى.

ويدل عليه دليل الميسور، إذ لا شك في أن الترجمة ميسور الأصل بالإضافة إلى إطلاق قوله (عليه السلام): «لا - صلاه بغير افتتاح» (٢). إذ لا شك في أنه افتتاح.

وقوله (عليه السلام): «تحريمها التكبير» (٣)، فإنه تكبير، فهو مثل ما إذا قال: بسم الله تعالى فقال: (بنام خدا) إذ العرف يرى أنه سمي الله تعالى.

أما ما احتمله المدارك من صحه ما ذكره بعض العامه فكأنه للأصل بعد انصراف الأدله إلى العربية، والشك في كون الترجمة ميسوراً، وفي الكل ما لا يخفى، إذ الأصل لا يقاوم الدليل، والانصراف خاص بحال الإمكان، وكونه ميسوراً عرفاً لا ينبغي الإشكال فيه، ولذا قال في مصباح الفقيه (٤): لا ينبغي الارتياح في أصل الحكم بعد اتفاق كلمه الأصحاب عليه واعتضاده بما سمعت، بل الانصاف عدم قصور القاعده _ أي الميسور _ عن شموله، وهي بحسب الظاهر عمدته مستند الأصحاب فيما اتفقوا عليه.

ص: ١٧٨

١- المدارك: ص ١٦٠ س ١٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٦ الباب ٢ من تكبيره الإحرام ح ٧

٣- المصدر: ص ٧١٥ الباب ١ ح ١٠

٤- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٣ ص ٣٤

ولا يلزم أن يكون بلغته وإن كان أحوط، ولا يجزى عن الترجمة غيرها من الأذكار والأدعية.

{ولا يلزم يكون بلغته} كما صرح به جماعه، إذ (الميسور) شامل لسائر اللغات، وتصريح بعض بأنه يترجم بلغته كما عن الشيخ والمحقق والعلامة لم يعلم أن مرادهم الخصوصيه، ولو أرادوها لم يكن لهم دليل واضح، فقول المستمسك: (إن العمده _ في دليل الترجمة _ الإجماع، وحينئذ يدور الأمر بين التخيير والتعيين والمشهور فيه الاحتياط والعمل على التعيين)⁽¹⁾، انتهى. محل نظر، إذ قد عرفت أن العمده دليل الميسور، وقد ذكرنا غير مره أنه لا أصل للتعين في موارد دوران الأمر بينه وبين التخيير.

ثم إن ما توهم بعض من تقدم العربى المكسر ثم السريانى ثم العبرى ثم الفارسى لأن المكسر أقرب، ثم سائر لغات الكتب المنزله من توراى وإنجيل وأوستا (كتاب المجوس) لا وجه له إطلاقاً.

نعم العربى المكسر إذا كان أقرب عرفاً كان كاف، كما إذا كان مسخاً للكلمه {وإن كان أحوط} خروجاً من خلاف من أُلزم.

{ولا- يجزى عن الترجمة غيرها من الأذكار والأدعية} والقرآن كأن يقرأ الكافرين عوض الحمد، إذ لا دليل على البديله، وقد صرح بذلك غير واحد فقالوا بعدم الكفايه، بل اللازم الترجمة، لكن ربما يستشكل فى عدم قيام غيرها مقامها، إذ هى أيضاً ميسور بعد أن أريد بالصلاه التوجه إلى الله سبحانه، قال تعالى: وأقم الصلاه لذكرى⁽²⁾، هذا لكن لا- يمكن العدول عن الترجمة إلى

ص: ١٧٩

١- المستمسك: ج ٦ ص ٦٧

٢- سورته طه: الآية ١٤

وإن امكن له النطق بها بتلقين الغير حرفاً فحرفاً قدم على الملحون والترجمه.

ذلك بعد إطباق الفقهاء على الترجمة وعدم بُعد أنها أقرب ولا أقل من الاحتياط.

نعم إذا لم يعرف الترجمة لا بد من الإتيان بغيرها لدليل الميسور.

{وإن أمكن له النطق بها بتلقين الغير حرفاً فحرفاً} بما لا يوجب فوات الموالاه بين الحروف أو الكلمات، الموجب لعدم الصدق أصلاً {قدم على الملحون والترجمه} لأنه هو الواجب الاختياري، إذ لا خصوصيه لعرفان الإنسان بنفسه، فلا ينتقل إلى البدل مع إمكان الأصل.

نعم إن أوجب اتباع الملقن التشويه روعى أقربهما إلى الميسور عرفاً، فربما يكون الملحون أقرب، وربما يكون الاتباع أقرب.

ثم إنه لو لم يقدر إلاّ على أحد الكلمتين من «الله» و«أكبر» قالها مع ترجمته أو لحن الكلمه الأخرى ولو لم يقدر على الأخرى إطلاقاً جاء بما يقدر لدليل الميسور.

مسألة ٧ _ الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان، وإن عجز عن النطق أصلاً أخطرها بقلبه وأشار إليها مع تحريك لسانه.

{مسألة ٧ _ الأخرس يأتي بها على قدر الإمكان} لدليل الميسور، وقد تقدم موثق مسعده ابن صدقه، ويؤيده خبر السكوني المتقدم، عن الصادق (عليه السلام).

نعم ربما لا يصدق الميسور على ما يقدر الأخرس عليه كما إذا قدر النطق بباء بسم الله فقط أو ألف الله أكبر، والظاهر من النص والفتوى غير هذا.

{وإن عجز عن النطق أصلاً} أو كان نطقه بقدر يسير، كما في المثال المتقدم {أخطرها بقلبه وأشار إليها مع تحريك لسانه} كما ذكره غير واحد من الفقهاء، والعمده في ذلك دليل الميسور، والشهره المحققه. بل ربما ادعى عليه الإجماع، وما تحقق من أن الصلاة لا تترك بحال.

وخبر السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «تليبه الأخرس وتشهده وقراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»^(١). وروى الجعفریات^(٢)، عن علي (عليه السلام) مثله.

فإن المفهوم عرفاً من ذلك عدم الخصوصيه للثلاثه المذكوره، فالمراد بالحديث أن الأخرس يؤدي عباداته القولية بما يؤدي به مراداته ومقاصده من تحريك اللسان وإشاره الإصبع.

يبقى الكلام في أمرين:

ص: ١٨١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠١ الباب ٥٩ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١

٢- الجعفریات: ص ٧٠

الأول: إن المراد بالخطور بالقلب هو النيه لا- إخطار التكبير، إذ لا- دليل على ذلك، فإن الأخرس ليس أكثر تكليفاً من الناطق الذى لا- يكلف بالإخطار، والقول بأن الإخطار قائم مقام التلفظ عار عن الدليل، ولذا أهمله فى المبسوط والتذكرة والذكرى والنهائيه كما حكى عنهم، فالقول بلزومه لأنه قائم مقام اللفظ، ممنوع.

الثانى: هل الإشاره يجب أن تكون بالإصبع أم لا؟ قال جمع بذلك تبعاً للنص، وقال آخرون بأن ذكر الإصبع من باب المثال، ولذا قال فى كشف اللثام: إن الإصبع لا يشار بها إلى التكبير غالباً، وإنما يشار بها إلى التوحيد، والظاهر الثانى فإن المفهوم من الروايه ما تقدم من أن عبادات الأخرس اللفظيه تؤدى كما تؤدى مراداته ومقاصده.

قال فى نهايه الأحكام: الأخرس يحرك لسانه ويشير بأصابعه وشفته ولهاته مع العجز عن تحريك اللسان، انتهى.

ثم الظاهر الواجب عليه إخراج الصوت إخفاتاً فى موارد الإخفات، وجهراً فى موارد الجهر، إذ هو الميسور من التكبير والذكر والقراءه، ولأنه المستفاد من الروايه بعد تنزيلها على ما ذكرناه، كما أن اللازم مراعاة قدر الزمان الذى يؤدى فيه التكبير، وكذلك فى سائر القراءات والأذكار، لأنه المستفاد من الأدله المتقدمه.

ولو كان يعرف بعض الحروف فهل الواجب التلفظ به؟ احتمالان، من أنه ميسور حقيقه، ومن أنه ليس بميسور التكبير عرفاً، ولا يبعد الثانى، وإن كان الأول أحوط.

ثم إن حال من يعقد لسانه حال الأخرس في وجوب أن يأتي بالمقدار الممكن، كما أنه كذلك حال من قطع لسانه لكن ليس عليه تحريك اللسان، والظاهر أنه لا يجب على الأخرس ضرب اللسان على مخارج الحروف وإن قدر، إذ لا دليل على ذلك، وبالنسبة إلى الجهر والإخفات في القراءة ونحوها يجب عليه أن لا يجهر في مقام الإخفات وبالعكس، إذ لا دليل على سقوطها بالنسبة إلى الأخرس، وإشاره الأخرس ركن كما هي الحال في تكبير الصحيح لقيام الإشاره مقامه، فما تقدم في تكبيره يأتي في إشارته.

مسأله ٨ _ حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام حتى فى إشاره الأخرس.

{مسأله ٨ _ حكم التكبيرات المندوبه فيما ذكر حكم تكبيره الإحرام حتى فى إشاره الأخرس} لوحده الأدله والملاك، نعم هى لا تجب بخلاف تكبيره الإحرام.

وإن قلنا بكون الإشاره والعقد وتحريك اللسان مقدم لتكبيره الإحرام، فهل هو كذلك بالنسبه إلى سائر التكبيرات؟ الظاهر لا، بل تكفى الإشاره أو تحريك اللسان، إذ لا دليل على أزيد من ذلك ولا تجرى قاعده الاحتياط فى المقام، فتأمل.

مسألة ٩ _ إذا ترك التعلم في سعة الوقت حتى ضاق أثم، وصحت صلاته على الأقوى، والأحوط القضاء بعد التعليم.

{مسألة ٩ _ إذا ترك التعلم في سعة الوقت حتى ضاق أثم} لتركه الواجب. نعم يقع في الكلام أن الإثم على ترك المقدمه وأنها واجبه شرعاً للأدله الداله على وجوب التعلم، أو أنه على ترك الصلاه الصحيحه، لأن المقدمه وجوبها عقلي، والواجب العقلي لا- إثم في تركه، وقد تقدم الكلام في ذلك في باب من ترك الماء حتى اضطر إلى التراب {وصحت صلاته على الأقوى} لأنها المكلف به الآن، لما استفيد من النص من أن الصلاه لا تسقط بحال، وللإجماع على عدم سقوط الصلاه، والظاهر عدم وجوب القضاء لأنه بأمر جديد وهو غير معلوم، والقول بأنه لم يدرك تمام المصلحه فاللازم تداركها، يرد عليه: إن عدم الإدراك في هذا الحال غير معلوم، ولو سلم فكون الباقي من المصلحه بقدر يمكن تداركه غير معلوم، ولو سلم فكون التدارك واجباً غير معلوم، هذا مضافاً إلى البراءه مع الشك وله مجال للاستصحاب لتغير الموضوع بذهاب الوقت.

نعم يجرى الاستصحاب فيما لو أدى صلاه الجمعه كذلك، ثم شك في سقوط التكليف بمطلق الصلاه الشامله للظهر.

{و} لكن {الأحوط القضاء بعد التعلم} لاحتمال الاستصحاب بعد كون الأداء والقضاء تكليفاً واحداً، إن أمكن ففي الوقت، وإن لم يمكن ففي خارجه، كما دل النص على ذلك في باب الصيام بضميمه أنه لم تعلم الكفايه فيما أتى

به فى الوقت، بل عن نهائيه الأحكام وكشف الالباس التصريح بعدم صحه الصلاه فى الوقت الموجب لوجوبها خارجه، لكن الظاهر كون الاحتياط استحيابيا كما عرفت.

ص: ١٨٦

مسألة _ ١٠ _ يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافاً إلى تكبيره الإحرام فيكون المجموع سبعة وتسمى بالتكبيرات الافتتاحيه

{مسألة _ ١٠ _ يستحب الإتيان بست تكبيرات مضافاً إلى تكبيره الإحرام فيكون المجموع سبعة وتسمى بالتكبيرات الافتتاحيه} لافتتاح الصلاة بها، وقد قام الإجماع القطعي على ذلك، بل هو متواتر في كلماتهم، كما يدل عليه متواتر النصوص:

كصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «أدنى ما يجزى من التكبير في التوجه إلى الصلاة تكبيره واحده، وثلاث، وخمس، وسبع أفضل» (١).

وصحيح ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان في الصلاة وإلى جانبه الحسين بن علي (عليه السلام)، فكبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يحرك الحسين (عليه السلام)، ثم كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم يحرك الحسين (عليه السلام) بالتكبير، فلم يزل رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر ويعالج الحسين (عليه السلام) التكبير فلم يحرك حتى كبر سبع تكبيرات فأحار الحسين (عليه السلام) التكبير في السابعه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): فصارت سنه» (٢).

أقول: لا يخفى أنه كان على سبيل التعليم وإظهارهم (عليهم السلام) أنفسهم بمظهر البشر العادي، وإلا فالحسين (عليه السلام) كان يكلم أمه (عليها السلام) وهو في بطنها.

ص: ١٨٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٤ الباب ١ من تكبيره الإحرام ح ٨

٢- المصدر: ص ٧٢١ الباب ٧ ح ١

ويجوز الاقتصار على الخمس وعلى الثلاث، ولا يبعد التخيير في تعيين تكبيره الإحرام

وما رواه زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الافتتاح، فقال (عليه السلام): «تكبيره تجزيك». قلت: فالسبع؟ قال: «ذلك الفضل»^(١)، إلى غيرها من الروايات الآتية.

{ويجوز الاقتصار على الخمس وعلى الثلاث} كما تقدم في بعض الروايات، بل الظاهر جواز الإتيان باثنين أو بأربع أو بست، إذ لا يفهم العرف الملقى إليه الكلام ارتباطه التكبيرات حتى لا يجوز أو لا يصح الأقل.

نعم لا إشكال في أن الزيادة على السبع لم تشرع إلا بعنوان الذكر المطلق أو بعنوان تقديم التكبيرات المستحبه في الصلاة.

فعن التهذيب والفقهاء، عن زراره قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا أنت كبرت في أول صلاتك بعد الاستفتاح بإحدى وعشرين تكبيره ثم نسيت التكبير كله ولم تكبر أجزاء التكبير الأول عن تكبيره كله»^(٢).

والظاهر جواز الأقل من ذلك، لعدم الارتباطية كما تقدم في تكبيرات الافتتاح، كما إن الظاهر أن الحكم ليس خاصاً بالنسيان لاستبعاد ذلك عرفاً، فإنه حكمه تشريع لا عله يدور مدارها الحكم وجوداً وعدمًا.

{ولا يبعد التخيير في تعيين تكبيره الإحرام} ففي المسألة أقوال:

ص: ١٨٨

١- المصدر: ص ٧١٣ الباب ١ ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٠ الباب ٦ من تكبيره الإحرام ح ١

الأول: ما ذكره من التخيير، قال فى المستند: المشهور كما نص عليه جماعه، بل بلا خلاف بين أصحابنا كما صرح به بعضهم، بل به قال أصحابنا كما فى المنتهى، مؤذناً بالإجماع عليه، بل الإجماع كما عن ظاهر الذكرى: أن المصلى مخير فى تعيين تكبير الإحرام من التكبيرات السبع التى يستحب التوجه بها(١)، انتهى.

الثانى: تعيين الأولى لها، كما عن البهائى والجزائرى والوفائى والمفتاحى، واختاره الحدائق.

الثالث: تعيين الأخيره لها، كما عن المراسم والكافى والغنيه.

الرابع: التخيير مع أفضليه جعلها الأخيره، كما عن المبسوط والاقتصار والمصباح ومختصره والذكرى والروضه وروض الجنان وشرح القواعد وغيرهم، وهذا هو الظاهر، وإن جعله المصنف فى ما سيأتى فى كلامه أحوط.

ويبدل على التخيير إطلاق الأدله باستحباب السبع من دون تعيين كونها أیه واحده منها، وقد استدل بهذا المستند والجواهر وغيرهما، ومنه يظهر ما فى قول المستمسك: (ولم أقف على هذا الإطلاق)(٢)، إذ الظاهر أنه لو قال كبر سبعاً وعلمنا أن واحده منها الواجب ولم يعينها، كان مقتضى إطلاق كلامه إن أتى واحداً منها يصح جعله، ألا ترى أنه لو قال المولى: أعط سبعة دنانير لفقير ما

ص: ١٨٩

١- المستند: ج ١ ص ٣٢٥ س ٢١

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٧٤

ثم قال: إن ديناراً من السبعة واجب ولم يعينه، فهم العرف من إطلاق كلامه جواز تعيين أى دينار لذلك الواجب.

كما يدل على أفضيله الأخير ما فى الرضوى (عليه السلام): «وأعلم أن السابعة هى الفريضة وهى تكبيره الافتتاح وبها تحريم الصلاة» (١). فإنها تصلح للأفضليه، وعليه فلا وجه لكلام كاشف اللثام حيث قال: لا أعرف لتعيينه _ يعنى لتعين الأخير أو فضله _ عله.

أقول: قد ظهر مما ذكرناه وجه القول الأول أيضاً.

وأما القول الثانى، فقد استدل له: بصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات» (٢).

فإن الافتتاح لا يكون إلا بتكبيره الإحرام، وفيه: إن الظاهر أن المراد «إذا أردت الافتتاح» وليس فى الصحيحه أنه يحصل بالكل أو بالبعض، وأنه إذا حصل بالبعض فأياً هى التى تفتح الصلاة؟

وبصحيحه زراره، قال أبو جعفر (عليه السلام): «الذى يخاف اللصوص والسبع يصلى صلاه الموافقه إيماءً _ إلى أن قال: _ ولا يدور إلى القبلة، ولكن أنما دارت به دابته غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه» (٣).

فإن المنصرف أن أول التكبيرات هى تكبيره الإحرام، وفيه: إنه لا-انصراف، وإن كان فهو بدوى ليس منشأه إلا استحسان أن يكون الموجه به هو للإحرام،

ص: ١٩٠

١- فقه الرضا: ص ٧ س ٣٢

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٩١ الباب ١١ من تكبيره الإحرام ح ٢٠

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٤ الباب ٣ من صلاه الخوف ح ٨

ولكن من المحتمل أن يكون الموجه به أول ما يشرع وإن كان ما يشرع به مستحباً.

وبالمرسل: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتم الناس صلاة وأوجزهم، كان إذا دخل في صلاته قال: الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم»^(١).

وفيه: إنه لا دلالة فيه على التعدد حتى يدل على أن الأول من التكبيرات للإحرام.

وبصحيحه زراره المتقدمه في نسيان تكبيره الإحرام، عن الباقر (عليه السلام) قلت: الرجل ينسى أول تكبيره من الافتتاح^(٢)، إلى آخرها.

وفيه: إن ظاهرها نسيان غير الإحرام، ولذا أجاب الإمام (عليه السلام) بأنه: «لا بأس به».

وبصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) أيضاً، قال فيها: «فافتتح رسول الله (صلى الله عليه وآله) الصلاة فكبر الحسين (عليه السلام)، فلما سمع رسول الله تكبيره عاد فكبر (صلى الله عليه وآله) فكبر الحسين (عليه السلام) حتى كبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) سبع تكبيرات وكبر الحسين (عليه السلام) فجرت السنه بذلك»^(٣).

حيث إن ظاهره أن أولى تكبيرات رسول الله (صلى الله عليه وآله) أراد بها

ص: ١٩١

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٩١ الباب ١١ من تكبيره الإحرام ح ١٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٧ الباب ٢ من تكبيره الإحرام ح ٨

٣- المصدر: ص ٧٢٢ الباب ٧ ح ٤

فى أيتها شاء، بل نيه الإحرام بالجميع أيضاً

الإحرام والعود ثانياً وثالثاً أراد (صلى الله عليه وآله) بها تمرين الحسين (عليه السلام)، أو أراد تمكين الحسين (عليه السلام) من التكبير كما فى الروايه السابقه.

وفيه: أولاً: إن ذلك كان قبل تشريع السبع، كما يدل عليه قوله (عليه السلام) فجرت بذلك السنه.

وثانياً: إن إرادته الرسول (صلى الله عليه وآله) كون الأولى للإحرام لا يدل على تعيينه.

وثالثاً: لعل الرسول (صلى الله عليه وآله) أراد غير الإحرام، حيث علم أن الحسين (عليه السلام) لا يحريه، فعليه (صلى الله عليه وآله) أن يكرره، فإن الفعل مجمل، وقد بالغ الحدائق فى تشييد مذهبه، لكن الظاهر عدم استقامه ذلك كما عرفت.

وأما القول الثالث: فكأنه استند إلى الرضوى، وفيه: عدم صلاحيه مثله للاستناد. نعم يصلح للاستحباب كما تقدم.

وإنما الجائز هو أن يجعل تكبيره الإحرام {فى أيتها شاء} بل فى أى من الإحدى والعشرين كما تقدم فى روايه زراره، وإن كان لا يبعد ظهورها فى كون الأولى للإحرام، اذ الباقى هى تكبيرات داخل الصلاه قد وصيت فى أولها فالمناسبه العرفيه أن يأتى بها داخل الصلاه، فتأمل.

{بل نيه الإحرام بالجميع أيضاً} كما عن المجلسى الأول، ويستدل لذلك بجمله من الروايات:

كخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا افتتحت فكبر إن شئت واحده وإن شئت ثلاثاً وإن شئت خمساً وإن شئت سبعاً، وكل ذلك مجز

عنك غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بواحد» (١).

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «أدنى ما يجزى من التكبير فى التوجه إلى الصلاة تكبيره واحده، وثلاث تكبيرات وخمس وسبع أفضل» (٢).

وصحيح زيد الشحام، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ذلك الافتتاح؟ فقال: «تكبيره تجزيك». قلت: فالسبع؟ قال (عليه السلام): «ذلك الفضل» (٣).

وصحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «الإمام تجزيه تكبيره واحده، وتجزيك ثلاث مترسلاً إذا كنت وحدك» (٤).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام): «التكبيره الواحده فى افتتاح الصلاة تجزى، والثلاث أفضل، والسبع أفضل كله» (٥).

وخبر هشام بن الحكم، عن الكاظم (عليه السلام) وفيه: «فتلك العله يكبر للافتتاح فى الصلاة سبع تكبيرات» (٦). فإنها ظاهره فى ما اختاره المجلسى كما صرح بذلك الفقيه الهمدانى.

وقال فى المستمسك: إن نصوص الباب ما بين ما هو ظاهر فى ذلك صريح

ص: ١٩٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢١ الباب ٧ من تكبيره الإحرام ح ٣

٢- المصدر: ص ٧٢٣ ح ٩

٣- المصدر: ص ٧١٣ الباب ١ ح ٢

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٩٠ الباب ١١ من أبواب التكبير ح ١٤

٥- المصدر: ص ٨٨ ح ١

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٣ الباب ٧ من تكبيره الإحرام ح ٧

فيه وما هو غير آب له فيتعين البناء عليه (١)، وهذا هو الأقوى، بل هو ظاهر طائفه كبيره من الروايات.

ففى روايه ابن أذينه: «فمن أجل ذلك صار التكبير سبعا والافتتاح ثلاثا» (٢).

وفى روايه ابن شاذان: «واستفتاحها بسبع تكبيرات» (٣).

وفى روايه الكشى: «ما عليكم لو صليتم معهم فتكبروا فى مره ثلاثاً أو خمس تكبيرات وتقرأ» (٤). إلى غيرها من الروايات.

ولا يرد على ذلك أمور:

الأول: ما ادعاه الجواهر من الإجماع على اتحاد التكبير، وفيه: إنه لم يعلم أن الأصحاب قالوا بذلك، وإنما المعلوم أنهم يكتفون بالواحد، والإجماع على الكفايه غير الإجماع على أنها واحده.

الثانى: إعراض الأصحاب عن ظاهر هذه الروايات، وفيه: إن الإعراض بعد ما ذكرناه فى الجواب غير مسلم.

الثالث: إنه لا يعقل التخيير بين الأقل والأكثر فى الأمور التدريجيه، وفيه: إن هذا النحو من التكاليف فى الشرعيات والعرفيات فوق حد الإحصاء كما فى مصباح الفقيه، فإن الغرض إذا تعلق بالطبيعه بما هى هى، وهى تتحقق بالفرد الطويل والفرد القصير كما فى التكلم والجلوس والمشى وسقى الحديقته وما أشبه

ص: ١٩٤

١- المستمسك: ج ٦ ص ٧٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٠

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٢ الباب ٧ من تكبيره الإحرام ح ٦

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٥٠٣ الباب ٤٦ من صلاه الجماعه ح ٦

لكن الأحوط اختيار الأخيره، ولا يكفى قصد الافتتاح بأحدها المبهم من غير تعيين، والظاهر عدم اختصاص استحبابها فى اليوميه، بل تستحب فى جميع

فإذا جاء المكلف بالفرد الطويل كان كله مأموراً به، كما أنه إذا جاء المكلف بالفرد القصير كان مؤدياً للمكف به أيضاً.

الرابع: إن الأدله الداله هى أن السبع أفضل، مانعه عن حمل ما دلّ على التخيير على وجوب الأفضل، وفيه: إن مجرد كون السبع أفضل لا يصلح قرينه على أن الافتتاح يكون بالأولى من السبع فقط، وعليه فإن شاء جعل السبع للافتتاح وقد أخذ بأفضل فردى الواجب، وإن شاء جعل ما زاد على الواحده، والثلاث، أو الخمس مستحباً، وكأن المصنف أراد ذلك بقوليه: (ولا يبعد إلخ)، (بل نيه إلخ) وإلا فقول المجلسى مقابل القول الأول، كما لا يخفى.

أما قوله: {لكن الأحوط اختيار الأخيره} فهو فيما إذا أراد الإحرام بواحده فتوهم التناقض فى كلام المصنف غير وارد.

{ولا يكفى قصد الافتتاح بأحدها المبهم من غير تعيين} إذ المبهم لا خارجيه له، فإن كل شىء هو هو، لا أنه هو أو غيره.

نعم يصح الإجمال فى التعيين بأن ينوى أن يقع ما هو الأفضل عند الله من الأول أو الأخير، إلى غيره من وجوه إجمال النيه، فإن الإجمال غير الإبهام، كما هو واضح.

{والظاهر عدم اختصاص استحبابها فى اليوميه، بل تستحب فى جميع

الصلوات الواجبه والمندوبه، وربما يقال بالاختصاص بسبعه مواضع وهى كل صلاه واجبه، وأول ركعه من صلاه الليل، ومفرد الوتر، وأول ركعه من نافله الظهر، وأول

الصلوات الواجبه والمندوبه { كما عن غير واحد، بل فى الجواهر: لعله المشهور بين المتأخرين، ويدل عليه إطلاق جمله من النصوص:

مثل ما رواه ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «التكبيره الواحده فى افتتاح الصلاه تجزى والثلاث أفضل والسبع أفضل كله» (١).

وروايه زراره، عنه (عليه السلام): «أدنى ما يجزى من التكبير فى التوجه تكبيره واحده وثلاث تكبيرات أحسن وسبع أفضل» (٢). إلى غيرهما من الروايات المتقدمه.

هذا بالإضافة إلى أن مقتضى الإطلاق المقامى إلحاق النوافل بالفرائض فى كل الأحكام إلا فى ما علم بخروجه، وإلى أن صلاه الحسين (عليه السلام) كانت مستحبه، فما عن السيد فى (محمدياته) من التخصيص بالفرائض، وما عن الحدائق من دعوى الانصراف إلى خصوص الفريضه، أو خصوص اليوميه محل منع.

{وربما يقال} والقائل الشيخان والقاضى وسالار والعلامه فى جمله من كتبه {بالاختصاص بسبعه مواضع} فقط {وهى كل صلاه واجبه، وأول ركعه من صلاه الليل، ومفرده الوتر، وأول ركعه من نافله الظهر، وأول ركعه من نافله المغرب، وأول

ص: ١٩٦

١- التهذيب: ج ٢ ص ٦٦ الباب ٨ من كيفية الصلاه... ح ١٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٤ الباب ١ من تكبيره الإحرام ح ٨

ركعه من نافله المغرب وأول ركعه من صلاة الإحرام والوتيره، ولعل القائل أراد تأكدها في هذه المواضع.

ركعه من صلاة الإحرام { لكن سلا ر أبدل صلاة الإحرام بالشفع {والوتيره} وعن ابن بابويه ذكر الستة الأولى، وعدم ذكر الوتيره في رسالته.

{ولعل القائل أراد تأكدها في هذه المواضع} لأنه لا مستند للاختصاص بعد كون المطلقات تدل على الأعم.

نعم في الفقه الرضوي: «ثم افتتح بالصلاه وتوجه بعد التكبير فإنه من السنه الموجهه في ست صلوات وهي أول ركعه من صلاه الليل والمفرده من الوتر وأول ركعه من نوافل المغرب وأول ركعه من ركعتي الزوال وأول ركعه من ركعتي الإحرام وأول ركعه من ركعات الفرائض»^(١). ولا يخفى ما فيه من الإجمال مع أنه أسقط الوتيره.

وعن فلاح السائل، عن أبي جعفر (عليه السلام): «افتتح في ثلاثه مواطن بالتوجه والتكبير في أول الزوال وصلاه الليل ومفرده الوتر، وقد يجزيك فيها سوى ذلك من التطوع أن تكبر تكبيرتين لكل ركعه»^(٢).

وعلى أى حال فعلى تقدير التماميه في دلاله هاتين الروايتين، لا بد من حملهما على الأفضليه كما هو ظاهر عبارته المقنعه على ما حكى عنها.

ثم الظاهر إنه يجوز كل من الجهر والإخفات في هذه التكبيرات للإمام

ص: ١٩٧

١- فقه الرضا: ص ١٣ س ٨

٢- فلاح السائل: ص ١٣٠

والمأموم والمفرد وإن كان الأولى للإمام أن يجهر إلا بتكبيره واحده فقط، لما رواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا افتتحت الصلاة فكبر إن شئت واحده، وإن شئت ثلاثاً، وإن شئت خمساً، وإن شئت سبعا، فكل ذلك مجز عنك غير أنك إذا كنت إماماً لم تجهر إلا بتكبيره» (١).

وفى روايه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «وإن كنت إماماً فإنه يجزيك أن تكبر واحده تجهر فيها وتستر ستاً» (٢).

وفى الرضوي: «فإذا كنت إماماً فكبر واحده تجهر فيها وتستر الستة» (٣). ولعل وجه ذلك عدم التشويش على المأموم، فإنه إن كانت تكبيره الإحرام الأولى جاز للمأموم أن يعقد بها، أما إذا كانت تكبيره الإحرام الأخيره لزم صبر المأموم إلى أن يحرم الإمام، إذ لم يدخل الإمام بعد في الصلاة إلا إذا كبر للإحرام.

نعم إذا قصد الإمام بكلها الإحرام دخل في الصلاة من أولها، ولذا يجوز للمأموم أن يكبر بعد أيها شاء.

ثم الظاهر إنه إذا قصد بكلها الإحرام يكون المجموع ركناً لا واحداً منها فقط، لما تقدم من أن الإطاعه تكون حينئذ بالمجموع كالخط الطويل، لكن على هذا يشكل البطلان ببطلان أحدها.

ص: ١٩٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢١ الباب ٧ من أبواب تكبيره الإحرام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٠ الباب ١٢ من أبواب تكبيره الإحرام ح ١

٣- فقه الرضا: ص ٩ س ١٠

ثم الظاهر إنه إذا كان في المأمومين ذو الحاجة ونحوه لم يتأكد المتعدد بالنسبه إلى الإمام، لما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كنت إماماً أجزأتك تكبيره واحده لأن معك ذا الحاجة والضعيف والكبير»^(١).

ص: ١٩٩

١- علل الشرائع: ص ٣٣٣ الباب ٣١ ح ١

مسألة _ ١١ _ لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام _ إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث _ احتمالات بل أقوال: تعيين الأول، وتعيين الأخير، والتخير، والجميع، فالأولى لمن أراد إحراز جميع الاحتمالات ومراعاة الاحتياط من جميع الجهات أن يأتى بها بقصد أنه إن كان الحكم هو التخيير فالافتتاح هو كذا، ويعين فى قلبه ما شاء، وإلا فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع.

{مسألة _ ١١ _ لما كان فى مسأله تعيين تكبيره الإحرام إذا أتى بالسبع أو الخمس أو الثلاث احتمالات بل أقوال} كما تقدم من {تعيين الأول، وتعيين الأخير، والتخير} بين أيها شاء {والجميع فالأولى لمن أراد إحراز جميع الاحتمالات ومراعاة الاحتياط من جميع الجهات أن يأتى بها بقصد} أفضل ما يريد الله تعالى، وهذا يكون قصداً إجمالياً إشاره إلى الواقع، وقد سبق أن القصد الإجمالى كاف، وهذا هو مراد المصنف بقوله: بقصد {أنه إن كان الحكم هو التخيير فالافتتاح هو كذا، ويعين فى قلبه ما شاء} من الأول أو غيره {والإ-} يكن الحكم تخييراً {فهو ما عند الله من الأول أو الأخير أو الجميع} قال فى المستمسك: (ولا ينافيه كون قصده تقديرياً للاكتفاء به فى العباده ولا سيما مع عدم إمكان العلم الحقيقى بالتقدير)(١).

أقول: ومما ذكرنا يظهر ما فى تعليق السيد البروجردى بقوله: (هذا مع أنه

ص: ٢٠٠

ليس من احتياط في شيء باطل على الأقوى (١١). وما في تعليقه السيد الجمال بقوله: (الظاهر امتناع الجمع بين هذه الاحتمالات في صلاة واحدة).

ص: ٢٠١

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٤٤

مسألة ١٢ _ يجوز الإتيان بالسبع ولاءً من غير فصل بالدعاء، لكن الأفضل أن يأتي بالثلاث ثم يقول: «اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت سبحانك إنى ظلمت نفسى فاغفر لى ذنبى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» ثم يأتي باثنتين ويقول: «لبيك وسعديك والخير فى يدىك، والشر ليس إليك، والمهدى من هديت، لا ملجأ منك إلا إليك، سبحانك وحنانيك، تباركت

مسألة ١٢ _ يجوز الإتيان بالسبع ولاءً من غير فصل بالدعاء { بلا إشكال ولا خلاف، ويقتضيه بالإضافة إلى إطلاق النصوص جملة من الروايات: ففى موثقه زراره، رأيت أبا جعفر (عليه السلام) _ أو قال: سمعته _ «استفتح الصلاة بسبع تكبيرات ولاءً» (١).

وفى روايه ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «الإمام تجزيه تكبيره واحده وتجزيك ثلاث مترسلاً إذ كنت وحدك» (٢).

{لكن الأفضل أن يأتي بالثلاث ثم يقول} بما فى صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم ابسطهما بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات، ثم قل: {اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت سبحانك إنى ظلمت نفسى فاغفر لى ذنبى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت}. ثم يأتي باثنتين ويقول { _ وفى النص _ ثم كبر تكبيرتين ثم قل: {لبيك وسعديك، والخير فى يدىك والشر ليس إليك، والمهدى من هديت لا ملجأ منك إلا إليك سبحانك وحنانيك، تباركت

ص: ٢٠٢

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٨٧ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة... ح ٨

٢- المصدر: ح ٦

وتعاليت، سبحانك رب البيت» ثم يأتي باثنتين ويقول: «وَجَّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين» ثم يشرع في الاستعاذه وسوره الحمد.

ويستحب أيضاً: أن يقول قبل التكبيرات: «اللهم إليك توجهت، ومرضاتك ابتغيت، وبك آمنت، وعليك توكلت، صلّ على محمد وآل محمد، وافتح قلبي لذكرك، وثبتني على دينك، ولا تزغ قلبي بعد إذ هديتني».

{وتعاليت، سبحانك رب البيت}، ثم يأتي باثنتين ويقول: {وفي النص ثم تكبر تكبيرتين، ثم تقول: {وَجَّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين} ثم يشرع في الاستعاذه وسوره الحمد. وفي النص: «ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحه الكتاب» (١).

{ويستحب أيضاً أن يقول قبل التكبيرات} ما عن مفتاح الفلاح: (٢) {«اللهم إليك توجهت، ومرضاتك ابتغيت، وبك آمنت، وعليك توكلت، صل على محمد وآل محمد، وافتح قلبي لذكرك، وثبتني على دينك، ولا تزغ قلبي بعد إذ هديتني

ص: ٢٠٣

١- كما في المعتبر: ص ١٦٨ س ٣٣

٢- انظر: مصباح الكفعمي: ص ١٥

وهب لى من لدنك رحمه، إنك أنت الوهاب».

ويستحب أيضاً أن يقول بعد الإقامه قبل تكبيره الإحرام: «اللهم رب هذه الدعوه التامه، والصلاه القائمه، بلغ محمداً (صلى الله عليه وآله) الدرجه والوسيله والفضل والفضيله، بالله أستفتح، وبالله أستنجح، وبمحمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتوجه، اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلنى بهم عندك وجيهاً فى الدنيا والآخره ومن المقربين.

وهب لى من لدنك رحمه، إنك أنت الوهاب» { قال فى المستمسك: لإينه لم يجده فى الوسائل والمستدرک والجواهر والحدائق، وإنه وجده فى مفتاح الفلاح، لكنه قال: «ومرضاتك طلبت، وثوابك ابتغيت، وعليك توكلت، اللهم صل...» (١).

أقول: وإنى لم اجده أيضاً فى جامع أحاديث الشيعة، أما عدم تعليق الساده ابن العم وغيره على الموضوع فلا دلالة فيه، لأنهم غالباً يأخذون بقاعده التسامح.

{ويستحب أيضاً أن يقول بعد الإقامه قبل تكبيره الإحرام} ما رواه ابن أبى نجران، عن الرضا (عليه السلام): {اللهم رب هذه الدعوه التامه، والصلاه القائمه، بلغ محمداً (صلى الله عليه وآله) الدرجه والوسيله والفضل والفضيله، بالله أستفتح وبالله أستنجح، وبمحمد رسول الله (صلى الله عليه وعليهم) أتوجه، اللهم صل على محمد وآل محمد، واجعلنى بهم عندك وجيهاً فى الدنيا والآخره ومن المقربين} (٢) وما رواه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «يجزيك فى الصلاه من الكلام

ص: ٢٠٤

١- المستمسك: ج ٦ ص ٨٠

٢- فلاح السائل: ص ١٥٥

وأن يقول بعد تكبيره الإحرام: «يا محسن قد أتاك المسىء، وقد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء، أنت المحسن وأنا المسىء، بحق محمد وآل محمد، صل على محمد وآل محمد، وتجاوز عن قبيح ما تعلم منى،

فى التوجه إلى الله أن تقول: «وجهت وجهى للذى فطر السماوات والأرض على ملة إبراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين». ويجزىك تكبيره واحده»(١).

وأن يقول بعد تكبيره الإحرام: يا محسن قد أتاك المسىء، وقد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء، أنت المحسن وأنا المسىء، بحق محمد وآل محمد، صل على محمد وآل محمد، وتجاوز عن قبيح ما تعلم منى، فعن فلاح السائل: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول لأصحابه: «من أقام الصلاة وقال قبل أن يحرم ويكبر: يا محسن _ إلى آخر الدعاء باختلاف يسير _ «يقول الله تعالى: ياملئكتى أشهدوا أنى قد عفوت عنه وأرضيت عنه أهل تبعاته»(٢).

وعن الشهيد الثانى فى شرح النفلية قال: وروى الدعاء عقيب السادسة بقوله: يا محسن _ إلى آخر الدعاء، باختلاف يسير _ قال: وورد أيضاً أنه يقول: «رب اجعلنى مقيم الصلاة ومن ذريتى، ربنا وتقبل دعاء، ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب»(٣).

ص: ٢٠٥

١- التهذيب: ج ٢ ص ٦٧ الباب ٨ فى كيفية الصلاة... ح ١٣

٢- فلاح السائل: ص ١٥٥

٣- سورة إبراهيم: الآية ٤١. والحديث فى المستدرک: ج ١ ص ٢٧١ الباب ٦ من أبواب تكبيره الإحرام ح ٦ و ٧

مسألة ١٣ _ يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام على وجه يسمع من خلفه دون الست، فإنه يستحب الإخفات بها.

{مسألة ١٣ _ يستحب للإمام أن يجهر بتكبيره الإحرام على وجه يسمع من خلفه} كما تقدم في روايه أبي بصير وغيرها {دون الست، فإنه يستحب الإخفات بها} لخبر أبي بصير وغيرها، وحمل هذه الروايات على الاستحباب للإجماع على أن كلا الأمرين ليس بواجب، وإلا فلا خبر معارض يوجب حمل الروايات على الاستحباب.

أما المأموم والمنفرد فحالهما في الجهر والإخفات كحالهما في سائر الصلاة، هذا لكن لا يبعد استحباب الجهر للإمام في كلها إذا قصد التعليم، كما في قصه تكبير النبي (صلى الله عليه وآله) لتعليم الإمام الحسين (عليه السلام) [\(١\)](#).

ص: ٢٠٦

مسألة ١٤ _ يستحب رفع اليدين بالتكبير

{مسألة ١٤ _ يستحب رفع اليدين بالتكبير} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، لكن عن الانتصار وجوبه فى جميع تكبيرات الصلاه مدعياً الإجماع على ذلك، لكن فيه ما عرفت من أن الإجماع على خلافه، وهذا هو الذى أوجب حمل النصوص الظاهره فى الوجوب على الندب، بالإضافة إلى جملة من القرائن.

وكيف كان فيدل على الرجحان صحيح زراره: «إذا قمت إلى الصلاه فكبرت فارفع يديك ولا تجاوز بكفيك أذنيك أى حيال خديك»(١).

وصحيح أبان، عن الصادق (عليه السلام) فى قوله: «فصل لربك وانحر»(٢) قال: «هو رفع يديك حذاء وجهك»(٣).

وخبر الأصبح، عن على (عليه السلام) قال: «لما نزلت على النبى (صلى الله عليه وآله): «فصل لربك وانحر» قال: يا جبرئيل ما هذه النحيه التى أمرنى بها ربى؟ قال: يا محمد (صلى الله عليه وآله) ليست نحيه ولكنها رفع الأيدى فى الصلاه»(٤).

وفى روايه مجمع البيان: «وإن لكل شىء زينه، وإن زينه الصلاه رفع الأيدى عند كل تكبيره»(٥).

ص: ٢٠٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٨ الباب ١٠ من تكبيره الإحرام ح ٢

٢- سورة الكوثر: الآية ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٥ الباب ٩ فى تكبيره الإحرام ح ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٧ الباب ٩ فى تكبيره الإحرام ح ١٣

٥- المصدر: ح ١٤

وعن زراره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «رفعك يديك في الصلاة زينها»^(١). إلى غيرها من الروايات الكثيره.

ومن الشواهد على كون ذلك مستحباً التعليل بأنه زينه، وبأنه ضرب من الابتهال والتبتل والتضرع، فأحب الله عزوجل أن يكون العبد في وقت ذكره له متبتلاً متضرعاً مبتهلاً، كما في بعض الروايات.

مضافاً إلى صحيحه على بن جعفر، عن أخيه (عليهما السلام) قال: «على الإمام أن يرفع يده في الصلاة، وليس على غيره أن يرفع يده في الصلاة»^(٢). فإن ذلك يوجب حمل الروايات السابقه على الاستحباب، أما في غير الإمام فواضح، وأما في الإمام فلإجماع على عدم الفصل، أما احتمال الحدائق أن المراد برفع اليد في الصحيحه القنوت، ففيه: إنه خلاف الظاهر.

ثم إنه لا فرق في الاستحباب المذكور بين تكبيره الإحرام وسائر التكبيرات، فقول الإسكافي بالوجوب عند الافتتاح دون سائر التكبيرات لا وجه له.

{إلى الأذنين} بأن تحاذى رؤوس الأصابع رؤوس الأذان، كما هو الظاهر من محاذاه شيئين، وهذا هو الذي اختاره مصباح الفقيه، خلافاً للجواهر حيث قال بمحاذاه الأصابع لشحمه الأذان، لكنه خلاف ظواهرهم.

نعم صرح القواعد وبعض آخر بأن الرفع إلى شحمه الأذان، لكن الأول أقرب، ويدل على ذلك روايه أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

ص: ٢٠٨

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٠٥ الباب ٤ من أبواب التكبير ح ٢٦

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٢٨٧ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ... ح ٩

«إذا افتتحت الصلاة فكبرت فلا تجاوز أذنيك» (١).

وفى الرضوى: «وارفع يديك بحذاء أذنيك» (٢).

وفى روايه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا قمت فى الصلاة فكبرت فارفع يديك ولا تجاوز بكفيك أذنيك أى حيال خديك» (٣).

وعن المعتمر، روى عن على (عليه السلام): «إن النبى (صلى الله عليه وآله) مرّ برجل يصلى وقد رفع يديه فرق رأسه فقال: ما لى أرى قوماً يرفعون أيديهم فرق رؤوسهم كأنها آذان خيل شمس» (٤)، لكنه يحتمل أن يراد فى القنوت، وإن كان الأظهر إرادته حال التكبير.

وفى مرسله الفقيه: «وارفع يديك بالتكبير إلى نحرک ولا تجاوز بكفيك أذنيك حيال خديك ثم أبسطهما بسطاً وكبر» (٥).

لكن فى روايه أبى حمزه: «ورفع (عليه السلام) مسبتيه حتى بلغت شحمتى أذنيه ثم أرسلهما بالتكبير» (٦). لكنه لا يدل على أن ما عداه ليس مستحباً.

وأما ما فى الرضوى: «وارفع يديك بحذاء أذنيك ولا تجاوزها بإبهاميك حذاء أذنيك» (٧) فلا- يمكن الأخذ بظاهره مما يوجب رفع الأصابع عن الآذان، لأنه مجمع على خلافه، بالإضافة إلى النص بالعدم فى بعض ما سبق من الروايات.

ص: ٢٠٩

١- المعتمر: ص ١٦٩ س ٢٤

٢- فقه الرضا: ص ٧ س ٩

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٨ الباب ١٠ من أبواب تكبيره الإحرام ح ٢

٤- المعتمر: ص ١٦٩، ورواه فى المنتهى: ج ١ ص ٢٩٦، وفى الذكري: ص ١٧٩

٥- الفقيه: ج ١ ص ١٩٨ الباب ٤٥ فى وصف الصلاة

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٣٥ الباب ٣٧ من أبواب أحكام المساجد ح ٤

٧- فقه الرضا: ص ٧ س ٩

أو إلى حيال الوجه أو إلى النحر

{أو إلى حيال الوجه} كما ذكره غير واحد، وفي جملة من الروايات، كما تقدم بعضها.

وفي صحيح ابن سنان: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يصلى يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح (١).

وفي صحيحه صفوان: «رفع يديه حتى كاد تبلغ أذنيه» (٢).

وفي خبر الاحتجاج: «هو رفع يديك حذاء وجهك» (٣).

وفي خبر جميل: «استقبل بيديه حذاء وجهه» (٤).

والظاهر أن الحذاء يشمل كون الوجه واليدين في خط عرض، كما يشمل كون اليد أمام الوجه، لكن الظاهر أن ليس المراد كون الإصبع تحاذى آخر الوجه من فوق، إذ ذلك يناهى ما تقدم من عدم رفع اليد أكثر من الآذان، فإن آخر الآذان غالباً أخفص من آخر الوجه، اللهم إلا- أن يقال إن المكروه الرفع عن الرأس كالخيل الشمس، ولذا قال في الرضوى: بمحاذاة الإبهام للآذان، فتأمل.

{أو إلى النحر} كما عن الصدوق وغيره، ويشهد له جملة من النصوص:

كالمرسل عن علي (عليه السلام): «ارفع يديك إلى النحر في الصلاة» (٥).

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٥ الباب ٩ في تكبيره الإحرام ح ٣

٢- المصدر: ح ١

٣- انظر مجمع البيان: المجلد ٦ الجزء ٣٠ ص ٢٥٣ س ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٨ الباب ٩ في تكبيره الإحرام ح ١٧

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٨ الباب ٩ في تكبيره الإحرام ح ١٥

مبتدأً بابتدائه ومنتهاً بانتهاؤه، فإذا انتهى التكبير والرفع أرسلهما

وصحيح معاوية بن عمار: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) حين افتتح الصلاة يرفع يديه أسفل من وجهه قليلاً (١). {مبتدأً بابتدائه ومنتهاً بانتهاؤه} بأن يبدأ بألف «الله» مع ابتداء الرفع وينتهي بـ «راء» أكبر، مع وصول اليد إلى انتهاء حاله الرفع.

{فإذا انتهى التكبير والرفع أرسلهما} نسب هذه الكيفية إلى الشهره غير واحد من الفقهاء، بل عن المعتمد والمنتهى هو قول علمائنا، مشعرين بالإجماع عليه، ويدل عليه ما وقع في ألفاظ الروايات من التعبير بلفظ رفع اليدين بالتكبير، أو بالتكبير، أو عند كل تكبيره، أو إذا كبرت _ كما وردت هذه العبارات في النصوص _، ومنه يظهر أن إشكال الحدائق على المشهور بأنه لا نص في الرفع بالتكبير في غير محله، ولذا قال في الجواهر: إن النص موجود (٢)، ومراده روايه العلل والعيون المرويّه عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال: «إنما يرفع اليدين بالتكبير لأن رفع اليدين ضرب من الابتهاال» (٣)، الحديث.

كما يظهر أن إشكال المستمسك بقوله: (إن مقتضى اقتران الرفع بالتكبير أن يكون التكبير بعد انتهاء الرفع) (٤) غير وارد، فإن «ارفع بالتكبير» مثل اشرب

ص: ٢١١

١- التهذيب: ج ٢ ص ٦٥ الباب ٨ في كفيه الصلاة وصفتها ح ٢

٢- الجواهر: ج ٩ ص ٢٣٤

٣- علل الشرائع: ص ٩٨ الطبعه الحجريه. والعيون: ص ٢٥٧ الطبعه الحجريه. ورواه في الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٧ الباب ٩ في تكبيره

الإحرام ح ١١

٤- المستمسك: ج ٦ ص ٨٥

ولا فرق بين الواجب منه والمستحب في ذلك،

الماء بالعسل، حيث يدل على لزوم اقترانهما، فإن اليد بعد انتهاء الرفع مرفوعه، لا أنه يصدق عليه (رفعها)، إذ الظاهر من رفع الحركة الرفعية لا حاله المرفوعيه بعد انتهاء الحركة.

نعم ربما يقال بأن ظاهر بعض النصوص كون التكبير بعد انتهاء الرفع أو بعد انتهاء الوضع.

فالأول هو قوله (عليه السلام) في صحيحه الحلبي: «إذا افتتحت الصلاة فارفع كفيك ثم أبسطهما بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات». (١)

الثاني: هو قوله (عليه السلام) في صحيحه زواره: «إذا أقمت الصلاة فكبرت فارفع يديك» (٢).

لكن في ذلك ما قاله الفقيه الهمداني من أنه لم يقصد بلفظه «ثم» في صحيحه الحلبي الترتيب كما لا يخفى على من تدبر فيها، كما أنه لم يقصد الترتيب بالعكس من لفظه الفاء في صحيحه زواره.

هذا ولكن لا يخفى أنه من غير المستبعد إرادته الرفع حاله التكبير في الجملة، فلا يلزم الانطباق الذي ذكره في المتن، بل يكون رفع وتكبير متقارنين وإن كان هذا مقدماً على ذاك أو بالعكس، فالمراد المقارنه العرفيه، كما صرح به الجواهر وغيره، وهذا هو الأقوى.

{ولا فرق بين الواجب منه والمستحب في ذلك} بلا إشكال لإطلاق الأدله

ص: ٢١٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٣ الباب ٨ في تكبيره الإحرام ح ١

٢- المصدر: ص ٧٢٨ الباب ٩ ح ٢

والأولى أن لا يتجاوز بهما الأذنين.

نعم ينبغي ضم أصابعهما حتى الإبهام والخنصر

{والأولى أن لا يتجاوز بهما الأذنين} بل يكره ذلك كما ورد في بعض الروايات المتقدمه من النهي عنه.

{نعم ينبغي ضم أصابعهما حتى الإبهام والخنصر} لما رواه زيد النرسى في أصله، عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه رآه يصلى _ إلى أن قال: _ «ثم يكبر ويرفعهما قبالة وجهه كما هي ملتزق الأصابع فيسجد»، كذا في جامع أحاديث الشيعة (١). وهذا كاف في الحكم بالاستحباب، ويؤيده مرسل الذكرى حيث إنه قال: ولتكن الإصابع مضمومه، وفي الإبهام قولان وفوقه أولى، واختاره ابن ادريس تبعاً للمفيد وابن البراج، وكل ذلك منصوص (٢)، انتهى.

بل ويؤيده أيضاً التسامح بعد فتوى المشهور حيث قالوا _ كما في المعتمد والمنتهى وغيرهما _: ويستحب ضم الأصابع.

نعم في روايه زيد النرسى، عن أبي الحسن (عليه السلام): إنه إذا كبر في الصلاه ألزق أصابع يديه الإبهام والسبابه والوسطى والتي تليها وخرج بينها وبين الخنصر ولا وجه لرميه بالشذوذ، خصوصاً في المستحبات التي هي موضع التسامح، ولذا قال الفقيه الهمداني: لا إشكال في الأخذ بظاهره من باب التسامح.

ص: ٢١٣

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٠٤ ح ٢١

٢- الذكرى: ص ١٧٩ س ١٧

والاستقبال بباطنهما القبلة، ويجوز التكبير من غير رفع اليدين بل لا يبعد جواز العكس.

{والاستقبال بباطنهما القبلة} كما ذكره المشهور، ويدل عليه بعض الروايات:

كروايه منصور: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) افتتح الصلاة فرفع يديه حيال وجهه واستقبل القبلة بطن كفيه ((١)).

وخبر جميل: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: «فصل لربك وانحر» ((٢))؟ فقال: بيده هكذا، يعنى استقبال يديه حذو وجه القبلة فى افتتاح الصلاة ((٣)).

والظاهر أن ذلك مستحب فى مستحب، لإطلاق الأدلة المقتضى لذلك، نعم لا يشمل الإطلاق ما لو جعل بطنهما إلى دبر القبلة.

{ويجوز التكبير من غير رفع اليدين} بلا- إشكال ولا- خلاف إلا- من السيد كما تقدم، ولو لم يرفع لم يبطل التكبير حتى على القول بالوجوب لعدم الدليل على ذلك.

{بل لا- يبعد جواز العكس} بأن يرفع يديه من دون تكبير، لما ورد من أنه ضرب من الابتهاج فى روايه ابن شاذان ((٤))، ومن المعلوم حصول ذلك بالرفع بدون الذكر، لكن من الواضح أن العكس إنما هو فى سائر مواضع التكبير، لا فى موضع تكبيره الإحرام، إذ لا صلاه بدونها.

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٦ الباب ٩ فى تكبيره الإحرام ح ٦

٢- سورة الكوثر: الآية ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٨ الباب ٩ فى تكبيره الإحرام ح ١٧

٤- المصدر: ص ٧٢٧ الباب ٩ ح ١١

مسألة ١٥ _ ما ذكر من الكيفية في رفع اليدين إنما هو على الأفضليه، وإلا فيكفي مطلق الرفع، بل لا يبعد جواز رفع إحدى اليدين دون الأخرى.

{مسألة ١٥ _ ما ذكر من الكيفية في رفع اليدين إنما هو على الأفضليه، وإلا فيكفي مطلق الرفع} كما تقدم، وكان ينبغي له استثناء الرفع العكسي لانصراف الأدله عن مثله، كما أن الظاهر أن مقطوع الكف يستحب له رفع عضده لدليل الميسور وحصول الابتهاال الوارد في النص (١).

{بل لا يبعد جواز رفع إحدى اليدين دون الأخرى} لعدم فهم الارتباطيه، ولأنه ابتهاال أيضاً، وقد قواه غير واحد وإن استشكل فيه الجواهر لاحتمال اعتبار الهيئه، وجعله مصباح الفقيه مقتضى الجمود على ظواهر التعبديه، وقال في المستمسك (٢): إن إشكال الجواهر ضعيف.

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٧ الباب ٩ ح ١١

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٨٧

مسأله _ ١٦ _ إذا شك فى تكبيره الإحرام فإن كان قبل الدخول فى ما بعدها بنى على العدم، وإن كان بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذه أو القراءه بنى على الإتيان، وإن شك بعد إتمامها أنه أتى بها صحيحه أم لا؟ بنى على

{مسأله _ ١٦ _ إذا شك فى تكبيره الإحرام} هل قالها أم لا؟ {فإن كان قبل الدخول فى ما بعدها بنى على العدم} بلا إشكال، لأصالة عدم الإتيان ولا وارد عليها.

نعم إذا كان فى الجماعه ورأى نفسه فى حاله الصلاه كان من مصاديق قاعده التجاوز كما يأتى إن شاء الله تعالى، ويمكن أن يستدل لما فى المتن بالمفهوم المستفاد من الشرطيه المذكوره فى بعض روايات قاعده التجاوز، كما ستأتى.

{وإن كان} الشك {بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه أو الاستعاذه أو القراءه بنى على الإتيان} بلا إشكال لقاعده التجاوز الحاصله بكل ذلك، بل صرح فى صحيح زواره بعدم الاعتناء بالشك فى التكبير وقد قرأ.

نعم لو شك فى أن دعاء التوجه الذى يقرؤه هل هو قرأه بعد التكبير أو قبله، لم يكن من التجاوز فى شىء.

{وإن شك بعد إتمامها أنه أتى بها صحيحه أم لا؟ بنى على} الصحه، لأصالة الصحه التى دلت الأدله الشرعيه والعقليه عليها، بل يشمل قوله (عليه السلام) _ فى موثق محمد بن مسلم _ : «كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو» (١).

ص: ٢١٤

العدم لكن الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثم استينافها، وإن شك في الصحة بعد الدخول فيما بعد، بنى على الصحة

وقوله (عليه السلام): «إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»^(١).

أما ما ذكره المصنف (رحمه الله) من البناء على {العدم} فكأن وجهه قاعده الشك في المحل، لكن أصالة الصحة حاكمه، بل الظاهر صدق التجاوز لأن القول إذا قاله الإنسان مثل العمل إذا عمله فقد تجاوزه، وما ذكرناه هو الذى اختاره المستمسك بعد أن سكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال.

{لكن الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثم استينافها} وذلك لاحتمال صحة التكبير، فإذا كبر ثانيا فقد أبطله ولم ينعقد هو _ على ما تقدم _ ومثله فى الاحتياط ما لو كبر ثانيا بنيه ما يريد الله من تكبيره الإحرام والذكر المطلق، أما احتمال أن يقول التكبير مرتين، فلا ينفع، لأنه إذا كانت المشكوكه باطله فقد بطلت الثانية بالثالثه ولم تصح الثالثه.

{وإن شك فى الصحة بعد الدخول فيما بعد بنى على الصحة} لأصالة الصحة، ولقاعده التجاوز، من غير فرق فى كون منشأ الشك فى الصحة الشك فى وجود شرط أو جزء أو وجود مانع لإطلاق دليل التجاوز، ففرق المستمسك بين الأولين بإجراء القاعده، وبين الثالث بعدم إجراء قاعده التجاوز، غير ظاهر الوجه، فإن القاعده كما تجرى فى شرائط وأجزاء الوجود تجرى فى القيود العدميه.

ص: ٢١٧

وإذا كبر ثم شك في كونه تكبيره الإحرام أو تكبير الركوع بنى على أنه للإحرام.

{وإذا كبر ثم شك في كونه تكبيره الإحرام أو تكبير الركوع بنى على أنه للإحرام} لأن شكه يرجع إلى أنه هل قرأ أم لا؟
وحيث إنه شك في المحل تجب عليه القراءة، وإذا شك في كونه تكبيره الإحرام أو تكبيره الافتتاح قبل تكبيره الإحرام أتى بتكبيره الإحرام لأصالة العدم بعد عدم جريان قاعده حاكمه عليها.

ولو علم بأنه أتى بتكبيره الإحرام لكن شك في أنه هل أتى بها بالقربه والإخلاص أم لا؟ كان من الشك في الصحه.

ص: ٢١٨

فصل

فى القيام

وهو أقسام، إما ركن وهو القيام حال تكبيره الإحرام

وفصل

فى القيام

وهو أقسام، إما ركن وهو القيام حال تكبيره الإحرام { وقد صرح بأنه ركن جماعه من الفقهاء كالمحقق والعلامة وغيرهما، وفى مصباح الفقيه: ظاهر معاهد إجماعاتهم المحكيه كصريح بعض كلماتهم إن ركنيته التى انعقدت إجماعهم عليها إنما هى بلحاظ نفسه من حيث هو لا من حيث شرطيته لركن آخر من تكبيره الإحرام أو الركوع (١)، انتهى.

وقد استدل لركنيته بالإضافة إلى أصل وجوبه: بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الإجماع: فقد عرفت دعوى غير واحد عليه.

وأما الكتاب: ففى صحيح ابن حمزه، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى قول الله عزوجل: «الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم» (٢) قال (عليه السلام):

ص: ٢١٩

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٥ السطر ١

٢- سورة آل عمران: الآية ١٩١

«الصحيح يصلى قائماً والمريض يصلى جالساً» (١).

وأما السنه: ففي صحيح زراره، قال أبو جعفر (عليه السلام): «وقم منتصباً، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من لم يقم صلبه في الصلاة فلا صلاه له» (٢).

وخبر الهروي قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إذا لم يستطع الرجل أن يصلى قائماً فليصل جالساً» (٣).

وما رواه الفقيه، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «المريض يصلى قائماً، فإن لم يستطع صلى جالساً» (٤)، الحديث. إلى غيرها من متواتر الروايات بهذا المضمون، فإن هذه الأدلة شامله لحال السهو أيضاً، وهذا هو المراد بالركنيه بمعنى أن تركه عمداً وسهواً مبطل، وربما يستدل الركنيه بالأصل لأن الأصل ركنيه كل ما ثبت شرطيه أو جزئيه في الجملة.

أقول: الركن معناه _ في اصطلاحهم _ إن زيادته ونقيصته مطلقاً مبطله، وعليه في الإجماع والأصل يدلان عليه، إذ الإجماع قام على أن كل زياده ونقيصه في القيام تبطل، والأصل يدل على أنه كلما زاد أو نقص في الأمور به لم يكن امتثالاً.

أما الكتاب والسنه: فلا تدلان إلا على أن النقيصه مبطله، ولا دلالة فيهما على

ص: ٢٢٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من القيام ح ١

٢- المصدر: ص ٦٩٤ الباب ٢ ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٣ الباب ١ من أبواب القيام ح ١٨

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٢ الباب ١ من أبواب القيام ح ١٥

إن الزيادة مبطله، وربما يستدل لكون الزيادة أيضاً مبطله بعموم ما دل على أن من زاد في صلاته فعليه الإعادة.

وأما إذا زاد عمداً فيدل على البطلان أنه تشريع، والتشريع يوجب البطلان، هذا ولكن غير واحد من المحققين أشكل في الكليه المذكوره وقالوا لم يدل دليل على أن القيام زيادته ونقصانه عمداً أو سهواً مبطل، لأن زيادته ونقصانه سهواً في بعض الموارد لا يوجب البطلان، فقد قال الشهيد في بعض تحقیقاته: إن القيام بالنسبه إلى الصلاه على أنحاء، فالقيام في النيه شرط كالنيه، والقيام في التكبير تابع له في الركنيه، والقيام في القراءه واجب غير ركن، والقيام المتصل بالركوع ركن، فلو ركع جالساً بطلت صلاته وإن كان ناسياً، والقيام من الركوع واجب غير ركن، إذ لو هوى من غير قيام وسجد ناسياً لم تبطل صلاته، والقيام في القنوت تابع له في الاستحباب، (١) انتهى.

أقول: لا ينبغي الإشكال في أنه لو نقص القيام عمداً في الجزء الركني أو غير الركني أو المستحب بطلت الصلاه، كما إذا كبر أو قرأ الحمد أو قنت حال الجلوس، وذلك لأنه خلاف المأمور به الموجب للبطلان.

أما لو نقص القيام سهواً، فمقتضى القاعده الثانويه الصحه مطلقاً لحديث «لا تعاد»، لكن خرج من ذلك موردان:

الأول: القيام حال تكبيره الإحرام.

ص: ٢٢١

والثانى: القيام حال الركوع.

ويدل على الأول: بالإضافة إلى الجماع، موثق عمار، عن الصادق (عليه السلام): «وكذلك إذا وجب عليه الصلاة من قيام فنسى حتى افتتح الصلاة وهو قاعد فعليه أن يقطع صلاته ويقوم فيفتح الصلاة وهو قائم ولا يعتد بافتتاحه وهو قاعد» (١). وهذا يدل على البطلان، وقوله: «أن يقطع» عباره عرفيه، لا أن المراد أن صلاته صحيحه، وإنما يجب عليه القطع لأجل عدم الإتيان بالواجب.

ثم إن العرف يستفيد من هذا النص أن فوت القيام أو بطلان الصلاة لأن القيام واجب، لا لأنه شرط فى التكبير، فيكون البطلان لأن التكبير لم يؤد لشرطه، فقول المستمسك (٢): لعل ظاهر الموثق كون البطلان لفقد التكبير لشرطه، غير وجيه.

ويدل على الثانى: الإجماع المدعى فى كلماتهم، لكن الإجماع حيث أكثروا من الكلام فيه فى المقام موهون، ولو كان إجماعاً قطعياً لم يكن لهذا الاضطراب الكبير فى كلماتهم وجه، بالإضافة إلى المستند وغيره، قالوا بأن القيام المتصل داخل فى مفهوم الركوع، لأنه الانحناء عن قيام، مما يدل على أن ترك القيام يوجب الخدشه فى الركوع الذى هو ركن، لا أنه يبطل الصلاة بما هو ترك للقيام، وحيث إن المبني غير صحيح لصدق الركوع على من رقع من جلوس فالبناء غير تام، ولذا قال فى المستمسك: من المحتمل إرادته المجمعين الركنيه

ص: ٢٢٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٤ الباب ١٣ من القيام ح ١

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٩٢

والقيام المتصل بالركوع بمعنى أن يكون الركوع عن قيام، فلو كبر للإحرام جالساً أو في حال النهوض بطل ولو كان سهواً.

العرضيه الغيره (١١)، وعليه فالفتوى بالبطلان لتارك القيام المتصل بالركوع سهواً مشكل، بل اللازم الاحتياط بالإتمام والإعاده، هذا كله في نقص القيام عمداً وسهواً وقد تحقق أن المتيقن ركنيته في حال التكبير.

وأما بالنسبه إلى زيادته، فإذا كانت الزيادة عباره عن ما يقارن التكبير والركوع فالفساد مستند إليهما لا إليه، وإن كانت زياده أخرى فلا دليل على الفساد إلا في صورته العمده، كما إذا كرر القراءه أو القنوت سهواً فتحصل أن الدليل إنما قام على كون القيام حال تكبيره الإحرام ركن تبطل الصلاه بنقصانه عمداً أو سهواً، إما ما عدا ذلك فالزياده والنقصان العمدي يوجب البطلان لا السهو لحديث «لا تعاد»، والكلام في المقام طويل، فمن شاءه فليرجع إلى المفصلات.

{والقيام المتصل بالركوع} على إشكال فيه كما عرفت {بمعنى أن يكون الركوع عن قيام، فلو كبر للإحرام جالساً} بطل للدليل الخاص عليه فضلاً عن الإجماع سواء كان عمداً أو سهواً.

أما قوله: {أو في حال النهوض بطل ولو كان سهواً} فهو مقتضى النص والإجماع، وإن أشكل فيه الشيخ، ولا يمكن القول بعدم بطلانه لحديث «لا تعاد»، بدعوى عدم شمول موثق عمار له، إذ المراد بقوله (عليه السلام): «وهو قاعد» في مقابل القيام فيشمل حال النصوص أيضاً.

ص: ٢٢٣

وكذا لو ركع لا- عن قيام بأن قرأ جالساً ثم ركع أو جلس بعد القراءة أو في أثنائها وركع وإن نهض متقوساً إلى هيئته الركوع القيامي

{و كذا لو ركع لا عن قيام بأن قرأ جالساً} سهواً {ثم ركع أو جلس بعد القراءة أو في أثنائها وركع} لكنك عرفت أنه لا دليل على البطلان بذلك، أما إذا قرأ عمداً جالساً فالصلاه باطله، لأنه خلاف المأمور به فلا يكون امتثالاً، وقد عرفت أنه لو ركع عن جلوس بعد القراءة كما في الفرض الثاني، كما لو جلس بعد القراءة ليقتل عقرباً ثم نسي ورجع إلى الركوع جلوساً، فإنه لا دليل على بطلان الصلاه.

قال الفقيه الهمداني: (١) وأما نقضه _ أي القيام _ سهواً فهو أيضاً كذلك _ ليس مبطلا- من حيث هو _ على الأظهر، لأن عمدته ما ذكره دليلاً- له هي ظهور الأدله في اعتباره على الإطلاق، وفيه: إن قوله (عليه السلام) في صحيحه زراره: «لا- تعاد الصلاه إلا من خمس» (٢)، الحديث. وكذا قوله في مرسله سفيان: «تسجد سجدة السهو لكل زياده ونقصه» (٣)، حاكم على مثل هذه المطلقات فيقيدها بصوره العمد، انتهى.

{وإن نهض متقوساً إلى هيئته الركوع القيامي} فإنه لم يحصل القيام المتصل بالركوع.

ص: ٢٢٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٥ س ٣٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاه ح ٤

٣- التهذيب: ج ٢ ص ١٥٥ الباب ٩ في تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاه... ح ٦٦

وكذا لو جلس ثم قام متقوساً من غير أن ينتصب ثم يركع، ولو كان ذلك كله سهواً.

وواجب غير ركن وهو القيام حال القراءة وبعد الركوع

{وإذا لو جلس ثم قام متقوساً من غير أن ينتصب ثم يركع} إذ يشترط في القيام الانتصاب، فالفرق بين هذا وبين سابقه أن في الأول يصل إلى الركوع من غير قيام أصلاً، وفي هذا يصل إلى القيام لكنه لا ينتصب في القيام.

{ولو كان ذلك كله سهواً} فإنه لازم كونه ركناً، كما سبق، لكنك قد عرفت أن الأدلة إنما دلت على البطلان بنقيضه القيام حال تكبيره الإحرام فقط، دون زياده القيام مطلقاً سهواً، ودون نقيضه حال الاتصال بالركوع سهواً.

{وواجب غير ركن وهو القيام حال القراءة} أما وجوب القيام فلما تقدم من أدله وجوب القيام من النص والإجماع والأسوة، وأما عدم كونه ركناً فلما دل على عدم الإعادة في كافة الأجزاء والشرائط إلا ما خرج، لحديث «لا تعاد»، وقولنا: (إلا ما خرج) لأنه تجب الإعادة بدون النية أو التكبير، أو بمجرد الإتيان بالركوع والسجود، وإن لم تكن هذه من الخمسة، إذ الأعمال بالنيات، وبدون التكبير ليست بصلاة، وكذا لا تسمى صلاة ما فيه ركوع وسجود فقط، ففي الحقيقة ما يوجب إعادة الصلاة ثمانية: ترك النية، وتكبيره الإحرام، والركوع، والسجود، وترك كل الأجزاء والشرائط بما يوجب أن لا يسمى صلاة، وإن كان آتياً بالأربعة كأن نوى وكبر وركع وسجد السجدين فقط، هذا بالإضافة إلى ترك القبلة والطهور والوقت، وسيأتي لهذا تفصيل إن شاء الله تعالى.

{وبعد الركوع} فإنه واجب لما سيأتي في مبحث الركوع، وليس بركن

ومستحب وهو القيام حال القنوت، وقد يكون مباحاً وهو القيام بعد القراءة أو التسبيح أو القنوت أو فى أثنائها مقداراً من غير أن يشتغل بشيء

لحديث «لا تعاد»، فإن هوى إلى السجود من الركوع بدون أن يقوم أو قام غير منتصب صحت صلاته.

{ومستحب وهو القيام حال القنوت} فإنه حيث لا- يجب القنوت لا- يجب القيام حاله، وإن وجب القيام على نحو الوجوب الشرطى لمن أراد أن يأتى بالقنوت، فلا يجوز أن يأتى بالقنوت جالساً عمداً، وهذا مثل قولهم تستحب الطهاره للنافله، يريدون أنه حيث لا- تجب النافله لا يجب وضوؤها لا بمعنى أنه يجوز الإتيان بها بدون الطهاره كما هو واضح، وإشكال المحقق الثانى فى استحباب قيام حال القنوت، بأنه متصل بقيام القراءة فكيف يتصف بعضه بالوجوب وبعضه بالاستحباب غير وارد، لأن مجرد الاتصال لا يوجب وحده الحكم لا عقلاً ولا شرعاً، ألا ترى أنه يحق للمولى أن يقول قف هنا إلى الساعه الثانیه، وبعدها فالأفضل أن تقف، ولا- يرى العقل فى ذلك محذوراً أصلاً، كما أن إشكال الجواهر _ بما محصله _ بأن القيام القنوتى فرد أطول من القيام بدون القنوت فهو من قبيل الواجب المخير بين الطويل والقصير، غير تام، إذ هذه القطعه المقارنه للقنوت ليست بواجبه أصلاً أتى بها أم لا؟ فكيف يقال أنها مع القيام حال القراءة فرد أطول.

{وقد يكون مباحاً وهو القيام بعد القراءة أو} بعد {التسبيح أو} بعد {القنوت أو فى أثنائها مقداراً من غير أن يشتغل بشيء} إذ لا دليل على وجوب أو

وذلك فى غير المتصل بالركوع وغير الطويل الماحى للصوره.

استجاب هذه القيامات وبرد كونها بين الحدين لا يوجب لها أحد الحكمين {وذلك فى غير المتصل بالركوع} الذى عرفت أنه واجب {وغير الطويل الماحى للصوره} إذ ذلك حرام فى الفريضة وتحميل كراهته فى النافله.

ص: ٢٢٧

مسألة ١ _ يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها، بل يجب من باب المقدمه قبلها وبعدها، فلو كان جالساً وقام للدخول في الصلاة وكان حرف واحد من تكبيره الإحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل، كما أنه لو كبر المأموم وكان الرء من أكبر كان الهوى للركوع كان باطلاً، بل يجب أن يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد التكبير ثم يركع.

{مسألة ١ _ يجب القيام حال تكبيره الإحرام من أولها إلى آخرها} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً {بل يجب} وجوباً عقلياً {من باب المقدمه قبلها وبعدها} إذ من المتعذر انطباق القيام المحفوف بغيره على التكبيره من أولها إلى آخرها بحيث لا يزيد أحدهما عن الآخر.

{فلو كان جالساً وقام للدخول في الصلاة وكان حرف واحد من تكبيره الإحرام حال النهوض قبل تحقق القيام بطل} إذ لم تحقق كل التكبيره حال القيام، واحتمال أنه عرفى فيتسامح فيه بهذا المقدار خلاف ظاهر النص والفتوى.

{كما أنه لو كبر المأموم وكان الرء من (أكبر) كان الهوى للركوع كان باطلاً} وكذلك إذا نسى القراءه وهوى في المنفرد، ومثلهما في البطلان إذا خرج عن حال القيام في وسط التكبير ثم رجع إليه فكان (كافه) مثلاً في غير حال القيام.

{بل يجب أن يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد التكبير ثم يركع} أما الاستقرار حال التكبير فلا إشكال فيه، لما تقدم من وجوب الاستقرار حال القراءه

وغيرها، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

أما الاستقرار حال الهوى فلا دليل عليه إلا العمومات، مثل قوله (عليه السلام): «من لم يقم صلته في الصلاة فلا صلاة له»^(١). وفي دلالة هذه العمومات على ما ذكره الماتن نظر وإن لم يتعرض له المستمسك مما ظاهره أمضاؤه، وسكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

نعم لا إشكال في أنه احتياط لا ينبغي تركه، والكلام في المقام يأتي فيما لو لم يقرأ المنفرد اشتباهاً، وفيما إذا قرأ وأراد الركوع، فإنه يجب أن يكون عن قيام كامل، أما لزوم أن يكون مستقراً حال القيام ففيه الكلام المذكور، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٢٩

١- المحاسن: ص ٨٠ الباب ١ من عقاب الأعمال ح ٧

مسألة ٢ _ هل القيام حال القراءة وحال التسبيحات الأربع شرط فيهما أو واجب حالهما وجهان

{مسألة ٢ _ هل القيام حال القراءة وحال التسبيحات الأربع} بل وحال القنوت {شرط فيهما} حتى إذا جاء بالقراءة جالساً نسياناً بطلت قراءته إذا تذكر قبل الركوع، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، فاللازم أن يقوم ويعيد القراءة لبقاء محلها {أو واجب حالهما} فإذا جلس حال القراءة ثم تذكر قبل الركوع قام وركع لفوت محله بإتمام القراءة، وكذلك بالنسبة إلى القنوت، فإنه إن كان شرطاً في هذا المستحب لم يفوت محله إذا قنت جالساً نسياناً.

أما إذا لم يكن شرطاً في القنوت فات محله، لأنه أدى القنوت فلا محل لقنوت ثان.

{وجهان} من ظاهر قوله (عليه السلام): «وقم منتصباً» (١) حيث إنه يفيد أنه جزء في قبال سائر الأجزاء، ولا شك في أن القيام أمام المولى نوع من العبادة والخضوع، قال سبحانه: «والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً» (٢)، وقال: «الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً» (٣)، ولذا يقام عند ذكر الإمام الحجة (عليه السلام) كما فعله الإمام الرضا (عليه السلام).

ومن ظهور جهه من النصوص في أنه شرط القراءة ونحوها، وهنا وجه ثالث وهو أن القيام جزء وشرط معاً ولا منافاه، كما أن صلاة الظهر واجب مستقل بالإضافة إلى كونها شرطاً لصلاة العصر.

ص: ٢٣٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٤ الباب ٢ من القيام ح ١

٢- سورة الفرقان: الآية ٦٤

٣- سورة آل عمران: الآية ١٩١

{الأحوط الأول} لظهور النص المذكور فيه، بالإضافة إلى ما يستفاد من الأمثال والنظائر، فإنه إذا كبر حال الجلوس اشتبهاً بطل التكبير مما يستفاد منه عرفاً أنه شرط حال التكبير، وكذا إذا قرأ التشهد حال القيام اشتبهاً، فإنه يلزم عليه إعادته التشهد جالساً، وأوضح منها ما إذا قرأ ذكر الركوع والسجود حال القيام أو القعود، فإنه لا ينفع، والقيام فى الصلاة ذكر فى عداد القعود والركوع والسجود مما يدل على أنه مثلها وأنه شرط القراءة ونحوها، هذا هو الذى قرّبه المستمسك، وجعل الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى الأحوط الآتى وجوباً مما يؤيد ميلهم إلى ما قرّبه.

{والأظهر} عند المصنف {الثانى} لما تقدم فى وجهه، لكن الأقرب لدينا الثالث، إذ لا داعى لرفع اليد عن أحد الظهورين بعد عدم التصادم بينهما، وقول السيد الحكيم: «والبناء عليهما _ أى على أنه جزء وشرط _ أخذاً بظاهر كلا الدليلين، بعيد جداً» ((١)) محل نظر، فأى بعد فى ذلك، ونتيجة هذا أنه لو قام بقدر القراءة ونسى القراءة ثم ذكرها قبل الركوع أتى بها قائماً، ولو قرأ جالساً نسياناً، ثم ذكر قام وقرأها ثانياً، كما أنه كذلك فى كل من نسيان القعود فى حال التشهد، أو نسيان التشهد حال القعود، ونسيان التكبير حال القيام بأن قام بلا تكبير، أو كبر بلا قيام.

نعم فى نسيان الذكر حال السجود والركوع لا يعيدهما للنص والإجماع،

ص: ٢٣١

فلو قرأ جالساً نسياناً ثم تذكر بعدها أو في أثناءها صحت قرائته وفات محل القيام ولا- يجب استيناف القراءة لكن الأ-حوظ الاستيناف قائماً.

بخلاف العكس فإنه لو نسيهما وذكر في حال القيام أو القعود يلزم الإتيان بهما وتكرار الذكر.

وكيف كان، فعلى ما استظهره المصنف: {فلو قرأ جالساً نسياناً ثم تذكر بعدها أو في أثناءها صحت قراءته} كلاً أو بقدر ما قرأ {وفات محل القيام ولا يجب استيناف القراءة} إذ القراءة صحيحة فلا قراءة عليه حتى يجب القيام المقارن لها.

{لكن الأ-حوظ} بل الأقوى {الاستيناف قائماً} ولو قرأ بعضها قائماً وبعضها جالساً نسياناً، قام وأتم ما قرأ جالساً إن لم تفت الموالاه، وإلا أعاد الكل قائماً.

مسألة ٣ _ المراد من كون القيام مستحباً حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه، لا أنه يجوز الإتيان بالقنوت جالساً عمداً، لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالساً وأن القيام مستحب فيه لا شرط

{مسألة ٣ _ المراد من كون القيام مستحباً حال القنوت أنه يجوز تركه بتركه { بلا إشكال ولا خلاف، وسيأتي في باب القنوت أنه مستحب فيكون حال القيام حال القنوت حال الطهارة للصلاة المستحبه {لا أنه يجوز الإتيان بالقنوت جالساً عمداً} إذ لم يشرع القنوت في حال الذكر كذلك، وعلى ما تقدم من أن ظاهر الأدلة أن القيام مستحب وشرط أنه لو نسي القيام فجلس وقت ثم تذكر قام وأتى به ثانياً.

{لكن نقل عن بعض العلماء جواز إتيانه جالساً وأن القيام مستحب فيه لا شرط} لكنه خلاف ظاهر الأدلة كدليل الأسوه وغيرها.

نعم لا- يصح الاستدلال له بموثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل ينسى القنوت في الوتر أو غير الوتر؟ قال: «ليس عليه شيء». وقال: «إن ذكره وقد أهوى إلى الركوع قبل أن يضع يديه على الركبتين فليرجع قائماً وليقنت ثم ليركع» (١)، فإن اثبات الشيء لا ينفي ما عداه، فقول الإمام (عليه السلام) بأن يرجع قائماً، لا يدل على أنه لا يصح جالساً، اللهم إلا أن يقال إنه لو لم يكن شرط القنوت القيام، بل صح في أي حال لم يكن وجه لرجوعه قائماً، بل صح أن يأتي به في حال الركوع فيجابه (عليه السلام) الرجوع دليل

ص: ٢٣٣

وعلى ما ذكرنا فلو أتى به جالساً عمداً لم يأت بوظيفه القنوت، بل تبطل صلاته للزيادة.

على أنه لا يصح إلا قائماً لا قاعداً ولا غير قاعد، فتأمل.

{و} كيف كان {على ما ذكرنا} من اشتراطه بالقيام {فلو أتى به جالساً عمداً لم يأت بوظيفه القنوت، بل تبطل صلاته للزيادة} فإنه وإن صح مطلق الدعاء في مطلق الصلاة إلا عنوان القنوت خاص ولذا تصدق الزيادة بإتيانه مكرراً أو في غير محله، وإشكال المستمسك بأنه ليس بجزء قد تقدم منعه.

ص: ٢٣٤

مسأله ٤ لو نسى القيام حال القراءة

مسأله _ ٤ _ لو نسى القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول حد الركوع صحت صلاته، ولو تذكر قبله فالأحوط بل الأقوى الاستيناف كما مر.

{مسأله _ ٤ _ لو نسى القيام حال القراءة وتذكر بعد الوصول حد الركوع صحت صلاته} لأنه من نسيان القيام فيشمله حديث «لا تعاد»^(١) وليس محل القيام باقياً بعد الدخول في الركوع.

{ولو تذكر قبله فالأحوط بل الأقوى الاستيناف كما مر} في المسأله الثانيه.

ص: ٢٣٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاه ح ٤

مسأله ٥ لو نسى القراءه و تذكر بعد الركوع

مسأله _ ٥ _ لو نسى القراءه أو بعضها وتذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام، فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً أن يكون بعد تمام القراءه.

{مسأله _ ٥ _ لو نسى القراءه أو بعضها وتذكر بعد الركوع صحت صلاته إن ركع عن قيام} لحديث «لا تعاد»، بل قد عرفت سابقاً أنه لا دليل على كون القيام المتصل بالركوع ركناً، ولذا فإن ركع لا عن قيام كان مشمولاً لحديث «لا تعاد».

وكيف كان {فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً أن يكون بعد تمام القراءه} بل المراد أن يكون ركوعه عن قيام.

نعم لو لم يقرأ عمداً بطلت الصلاه لأنه خلاف الامتثال.

مسألة ٦ _ إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهواً لا تبطل صلاته.

وكذا إذا زاد القيام حال القراءة بأن زاد القراءة سهواً، وأما زياده القيام الركني فغير متصوره من دون زياده ركن آخر فإن القيام

{مسألة ٦ _ إذا زاد القيام كما لو قام في محل القعود سهواً} كما لو كان تكليفه التشهد لكنه نسي ذلك وقام ثم تذكر فجلس وقرأ التشهد، فإن قيامه زائد حينئذ لكنه لا يبطل لحديث «لا تعاد» (١)، بخلاف ما إذا بقي على نسيانه إلى أن ركع، فإن القيام ليس بزائد وإنما التشهد منسى لاختلاف الاعتبار بالدخول في الركوع وعدمه كما يختلف الاعتبار بكل أمثال ذلك، فإذا قرأ السوره فقط ثم ذكر قبل أن يركع فقرأ الحمد وأعاد السوره كان ذلك من زياده السوره، بخلاف ما إذا لم يتذكر حتى ركع فإنه من نسيان الحمد يكون حينئذ.

وكيف كان، فإذا زاد القيام {لا تبطل صلاته} ولو قام عمداً، فإن كان يقصد أخذ شيء أو ما أشبه لم تبطل، لأنه لم يفعل زياده، بل هو من قبيل ما لو جلس لأخذ شيء أو نحوه، وإن كان يقصد أنه جزء من الصلاه بطلت لأنه زياده في المكتوبه.

{وكذا إذا زاد القيام حال القراءة بأن زاد القراءة سهواً} أو زاده حال القنوت بأن قنت قنوتاً زياده سهواً، سواء في غير محل القنوت، أو في محل القنوت بأن أتى بالقنوت مرتين سهواً.

{وأما زياده القيام الركني فغير متصوره من دون زياده ركن آخر فإن القيام

ص: ٢٣٧

حال تكبيره الإحرام لا يزداد إلا بزيادتها.

وكذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته، وإلا فلو نسى القراءه أو بعضها فهوى للركوع وتذكر قبل أن يصل إلى حد الركوع رجع وأتى بما نسى ثم ركع وصحت صلاته ولا يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلاً بالركوع حتى يلزم زيادته إذ لم يتحقق الركوع بعده

حال تكبيره الإحرام لا يزداد إلا بزيادتها { فالقول بأن البطلان مستند إلى القيام، لأن علل الشرع معرفات، فالصلاه بطلت لزياده التكبير ولزياده القيام _ كما قيل _ كالقول بأن البطلان مستند إليهما معاً كما هو الحال في توارد علتين تامتين على معلول واحد، كلاهما غير صحيح، إذ لا معنى لبطلان مرتين، كما لا معنى لاستناد البطلان إلى زياده القيام، فإن العرف والشرع يسندانه إلى زياده التكبيره.

أما العرف فواضح، وأما الشرع فلأن الدليل دلّ على أن الجلوس في حال تكبيره الإحرام مبطل ولم يدل على أن القيام في حال التكبيره الثانيه مبطل.

{و كذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد إلا بزيادته} بل قد عرفت أنه لا دليل على أن هذا القيام ركن إلا ما ادعى من الإجماع، وقد عرفت الخدشه فيه، ولو سلم الركنيه فإنه لا يعقل زيادته وحده.

{وإلا فلو نسى القراءه أو بعضها فهوى للركوع وتذكر قبل أن يصل إلى حد الركوع رجع وأتى بما نسى ثم ركع وصحت صلاته و{ لا يكون من الزيادة في شيء، إلا الهوى والقيام المتصل به لم يكن ركنًا، إذ {لا يكون القيام السابق على الهوى الأول متصلاً بالركوع حتى يلزم زيادته إذ لم يتحقق الركوع بعده

فلم يكن متصلاً به، وكذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حده أنه أتى به فإنه يجلس للسجده ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم زيادته.

فلم يكن متصلاً به { فهو من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

{وكذا إذا انحنى للركوع فتذكر قبل أن يصل إلى حده إنه أتى به فإنه يجلس للسجده ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم زيادته} قال في المستمسك: (نعم تتصور زيادة القيام بعد الركوع بأن ينتصب بعد الركوع ويهوى للسجود فيسجد ثم يتخيل أنه لم ينتصب بعد ركوعه فيقوم ثانياً بقصد الانتصاب بعد الركوع، فهذا القيام زياده سهويه) (١) انتهى.

أقول: إن أراد زيادة القيام الركني فيرد عليه أولاً: إنه لم يدل دليل على أن القيام بعد الركوع ركن.

وثانياً: إنه لا يسمى هذا زيادة القيام المربوط بالركوع، نعم هو زيادة قيام، لكنها لا بأس بها، لحديث «لا تعاد»، وقد تحقق مما ذكرناه سابقاً أن الجلوس في حال التكبير سهواً يضر فقط.

أما سائر ما ذكره فلا دليل على ضرره زيادة كان أو نقيصه، وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط باتباع ما ذكره، والله العالم.

ص: ٢٣٩

١- المستمسك: ج ٦ ص ١٠٠

مسألة ٧ _ إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعده، أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده، أو في القيام بعد الركوع بعد الهوى إلى السجود ولو قبل الدخول فيه، لم يعتن به، وبني على الإتيان.

{مسألة ٧ _ إذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيما بعده} كما لو كان الشك حال القراءة {أو في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول إلى حده} أي حد الركوع، أما لو كان الشك قبل ذلك فهل هو من باب قاعده التجاوز أم لا؟ احتمالان.

{أو في القيام بعد الركوع بعد الهوى إلى السجود ولو قبل الدخول فيه لم يعتن به وبني على الإتيان} لقاعده التجاوز في كل ذلك، وهذه القاعده كما تشمل التجاوز إلى فعل آخر تشمل التجاوز إلى مقدمه فعل آخر، ولذا ورد في الصحيح، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أهوى السجود فلم يدر أركع أم لم يركع؟ قال (عليه السلام): «قد ركع» (١).

وكون المراد به سجد خلاف الظاهر، كما أن التفكيك بين الركوع وبين القيام بعده وبين الشك في القيام المتصل بالركوع حال الركوع أو حال الهوى إليه ولم يصل بعد إليه، خلاف الظاهر، وما ذكره المصنف في الفرع الأخير هو الذى اختاره ابن العم والمستمسك وإن قوى خلافه السيد الجمال بوجوب العود إلى القيام، وأشكل فيه السيد البروجردى.

ص: ٢٤٠

مسألة ٨ _ يعتبر فى القيام الانتصاب والاستقرار

{مسألة ٨ _ يعتبر فى القيام الانتصاب} كما هو المشهور، وعن مفتاح الكرامه صرح به جمهور الأصحاب، ويدل عليه صحيح زراره: «وقم منتصباً، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من لم يقم صلبه فى الصلاة فلا صلاه له» (١).

وصحيح أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من لم يقم صلبه فى الصلاة فلا صلاه له» (٢).

أما ما عن النهايه والتذكره والذكرى، وفى الجواهر من أنه مأخوذ فى مفهوم القيام عرفاً، ففيه: عدم تسليم ذلك، فإن القيام والرکوع والقعود والاضطجاع وأمثالها تصدق على مختلف هيئات هذه الأحوال، ولذا لا يصح سلب القائم عن الواقف المنحنى قليلاً، ولذا قال فى مصباح الفقيه: وصدقه على بعض المصاديق غير البالغه حد الانتصاب غير قابل للتشكيك (٣)، انتهى. وعليه فلا وجه للاستدلال للمقام بروايات القيام وأن المنحنى غير قائم، أو بدعوى انصراف الروايات عنه، وإن كان المنحنى قائماً.

ثم لا يخفى أن عدم إقامة الصلب شىء، وعدم الاعتدال شىء، إذ من الممكن أن يقيم صلبه لكنه يميل إلى اليمين أو اليسار أو الخلف أو الأمام، والقول بانصراف القائم عن كل ذلك لا وجه له.

{والاستقرار} بأن لا يكون ماشياً أو مضطرباً، بل واقفاً ساكناً، وقد أرسلوه

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٤ الباب ٢ من القيام ح ١

٢- المحاسن: ص ٨٠ الباب ٣ من عقاب الأعمال ح ٧

٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٦ س ٢١

إرسال المسلمات، بل فى المصباح بلا خلاف فىه على الظاهر(١١))، وفى الجواهر الإجماع متحقق على اعتباره فىه كغيره من أفعال الصلاة(٢))، انتهى. بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه بالإضافه إلى الإجماع المسلم جملة من الروايات:

كخبر سليمان بن صالح، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يقيم أحدكم الصلاة وهو ماش ولا راكب ولا مضطجع إلا أن يكون مريضاً، وليتمكن فى الإقامه كما يتمكن فى الصلاة فإنه إذا أخذ فى الإقامه فهو فى صلاه»(٣)).

وخبر السكونى _ فى من يريد أن يتقدم وهو فى الصلاة _ عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل يصلى فى موضع ثم يريد أن يتقدم؟ قال (عليه السلام): «يكف عن القراءه فى مشيه حتى يتقدم إلى الموضع الذى يريد ثم يقرأ»(٤)).

وخبر هارون بن حمزه الغنوى أنه سأل أبى عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة فى السفينه؟ فقال (عليه السلام): «إن كانت محمله ثقيله إذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائماً، وإن كانت خفيفه تكفاً فصل قاعداً»(٥)). فإنه يدل على تقديم الاستقرار جالساً على القيام متحركاً، هذا بالإضافه إلى الإجماع المتقدم، ودخوله فى مفهوم

ص: ٢٤٢

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ١١ س ٢٤

٢- الجواهر: ج ٩ ص ٢٩٠

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٦ الباب ١٣ من الأذان والإقامه ح ١٢

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٠ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة... ح ٢١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٥ الباب ١٤ من القيام ح ٢

القيام، وقد أشكل على الجميع بأن الإجماع محتمل الاستناد، وبعدم تسليم دخول الاستقرار فى مفهوم القيام، والانصراف لو كان فهو بدوى، وبعدم دلاله خبر سليمان على الوجوب بعد كون الاستقرار فى الإقامه ليس واجباً، وبعدم إفاده خبر السكونى للكليه، وبعدم دلاله خبر هارون، إذ الانكفاء محذور لا مطلق عدم الاستقرار، فالدليل أخص من المدعى.

أقول: لكن خبر سليمان لا بأس بدلالته، إذ ظاهره أن الاطمينان فى الصلاه كان مفروغاً عنه، فأراد الإمام (عليه السلام) أن يبين اعتباره فى الإقامه أيضاً، لكن حيث عرفنا من الخارج أن ذلك فى الإقامه مستحب حملناه على الاستحباب وبقى كونه فى الصلاه واجباً _ كما هو الظاهر على حاله، فإنه مثل أن يقول كما تغسل كفك فى الوضوء تغسلها قبل الوضوء ثلاث مرات، فإن عدم وجوب الاستيعاب قبل الوضوء لا يوجب سقوط الدلاله فى حاله الوضوء.

كما أن خبر الغنوى دلالته حسنه، فإن الظاهر أن الشرطيه الثانيه خلاف الشرطيه الأولى، فالمعيار التحرك وعدم التحرك، وأما ما جاء بـ (تكفاً) فى الثانيه للتلازم غالباً بين التحرك والانكفاء، والإجماع يصلح مؤيداً، أو دليلاً على فهم المشهور من الروايات ذلك، ومنه يعلم أن جعل المستمسك العمده فى دليل المسأله الإجماع محل نظر.

{والاستقلال} ذكره غير واحد، بل حكى عن المشهور، وعن المختلف الإجماع عليه، لكن عن غير واحد جواز الاعتماد مع القدره، ويظهر من صاحب الشرائع التردد حيث إنه بعد أن أفتى بالوجوب قال: وروى جواز الاعتماد

على الحائط مع القدره(١١))، والجواز هو المحكى عن أبى الصلاح والمدارك والكفايه والبحار والتنقيح والحدائق والمستند، استدل للمشهور بإجماع المختلف، وبانصراف نصوص أخبار القيام إلى الاستقلال، وبحديث الأسوه، إذ لم يعهد من النبى (صلى الله عليه وآله) الاعتماد، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «صلّوا كما رأيتمونى أصلى»(٢)).

وبصحيح ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تمسك بخمرك وأنت تصلى، ولا تستند إلى جدار وأنت تصلى إلا أن تكون مريضاً»(٣)). والخمر على وزن فرس ما وراك من شجر أو بناء ونحوه.

وخير ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الصلاه قاعداً أو متوكئاً على عصا أو حائط؟ قال (عليه السلام): «لا، ما شأن أبيك وشأن هذا، ما بلغ أبوك هذا بعد»(٤)).

ومفهوم المروى عن دعوات الراوندى: «فإن لم يتمكن من القيام بنفسه اعتمد على حائط أو عكازه»(٥)).

ومرسل الفقيه: «لا تستند إلى جدار إلا أن تكون مريضاً»(٦)).

ص: ٢٤٤

١- شرائع الإسلام: القسم الأول ص ٦١

٢- العوالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٢ الباب ١٠ من القيام ح ٢

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٨٣ الباب ٥ فى القيام

٥- المستدرک: ج ١ ص ٢٦٧ الباب ١ من القيام ح ٧

٦- الفقيه: ج ١ ص ١٩٨ الباب ٤٥ فى وصف الصلاه

هذا ولكن يعارض هذه الأخبار، جملة أخرى أظهر منها دلالة، كصحيح ابن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سأله عن الرجل هل يصلح له أن يستند إلى حائط المسجد وهو يصلي أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا عله؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس». وعن الرجل يكون في صلاه فريضه فيقوم في الركعتين الأوليتين هل يصلح له أن يتناول جانب المسجد فينهض يستعين به على القيام من غير ضعف ولا عله؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به» (١).

وعن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن اتكائه في الصلاة على الحائط يميناً وشمالاً؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (٢).

وعن ابن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلي متوكئاً على عصي أو على حائط؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بالتوكي على عصا، والاتكاء على الحائط» (٣).

وأشكل المشهور على هذه الروايات بأمور:

الأول: إنها محمولة على عدم الاعتماد بخلاف الأولى فإنها محمولة على الاعتماد، وفيه: إن الظاهر من كلتا الطائفتين شيء واحد، فالجمع العرفي حمل الأولى على الكراهة.

الثاني: إنها محمولة على التقيه، وفيه: إن الحمل على التقيه إنما يصار

ص: ٢٤٥

١- الفقيه: ص ٢٣٧ الباب ٥ في صلاه المريض... ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٢ الباب ١٠ من القيام ح ٣

٣- المصدر: ح ٤

حال الاختيار فلو انحنى قليلاً أو مال إلى أحد الجانبين بطل، وكذا إذا لم يكن مستقراً أو كان مستنداً على شيء من إنسان أو جدار أو خشبه أو نحوها.

نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطرار.

إليه فيما إذا لم يكن جمع دلالي.

الثالث: إنها موهونه بكونها خلاف المشهور، وفيه: إن الشهرة الروائية هي التي توهن وترجح وليس هنا ذلك.

الرابع: إنها معرض عنها، وفيه: عدم تسليم الإعراض بعد ذهاب من عرفت إلى الفتوى على طبقها، وعليه فالحكم بالاستقلال احتياطي، أما إجماع المختلف فقد عرفت ما فيه، وأما انصراف أخبار القيام إلى الاستقلال فهو أول الكلام، وأما حديث الأسوه ففيه إنه لا يقاوم الأخبار الخاصة.

{حال الاختيار} ففي حال الاضطرار لا- يعتبر أي من الأمور الثلاثة بلا- إشكال ولا- خلاف، إذ دليل الميسور وبعض الأخبار الخاصة، بل إطلاق أدله وجوب الصلاة، بعد انصراف المقيدات بصوره الاختيار محكمه.

{فلو انحنى قليلاً أو مال إلى أحد الجانبين بطل} لكنك عرفت عدم صحه هذا الإطلاق.

نعم لو كان الانحاء كثيراً بحيث ينافي الأدله المتقدمه يكون مبطلا.

{وكذا إذا لم يكن مستقراً، أو كان مستنداً على شيء من إنسان أو جدار أو خشبه أو نحوها} على الأحوط.

{نعم لا بأس بشيء منها حال الاضطرار} بلا إشكال ولا خلاف، وفي الجواهر

وكذا يعتبر فيه عدم التفريغ بين الرجلين فاحشاً بحيث يخرج عن صدق القيام، وأما إذا كان بغير الفاحش فلا بأس

دعوى عدم الخلاف فيه، وعن المنتهى وفى المستند دعوى الإجماع عليه، ويدل على الحكم قاعده الميسور، وإطلاقات أدله الصلاة، وجمله من الروايات المتقدمة.

{وكذا يعتبر فيه عدم التفريغ بين الرجلين فاحشاً بحيث يخرج عن صدق القيام} كما ذكره غير واحد، ويدل عليه ما دل على لزوم القيام، فإنه لا يصدق عليه القيام حسب الفرض.

نعم لا- يجوز ذلك حال الاضطرار لما تقدم، والظاهر إنه مقدم على القعود، لأنه ميسور القيام، والقيام بجميع أنواعه مقدم على القعود حتى الانخاس.

{وأما إذا كان بغير الفاحش فلا بأس} كما ذكره غير واحد، وذلك لصدق القيام.

نعم عن المقنع والمقنعه، واحتمال الحدائق تحديده بشير، ولعله لصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «إذا قمت فى الصلاة فلا تلتصق قدمك بالأخرى دع بينهما فصلاً إصبغاً أقل ذلك، إلى شبر أكثره»^(١٢).

وفيه: إن ظاهر الرواية أنها فى مقام الآداب، ولذا لم يقل أحد بالمنع عن الإلصاق.

بقى شىء وهو أن الظاهر المشهور جواز الاعتماد حال القيام، بل وحال القعود، وذلك لعدم دليل على وجوب الاستقلال فيهما، بل بعض

ص: ٢٤٧

والأحوط الوقوف على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين، وإن كان الأقوى كفايتهما أيضا

الروايات المتقدمه دلت على جواز الاعتماد حال القيام.

نعم حكى عن ظاهر المحقق الثانى عدم جواز الاستناد فى النهوض أيضاً، ولعله لدعوى الانصراف إلى الاستقلال، لكنه لو كان فهو بدوى، فالقول بالجواز هو المتعين، وإن كان الأقرب إلى الآداب الاستقلال.

{والأحوط} تبعاً للمستند وللجواهر وغيرهما، بل قال إنه الأشهر {الوقوف على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين} قالوا لانصراف الأدله وللتأسى ولأنه المتبادر المعهود، ولأنه حرج والحرج لا يريد الله سبحانه، قال تعالى: «ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ» (١). وقال: «وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» (٢).

وقوله (صلى الله عليه وآله): «إن هذا الدين رفيق فأوغل فيه برفق» كما رواه الشهيد (رحمه الله) فى المنية (٣)، ولعدم الاستقرار أو الاستقلال بالوقوف كذلك.

{وإن كان الأقوى كفايتهما أيضا} للإطلاق الموافق لأصل البراءة، والانصراف لو كان فهو بدوى، والتأسى غير تام، لما ورد (٤) من أنه (صلى الله عليه وآله) كان يقف على أصابعه كما يأتى، والتبادر لا يقاوم الإطلاق، والحرج مناقش فيه صغرى، ولو كان فهو امتنان فى غير المحذور، ونفرض الكلام فيما كان استقرار

ص: ٢٤٨

١- سورة المائدة: الآية ٦

٢- سورة البقرة: الآية ١٨٥

٣- الكافي: ج ٢ ص ٨٦ باب الاقتصاد فى العباده ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٥ الباب ٣ من القيام ح ٢

واستقلال، بالإضافة إلى ما عرفت من عدم الدليل الواضح على الاستقلال.

والعمده نصوص خاصه تدل على الجواز.

فعن الكافي، عن أبي بصير، عن الباقر (عليه السلام): كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) عند عائشه ليلتها، فقالت: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم تتعب نفسك، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «يا عائشه ألا أكون عبداً شكوراً». قال (عليه السلام): «وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقوم على أطراف أصابع رجله حتى تورمت، فأنزل الله تعالى: «طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى» ((١)).» ((٢)).

وعن تفسير القمى، عن أبي بصير، عن الباقر والصادق (عليهما السلام) قالوا: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا صلى قام على أصابع رجله حتى تورمت، فأنزل الله تعالى: طه ((٣))، الآية».

وفى روايه الاحتجاج فى جملة احتجاج اليهودى مع على (عليه السلام)، أنه (عليه السلام) قال: «ولقد قام (صلى الله عليه وآله) عشر سنين على أطراف أصابعه حتى تورمت قدماه واصفر وجهه يقوم الليل أجمع حتى عوقب فى ذلك فقال الله عز وجل: طه ((٤)) _ الآية».

والإشكال فى الروايات بضعف السند غير وارد بعد شهرتها فى جميع التفاسير

ص: ٢٤٩

١- سورة طه: الآية ١_٢

٢- الكافي: ج ٢ ص ٩٥ باب الشكر ح ٦

٣- تفسير القمى: ج ٢ ص ٥٨

٤- الاحتجاج: ج ١ ص ٣٢٦ ط النعمان

بل لا يبعد أجزاء الوقوف على الواحده.

والتواريخ المعينه بهذا الشأن، فالقول بالجواز كما اختاره الماتن وتبعه الساده ابن العم والحكيم والجمال وغيرهم هو المتعين.

{بل لا يبعد أجزاء الوقوف على الواحده} للإطلاق وأصل البراءه، ولما رواه ابن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد ما عظم أو بعد ما ثقل كان يصلى وهو قائم ورفع إحدى رجله حتى أنزل الله تعالى: «طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى» فوضعها» (١).

وما رواه الكافى، من صحيحه محمد بن حمزه، عن أبيه قال: رأيت على بن الحسين (عليه السلام) فى فناء الكعبه فى الليل وهو يصلى فأطال القيام حتى جعل مره يتوكأ على رجله اليمنى، ومره على رجله اليسرى»، الحديث (٢).

وما رواه مجمع البيان: «إن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يرفع إحدى رجله فى الصلاه ليزيد تعبته، فأنزل الله تعالى: «طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى» فوضعها» (٣).

وروى ذلك عن أبى عبد الله (عليه السلام) (٤).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، أنه سئل عن الرجل يقوم فى الصلاه هل يراوح بين رجله أو يقدم رجلاً ويؤخر أخرى من غير عله؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك ما لم يتفاحش» (٥).

ص: ٢٥٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٥ الباب ٣ من القيام ح ٣

٢- المصدر: ح ١

٣- مجمع البيان: ج ٨ ص ٢ ذيل الآيه

٤- كما فى المستدرک: ج ١ ص ٢٦٧ الباب ٢ من القيام ح ٣ عن المصدر نفسه

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٩ فى ذكر صفات الصلاه

وقد اختار هذا القول المستمسك وجماعه من المعلقين، خلافاً للمحكي عن الذكرى والدروس وكشف اللثام وكشف الغطاء والجواهر والمستند وغيرهم، بل عن مفتاح الكرامه: لا إشكال في البطلان لو اقتصر على وضع واحده منهما، بل عن الحدائق إنه لا خلاف في بطلان الصلاه.

واستدلوا لذلك بالأدله المتقدمه في الفرع السابق، بالإضافة إلى الرضوى (عليه السلام): «ولا تتكى مره على رجلك ومره على الأخرى»^(١).

وقد عرفت ما في الأدله السابقه، والرضوى محمول على الكراهه.

ومما تقدم تعرف عدم لزوم الاعتماد حال القيام على الرجلين، كما عن النفليه والذكرى، بل في المستند^(٢) بعد أن اختاره قال: بل هو ظاهر الأ-كثر، خلافاً لمن أوجب الاعتماد عليهما كما عن المحقق الثاني في شرح القواعد والجعفریه والدروس والمدارك، بل عن البحار نسبته إلى المشهور، وذلك لبعض الأدله المتقدمه لمن منع الوقوف على الأصابع أو الرجل الواحد، وقد عرفت أجوبتها.

ص: ٢٥١

١- فقه الرضا: ص ٧ س ٧

٢- المستند: ج ١ ص ٣٢٩

مسألة ٩ _ الأحوط انتصاب العنق أيضاً، وإن كان الأقوى جواز الإطراق.

{مسألة ٩ _ الأحوط انتصاب العنق أيضاً} خروجاً عن مخالفته الصدوق القائل بوجوب الانتصاب، خلافاً للمشهور، بل في مصباح الفقيه: لا- يخل بالانتصاب المعتبر في القيام إطراق الرأس بلا خلاف فيه على الظاهر، بل يظهر من بعض دعوى الإجماع عليه، بل عن التقى استحباب إرسال الذقن إلى الصدر(١)، انتهى. وهذا هو الأقوى.

ولذا قال المصنف: {وإن كان الأقوى جواز الإطراق} وذلك لأنه لا ينافي الاعتدال المستفاد من الأدلة المتقدمة، ولعل التقى استحباب ذلك، لأنه أقرب إلى التواضع، وكان مستند الصدوق مرسله حريز، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قلت: فصل لربك وانحر؟(٢) قال: النحر الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه ونحره(٣).

فإن الظاهر أن المراد بإقامه النحر نصب العنق المنافي للإطراق، لكن ربما يقال إن المراد بالنحر أعلى الصدر _ كما عن المجمع _ فهو من قبيل ذكر الخاص بعد العام للتأكيد، هذا مضافاً إلى إعراض المشهور على تقدير تماميه الدلالة، قال في المستمسك: إنه لإعراض المشهور عنه وضعفه في نفسه لا مجال للاعتماد عليه(٤).

أقول: وقد تقدم كراهه طموع النظر إلى السماء في حال الصلاة، مما يدل على عدم وجوب انتصاب العنق.

ص: ٢٥٢

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٦ س ٢٧

٢- سورة الكوثر: الآية ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٤ الباب ٢ من القيام ح ٣

٤- المستمسك: ج ٦ ص ١٠٨

مسألة ١٠ _ إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسياً صحت صلاته، وإن كان ذلك في القيام الركني لكن الأحوط فيه الإعادة.

{مسألة ١٠ _ إذا ترك الانتصاب أو الاستقرار أو الاستقلال ناسياً صحت صلاته، وإن كان ذلك في القيام الركني} وذلك لحديث «لا تعاد»^(١)، فإنه يدل على صحة الصلاة الفاقده لأيه جزء أو شرط عدا الخمسه المستثناه، ولا يرد على ذلك أن فقد أحد الثلاثه المذكوره يوجب فقد القيام، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، وإذا فقد القيام بطلت الصلاة، لأنه مقتضى كون القيام ركناً، إذ فيه: إن الأمور المذكوره ليست داخله في مفهوم القيام _ كما تقدم _ وإنما هي من كماله مما دل الدليل على اعتبارها في القيام، فإذا انتفت سهواً لم يضر بمفهوم القيام، ولا إجماع ولا نص على اعتبارها مطلقاً حتى حال السهو فحينئذ إذا انتفت يكون مشمولاً لحديث «لا تعاد» بدون معارض.

{لكن الأحوط فيه الإعادة} لاحتمال دخلها في مفهوم القيام كما ذكره بعض الفقهاء، فانتفائها يوجب انتفاء القيام، أو لاحتمال دخولها في معقد الإجماعات المحكيه بأن يكون الإجماع قام على أن موضوع الركنيه هو القيام المشروط، فهي وإن لم تكن داخله في مفهوم القيام إلا أنها داخله في الإجماع.

أقول: لكن في كلا الأمرين نظر، فالاحتياط استحبابي، هذا بالإضافة إلى ما تقدم من ضعف الإجماع، واختصاص الدليل بالقيام حاله تكبيره الإحرام، فيكون

ص: ٢٥٣

الاحتياط بالنسبه إلى القيام المتصل بالركوع أو هن.

ثم إن ما ذكره المستمسك من التنافي بين فتوى المصنف بوجوب الاستقرار حال التكبير على نحو الركنيه فتبطل الصلاه بفواته سهواً، وبين فتواه بصحة الصلاه بفوات الاستقرار سهواً حال القيام الركنى إلخ غير وارد، إذ لم يكن للمصنف سابقاً إلا فتوى بوجوب الاستقرار فى حال تكبيره الإحرام، ولم يقل أنه ركن حتى ينافى كلامه ذلك ما ذكره هنا، فكلامه هنا وارد على إطلاق وجوبه الاستقرار هناك.

ص: ٢٥٤

مسألة ١١ _ لا- يجب تسوية الرجلين في الاعتماد، فيجوز أن يكون الاعتماد على إحداهما ولو على القول بوجود الوقوف عليهما.

{مسألة ١١ _ لا- يجب تسوية الرجلين في الاعتماد، فيجوز أن يكون الاعتماد على إحداهما ولو على القول بوجود الوقوف عليهما} أما عدم لزوم الاعتماد على كليهما بمرتبته واحده من الاعتماد فلا إشكال فيه ولا خلاف لإطلاق الأدله، بل لو كان ذلك واجباً لوجب التنبيه عليه لغفله العامه منه.

وأما عدم لزوم التسوية في أصل الاعتماد بأن يكون الاعتماد على إحداهما فقط وتكون الثانيه مماسه للأرض فقط بدون الاعتماد عليها مطلقاً، فقد قال به غير واحد، خلافاً لما نسب إلى الذكرى وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف اللثام، لكن في إرادتهم ذلك تأمل، لاحتمال أن يريدوا الاعتماد في مقابل رفع إحدى الرجلين، ولذا فرغ في الذكرى وجامع المقاصد على ذلك قوله: «ولا تجزى الواحده مع القدره»، هذا لكن في المستند عدّ الذكرى في عداد القائلين بعدم اللزوم فلا يكون تفريعه دليلاً على أنه مراد القائلين باللزوم.

وكيف كان، فقد استدلل القائل بالوجوب بجملة من الأدله المتقدمه، وقد عرفت جوابها هناك فلا حاجة إلى التكرار.

ثم الظاهر إن الأقطع الذي وضع لنفسه رجلاً عاريه لم يلزم أن يمسه الأرض وإن قلنا بوجود الرجلين، فكيف بوجود الاعتماد عليها، لأن الأدله لا تشمل مثل هذه الرجل.

نعم الظاهر عدم كفايه الاعتماد على الرجل العاريه دون الصحيحه بأن يرفعها عن الأرض لأنه بمنزله من يعتمد على عصاءين من دون وقوف على الأرض، لكن ربما يقال بصحة ذلك أيضاً إذا صدق الوقوف عرفاً.

مسأله ١٢ _ لا- فرق فى حال الاضطراب بين الاعتماد على الحائظ أو الإنسان أو الخشب، ولا يعتبر فى سناد الأقطع أن تكون الخشب المعده لمشيئه، بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات.

{مسأله ١٢ _ لا فرق فى حال الاضطراب بين الاعتماد على الحائظ أو الإنسان أو الخشب} كما صرح بذلك الجواهر وغيره، لإطلاق أدله الاضطراب، وقول المستمسك: (والعمده فيه ظهور الإجماع على عدم الفرق، وإلا فلو احتمل تعين واحد من ذلك كانت المسأله من موارد الشك فى التعيين والتخير التى يكون المرجع فيها أصاله الاحتياط المقتضيه للتعين)^(١) محل نظر، إذ لا حاجه إلى الإجماع على فرض تماميه صغراه، كما أن الأصل التخير كما قررناه فى موارد من هذا الشرح فضلا عن الأصول.

نعم ربما يتحمل تقدم غير الإنسان على الإنسان فى الاعتماد من باب أنه من قبيل الاستعانه بالغير فى الضوء فيشملة أنه شرّك أحداً بعباده ربه، لكن فيه: إن مثل هذه الاستعانه لا تسمى بذلك وإن كان الأولى غير الإنسان.

{ولا- يعتبر فى سناد الأقطع أن تكون الخشب المعده لمشيئه} إذ لا- خصوصيه لها {بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات} ثم إنه لو زعم أنه مضطر فصلى كذلك ثم بان عدم اضطرابه صحت صلاته، وإن كان الاعتماد فى القيام الركنى

ص: ٢٥٦

لحديث «لا تعاد»، فإنه ليس خاصاً بالسهو، بل الخارج منه حاله العلم والعمد، بل قد تقدم في مباحث هذا الكتاب احتمال شموله لحاله الجهل التقصيري فضلاً عن القصورى.

ص: ٢٥٧

مسألة ١٣ _ يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استيجاره مع التوقف عليهما.

{مسألة ١٣ _ يجب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار أو استيجاره مع التوقف عليهما} بل أو كسبه بالوسائل المشروعه الآخر كأخذه جعاله أو حيازته أو نحوهما، وذلك لأنه مقدمه للواجب المطلق فيجب تحصيله.

والظاهر أنه لو اعتمد على المغصوب بطلت صلاته لاتحاد الصلاه والغصب، إذ القيام المعتمد الذى هو جزء من الصلاه عين الغصب، ومنه يظهر أن قول المستمسك: (لأجل أن الاعتماد على الشىء فى الصلاه ليس تصرفاً صلاتياً، فإذا كان الاعتماد محرماً لكونه اعتماداً على المغصوب لا- تفسد الصلاه، فالشراء والاستيجار الراجعان إلى ملك العين أو المنفعه مما لا تتوقف عليهما الصلاه)^(١)، انتهى. محل منع، ولذا ترى العرف يقولون إن صلاته متوقفه على ذلك، بعد ما علم العرف أن الغصب حرام.

ص: ٢٥٨

مسألة ١٤ _ القيام الاضطرابى بأقسامه من كونه مع الانحناء، أو الميل إلى أحد الجانبين أو مع الاعتماد أو مع عدم الاستقرار أو مع التفريج الفاحش بين الرجلين مقدم على الجلوس

{مسألة ١٤ _ القيام الاضطرابى بأقسامه من كونه مع الانحناء، أو الميل إلى أحد الجانبين، أو مع الاعتماد، أو مع عدم الاستقرار، أو مع التفريج الفاحش بين الرجلين مقدم على الجلوس} أما تقديم القيام مع الانحناء على الجلوس فلاطلاقات أدله القيام الشامله لما نحن فيه بعد سقوط الانتصاب للضرورة، ولدليل الميسور، ولصحيح على بن يقطين، عن أبى الحسن (عليه السلام): سألته عن السفينه لم يقدر صاحبها على القيام يصلى فيها وهو جالس يؤمى أو يسجد؟ قال (عليه السلام): «يقوم وإن حنى ظهره»(١).

لكن لا- يخفى أن ذلك إنما هو فيما إذا صدق القيام، أما إذا لم يصدق القيام كالمنحنى إلى حد الركوع أو أكثر منه، فإنه لا دليل على تقديمه على الجلوس، بل الظاهر تقديم الجلوس عليه، لأن الجلوس بدل القيام، وحيث إن القيام متعذر الآن انتقل إلى الجلوس، واحتمال وجوب الصلاة مكرراً مره هكذا ومره هكذا، لقاعده الاحتياط بعد العلم الإجمالى بوجوب أحدهما لا وجه له، إذ مع عدم صدق القيام لا تصل النوبه إلى العلم الإجمالى، وأما تقديم القيام مع الميل على الجلوس فلما تقدم من صدق القيام.

ص: ٢٥٩

نعم إذا كان الميل كثيراً حتى سلب اسم القائم لم يكن وجه لتقديمه كما عرفت الفرع السابق.

وأما تقديم القيام مع الاعتماد، فلما تقدم من صدق القيام، وصحيح ابن سنان السابق: «لا تمسك بخرمك وأنت تصلي، ولا تستند إلى جدار وأنت تصلي إلا أن تكون مريضاً» (١). فإنه وإن ذكر فيه المرض، لكنه من باب المثال كما يستفاد عرفاً، وكذا يدل عليه ما تقدم عن دعوات الرواندي (٢).

فإن لم يتمكن من القيام بنفسه اعتمد على حائط أو عكازه.

وأما تقديم القيام مع عدم الاستقرار فلما تقدم من أنه قيام، والقيام مقدم على القعود، وللدليل الميسور، ولروايه الغنوي (٣) المتقدمه في مسأله الاستقرار.

نعم لو كان الاضطراب كثيراً بما سلب صدق القيام قدم الجلوس، لأنه ليس بقيام عرفاً، فلا يستفاد من أدله القيام، ويدل عليه بالخصوص روايه الغنوي، ومثله إذا دار الأمر بين الصلاه ماشياً وبين الصلاه جالساً، فإن الثاني مقدم على الأول، لأنه لا يصدق عليه القيام، فإن المنصرف من القيام مقابل المشي، فإذا تعذر انتقل إلى بدله.

وأما تقديم التفريج الفاحش، فلأنه قيام، وللدليل الميسور، ولصحيحه ابن يقطين المتقدمه، لكن في الكل نظر، فإنه إذا كان التفريج فاحشاً لم يصدق

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٢ الباب ١٠ من القيام ح ٢

٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٦٨ الباب ٦ ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٥ الباب ١٤ من القيام ح ٢

ولو دار الأمر بين التفريغ الفاحش والاعتماد، أو بينه وبين ترك الاستقرار، قدما عليه، أو بينه وبين الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين قدم ما هو أقرب إلى القيام،

عليه القيام ولا ميسور القيام، والصحيحه بلفظها لا تشمل المقام _ وإن ادعى فى الجواهر استفادته من الصحيحه _ واستفادته من مناط الصحيحه فيها خفاء، وحينئذ لا بد من القول بالتخير بين التفريغ وبين القعود أو تقديم القعود أو الاحتياط بالجمع بين صلاتين، لكن الظاهر تقديم القعود، إذ بعد عدم صدق القيام تصل النوبه إلى القعود، كما عليه النص والفتوى والمقام من مصاديق ذلك.

نعم لو كان التفريغ غير فاحش قدم على القعود، إذ يصدق القيام عليه.

{ولو دار الأمر بين التفريغ الفاحش والاعتماد، أو بينه وبين ترك الاستقرار قدما عليه} لأنهما أقرب إلى القيام من التفريغ الفاحش، لكن فى تقديم المشى على التفريغ، وفى تقديم الاضطراب الشديد على التفريغ نظر، بل لو لم يكن العكس لأنه أقرب إلى القيام كان لا بد من القول بالتخير لدوران الأمر بينهما، واحتمال الاحتياط بإتيان كليهما للعلم الإجمالى محل نظر، إذ ميسور الصلاه صارت على كل واحد منهما، ودليل الميسور يدل على إتيان الإنسان بميسور من الأصل المعسور لا بكل أقسام ميسوره، لأن الباب من التراحم لا من التعارض، إذ الواجب كان شيئاً واحداً والمفروض صدق الميسور على أى من ميسوريه.

{أو بينه} أى التفريغ الفاحش {وبين الانحناء أو الميل إلى أحد الجانبين قدم ما هو أقرب إلى القيام} فإذا كان الانحناء أو الميل يسيراً قدم على التفريغ،

ولو دار الأمر بين ترك الانتصاب وترك الاستقلال قدم ترك الاستقلال فيقوم منتصباً معتمداً.

وكذا لو دار بين ترك الانتصاب وترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار،

وأما إذا كان كثيراً بحيث لم يعلم الأقربيه إلى القيام تخير لما تقدم، ومنه يعرف أن احتياط المستمسك بالتكرار محل نظر.

قال الشيخ الآملي في تقريراته: لو دار الأمر بين ترك أحد الأمور المقومه للقيام _ غير الاستقرار في مقابل المشى _ فهل يكون لبعض منها تقديم على الآخر أو يكون المكلف مخيراً، وجهان، والتحقيق أن يقال إنه يجب تقديم ما كان منها أقرب إلى القيام لو كان بينها تفاوت، وإلا فالتخير، انتهى.

{ولو دار الأمر بين ترك الانتصاب وترك الاستقلال قدم ترك الاستقلال فيقوم منتصباً معتمداً} لما تقدم من احتمال جوازه حال الاختيار، بل كان هو المختار، هذا بالإضافة إلى أنه أقرب إلى القيام فيشمله دليل الميسور، ويدل على ذلك العرف، فإنه إذا كان احترام العالم بالقيام، ولم يقدر إلا من الانحناء استقلالاً، أو الاعتماد منتصباً لم يشك العرف في أن الثاني أقرب إلى القيام المكلف به.

{وكذا لو دار بين ترك الانتصاب وترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار} كأنه لإجمال دليل الاستقرار، بخلاف دليل الانتصاب، لكن الظاهر تقديم الأقرب منهما، ولو لم يعلم الأقرب فالتخير لما سبق من عدم إجمال في دليل

ولو دار بين ترك الاستقلال وترك الاستقرار قدم ترك الأول فمراعاة الانتصاب أولى من مراعاة الاستقلال والاستقرار، ومراعاة الاستقرار أولى من مراعاة الاستقلال.

الاستقرار فلا- ترجيح إلا- بالأقربيه إلى الميسور، وإن لم يكن رجحان فالتخير، وكأنه لذا قال السيد البروجردى: بعض مراتب ترك الاستقرار مؤخر عن ترك الانتصاب.

{ولو دار بين ترك الاستقلال وترك الاستقرار قدم الأول} لما تقدم من جواز ترك الاستقلال اختياراً، أما لو لم نقل بذلك فلا يخفى أن مراتبهما مختلفه، فاللازم ملاحظه الأقرب منهما إلى المستقل المستقر، ولو لم يكن أقرب تخير، كما سبق وجهه.

{فمراعاة الانتصاب أولى من مراعاة الاستقلال والاستقرار، ومراعاة الاستقرار أولى من مراعاة الاستقلال} كذا عند المصنف، لكن عرفت عدم الكليه.

ثم إنه لو توقف أصل القيام أو بعض شروطه على شرب دواء أو تزريق إبره وجب لكونه مقدمه الواجب المطلق، ولو احتاج أصل القيام أو بعض شروطه إلى الانتقال من مكان إلى مكان وجب أيضاً لذلك. نعم تقدم الكلام فى السفينه مع إمكان اختيار الشاطئ.

ثم إنه لو كان مخيراً فى تقديم ناقص على ناقص جاز له أن يصلى صلاه هكذا وصلاه هكذا، أو أن يصلى ركعه هكذا وركعه هكذا، لأن التخير استمرارى ولا دليل على

أنه ابتدائي، ولو كان أحد الناقصين مقدماً فلم يقدر عليه ثم قدر عليه في أثناء الصلاة انتقل إليه كما ينتقل القاعد إلى القائم إذا قدر في أثناء الصلاة، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٦٤

مسأله _ ١٥ _ إذا لم يقدر على القيام كلاً ولا بعضاً حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى من جلوس

{مسأله _ ١٥ _ إذا لم يقدر على القيام كلاً} وهو القيام الكامل ذو الشرائط {ولا بعضاً} كالقيامات الناقصه التي سبقت أنها مقدمه على الجلوس {مطلقاً حتى ما كان منه بصورة الركوع} على تقدير صدق القيام عليه {صلى من جلوس} بلا إشكال ولا خلاف، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً، بل ضروره كما قيل ((١))، انتهى.

ويدل عليه، بالإضافة إلى ذلك وإلى إطلاق أدله الصلاه التي لا تترك بحال، فإذا لم يمكن قياماً تنزلت إلى الميسور منها، جملة من الروايات:

كصحيح جميل: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ما حد المرض الذي يصلى صاحبه قاعداً؟ فقال (عليه السلام): «إن الرجل ليوعك ويحرج ولكنه أعلم بنفسه إذا قوى فليقم» ((٢)).

وموثق زراره، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن حد المرض الذي يغطي فيه الصائم ويدع الصلاه من قيام؟ فقال (عليه السلام): «بل الإنسان على نفسه بصيره ((٣)) هو أعلم بما يطيقه» ((٤)).

والنبوي المروى في الفقيه: «المريض يصلى قائماً، فإن لم يستطع صلى جالساً»، الحديث. ((٥))

ص: ٢٤٥

١- المستند: ج ١ ص ٣٣٠ س ٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٨ الباب ٦ من القيام ح ٣

٣- سورة القيامه: الآيه ١٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٨ الباب ٦ من القيام ح ٢

٥- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٥ الباب ٥ في صلاه المريض ح ١

وفى حديث آخر، عن الصادق (عليه السلام)، عنه (صلى الله عليه وآله): «يصلى المريض قائماً، فإن لم يقدر على ذلك صلى جالساً». (١)

وفى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن الصلاة فى السفينه؟ فقال (عليه السلام): «إن أمكنه القيام فليصل قائماً وإلا فليقعد ثم ليصل» (٢).

إلى غيرها من روايات الصلاة فى السفينه.

وما دل على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى فى مرضه جالساً وصلى المسلمون خلفه قائماً (٣)، وما دل على أن علياً (عليه السلام) صلى _ بعد أن ضرب _ جالساً.

وخبر الوليد بن صبيح قال: صمت بالمدينه يوماً فى شهر رمضان فبعث إلى أبو عبد الله (عليه السلام) بصفعه فيها خل وزيت وقال: «أفطر وصل وأنت قاعد» (٤). إلى غيرها من الروايات.

ثم الظاهر إنه لا فرق فى الجالس بين الجالس على الأرض والجالس على الكرسي، فإن الانصراف إلى الأول لو كان فهو بدوى، كما أن احتمال تقديم الثانى لأنه أقرب إلى القيام لا وجه له لصدق الجلوس على كليهما، ولا دليل على أن الأقرب معتبر بهذا القدر، وإلا وجب القول بوجود الجلوس المرتفع قبل الجلوس المنخفض ولم يقل به أحد.

ص: ٢٦٦

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ الباب ١ من القيام ح ١٣
 - ٢- المصدر: ص ٧٠٥ الباب ١٤ ح ١
 - ٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤١٥ الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجماعة ح ١
 - ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من أبواب القيام ح ٣

وكان الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام فيجری فيه حينئذ جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد وغيره، ومع تعذره صلى مضطجاً

{وكان} اللانصب حينئذ {الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام} كما ذكره الجواهر وغيره، وذلك لأنصرف الأدله إليه، فإن البدل يجرى فيه ما يجرى في المبدل منه إلا ما يخرج بالدليل.

وعليه {فيجری فيه حينئذ جميع ما ذكر فيه} أى فى القيام {حتى الاعتماد وغيره} بل ربما يقال إن مثل «لا صلاه لمن لم يقم صلبه» ونحوه جار هنا ولا- بعد فى ذلك، ومنه يظهر أن قول المستمسك: أما البدليه فلا ريب فيها لكنها إنما تنفع فى وجوب الشرائط المذكوره لو كانت مجعوله بلحاظ جميع الأحكام وهو غير ظاهر، بل الظاهر البدليه عن القيام فى وفائه بمصلحته فى الجملة بحيث يثبت له وجوبه لا غير(١١)، انتهى، محل نظر.

{ومع تعذره صلى مضطجاً} بلا- إشكال ولا- خلاف، وعن المدارك بلا خلاف فيه بين الأصحاب، وفى المستند بالإجماع المحقق والمحكى فى المعبر والمنتهى والمدارك والحدائق وغيرها(١٢)، انتهى. بل لعله من الضروريات أيضاً، ويدل عليه النصوص المستفيضة.

ففى صحيح أبى حمزه، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى تفسير قوله تعالى: «الذين يذكرون»(١٣)؟ قال (عليه السلام): «وعلى جنوبهم الذى يكون أضعف من

ص: ٢٦٧

١- المستمسك: ج ٦ ص ١١٧

٢- المستند: ج ١ ص ٣٣١ س ٩

٣- سورة آل عمران: الآية ١٩١

المريض الذى يصلى جالساً»(١).

وموثق سماعه، سألته عن المريض لا- يستطيع الجلوس؟ قال (عليه السلام): «فليصل وهو مضطجع وليضع على جبهته شيئاً إذا سجد»(٢).

وفى النبوى المتقدم: «فإن لم يستطع صلى جالساً، فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيمن»(٣).

وخبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، سألته عن المريض الذى لا يستطيع القعود ولا الإيماء كيف يصلى وهو مضطجع؟ قال (عليه السلام): «يرفع مروحه إلى وجهه»(٤).

وموثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «المريض إذا لم يستطع أن يصلى قاعداً كيف قدر صلى، إما أن يوجه فيومى إيماءً، وقال: يوجه كما يوجه الرجل فى لحده وينام على جانبه الأيمن ثم يوحى بالصلاه، قال: فإن لم يقدر على أن ينام على جنبه الأيمن فكيف ما قدر فإنه له جائز ويستقبل بوجهه القبلة ثم يؤمى بالصلاه إيماءً»(٥).

وفى روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وإن لم يستطع أن يصلى جالساً صلى مضطجعاً لجنبه الأيمن ووجهه إلى القبلة»(٦)، الحديث. إلى غيرها.

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من القيام ح ١

٢- المصدر: ص ٦٩٠ ح ٥

٣- المصدر: ص ٦٩٢ ح ١٥

٤- قرب الإسناد: ص ٩٧، والوسائل: ج ٤ ص ٦٩٣ الباب ١ من القيام ح ٢١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ الباب ١ من القيام ح ١

٦- الدعائم: ج ١ ص ١٩٨

على الجانب الأيمن كهيئته المدفون، فإن تعذر فعلى الأيسر عكس الأول

{على الجانب الأيمن كهيئته المدفون} كما هو المشهور، ونسبه إلى الشهره البحار وغيره، وعن كشف اللثام أن عليه المعظم، وعن المعتمد والمنتهى الإجماع عليه، خلافاً لآخرين كموضع من المبسوط وظاهر الشرائع والنافع والتذكرة ونهايه الأحكام والإرشاد واللمعه والمدارك، كما نقله منهم المستند، بل حكى هذا أيضاً عن المقنعه، وحمل السيد والوسيله وغيرها أيضاً.

استدل الأولون بأنه مقتضى الجمع بين المطلق كالصحيحه والموثقه، وروايه الدعائم وغيرها، وبين المقيد كالنبوى وموثقه عمار وغيرهما.

أما القائلون بالتخير فقد اعتمد على المطلقات بتضعيف المقيدات، فإن النبوى وروايه الدعائم مرسلان، وموثقه عمار مضطربه دلالة، لكن الظاهر أنه لا وجه لهذا القول، إذ النبوى مرسل فى الفقيه الذى التزم صحه رواياته.

قال فى المستمسك: الإنصاف أن إرسال الفقيه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يدل على غايه الاعتبار عنده، وكفى به سبباً للوثوق(1)، وموثق عمار وإن كان فى صدره نوع إجمال إلا أن تتمته صريحه فى المطلوب، فلا يرفع اليد عنها بسبب إجمال الصدر، هذا بالإضافة إلى أن ضعف السند فى بعضها مجبور بالشهره _ كما قاله الفقيه الهمدانى _ فالعمل على المشهور متعين.

{فإن تعذر فعلى الأيسر عكس الأول} فلا يجوز الأيسر إلا مع تعذر الأيمن

ص: ٢٦٩

١- المستمسك: ج ٦ ص ١٢٠

كما عن الجامع والسرائر كذا في المستند، وصرح بذلك غير واحد منهم كما في مصباح الفقيه، وهو المعروف بين المتأخرين كما عن الشيخ المرتضى، ونسب إلى المشهور كما في المستمسك، لكن قالوا بأن كلمات القدماء على الأغلب خالية عن ذلك، فادعاء الشهره المطلقه لا تخلو من إشكال.

وكيف كان، فقد استدل لذلك بالنبوى المرسل في الفقيه، خلافاً لغير واحد حيث لم يعينوا الأيسر بعد الأيمن، بل صلى كيف شاء من الاستلقاء والاضطجاع، وذلك لإطلاق الأدله الكثيره التي لا تصلح المرسله لتقيدها فتحمل المرسله على الاستحباب، وقد تقدم بعض المطلقات.

ومنها ما رواه المحقق في المعتمد قال: روى أصحابنا عن حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «المريض إذا لم يقدر أن يصلى قاعداً يوجه كما يوجه الرجل في لحدته وينام على جانبه الأيمن ثم يومى بالصلاه، فإن لم يقدر على جانبه الأيمن فكيف ما قدر فإنه جائز ويستقبل بوجهه القبلة ثم يؤمى بالصلاه إيماءً» (١).

وما استظهره في الجواهر احتمله غيره من أنها روايه عمار عبر فيها المحقق بـ «حماد» اشتباهاً سهواً عن القلم غير تام، إذ لا وجه لهذا الاستظهار والاحتمال بلا- شاهد، وكم روايات كانت بأيديهم لم تصل إلينا، كما أنه كم من الروايات متشابهه بعضها مع بعض، وكذلك الإشكال في سندها بأنها مرسله، فإن نقل المعتمد لها يوجب الاعتبار.

وفي حديث الجعفریات، عن علي (عليه السلام)، عن رسول

ص: ٢٧٠

الله (صلى الله عليه وآله): «وإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة، فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن صلى مستلقياً رجلاه مما يلي القبلة» (١).

وفى حديث الدعائم، عن جعفر، عن آبائه، عن علي (عليهم السلام) نحوه إلا أنه زاد فى آخره: «يؤمى إيماءً» (٢).

وفى روايه الرواندى فى دعواته عنهم (عليهم السلام): «فإن لم يتمكن من الصلاه جالساً فليصل مضطجعاً على جانبه الأيمن وليسجد، فإن لم يتمكن من السجود أو ما إيماءً، وإن لم يتمكن من الاضطجاع فليستلق على قفاه وليصل مؤمياً»، الحديث. (٣)

ولا يخفى أن هذه الروايات الكثيره التى عمل بها جمهوره من الفقهاء صالحه لجعل النبوى أحد فردى التخيير فلا يتعين الأيسر بعد الأيمن، وإن كان أحد فرديه، بل كونه أفضل الفردين محل تأمل.

نعم لا- إشكال فى أنه أحوط لأنه تعين الاستلقاء لم يقل به أحد، بخلاف تعين الأيسر فيكون أحوط الفردين، ومنه يظهر وجه النظر فى كلام المستمسك حيث قال: ومن ذلك يظهر ضعف ما قيل من أنه إذا عجز عن الاضطجاع على الأيمن

ص: ٢٧١

١- الجعفریات: ص ٤٧ باب صلاه المريض

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٨ فى ذكر صلاه العليل

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٤ الباب ١٠ من القيام والنيه ح ١١

فإن تعذر صلى مستلقياً كالمحتضر

صلى مستلقياً، إذ الظاهر أن مستنده الموثق الذي لو تم إطلاقه فهو مقيد بالمرسل (١) _ انتهى.

أما ما ذكره المستند من أن جماعه قالوا بأنه مع تعذر الأيمن يستلقى فكأنه أراد أنهم أجازوا ذلك، لا أنهم عينوه حتى ينافى ما ذكرناه من الاحتياط، ولو أرادوا التعيين كان من دوران الأمر بين المحذورين، وفيه: يكون التخيير ويكون على الأيسر مما لا إشكال فيه أيضاً.

{فإن تعذر صلى مستلقياً كالمحتضر} بلا- إشكال ولا- خلاف، لأنه المقدار الممكن فيشملة دليل الميسور، وإطلاقات أدله الاضطرار، مثل ما رواه أبو بصير قال: سألته عن المريض هل تمسك له المرأة شيئاً يسجد عليه؟ فقال (عليه السلام): «لا، إلا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها، وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه» (٢).

وخصوص الروايات المتقدمة التي ذكرت الاستلقاء، أما بعد الجلوس، أو بعد تعذر الأيمن، أو بعد تعذر الأيسر، قال في المستند: لو عجز عن الصلاة مضطجعاً وجب عليه أن يصلى مستلقياً على قفاه بالإجماع والنصوص المتقدمة مستقبلاً للقبلة بباطن كفيه كالمحتضر، لروايتي الدعائم والعيون المتقدمتين المنجرتين بالعمل في المورد ممدوداً رجلاه، لأنه مقتضى كون بطنهما إلى القبلة (٣)، انتهى.

ص: ٢٧٢

١- المستمسك: ج ٦ ص ١٢١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٠ الباب ١ من القيام ح ٧

٣- المستند: ج ١ ص ٣٣١ س ٢٦

أقول: فى روايه العيون والطبرسى فى صحيفه الرضا (عليه السلام)، بسند الرضا (عليه السلام)، عن آباءه (عليهم السلام)، عن الرسول (صلى الله عليه وآله): «فإن لم يستطع أن يصلّى جالساً فليصل مستلقياً ناصباً رجله بحيال القبلة يؤمى إيماءً» (١).

وربما توهم أن المراد بالنصب رفع الساقين، لكنه خلاف ظاهر الروايه، فإن قوله: «بحيال» صارف عن إرادته الرفع من النصب، ثم لم لو يتمكن من الاستلقاء كذلك فهل يقدم الاستلقاء بأن يكون رأسه أو أحد جنبيه إلى القبلة أو يتخير أى صورته شاء ولو النوم على القفا؟ ربما يقال بأن الواجب كونه كالميت فى حال الصلاه عليه، لأنه موجه إلى القبلة فى الجملة، وربما يقال بتقديم كون أحد الجنين إلى القبلة على القفا، لأنه مسور الاضطجاع، لكن الأحوط تقديم الاستلقاء كيفما تمكن على القفا، لكن الظاهر أن هذه الاحتياطات على نحو لا ينبغى تركه إلا فى أصل الاستلقاء، فإنه لازم فى مقابل النوم على القفا.

ثم هل يجب فى حال الاستلقاء فيما كانت رجلاه إلى القبلة أن يجعل تحت رأسه شيئاً يصير وجهه مقابلاً للقبلة؟ قال بعض بأنه الأولى، وقال فى المستند: لا بأس به (٢).

ص: ٢٧٣

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٤ الباب ١٠ من القيام والنيه

٢- المستند: ج ١ ص ٣٣١ س ٢٨

ويجب الانحناء للركوع والسجود بما أمكن، ومع عدم إمكانه أوماً برأسه

أقول: مقتضى إطلاق الأدله أنه غير واجب، وإن كان أولى خصوصاً لما رواه عمار: «فإن لم يستطع أن ينام على جنبه الأيمن فكيف ما قدر فإنه له جائز ويستقبل القبلة بوجهه (ويستقبل الوجهه القبلة خ ل) ثم يومى بالصلاه إيماءً» (١).

{ويجب الانحناء للركوع والسجود بما أمكن} لا- ينبغي الإشكال فى أنه لو تمكن من القيام عن نومه للركوع والسجود الاختياريين وجب ذلك، لأن الضرورات تقدر بقدرها، وما فى الروايات من الإيماء يراد به الغالب من صوره عدم الإمكان وإلا فمن المستبعد جداً إرادته الإيماء مع قدره الكامله على الركوع والسجود، ولو لم يقدر على الاختيارى منهما وقدر على الميسور منهما وجب أيضاً لدليل الميسور، وإلا أوماً إيماءً، كما عليه النص والفتوى.

{ومع عدم إمكانه أوماً برأسه} بلا إشكال ولا خلاف، ومطلقات الإيماء مقيده بما دلّ على الإيماء بالرأس، كبعض النصوص المتقدمه وغيرها.

مثل روايه الفقيه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على رجل من الأنصار وقد شبكته الريح، فقال: يا رسول الله كيف أصلى؟ فقال (صلى الله عليه وآله): إن استطعتم أن تجلسوه فاجلسوه، وإلا فوجهوه إلى القبلة ومروه فليومى إيماءً ويجعل السجود أخفض من الركوع، وإن لا يستطيع أن يقرأ فاقروا عنده وأسمعه» (٢).

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٢ ص ٦٩١ الباب ١ من القيام ح ١٠

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٦ الباب ٥ فى صلاه المريض ح ٦

ومع تعذره فبالعينين بتغمضهما

وخبر إبراهيم الكرخي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قلت له: رجل شيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاء لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود؟ فقال (عليه السلام): «ليومي برأسه إيماءً وإن كان له من يرفع الخمره فليسجد، فإن لم يمكنه ذلك فليومي برأسه»^(١).

وخبر زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «المريض يؤمى إيماءً»^(٢).

ومع تعذره فبالعينين بتغمضهما { على ما نسب إلى المشهور، بل في المستند دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل ما رواه التهذيب مسنداً، عن محمد بن إبراهيم، عن حدثه، ورواه الفقيه مرسلًا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يصلى المريض قائماً، فإن لم يقدر على ذلك صلى جالساً، فإن لم يقدر على ذلك صلى مستلقياً يكبر ثم يقرأ، فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم يسبح، فإذا سبح فتح عينيه، فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع، فإذا أراد أن يسجد غمض عينيه ثم سبح، فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود، ثم يتشهد وينصرف»^(٣).

وقريب منه ما رواه الكافي مسنداً، عن محمد بن إبراهيم عن حدثه.

وفي روايه قطب الراوندي عنهم (عليهم السلام): فإن لم يتمكن من الصلاة جالساً فليصل مضطجعا على جانبه الأيمن وليسجد، فإن لم يتمكن من السجود

ص: ٢٧٥

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ الباب ١ من القيام ح ١١
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٠ الباب ١ من القيام ح ٤
 - ٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٥ الباب ٥ في صلاة المريض ح ١

وليجعل إيماء سجوده أخفض من ركوعه

أوماً إيماءً، وإن لم يتمكن من الاضطجاع فليستلق على قفاه وليصل مؤمياً يبدأ الصلاة بالتكبير يقرأ، فإذا أراد الركوع غمض عينيه، فإذا أراد الرفع فتحهما، فإذا أراد السجود غمضهما، فإذا أراد رفع رأسه ثانياً فتحهما، وعلى هذا تكون صلاته». (١)

أقول: وإن كان ظاهر الخبر كون التغميض لحال الاستلقاء، إلا أن الظاهر عدم الخصوصية، فالجالس إذا لم يتمكن من الإيماء بالرأس وكذلك المضطجع كان إيماءه بالتغميض، ومن الواضح أن خبر التغميض في المستلقى أخص من خبر الإيماء فاللازم تقييده به، فالقول بالتخير بين الإيماء والتغميض لا الترتيب محل نظر.

كما أن ما قاله الحدائق من أن التغميض مستفاد من مرسله محمد بن إبراهيم، إلا أن موردها الاستلقاء، ومورد الإيماء بالرأس في الروايات المتقدمه الاضطجاع على أحد الجانبين، والأصحاب قد رتبوا بينهما في كل من الموضعين والوقوف على ظاهر الأخبار أولى (٢)، انتهى. محل منع، إذ الأصحاب لم يفهموا ذلك إلا بالفهم العرفي الذي يرى أنه يجب التدرج إلى الأيسر فالأيسر، فالمضطجع ليس كالمستلقى في المرض، ولذا يمكنه غالباً الإيماء بالرأس بخلاف المستلقى فلذا قيل في الأول بالإيماء وفي الثاني بالتغميض، فلو قدر المستلقى كان حكمه الإيماء، لأنه ميسور، ولو لم يقدر المضطجع كان حكمه التغميض لأنه ميسور.

{وليجعل إيماء سجوده أخفض من ركوعه} عن الذكرى نسبتها إلى الأصحاب، وفي المستند أنه ظاهر الأكثر، بل قيل إنه قطعي، ويدل عليه مرسل الفقيه

ص: ٢٧٦

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٤ الباب ١٠ في القيام والنيه ح ١١

٢- الحدائق: ج ٨ ص ٨٠ في إيماء العينين س ١٦

للسجود على غمضها ويزيد في غمض العين للركوع

المتقدم عن النبي (صلى الله عليه وآله): «وجعل سجوده أخفض من ركوعه»^(١).

ومرسله الآخر، عن علي (عليه السلام): «والمقدم يجعل السجود أخفض من الركوع»^(٢).

وقد تكرر منا غير مره حجيه روايات الفقيه لضمانه لها، بالإضافة إلى أنه مقتضى دليل الميسور عرفاً، وفتوى الأصحاب، فخلافاً بعضهم اعتماداً على الأصل غير ضار، وهذا ولكن هل تغميض السجود أخفض أيضاً؟ احتمالان، من إطلاق ما عرفت من النص والفتوى في المقام، ومن إطلاق روايات التغميض، ولو كان اللازم مراعاة ذلك في التغميض لكان اللازم الإشارة إليه، فعدم الإشارة دليل عدم، وهذا أقرب كما اختاره كشف اللثام وغيره.

{و} لكن عن ابن حمزه وسالار وابن سعيد والمحقق والشهيد الثانيين وغيرهم أنهم قالوا بالفرق، وأنه {يزيد في غمض العين للسجود على غمضها للركوع} وكأنهم فهموا تقييد المطلق في المقام بما دل في غير المقام بجعل السجود أخفض، لكن عدم وحده المناط يوجب عدم التعدي.

وكيف كان لا-حاجه إلى أكثره للسجود لا-بالزمان بأن يغمض العين في السجود أكثر زماناً من تغميضها في الركوع، ولا بالكيفية بأن يعصر العين في السجود أكثر، ولا-فرق في الحكم المذكور بين الأعمى وغيره، لأن الأعمى يتمكن من الغمض، فقول المستند^(٣): والظاهر أن الأعمى العاجز عن الإيماء

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٢ الباب ١ من القيام ح ١٥

٢- المصدر: ح ١٦

٣- المستند: ج ١ ص ٣٣٢ س ١٨

والأحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجبهه

بالرأس يؤمى تعصير العينين إلخ، غير تام، إذ لا حاجة إلى العصر.

نعم من كان عينه مغمضه لمرض أو نحوه لا- يبعد فيه ذلك، لإطلاق دليل الإيماء الشامل للمقام، وربما يحتمل سقوط الإيماء لأنه لا يقدر على الإيماء بالرأس، ولا بغمض العين فلا تكليف له.

{والأحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجبهه} كما ذكره غير واحد، لدليل الميسور، ولجملة من الروايات:

كموثق سماعه: «فليصلّ وهو مضطجع وليضع على جبهته شيئاً إذا سجد فإنه يجزى عنه، ولن يكلف الله ما لا طاقة له به» (١)

ورواه الفقيه، سئل عن المريض لا يستطيع الجلوس أيصلى وهو مضطجع ويضع على جبهته شيئاً؟ قال (عليه السلام): «نعم لم يكلفه الله إلا طاقته» (٢).

وإشكال الفقيه الهمداني في دلالته الثانيه لأن الوضع على الجبهه رفع في السؤال فمن الجائز كونه مستحباً أو واجباً تخييرياً بينه وبين الإيماء فيه تأمل، إذ الظاهر أن الراوى سأل عن التكليف فلا استحباب كما أن الظاهر وجوبه تعيينياً لا تخييراً إلا إذا كانت هناك قرينه أخرى ولا قرينه إلا ورود الوضع هنا، وورود الإيماء في أخبار آخر، واللازم في مثل المقام الجمع لا التخير، والقول بأنه لو كان الوضع واجباً للزم أن لا- تخلو تلك الأخبار الكثيره الموميه إلى الإيماء عن الوضع غير تام، إذ الخبر الواحد الحجه كاف في التقيد،

ص: ٢٧٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٠ الباب ١ من القيام ح ٥

٢- الفقيه: ج ١ ص ٣٣٥ الباب ٥ في صلاه المريض ح ٢

بالإضافة إلى أنه مقتضى دليل الميسور.

وكيف كان فقد استدل لكون الوضع واجباً تَخِييراً، بصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن المريض؟ قال: «يسجد على الأرض أو على مروحه أو على مساوك يرفعه وهو أفضل من الإيماء»^(١).

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن المريض إذا لم يستطع القيام والسجود؟ قال (عليه السلام): «يومي برأسه إيماءً، وإن يضع جبهته على الأرض أحب إليّ»^(٢).

بتقريب أن الصحيح الأول يدل على التخيير بين الإيماء وبين الوضع على الجبهة، لكن الثاني أفضل، والصحيح الثاني يدل على أن الوضع على الأرض أفضل، وحيث إن الوضع مع إمكانه واجب فلا بد وأن يحمل على وضع شيء على الجبهة، هذا ولكن في دلاله كليهما نظر، إذ الصحيح الأول مجمل هل المراد منه أن الوضع أفضل في موضعه من الإيماء في موضعه.

قال في المستند: (ولا- ينافي الأفضلية للوجوب، إذ يراد أن ثواب ذلك حين وجوبه أكثر من ثواب ذلك حين وجوبه أيضاً) ^(٣)، انتهى. أو أن المراد منه إن الوضع على الجبهة مساوياً أو مروحةً أفضل من الإيماء. والصحيح الثاني

ص: ٢٧٩

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٧ الباب ١٠ في القيام والنيه ح ٢٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من القيام ح ٢

٣- المستند: ج ١ ص ٣٣١ س ٣٤

ظاهر في وضع الجبهة على الأرض لا وضع شيء على الجبهة، ولعل المراد بالأفضيله أنه إن كان عسراً عليه الوضع على الأرض لكنه لم يكن بالغاً، كان الوضع أفضل، وإن جاز الإيماء، كما ذكروا مثل ذلك فيمن يعسر عليه الوضوء أو الصوم حيث إن كون العسر غير البالغ يضع التكليف امتناناً جاز الصوم والوضوء وإن جاز أن يفطر ويتيمم.

وربما قيل بأن الوضع بدل عند تعذر الإيماء، حملاً لنصوص الوضع على ذلك، بشهادة خبر أبي جعفر (عليه السلام)، عن المريض الذي لا يستطيع القعود ولا الإيماء كيف يصلى وهو مضطجع؟ قال (عليه السلام): «يرفع مروحه إلى وجهه ويضع على جبينه ويكبر» (١).

وفيه: إنه أولاً: مجمل حيث لم يدل على أن وضع المروحة هل هو في حاله التكبير كأنه بدل عن رفع اليدين، أو في حاله السجود، بل يمكن أن يقال إن ظاهره الأول، كما قال بظهوره في ذلك المستمسك وغيره.

وثانياً: إنه لا دلالة فيه على أن الوضع بدل عند تعذر الإيماء، بل يمكن أن يكون الواجب الإيماء والوضوء، فإذا تعذر أحدهما بقى الآخر، فالإيماء قائم مقام الانحناء للسجود والوضوء قائم مقام وضع الجبهة على الأرض.

{والإيماء بالمساجد الآخر أيضاً} كما عن حاشية النجاه لشيخنا الأعظم رحمه الله، واستدل لذلك بدليل الميسور بعد كون الإيماء بدل، وباحتمال كون موضوع الإيماء جميع المساجد لا خصوص الجبهة، والظاهر عدم كون ذلك

وليس بعد المراتب المزبوره حد موظف فيصلى كيف ما قدر، وليتحر الأقراب إلى صلاه المختار

واجباً، بل ولا مستحباً، قال السيد البروجردى فى تعليقه: (لا يجب الإيماء بها) (١)، انتهى. ولا إشكال فى أنه لا يصدق عليه الميسور، كما أن الأدله الداله على الإيماء بين مصرح بكون الإيماء بالرأس وبين منصرف إليه، ولذا قال المستمسك (٢): إن كون المراد بالإيماء فيها جميع المساجد خلاف المنصرف... فلا محل للتوقف فيه.

{وليس بعد المراتب المزبوره حد موظف} لخلو النصوص عن ذلك {فصلى كيف ما قدر} نعم إذا لم يقدر على تغميض العينين غمض واحده، لعدم الشك فى كونه ميسوراً منه، كما أفتى بذلك الفقيه الهمدانى، ولو عجز عن ذلك أيضاً فعن كاشف الغطاء إنه يؤمى ببعض أعضائه كيده مثلاً، ولعله لدليل الميسور ولمطلقات الإيماء، وفيه: إن فى كون تحريك اليد ميسوراً _ فى المقام _ نظراً، كما أن المطلقات قد عرفت انصرافها إلى الرأس.

نعم لاشك فى أنه أولى، بل قال فى الجواهر: إنه لا يخلو من وجه، وإن كان ظاهر الأصحاب خلافه (٣)، وقال مصباح الفقيه: إن مراعاته أحوط.

{وليتحر الأقراب إلى صلاه المختار} لدليل الميسور، لكن كون ذلك على سبيل الوجوب مطلقاً محل نظر.

ص: ٢٨١

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٤٧

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٢٨

٣- الجواهر: ج ٩ ص ٢٧٠

وإلا فالأقرب إلى صلاه المضطر على الأحوط.

نعم لاشك في لزوم ذلك في بعض المراتب، مثلاً- كان الواجب على المستلقى أن يمد رجله، فإذا لم يتمكن من ذلك فلا إشكال في أنه يجب عليه أنه يكون طرف أسفله إلى القبلة، ولو نصب رجله عالياً، لا- أن يسقط ذلك بالمره حتى يجوز له أن يكون رأسه إلى القبلة.

ثم إن صور المسأله كثيره:

في بعضها يتخير، كما إذا دار أمره بين أن يكون مكبواً على وجهه أو في حاله السجود، أو أن يكون في حاله الاضطجاع خلاف القبلة رأسه إلى المشرق أو المغرب.

وفي بعضها يتعين، كما إذا دار أمر المكبوب بين أن يكون رجله إلى القبلة أو رأسه فإن الأول متعين.

وفي بعضها يحتاط كما إذا دار الأمر بين أن يؤمى للركوع أو للسجود، فإنه يحتاط بتقديم الأول، بل ربما يقال بتعيينه لتقديم المقدور، إذ لا عذر في عدم الإيماء للركوع بخلاف عدم الإيماء للسجود، إذ عذره عدم قدرته.

{وإلا فالأقرب إلى صلاه المضطر على الأحوط} كما تقدم في مثال تحريك اليد للركوع إذا لم يتمكن من الإيماء بالرأس.

ثم لا يخفى إن الإيماء بالرأس يلزم أن يكون مناسباً كأن يؤمى إلى القبلة لا إلى اليمين واليسار.

نعم إذا كان مستلقياً على خلاف القبلة بأن كأن طرف أيمنه إلى القبلة، احتمال لزوم كون إيمائه إلى طرف اليمين وهكذا، لأنه المنصرف من الإيماء، بالإضافة إلى ما تقدم في روايه الفقيه، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): «استلقى وأوماً

إيماءً وجعل وجهه نحو القبلة» (١١).

ثم هل يجب على المومى للركوع والسجود قصد البدليه؟ قيل: نعم، لأصالة الاشتغال، ولأنه ليس بركوع ولا سجود، فإذا قصد البدليه صار بدلاً، وإلا لم يكن بدلاً، وإذا لم يكن بدلاً لم يكن ركوعاً ولا سجوداً، لكن الظاهر عدم الاحتياج، إذ الإيماء بالقصد هو ركوع المضطر وسجوده، وأصل الاشتغال محكوم بالبراءة، كما أن الاحتياج إلى كونه بدلاً لا دليل عليه، وقد أطال الفقيه الهمداني الكلام حول هذا الموضوع وناقش في كلام الشيخ المرتضى حول عدم الاحتياج إلى قصد البدليه، فمن أراد الاطلاع الكامل حول المسألة فليرجع إليه.

ص: ٢٨٣

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٦ الباب ٥٠ فى صلاه المريض ح ٥

مسألة ١٦ _ إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً، وإن لم يتمكن من الركوع والسجود صلى قائماً وأوماً للركوع والسجود وانحنى لهما بقدر الإمكان

{مسألة ١٦ _ إذا تمكن من القيام لكن لم يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً} لدليل الميسور، ثم إنه سيأتى فى مبحث الركوع ما لو تمكن من الانحناء اليسير، إن شاء الله تعالى، كما أنه إذا تمكن من الركوع عن جلوس بأن يقوم ويكبر ويقرأ ثم يجلس ويركع منحنياً لوجود مرض فيه، يمنعه من أن يركع عن قيام مثلاً، وجب ذلك، لدليل الميسور أيضاً، إذ الساقط حينئذ القيام المتصل بالركوع فقط، بل ربما يقال لا حاجة إلى دليل الميسور، بل أصل أدله الصلاة تشمله، وإنما الساقط هو الشيء الذى لا يقدر عليه لأنه لا تكليف بالمتعذر أو المتعسر.

{وإن لم يتمكن من الركوع والسجود صلى قائماً وأوماً للركوع والسجود} لما سبق من بدليه الإيماء لهما {وانحنى لهما بقدر الإمكان} أما الانحناء للركوع لأنه داخل فى مفهوم الركوع، وسيأتى فى مبحث الركوع وجهه إن شاء الله تعالى، لكن بشرط أن يصدق عليه الركوع لا- مثل الانحناء بالرأس زياده على الإيماء، إذ لا دليل على ذلك، وأما الانحناء للسجود بقدر الإمكان فقد يستدل له بدليل الإيماء وأنه يجعله أخفض من ركوعه مما يستفاد منه محبوبيه الأخفضيه، وبدليل الميسور، لكن فى كليهما نظر، إذ الأخفضيه لا تلازم الإتيان بالقدر الممكن ولا مناطق قطعى حتى يتعدى منه إلى الممكن، وكونه ميسوراً من السجود خال عن الشاهد، فإن السجود وضع الجبهه على الأرض، فإذا لم

يتحقق ذلك لم يصدق السجود ولا ميسوره، وفرق بين أن يجلس للسجود وينحني ويرفع المسجد، فإنه يصدق السجود، وبين أن يخفض نفسه في حالة القيام بدون وضع جبهته على شيء، فإن الأول ميسور السجود بخلاف الثاني، ومنه يستفاد وجوب الانحناء بالقدر الممكن من القيام ووضع شيء يسجد عليه إن أمكن، لأنه ميسور السجود، اللهم إلا أن يقال إنه لو كان واجباً لزم التنبيه عليه، فعدم التنبيه دليل العدم، فتأمل.

وكيف كان فقد اختار كل من السيدين ابن العم والجمال رأى الماتن، ولذا لم يعلقا عليه، خلافاً للسيد البروجردى والحكيم، فقد اختارا ما ذهبنا إليه، قال الأول: الانحناء للسجود حال القيام ليس بلازم (١).

نعم إن تمكن من الجلوس والانحناء المحقق للسجود ولو برفع ما يسجد عليه وجب ذلك، وإلا فالواجب هو الإيماء، وقال الثاني يختص ذلك بصوره صدق الركوع الناقص لا السجود كذلك ولو برفع ما يسجد عليه، فإذا لم يصدق ذلك أجزأ الإيماء لعموم بدليته ولا تجب زياده الانحناء للأصل (٢)، انتهى.

وإن تمكن من الجلوس جلس لإيماء السجود استدل لذلك بقاعده الاشتغال وبأنه الميسور، إذ السجود يكون عن جلوس، وبأن الجلوس بين السجدين واجب وهو شيء مقدور فلا وجه لسقوطه، واختار هذا القول العلامة الطباطبائي في منظومته، وسكوت المعلقون على المتن دليل على إمضاءهم له، لكن الظاهر

ص: ٢٨٥

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٤٧

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٢٩

وإن تمكن من الجلوس جلس لإيماء السجود.

والأحوط وضع ما يصح السجود عليه على جبهته إن أمكن.

عدم لزوم ذلك، إذ الاشتغال محكوم بالبراءة، وصدق الميسور على ذلك ممنوع، إذ السجود وضع المساجد على الأرض، فإذا تعذر ذلك لم يكن الانحناء عن جلوس أقرب إليه من الانحناء عن قيام.

وأما قضيه الجلوس بين السجدين فيرد عليه:

أولاً: إن دليل وجوبه ظاهر في من يسجد لا مطلقاً، وإذا شك في وجوبه في هذا الحال فالأصل عدمه.

وثانياً: لا تلازم، فإنه يمكن أن يقال بأن يجلس بين الإيمائتين عن قيام، وحيث إنه لا يقول به أحد فلا يجب هذا أيضاً.

{والأحوط وضع ما يصح السجود عليه على جبهته إن أمكن} كما تقدم وجهه فراجع، ولو لم يقدر على ما يصح السجود عليه، فهل يضع وجهه على غيره، لأنه نوع من التعظيم، فيشمله دليل الميسور؟ احتمالان، وسيأتى الكلام فيه في باب السجود إن شاء الله تعالى، كما يأتى هناك بدليه الذقن عن الجبهة إلى آخر الأحكام الآتية هناك، إذ يجرى في البدل حكم المبدل منه.

مسألة ١٧ _ لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومياً، أو جالساً مع الركوع والسجود فالأحوط تكرار الصلاة

{مسألة ١٧ _ لو دار أمره بين الصلاة قائماً مومياً، أو جالساً مع الركوع والسجود فالأحوط تكرار الصلاة} خلافاً لمن قدم القيام، ولمن قدم الجلوس.

استدل الأول: بأن الخطاب بأجزاء الصلاة مرتب، فاللازم الإتيان بالجزء السابق حسب القدره، وحيث إنه قادر على القيام أول الصلاة، فاللازم أن يصلى قائماً، فإذا وصل الأمر إلى حال الركوع والسجود، فإنه حيث لا يقدر على الاختيارى منهما يأتي بأبدالهما، وهذا القول هو الأقرب، بل في الجواهر استظهار نسبته إلى الشهره عن بعض، بل عن الرياض عن جماعه دعوى الاتفاق عليه.

واستدل الثانى: بأن الركوع والسجود معاً أهم من القيام، فاللازم حفظ القدره لهما وإن كان القيام سابقاً، فحال المقام حال ما إذا علم فى صباح الصيام أنه لو لم يفطر لم يقو على مقابله أعداء الإسلام الذين يريدون الهجوم على البلد، فإنه يقدم الأهم وإن كان لاحقاً على المهم وإن كان سابقاً، أما أنهما أهم من القيام فلوضوح أنهما ركنان، بخلاف القيام فإنه ركن واحد، ولقوله (عليه السلام): «إن الصلاة ثلث طهور، وثلث ركوع، وثلث سجود»^(١)، وقوله (عليه السلام): «إن أول الصلاة الركوع»^(٢)

وأما أن الأهم يقدم، فلما تقدم من دلالة العقل على ذلك، وللمنط فى قتل

ص: ٢٨٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣١ الباب ٩ من الركوع ح ١

٢- المصدر: ص ٩٣٢ ح ٦

المسلمين الذين تترس بهم الكفار، وغيره من الموارد التي قدم الشارع فيها الأهم على المهم، كما أنه ربما يستدل لهذا القول أيضاً بأن الأمر بالقيام والركوع والسجود يتوجه إلى المكلف في أول الصلاة والتقدم الزماني للقيام لا يوجب ترجيحه حتى إذا كان القيام مساوياً في الأهمية مع الركوع والسجود فكيف إذا كان الركوع والسجود أهم.

أقول: وفي كلا الدليلين نظر واضح، أما الدليل الأول فلأنه لا شك في أنه إذا كان المتأخر أهم في نظر الشارع من المتقدم لزم تقديم المتأخر على المتقدم في حفظ قدره، وفي المقام لا يعلم ذلك، بل هو من قبيل أن يدور الأمر بين أن يقدر على صوم أول رمضان أو صوم الثالث والرابع معاً، فإنه لم يعلم لزوم تقديمهما على الأول، إذ لم يعلم الأهمية الشرعية إلى حيث أن يفطر في اليوم الأول بلا عذر ليحفظ قدرته لليومين الآخرين، ومثله ما لو دار أمره بين أن يقرأ السورة في الركعة الأولى وبين أن يقرأ الحمد والسورة في الركعة الثانية، فإنه لم يعلم الأهمية الموجهة للترجيح.

والحاصل: إن تعدد الواجب المتأخر لا يوجب استفادته الأهمية حتى يجب حفظ قدره بترك الواجب السابق، ومنه يعلم أن كون المقام من الأهم الذي يجب حفظ قدره له غير معلوم، وإن كانت الكبرى وهي وجوب حفظ قدره في الأهم مسلمة، والحديثان إنما يدلان على أهميته الثلاثة لا على التقديم، ولذا لو دار الأمر بين الطهور الاختياري وبين الركوع والسجود الاختياريين لم يكن دليل على لزوم تقديمهما عليه، بل يتطهر تطهراً اختيارياً، ويأتي بهما

مومياً، وأما الدليل الثاني فلأن مقتضى ما ذكره أنه لو دار الأمر بين القراءة فى الركعة الأولى والقراءة فى الثانية جاز له أن يقدم أيهما شاء، وهذا ما لا يقول به المستدل، لأنه يقدم الركوع والسجود على القيام، ولا يقول بالتخير بينهما، ويلزم عليه أن يقول مثل ذلك فيما دار الأمر بين صيام اليوم الأول أو اليوم الثانى وفيما لو دار الأمر بين ركوع الركعة الأولى وركوع الركعة الثانية وهكذا.

هذا مضافاً إلى أن التكليف بالمجموع لا ينافى التكليف التدرجى الموجب لإتيان الأول حسب قدره، فإن بقيت قدره للثانى أتى به اختيارياً، وإن لم تبق قدره للثانى أتى به اضطرارياً، ألا ترى أنه يجب الطهور للصلايتين بمجرد دخول الوقت حسب قوله (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجبت الصلاه والطهور»^(١)، فإذا كان له من الماء قدر وضوء واحد ولا- يتمكن أن يأتى بالوضوء الواحد إلا صلاه واحده. فهل يمكن أن يقال إنه يتمم للأولى مع قدرته على الماء ليحفظ الماء للثانية، بأن يكون مخيراً بينهما، فإنه لا يظن بالقائل فى المقام أن يقول بذلك فى مسأله حفظ الطهاره للصلاه الثانية، وكذا فى ذى العطاش المحتاج إلى شرب جرعه من الماء فى نهار رمضان فهل يشربها أول الصبح بلا حاجه أم يؤخرها إلى وقت العطش؟ إلى غير ذلك من الأمثله.

وعليه فاحتمال بعض، بل ميل كاشف اللثام، تبعاً لجامع المقاصد فى تقديم الجلوس والإتيان بالركوع والسجود ممنوع.

ومنه يعرف حكم دوران الأمر بين الركن وغير الركن إذ كان غير الركن مقدماً

ص: ٢٨٩

وفى الضيق يتخير بين الأمرين.

مثلاً دار الأمر بين القراءة وبين الركوع الاختياري، فإنه يلزم عليه أن يقدم القراءة.

وكيف كان فما ذكره المصنف من الاحتياط لا بأس به، وإن كان اللازم تقديم الصلاة قائماً.

وأما ما ذكره بقوله: {وفى الضيق يتخير بين الأمرين} فإنه محل منع، بل اللازم تقديم الصلاة قائماً، وقد جعله الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى على سبيل الاحتياط، بينما سكت عليه ابن العم.

ص: ٢٩٠

مسألة ١٨ _ لو دار أمره بين الصلاة قائماً ماشياً أو جالساً فالأحوط التكرار أيضاً

{مسألة ١٨ _ لو دار أمره بين الصلاة قائماً ماشياً أو جالساً فالأحوط التكرار أيضاً} فقد اختلفوا في ذلك إلى قولين:

الأول: ترجيح الصلاة ماشياً على الصلاة قاعداً، وهذا هو المحكى عن المفيد والفاضل والشهيد وغيرهم.

الثاني: الصلاة جالساً، وهذا هو المحكى عن المشهور، وهو الأقرب، ويدل عليه إطلاقات الانتقال إلى الجلوس لمن لم يقدر من القيام، وكون الجلوس ميسور القيام لمن لا يقدر عليه، لا المشى فإنه يرى كالأجنبي عن القيام.

استدل للقول الأول بأمور:

الأول: معتبره سليمان بن حفص المروزي، قال الفقيه (عليه السلام): «المريض إنما يصلى قاعداً إذا صار بالحال التي لا يقدر فيها على أن يمشى مقدار صلاته إلى أن يفرغ قائماً» (١)، وأورد عليه بضعف السند، بل جعله الفقيه الهمداني واضح الضعف، وضعف الدلالة لقوه احتمال كون المقصود بالرواية بيان عدم تحقق العجز عادة ما لم يبلغ ضعف المريض إلى هذا الحد، حيث إن الغالب كون الصلاة قائماً، ولو معتمداً على عصا أو حائط أو نحوه ميسوره لمن قدر على المشى بقدرها، دون من لم يقدر على ذلك، فهي منزلة على الغالب فلم يقصد بها ضابطه تعبدية يدور مدارها الحكم نفيًا وإثباتاً كي تنافي إطلاقات الجلوس لمن عجز عن القيام.

ص: ٢٩١

أقول: أما ضعف السند فغير ظاهر، بل عن العلامة في المختلف في بحث مفطريه الغيار توثيقه وكفى به حجه على وثاقته، وأما ضعف الدلالة فهو تام، بل ظاهر الرواية إن ميزان العجز ذلك لا أنه إذا قدر على المشى مشى فى الصلاة ولم يؤد الصلاة جالساً.

الثانى: إن صلاة الماشى فاقده للوصف الذى هو الاستقرار، بخلاف صلاة القاعد، فإنها فاقده لأصل القيام، وفقد الوصف مقدم على فقد الأصل، لأن درك الأصل أولى من درك الوصف.

وفيه: إن القيام ينصرف عن مثل المشى، فالماشى لا يسمى قائماً، كما أن الماشى على يديه ورجليه لا يسمى قاعداً، فالماشى فاقده للقيام لا أنه فاقده لوصف القيام مع وجود أصل القيام.

الثالث: إطلاقات أدله القيام بعد أن يقتصر فى تقييدها بالاستقرار على القدر المتقين، وهو حاله التمكن، وفيه: ما عرفت فى جواب الثانى.

الرابع: قاعده الميسور، فإن الماشى ميسور القائم بخلاف القاعد، وفيه: عدم تسليم إن الماشى ميسور القائم، بل الظاهر عند العرف الملقى إليه الكلام أن الماشى مباين للقائم، كما أن القاعد كذلك، إلا أن الدليل دل على الثانى مما يفهم منه أنه ميسوره بنظر الشارع، بل ربما يقال إن القيام المتحقق فى ضمن المشى بنظر العرف أمر أجنبى عن القيام المعتبر فى الصلاة، بل الجلوس مستقراً مستقبلاً القبلة أقرب إلى هيئه المصلى لديهم من القيام ماشياً إلى جهتها، ومنه يظهر أن قول المستمسك: إن البناء على وجوب الصلاة ماشياً فى فرض

المسأله قوى جداً محل نظر، بل الظاهر من الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى موافقه المشهور حيث إنهم فى حال الضيق اختاروا الجلوس.

ثم إنه لو دار الأمر بين القيام الماشى والجلوس الماشى قدم الأول بلا إشكال، لأنه أقرب إلى القيام المستقر.

ص: ٢٩٣

مسألة _ ١٩ _ لو كان وظيفته الصلاة جالساً وأمكنه القيام حال الركوع وجب ذلك

{مسألة _ ١٩ _ لو كان وظيفته الصلاة جالساً وأمكنه القيام حال الركوع} بأن يقوم فيركع عن قيام {وجب ذلك} تحصيلاً للقيام المتصل بالركوع الذي هو واجب، بل ركن على المشهور، بل وللقيام بعد الركوع، بل واجب أيضاً لأن الركوع الاختياري مقدم على الركوع الاضطراري في حاله الجلوس.

أقول: للمسألة فروض:

الأول: أن يتمكن من القيام قبل الركوع ثم يجلس ويأتي بالركوع جالساً ثم يقوم بعد الركوع الجالس ثم يأتي بالسجده عن القيام.

الثاني: تمكنه من القيام الأول قبل الركوع.

الثالث: تمكنه من القيام الثاني بعد الركوع.

الرابع: تمكنه من الركوع الاختياري فقط، بأن يقوم منحنياً إلى الركوع ثم يسترسل إلى الجلوس بدون قيام بعد الركوع.

الخامس: أن يتمكن من القيام السابق والركوع الاختياري فقط.

السادس: أن يتمكن من الركوع الاختياري والقيام اللاحق.

الظاهر إنه إذا لم يتمكن من الركوع الاختياري لم يجب عليه القيام _ في الصور الثلاث الأول _ إذ ظاهر الأدلة أن القيام قبل الركوع وبعد الركوع إنما هما لأجل الركوع الاختياري، فإذا لم يقدر عليه لم يكن موضع للقيام أصلاً، وإذا تمكن من الركوع الاختياري وجب القيام _ في الصور الثلاث الأخر _ لأن الضرورات تقدر بقدرها، واحتمال عدم الوجوب لإطلاق أدله الصلاة قاعداً، لا وجه له، حيث أنها لا إطلاق لها من هذه الجهة، بل المنصرف منها صورته العجز الكامل.

مسألة ٢٠ _ إذا قدر على القيام في بعض الركعات دون الجميع، وجب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز

{مسألة ٢٠ _ إذا قدر على القيام في بعض الركعات دون الجميع وجب أن يقوم إلى أن يتجدد العجز} وذلك لدليل التكليف المقتضى للإتيان به اختيارياً إلى أن يسقط بالعجز، وما ذكره المستمسك من أن المرجع قاعده الميسور وهو يحصل بالقيام ثم الجلوس وبالجلوس ثم القيام ولا- ترجيح لأحد الفردين على الآخر بالنظر إلى نفس الميسور، ولكن الظاهر من العقلاء ترجيح التطبيق الأول على الثاني (١) إلخ، فيه موارد للنظر.

إذ يرد عليه: أولاً: إن المرجع دليل التكليف لا دليل الميسور.

وثانياً: إنه لو كان المرجع الميسور لزم تقديم القيام، لأنه لا معسور بالنسبة إلى الزمان الذي يتمكن فيه من التكليف التام.

وثالثاً: ترجيح العقلاء للتطبيق الأول غير معلوم، بل الموارد تختلف بنظر العقلاء والغالب أنهم يرون عدم الفرق بين التطبيقين، ألا ترى أنه لو كان غريقان أحدهما أبعد عن الجرف والآخر أقرب فترك العبد الأقرب ونجى الأبعد، وإن كان ذلك أوجب تأخير زمان النجاء، لأن الأقرب كان يمكن نجاته في الساعه الأولى بخلاف الأبعد الذي كان يمكن نجاته في الساعه الثانيه، لم يكن العبد ملوماً عند العقلاء.

ورابعاً: إن كون ميزان العقلاء ذلك لا يستلزم اتباع الشرع لهم هذا، نعم

ص: ٢٩٥

وكذا إذا تمكن منه فى بعض الركعه لا فى تمامها.

نعم لو علم من حاله أنه لو قام أول الصلاه لم يدرك من الصلاه قائماً إلا ركعه أو بعضها، وإذا جلس أولاً يقدر على الركعتين قائماً أو أزيد مثلاً، لا يبعد وجوب تقديم الجلوس

الشرع يرى لزوم التطبيق الأول بميزان آخر، وهو أنه لا اضطرار الآن فلا يحق له ترك التكليف لحفظ قدره، كما سبق بيانه.

{و كذا إذا تمكن منه فى بعض الركعه لا فى تمامها} قدّم القيام وأخر الجلوس لما تقدم.

{نعم لو علم من حاله أنه لو قام أول الصلاه لم يدرك من الصلاه قائماً إلا ركعه أو بعضها، وإذا جلس أولاً يقدر على الركعتين قائماً أو أزيد مثلاً، لا يبعد وجوب تقديم الجلوس} لأنه من دوران الأمر بين الأهم والمهم، وقد سبق لزوم ملاحظه الأهم المتأخر فيقدمه على المهم المتقدم، وقد قرر المتن على هذا جملة من المعلقين كالسيدين ابن العم والجمال، لكن فى تعليقه السيد البروجردى: «بل لا يبعد وجوب تقديم القيام وكذا ما بعده»^(١)، وهذا هو الظاهر لما سبق فى المسأله السابعه عشره من لزوم تقديم السابق وعدم جواز حفظ قدره للاحق إلا- فيما علم أن الشارع جعل اللاحق أهم من السابق، وليس المقام من معلوم الأهميه فى مورد الدوران بين السابق واللاحق، وإن كان من معلوم الأهميه فى

ص: ٢٩٦

١- تعليقه السيد البروجردى: ص ٤٧

لكن لا يترك الاحتياط حينئذ بتكرار الصلاة، كما أن الأحوط في صورته دوران الأمر بين إدراك أول الركعة قائماً والعجز حال الركوع، أو العكس أيضاً، تكرار الصلاة

مورد دوران الأمر بين الواجب وبين الواجب الواحد، فيما كانا عرضيين، مثلاً إذا غرق اليوم إ، وكان يعلم بأنه يغرق غداً إنسانان، ولم يكن له قدره لإنقاذ هذا، أو إنقاذ الاثنين غداً، لزم إنقاذ هذا، أما إذا غرق الآن في جانب من الماء إنسان، وفي جانبه الآخر إنسانان لزم إنقاذ الاثنين، ولا منافاه بين المسألتين.

{لكن لا يترك الاحتياط حينئذ بتكرار الصلاة} لاحتمال الأهميه في كل جانب.

{كما أن الأحوط في صورته دوران الأمر بين إدراك أول الركعة قائماً والعجز حال الركوع أو العكس أيضاً تكرار الصلاة} لتعارض القيام الركني حال تكبيره الإحرام والركوع الاختياري الذي هو ركن، فيجمع بين الأمرين بتكرار الصلاة، إلا أن الأقرب تقديم القيام في أول الصلاة ويكفي ذلك فلا يجب التكرار، كما سبق وجهه.

مسألة ٢١ _ إذا عجز عن القيام ودار أمره بين الصلاة ماشياً أو راكباً، قدم المشى على الركوب.

{مسألة ٢١ _ إذا عجز عن القيام ودار أمره بين الصلاة ماشياً أو راكباً قدم المشى على الركوب} بناءً على تقديم المشى على الجلوس لا- إشكال فيه، لأنه إذا كان الجلوس الذى له استقرار مؤخراً عن المشى كان الجلوس بلا استقرار مؤخراً عن المشى بطريق أولى، ومنه يعرف أن مراده الراكب الجالس، كما إذا كان على الدابة، لا الراكب القائم كما إذا كان فى القطار الحديدى مثلاً ويحتمل تقديم الركوب لما يستفاد من أقوالهم (عليهم السلام) من أن من لا يستطيع الصلاة قائماً يصلى جالساً، لكن الأظهر أنه مخير بين المشى والركوب، إذ كلاهما فاقد للقيام ولا دليل على تقديم أحدهما على الآخر، هذا بالإضافة إلى ما فى تقديم المشى أنه لو كان ذلك واجباً لزم التنبيه عليه فى الروايات المتعرضه لحكم الصلاة راكباً، وأنه إنما تصح راكباً إذا لم يقدر على المشى لغلبه إمكان مشى المسافر حاله الصلاة بترك الركوب، فعدم التنبيه عليه دليل العدم.

مسألة ٢٢ _ إذا ظن التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير بل وكذا مع الاحتمال.

{مسألة ٢٢ _ إذا ظن التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير} قد تقدم غير مره أن الأبدال الاضطراريه يجوز البدار إليها، وذلك لإطلاق أدلتها بدون التنبيه من الشارع على وجوب التأخير مع أن المتعارف في أزمته الروايات إتيان المسلمين للصلاه في أول وقتها، فوجوب التأخير إنما هو على القاعده الأوليه القائله بأنه لو تعذر الفعل الاختياري للموسع في بعض الوقت وجب فعله في جزء آخر من الوقت لا- يتعذر فعله الاختياري فيه، لكن هذه القاعده محكومه بإطلاق الأدله، ومنع إطلاق الأدله على كثرتها في مختلف أبواب الاضطرار غير وجيه.

فقوله بوجوب التأخير مع الظن، {بل وكذا مع الاحتمال} محل منع، هذا مضافاً إلى أنه لو كان المعيار التمكن آخر الوقت لزم القول بأنه لو جاء به في أول الوقت مع القطع ببقاء العذر ثم زال العذر لزم التكرار، فليس المعيار في الصحه وعدم الصحه الظن وعدم الظن، والاحتمال وعدم الاحتمال، بل ولا الرجاء وعدم الرجاء، كما ذكره آخرون، بل المعيار زوال العذر واقعاً وعدم زوال العذر واقعاً، والقول بأنه مع ظن زوال العذر ورجائه واحتماله لا يجوز التقديم خال عن الدليل، إذ لا دليل على التحريم بقصد الرجاء، أما في التوصليات فلا دليل إطلاقاً، وقد تقدم الكلام في مثل هذه المسأله مفصلاً فراجع.

مسألة ٢٣ _ إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو ببطء برئه جاز له الجلوس

{مسألة ٢٣ _ إذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض أو ببطء برئه جاز له الجلوس} إن جاز تحمل ذلك المرض، وإلا وجب الجلوس إن لم يجز تحمله، والمسألة لا إشكال فيها ولا خلاف، ويدل عليه بالإضافة إلى أن مقتضى القاعدة في كلا شقي المسألة، بعض الروايات:

كصحيح ابن مسلم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل والمرأه يذهب بصره فيأتيه الأطباء فيقولون نداويك شهراً أو أربعين ليله مستلقياً كذلك يصلى فرخص في ذلك؟ وقال (عليه السلام): «فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه» ((١)). ((٢))

وروايه الفقيه، عن سماعة بن مهران قال: سألته (عليه السلام) عن الرجل يكون في عينيه الماء فينزح الماء منها فيستلقى على ظهره الأيام الكثيره، أربعين يوماً أو أقل أو أكثر، فيمتنع من الصلاه إلاّ إيماءً وهو على حاله؟ فقال (عليه السلام): «لابأس بذلك» ((٣)). وأضاف عليه في روايه التهذيب: «ليس شيء مما حرّم الله إلاّ وقد أحله لمن اضطر إليه» ((٤)).

وروايه الفقيه: سأل الصادق (عليه السلام) بزيع المؤذن فقال له: إني أريد أن أقدح عيني؟ فقال لي: «افعل»، فقلت: إنهم يزعمون أنه يلقي على قفاه كذا

ص: ٣٠٠

١- سورة البقره: الآيه ١٧٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٩ الباب ٧ من القيام ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٥ الباب ٥٠ في صلاه المريض ح ٣

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٨٠ الباب ٣ في القيام ح ٢

وكذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع، وكذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبع أو نحو ذلك.

وكذا يوماً لا يصلي قاعداً؟ قال (عليه السلام): «افعل» (١).

ورواه علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل نزع الماء من عينيه أو يشتكى عينه ويشق عليه السجود هل يجزيه أن يومي وهو قاعد أو يصلي وهو مضطجع؟ قال (عليه السلام): «يومي وهو قاعد» (٢).

ومن هذه الأخبار يظهر أنه لا فرق بين خوف الضرر أو كون ذلك حرجياً.

{وكذا إذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع} أو خاف من الاضطجاع جاز له الاستلقاء.

{وكذا إذا خاف من لص أو عدو أو سبع نحو ذلك} كل ذلك للقاعده والمناطق في هذه الروايات.

ولو صلى كذلك ثم تبين أنه لم يكن يضره الصلاة الكاملة كفى ما صلى، ولا يحتاج إلى الإعادة، وقد تقديم مثل هذه المسألة مفصلاً في بعض المباحث السابقة، بشقوقها المختلفه، فراجع.

ص: ٣٠١

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٦ الباب ٥٠ في صلاة المريض ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٩ الباب ٧ من القيام ح ٢

مسألة ٢٤ _ إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام فالظاهر وجوب مراعاة الأول

{مسألة ٢٤ _ إذا دار الأمر بين مراعاة الاستقبال أو القيام، فالظاهر وجوب مراعاة الأول} فإنه إذا دار بين الاستدبار الفاقد حتى قبله المضطر _ أى ما بين اليمين واليسار _ وبين ترك القيام يقدم ترك القيام، لأنه يستفاد من حديث «لا تعاد» (١) أهميه قبله، أما إذا دار بين ترك القيام أو ترك قبله المختار أى نقطه قبله، فإذا أراد القيام انحرف إلى ما بين اليمين واليسار، وإذا أراد قبله لزم عليه الجلوس، فالظاهر أنه يقدم القيام، إذا أمر قبله أهون من أمر القيام فإنه ركن _ كما تقدم _ بخلاف الانحراف عن نقطه قبله إلى ما بين اليمين واليسار.

وفى المسألة فروع أخر تُعلم من قاعده ترجيح الركن، وإذا لم يكن ركن فى البين قدم ما يصدق عليه أنه ميسور، أو ما كان إلى الميسور أقرب، وإذا لم يكن كل ذلك فالتخير.

أما القول بلزوم الاحتياط للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما، وعدم دليل على أحدهما فهو خلاف ما يستفاد من النصوص والفتاوى من أنه لا تجب صلواتان فى وقت واحد، ولذا تراهم فى هذه المسألة وغيرها لم يفتوا بالتكرار بأن يصلى مع الاستقبال جالساً تاره، وبدون الاستقبال تاره أخرى، والقول بأن مرادهم فيما إذا لم يكن له وقت لأكثر من صلاه واحده خلاف ظاهر كلامهم أولاً، ويلزم القضاء للطرف الآخر من العلم الإجمالى إذا وجب الاحتياط _ إذا كان له حال التكليف من الوقت متسع _ ثانياً، فتأمل.

ص: ٣٠٢

مسألة ٢٥ تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام

مسألة _ ٢٥ _ لو تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس، ولو عجز انتقل إلى الاضطجاع، ولو عجز عنه انتقل إلى الاستلقاء، ويترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال إلى أن يستقر

{مسألة _ ٢٥ _ لو تجدد العجز في أثناء الصلاة عن القيام انتقل إلى الجلوس} بلا إشكال ولا خلاف، وقد ادعى فيه عدم الخلاف جماعه، لإطلاق أدله البدليه الشامله للعجز الطارئ، وانصرافها إلى العجز الابتدائي بدوى، ولا يجوز له ترك هذه الصلاة واستينافها جالساً، لأنه إبطال للعمل فيما كان الإبطال حراماً.

ولا فرق في ذلك بين أن يقدر بعد الصلاة من القيام أم لا، لإطلاق الأدله، واحتمال وجوب الاستيناف متوقف على عدم جواز البدار، وقد عرفت ما فيه، هذا مضافاً إلى أنه حتى مع القول بعدم جواز البدار يكتفى بإتمام هذه الصلاة، لأنه فرق بين ما إذا علم قبل التلبس بالصلاه زوال العذر، وبين ما إذا زال العذر في أثناءها، فإن إطلاق النص والفتوى دال على الكفايه في الثانى، ولذا نسبه الفقيه الهمداني إلى إطلاق فتوى الأصحاب، فأشكال الشيخ المرتضى في المسأله محل نظر.

{ولو عجز انتقل إلى الاضطجاع، ولو عجز عنه انتقل إلى الاستلقاء} لما سبق، فإن الدليل فى الجميع واحد {ويترك القراءة أو الذكر فى حال الانتقال إلى أن يستقر} كما عن غير واحد كالكركى والأردبيلى والمدارك وغيرهم، لكن عن الأكثر كما فى المستمسك، بل المشهور كما فى المستند، بل

عن الأصحاب كما فى الذكرى: أنه يقرأ فى حال الانتقال، والأقرب الأول، لأن الاستقرار شرط مع القدرة، فرغ اليد عنه يحتاج إلى دليل مفقود، هذا مضافاً إلى ما يشعر به روايه السكونى، حيث قال فى المصلى يريد التقدم؟ قال: «يكف عن القراءة فى مشيه حتى يتقدم ثم يقرأ» (١).

استدل للقول الثانى: بالاستصحاب، وبأن الهوى أقرب إلى القيام، فتجب المبادره حاله إلى الإتيان بما أمكن من القراءة والذكر، إذ الأمر دائر بين فوات الأقرب إلى القيام وفوات الاستقرار، والثانى أولى، لأن فوات الوصف أولى من فوات الموصوف.

وفى كلا الدليلين نظر، إذ الاستصحاب لا يدل على وجوب القراءة، ولا على جوازها بعد اشتراط الاستقرار، وكون القراءة حال الهوى أقرب أول الكلام، بل الميسور عرفاً القراءة حال الجلوس المستقر.

ثم إنه لو كان الهوى تدريجاً بفترات استقرار بينها، فالظاهر جواز القراءة فى تلك الفترات لأنها أقرب إلى القيام من الجلوس، فـدليل الميسور يشملها.

ومنه يعلم أنه لو عجز عن القيام لكنه يبقى فى حال الهوى بحيث لا يعسر ذلك، يجوز له ذلك ولا يجب الجلوس، وأدله وجوب الجلوس فيمن لم يقدر على القيام منصرفه عنه.

ص: ٣٠٤

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٠ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة ... ح ٢١

مسألة _ ٢٦ _ لو تجددت القدره على القيام فى الأثناء انتقل إليه، وكذا لو تجدد للمضطجع القدره على الجلوس، أو للمستلقى القدره على الاضطجاع، ويترك القراءه أو الذكر فى حال الانتقال

{مسألة _ ٢٦ _ لو تجددت القدره على القيام فى الأثناء انتقل إليه} بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعاه غير واحد، وذلك لشمول الأدله الداله على وجوب الإتيان بالقيام له، فإن إطلاقه كإطلاق الفتاوى شامل لطرو القدره، والانصراف إلى القدره قبل الصلاة بدوى، وقد عرفت إشكال الشيخ المرتضى (رحمه الله) فى المسأله السابقه مع جوابه، وعليه فلا يجب الاستيناف ولو كان فى سعه الوقت.

{وكذا لو تجدد للمضطجع القدره على الجلوس أو للمستلقى القدره على الاضطجاع} بلا إشكال ولا خلاف للدليل السابق، ومنه يعلم لو تجدد للمضطجع على اليسار القدره للاضطجاع على اليمين.

{ويترك القراءه أو الذكر فى حال الانتقال} بلا إشكال هنا، إذ اللازم القراءه والذكر حال القيام وهو قادر _ حسب الفرض _ فلا- يحق له أن يقرأ فى حال النهوض أو حال الانتقال، إذ يجب عليه القراءه فى حال الاضطجاع لا حال الاستلقاء، أو فى حال كونه على اليمين لا- على اليسار، ثم هل يجب الانتقال فى فروع المسأله السابقه وهذه المسأله فيما لو استلزم الانتقال استدبار القبلة؟ احتمالات، البقاء والانتقال وقطع الصلاة واستينافها.

أما البقاء فلأنه من دوران الأمر بين المحذورين فيقدم البقاء استصحاباً، وأما الانتقال فلأهميه القبلة وقد انتقل الرسول (صلى الله عليه وآله) فى قصه تحويل القبلة، مع أنه استلزم أن يكون فى بعض اللحظات مستدبراً وقريباً من الاستدبار، لأنه دار نصف دائره من دبر القبلة إلى القبلة.

وأما القطع فلأن كلا من البقاء والانتقال محذوره أشد من محذور القطع، فإن دليل حرمة قطع الفريضة منصرفه عن مثل المقام، وهذا الأخير هو الأقرب.

ثم إن ترك القراءة أو الذكر في حال الانتقال إنما هو إذا كان له وقت واسع، وكذلك في ما ذكره من القطع والاستيناف، أما إذا لم يكن له وقت قرأ وذكر في حال الانتقال وانتقل ولو استلزم دبر القبلة، تقديماً للوقت على كل الشرائط والأجزاء كما تقدم الكلام فيه في بحث الوقت.

ص: ٣٠٦

مسألة _ ٢٧ _ إذا تجددت قدره بعد القراءه قبل الركوع قام للركوع وليس عليه إعادة القراءه.

وكذا لو تجددت في أثناء القراءه لا يجب استئنافها، ولو تجددت بعد الركوع فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه، وإن كان قبل تمامه ارتفع منحياً إلى حد الركوع القيامي، ولا يجوز له الانتصاب ثم الركوع، ولو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود، لكون انتصابه الجلوسى بدلاً عن الانتصاب القيامي

{مسألة _ ٢٧ _ إذا تجددت قدره بعد القراءه قبل الركوع قام للركوع} بلا إشكال لما تقدم من الانتقال إلى حال قدره لشمول أدلتها له {وليس عليه إعادة القراءه} لما سبق من صحه ما أتى به في حال العجز لشمول أدله العجز له.

{وكذا لو تجددت} قدره {في أثناء القراءه} أو الذكر كالتسيحات {لا يجب استئنافها، ولو تجددت بعد الركوع، فإن كان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه} لتحصيل القيام بعد الركوع {وإن كان قبل تمامه} أو بعد الانحناء قبل الذكر {ارتفع منحياً إلى حد الركوع القيامي} وذلك لأن تكليفه الآن الركوع القيامي فلا وجه لأن يتم الذكر أو أن يبدأ بذكر الركوع في هذا الحال.

{ولا يجوز له الانتصاب ثم الركوع} لأنه مستلزم لزياده الركوع فتبطل الصلاه {ولو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود لكون انتصابه الجلوسى بدلاً عن الانتصاب القيامي} ولا دليل على أنه يجب أن يكون السجود عن قيام حتى يقال بأنه حيث قدر على ذلك وجب، ولذا لو نسي

ويجزى عنه لكن الأحوط القيام للسجود عنه.

السجود وجلس بعد القيام عن الركوع ثم تذكر سجد بدون أن يقوم ثانياً ليكون سجوده عن قيام، وسيأتى الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

{و} كيف كان، فهذا الانتصاب الجلوسى بدل عن القيامى فـ {يجزى عنه، لكن الأحوط القيام للسجود عنه} لاحتتمال وجوب السجود عن قيام، أو احتمال أنه ما لم يسجد فهو موضع القيام فلا اضطرار إلى الانتصاب الجلوسى، وكأنه لما ذكرناه قوى السيد البروجردى وجوب القيام، وإن سكت على المتن ابن العم وغيره.

ص: ٣٠٨

مسأله _ ٢٨ _ لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام، فإن كان بعد تمام الذكر جلس منتصباً ثم سجد، وإن كان قبل الذكر هوى متقوساً إلى حد الركوع الجلوسى ثم أتى بالذكر.

{مسأله _ ٢٨ _ لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام، فإن كان بعد تمام الذكر جلس منتصباً {بدلاً عن القيام منتصباً الذى كان واجباً فى حال الاختيار {ثم سجد} ولا يجوز له أن يسجد بدون الجلوس الانتصابى {وإن كان قبل الذكر} أو فى أثناءه {هوى متقوساً إلى حد الركوع الجلوسى} إذ لا- يحق له أن يقوم قبل الذكر أو تمامه {ثم أتى بالذكر} أو أتمه، ولو سهى فى بعض الفروع السابقه فأتى بشيء زائد أو ناقص، فإن كان ركناً وفات محل الناقص بطلت، وإلا صحّت.

مسأله ٢٩ _ يجب الاستقرار حال القراءة والتسيحات، وحال ذكر الركوع والسجود، بل في جميع أفعال الصلاة وأذكارها، بل في حال القنوت والأذكار المستحبه

{مسأله ٢٩ _ يجب الاستقرار حال القراءة والتسيحات، وحال ذكر الركوع والسجود، بل في جميع أفعال الصلاة وأذكارها} لما سبق من النص والإجماع على ذلك في مسأله تكبيره الإحرام والقيام {بل في حال القنوت والأذكار المستحبه} المؤقته، مثل التسيحات الأربعة المستحبه وذكر الركوع المستحبه، وكذا ذكر السجود ومستحبات حال التشهد، لا غير المؤقته التي يجوز الإتيان بها في الصلاة.

أما جواز عدم الاستقرار في غير المؤقته فلعدم الدليل، بل حالها حال ما إذا أتى بها في غير الصلاة، فالأصل جواز عدم الاستقرار. أما لزوم الاستقرار في المؤقته، فهو المشهور، بل ادعى عليه الجواهر الإجماع، تبعاً لدعوى العلامة الطباطبائي في منظومته، ويدل عليه جملة من الروايات السابقة:

كقوله (عليه السلام): «وليتمكن في الإقامه كما يتمكن في الصلاة»^(١).

وقوله (عليه السلام) في روايه الحلبي عن الصلاة في السفينه؟: «إن كانت محمله ثقيه فإذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائماً». ^(٢)

وقوله (عليه السلام) في خبر السكوني: «يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم إلى الموضع الذي يريد ثم يقرأ». ^(٣)

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٣٦ الباب ١٣ من الأذان والإقامه ح ١٢

٢- المصدر: ص ٧٠٥ الباب ١٤ من القيام ح ٢

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٠ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ح ٢١

كتكبيره الركوع والسجود.

نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق في حال عدم الاستقرار لا بأس به

بل ويشير أو يؤيد ذلك بعض روايات الالتفات.

هذا لكن في المستمسك أشكل في اشتراط الاستقرار في القنوت والأذكار المستحبه، وقال أخيراً ولا بد من المراجعة والتأمل، وقد استشهد لعدم إطلاق وجوب الاستقرار بأن المشهور لا يقولون به في جلسه الاستراحه.

أقول: سيأتي الكلام في جلسه الاستراحه إن شاء الله تعالى.

وقد ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «اجلسوا في الركعتين حتى تسكن جوارحك ثم قوموا فإن ذلك من فعلنا» (١). وسيأتي تتمه الكلام في الطمأنينه مطلقاً إن شاء الله تعالى.

أما ما ذكره المصنف من قوله: {كتكبيره الركوع والسجود} ففي وجوب الاستقرار فيه كلام، إذ لا نص صريح في ذلك، ولا إجماع مقطوع به، بل سيره المتدينين على التحرك وعدم الاستقرار، مثل حال (سمع الله) و(بحول الله)، فالجزم بوجوب الاستقرار محل نظر، وإن كان الاحتياط بالاستقرار فيها لا بأس به.

{نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق في حال عدم الاستقرار لا بأس به} لما سبق من أن الذكر المطلق حاله في الصلاة كحاله خارج الصلاة، ولا دليل على وجوب الاستقرار فيه في الصلاة، فالأصل عدم وجوبه.

ص: ٣١١

١- الخصال: ص ٦٢٨ حديث الأربعمائيه

وكذا لو سبَّح أو هَلَّل، فلو كبر بقصد تكبير الركوع في حال الهوى له أو للسجود كذلك أو في حال النهوض يشكّل صحته، فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد الذكر المطلق

{أو كذا لو سبَّح أو هَلَّل} أو أتى بسائر الأذكار والأدعية والقرآن في حال القيام والركوع أو السجود أو الجلوس، فإنه لا يشترط فيها الاستقرار للأصل.

{فلو كبر بقصد تكبير الركوع في حال الهوى له أو للسجود كذلك أو في حال للنهوض} فالظاهر صحته، وإن كان خلاف الاحتياط.

أما قول المصنف: {يشكّل صحته} فقد عرفت ما فيه، ثم إن الإشكال إنما هو مع العلم والعمد، أما بدونها فحديث «لا تعاد» (١) محكّم فيه، كما أشار إلى ذلك بعض المعلقين.

وأما ما ذكره المستمسك بقوله: الخلل في التكبير في حال الهوى ليس من أجل فقد الاستقرار، بل من جهة فقد المحل، فإن محل التكبير للركوع والسجود حال الانتصاب لاحال الهوى (٢) إلخ.

ففيه: إن كون المحل ذلك لا ينافي الصحة إذا صدق عرفاً أنه أتاه في ذلك المحل، وإن كان له نوع حركة إلى الهوى أو النهوض.

{فالأولى لمن يكبر كذلك أن يقصد الذكر المطلق} الذي لا يشترط فيه الاستقرار بلا إشكال.

ص: ٣١٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٤٤

نعم محل قوله: (بحول الله وقوته) حال النهوض للقيام.

{نعم محل قوله: (بحول الله وقوته) حال النهوض للقيام} كما سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

ص: ٣١٣

مسأله ٣٠ _ من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن أمكنه، وإلا وضع ما يصح السجود عليه على جبهته كما مر.

{مسأله ٣٠ _ من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده إن أمكنه}، كونه واجباً في حال القيام مومياً محل نظر، كما أنه لا يحتاج إلى الرفع في حالتى الاستلقاء والاضطجاع {وإلا} وضع ما يصح السجود عليه على جبهته كما مر {الكلام فيه، وقد مر توقف المصنف فى وجوب الوضع وإذا تجدد قدره له فى حاله السجود ينتقل إلى السجده الاختياريه بدون رفع الرأس مما يصح السجود عليه، سواء كان قبل الذكر أو بعده أو فى حاله، لما تقدم فى تجدد قدره حاله الركوع.

مسأله ٣١ _ من يصلي جالسا يتخير بين أنحاء الجلوس، نعم يستحب له أن يجلس جلوس القرنصاء

{مسأله ٣١ _ من يصلي جالسا يتخير بين أنحاء الجلوس} كما هو المشهور، وذلك لإطلاق الأمر بالجلوس الشامل لجميع أنحاءه، بالإضافة إلى صحيح عبد الله بن المغيرة وصفوان وابن أبي عمير، عن أصحابهم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الصلاة في المحمل: «صلّ متربعا ومدود الرجلين وكيف أمكنك» (١).

وربما يقال بأن ذيله ينصرف إطلاق صدره، إذ ظاهره أنه يصلي حسب الممكن لا حسب ما يختار، هذا ولكن المعنى الأول أظهر.

وعن معاوية بن ميسره، أن سنانا سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمدّ في الصلاة إحدى رجله بين يديه وهو جالس؟ قال (عليه السلام): «لا بأس» ولا أراه إلا أن قال: «في المعتل أو المريض» (٢) وزاد في الكافي: وفي حديث آخر: «يصلي متربعا وماداً رجله كل ذلك واسع» (٣).

ومنه يعلم أن ما ذكره الدعائم محمول على الاستحباب، فقد روى عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من صلى جالسا تربيع في حال القيام، وثنى رجله في حال الركوع والسجود والجلوس إن قدر على ذلك» (٤).

{نعم يستحب له أن يجلس جلوس القرنصاء} وهو أن ينصب فخذه وساقه

ص: ٣١٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٣ الباب ١١ من القيام ح ٥

٢- المصدر: ج ١

٣- المصدر: ح ٢

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٨ في ذكر صلاة العليل

رافعاً إليه عن الأرض كما في المستند وغيره، بل هو المنسوب إلى المشهور، وبهذا فسروا حسن حمران، عن أحمدهما (عليهما السلام): «كان أبي إذا صلى جالساً ترّبع، فإذا ركع ثنى رجله» (١).

لكن في المستند نفى أن يكون الحديث المذكور مستنداً للحكم وإنما مستنده فتوى بعض الفقهاء، بل تصريح المنتهى بالإجماع على استحبابه.

أقول: لا- إشكال في استحباب أصل التربع، بل عن الخلاف والمعتبر والمدارك الإجماع عليه، والظاهر استحباب كلا معنييه، المعنى المتبادر إلى الذهن للتبادر، والمعنى القرنصائي للفتوى، ونفى استحباب التربع بالمعنى اللغوي لبعض الروايات:

مثل ما رواه الكافي في جلسه الطعام وفيها: «ولا- يضع إحدى رجله على الأخرى ولا- يتربع فإنها جلسه يبغضها الله ويمقط صاحبها». (٢)

وفي روايه أخرى في جلسه رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ولم ير متربعا قط». غير تام، إذ لا منافاه بين استحباب التربع حاله الصلاه للزوم أن يكون الإنسان في كمال الاطمينان حال حضوره بمحضر المولى جل وعلا، وكرهته في سائر الأحوال، لأنه نوع من جلوس المتكبرين، كما أن حل الأزرار مكروهه في حاله المشى مستحبه في حاله الصلاه.

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٣ الباب ١١ من أبواب القيام ح ٤

٢- الكافي: ج ٦ ص ٢٧٢ باب الأكل متكأ ح ١٠

وهو أن يرفع فخذيته وساقيه، وإذا أراد أن يركع ثنى رجليه، وأما بين السجدين وحال التشهد فيستحب أن يتورك.

وكيف كان فالمصنف رجح المشهور فقال: {وهو أن يرفع فخذيته وساقيه} وكأن لكونه أقرب إلى القيام وأنسب بمقام العبودية، كذا علله غير واحد، لكن في تماميه التعليل تأملاً.

{وإذا أراد أن يركع ثنى رجليه} كما هو المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه، ويدل عليه حسن حمران وروايه الدعائم، ومن الروايه يعلم استحباب ذلك حال السجود والجلوس أيضاً، وعن عده من الأصحاب تفسير التشنيه بأنها افتراش الرجلين تحته بحيث إذا قعد يقعد على صدرهما بغير إقعاد.

{وأما بين السجدين وحال التشهد فيستحب أن يتورك}، أما في حال التشهد فوفقاً للشيخ وجماعه من الأصحاب _ كذا في المستند _ بل نسبه بعض إلى سائر المتأخرين، واستندوا في ذلك إلى استحباب التورك في التشهد مطلقاً بضميمه أن أحكام الصلاه الاضطراريه هي أحكام الصلاه الاختياريه إلا ما خرج، وليس المقام مما خرج.

هذا وعن جامع ابن سعيد استحباب التربع، وتردد في الشرائع والنافع. قال في المستمسك: _ تبعاً لغيره _ وكأنه لإطلاق حسن حمران السابق، لكنه قيل إنه لا يصلح لمعارضه ما دلّ على استحباب التورك في مطلق التشهد، كصحيح زراره الآتي إن شاء الله تعالى في محله، والعمده أن ظاهر الحسن استحباب التربع فيما قبل الركوع لا مطلقاً (1)، انتهى.

ص: ٣١٧

وإنما كان ظاهر الحسن ذلك، لأن قوله (عليه السلام): «صلى جالساً»^(١) ما يقابل القيام في حاله الاختيار. لكن فيه: يكفي في الحكم فتوى الفقيه من باب التسامح، ثم إن خبر الدعائم المتقدم يدل على التشبه حال الجلوس، فالمستحب في حاله أحد الأمور الثلاثة: التورك، والتربع، والتثنيه، وأما بين السجدين فقد استظهر استحبابه في الجواهر، وكأنه لصحيح حماد الوارد في بيان كيفية الصلاة، والظاهر استحباب التثنيه أيضاً، لخبر الدعائم، وأما خبر حرمان فلا يدل على استحباب التربع في المقام، لما عرفت من الإشكال فيه.

بقي أمور:

الأول: الظاهر أنه تصح الجماعة بالنسبة إلى صلاة الجالس وغيره، ولها صور:

الأولى: أن يقتدى أحد الأربعة: الجالس والقائم المومي والنائم باضطجاع بكلا قسميه والمستلقى، بالصحيح الواقف، ولا ينبغي الإشكال في ذلك مع اجتماع سائر شرائط الجماعة.

الثانية: أن يقتدى الثلاثة بالجالس، ولا إشكال فيه أيضاً، نعم لا يصح اقتداء المؤمي بالجالس، لما سيأتي في باب الجماعة من عدم صحه اقتداء القائم بالجالس.

الثالثة: لا يصح اقتداء الأيمن بالأيسر، والمضطجع بالأيمن بالمضطجع بالأيسر، والمستلقى، للمناط في عدم صحه اقتداء القائم بالجالس.

الرابعة: لا ينبغي الإشكال في أن كلا من الأربعة يتأخر عن الإمام الواقف

ص: ٣١٨

وكذلك بالنسبة إلى بعضهم مع بعض في الجملة.

أما كيفية اقتداء المستلقى بمثله فهل يتقدم المأموم عن الإمام عكس جماعه الواقفين، لاعتبار تقدم رأس الإمام على رأس المأموم أم يتأخر؟ _ كما في الجماعات المتعارفه _ احتمالان، وإن كان الظاهر الثاني، لأنه هو المنسب إلى الذهن من وحده مقام الإمام في كل من الاختياريه والاضطرابيه.

الخامسه: لو كان الإمام نائماً على خلاف القبلة، أو واقفاً أو جالساً كذلك _ اضطراباً _ فهل يصح الاقتداء به مطلقاً، أو لا يصح مطلقاً، أو يصح لمن هو على شكله في كونه على دبر القبلة، لا- لمن هو على طبق القبلة؟ احتمالات من إطلاق أدله الجماعه، ومن انصراف الأدله إلى ما كان الإمام به المصلى على طبق القبلة، ومن أن الأحسن لا يقتدى بالأنزل، للمناط في عدم اقتداء القائم بالجالس، وهذا أقرب.

السادسه: الظاهر أنه لا يضر الاتصال بين المأموم الأحسن إلى الإمام بالمأموم الأنزل، لإطلاق أدله الجماعه، والانصراف لو كان فهو بدوى، فيجوز أن تكون الواسطه بين المأموم القائم والإمام مأموم جالس أو مستقل مثلاً.

أما هل يصح أن تكون الواسطه مأموماً على خلاف القبلة لاضطرابه؟ احتمالان، فإذا كانت أسره المستشفى بعضها خلاف القبلة صحت إمامه أحدهم لهم على الصحه، ولا تصح إذا كان من على خلاف القبلة الواسطه والصحه، وإن كانت غير بعيدة إلا أن الاحتياط في الترك.

ثم إنه تصح صلاه الجماعه للمشاه إذا اضطروا إلى ذلك، لكن اللازم حفظ قدر بعد يجوز للمأموم فى بقائه الجماعه، وذلك لإطلاق أدله الجماعه، وفى المقام فروع آخر تظهر مما ذكرناه والله سبحانه العالم.

الثانى: الظاهر صحه ركوع الجالس بما يسمى ركوعاً، كما ذكره المستند وغيره، فلا يلزم محاذاه جبهته لمكان سجده، كما كان يفعل ذلك الراكع من قيام كما ذكره بعض، ولا أن يرفع فخذه من الأرض استناداً إلى وجوبه حال القيام والأصل بقاؤه كما عن بعض كتب الشهيد (رحمه الله) وذلك لإطلاق الأدله ولا دليل على الخصوصيه.

والظاهر أن الركوع من الجلوس لا يلزم فيه أن يقوم بقدر ثم يركع وإن قدر على ذلك، إذ لا دليل عليه، وكونه ميسوراً فلا يسقط بالمعسور، فيه نظر، إذ لا يسمى ذلك ميسوراً فى العرف.

ثم إنه لا ينحنى المستلقى والمضطجع للركوع وإن أمكن ذلك ولم يوجب صرفه عن القبله، إذ لا دليل عليه وكونه ميسوراً وشبيهاً بانحناء القائم محل نظر كما عرفت.

والمصلى واقفاً مؤمياً أو جالساً أو نائماً بكل أقسامه لا يلزم أن يلصق مساجده الستة الباقية بالأرض، أو بما يصح السجود عليه، أو وضع ما يصح السجود عليه وإن أمكن، لعدم الدليل، وكونه واجباً فى حال الاختيار والآن يقدر عليه فيستصحب وجوبه غير تام، إذ خلو الأدله عنه مع غفله العامه بل ظاهر رفع المروحه ونحوها فى بعض النصوص يعطى عدم اللزوم.

ثم إنه حيثما قلنا بوجوب رفع شىء للجبهته فهل يكفى أن يلصقه بها، أو يلزم الفصل والوصل حال السجود؟ الظاهر كفايه الإلصاق لما سنذكره فى بحث

السجود من عدم لزوم قلع التربة عن الجبهه بين السجدين، فتأمل.

الثالث: حد العجز والمرض الذى يجوز الصلاه الأنزل، هو ما كان عسراً أو حرجاً أو اضطراراً فعلاً، أو يخاف من ذلك إذا صلى بالأحسن، وذلك لإطلاق بعض الأدله هنا، ولقاعده الضرر والحرج والعسر، وللمنط فى باب الصوم وغيره من أن خوف الضرر ونحوه مسقط للحكم.

فعن جميل، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) ما حد المريض الذى يصلى صاحبه قاعداً؟ فقال (عليه السلام): «إن الرجل ليوعك ويحرج ولكنه هو أعلم بنفسه ولكن إذا قوى فليقم». (١)

أما روايه (٢) سليمان بن حفص المروزى المتقدمه فى المسأله الثامنه عشره، فقد عرفت عدم دلالتها على خلاف ما ذكرناه.

ومثلها فى عدم الدلاله ما رواه الجعفرىات، عن على (عليه السلام): أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) سئل متى يصلى المريض قاعداً؟ قال: «إذا لم يستطع أن يقرأ فاتحه الكتاب وثلاث آيات قائماً فليصل قاعداً». (٣)

وقريب منها روايه الدعائم (٤)، إذ لا شك فى أن ذلك ميزان تقريبي، كما أن الحكم بالجواز لا يخص صورته عدم الإمكان، بل الضرر والحرج والخوف كاف.

ص: ٣٢١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٨ الباب ٦ من القيام ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٩ الباب ٧ من القيام ح ٤

٣- الجعفرىات: ص ٤٧ باب صلاه المريض

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٨ فى ذكر صلاه العليل

أما ما تقدم من روايه الكرخي: رجل شيخ كبير لا- يستطيع القيام إلى الخلا لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود؟ فقال (عليه السلام): «ليوم برأسه إيماء»^(١). فلا دلالة فيه على أن المعيار عدم الإمكان، بل هو مصداق من مصاديق الجواز كما هو واضح.

الرابع: لو صلى بالأحسن ثم تبين كونه ضاراً صحت صلاته، لحديث «لا تعاد»^(٢) وغيره، ولو صلى بالأنزل ثم تبين أنه كان يقدر بالأحسن، فالظاهر الصحة أيضاً لحديث «لا تعاد» إذا جاء بالركوع والسجود الاختياريين، وكذلك إذا لم يأت بهما إلا اضطرارياً، وذلك لأن الأمر مفوض إلى نظره، حيث قال (عليه السلام): «هو أعلم بنفسه»^(٣). وقد ذكروا في باب الخوف من الصوم والخوف من استعمال الماء ما ينفع المقام فراجع.

ثم الظاهر إن بعض مراتب الحرج والضرر ليسوغ الصلاة بالأحسن وبالأنزل على التفصيل الذي تقدم في مسأله من يصح له كل من الوضوء والتيمم، والذي يأتي في كتاب الصوم في مسأله من يجوز له الصيام والإفطار.

الخامس: لا شك في أنه لو تمكن من الإتيان بالصلاة الاختياريه إذا لم يأت بكل المستحبات وجب ترك المستحبات ليتمكن من الصلاة الاختياريه، أما إذا جاء ببعض المستحبات الخارجه مثل الأذان والإقامه ثم عجز بسبب

ص: ٣٢٢

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٨ الباب ٥٠ في صلاة المريض ح ٢٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩٩ الباب ٦ من القيام ح ٣

ذلك، فإنه لا- ينبغي الشك في صحة صلاته وعدم استلزامها القضاء، فإنه بسوء اختياره أدخل نفسه في موضوع الأنزل، وإذا تحقق الموضوع تحقق الحكم، وفي هذا الباب فروع كثيرة نكتفي منها بهذا المقدار، والله سبحانه العالم المسدد.

ص: ٣٢٣

مسألة ٣٢ _ يستحب في حال القيام أمور:

{مسألة ٣٢ _ يستحب في حال القيام أمور} على المشهور، بل أرسلوها إرسال المسلمات، نذكرها مقدمه لذكرها جمله من الروايات الداله على ذلك.

ففي صحيحه حماد المرويه في التهذيب والكافي، عن حماد قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) يوماً: «يا حماد، تحسن أن تصلي؟» قال: فقلت: يا سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاه، قال: «لا عليك، حماد قم فصل»، قال: فقامت بين يديه متوجهاً إلى القبلة فاستفتحت الصلاه فركعت وسجدت، فقال: «يا حماد لا تحسن أن تصلي، ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستون سنه أو سبعون سنه فلا يقيم صلاه واحده بحدودها تامه»، قال حماد: فأصابني في نفسي الذل، فقلت: جعلت فداك فعلمني الصلاه، فقام أبو عبد الله (عليه السلام) مستقبل القبلة منتصباً، فأرسل يديه جميعاً على فخذي، قد ضم أصابعه، وقرب بين قدميه حتى كان بينهما قدر ثلاث أصابع منفرجات، واستقبل بأصابع رجليه جميعاً القبلة لم يحرفهما عن القبلة، وقال بخشوع: «الله أكبر»، ثم قرأ الحمد بترتيل، و«قل هو الله أحد»، ثم صبر هنيهة بقدر ما يتنفس وهو قائم، ثم رفع يديه حيال وجهه، وقال: «الله أكبر» وهو قائم، ثم ركع وملاً- كفيه من ركبتيه منفرجات، وردّ ركبتيه إلى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صب عليه قطره من ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره، ومدّ عنقه، وعمّض عينيه، ثم سبح ثلاثاً بترتيل، فقال: «سبحان ربي العظيم وبحمده»، ثم استوى قائماً، فلما استمكن من القيام، قال: «سمع الله لمن حمده»، ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيال وجهه، ثم سجد وبسط كفيه مضمومتى الأصابع بين يدي ركبتيه حيال وجهه، فقال: «سبحان

ربى الأ-على وبحمده» ثلاث مرات، ولم يضع شيئاً من جسده على شىء منه، وسجد على ثمانيه أعظم على الكفين والركبتين وأنامل إبهامى الرجلين والجبهه والأنف، وقال (عليه السلام): «سبعه منها فرض يسجد عليها وهى التى ذكرها الله عزوجل فى كتابه فقال: إن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً»(١)، وهى الجبهه والكفان والركبتان والإبهامان، ووضع الأنف على الأرض سنه، ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً، قال: «الله أكبر» ثم قعد على فخذه الأيسر وقد وضع ظاهر قدمه الأيمن على بطن قدمه الأيسر، وقال: «استغفر الله ربي وأتوب إليه»، ثم كبر وهو جالس، وسجد السجده الثانيه، وقال كما قال فى الأولى، ولم يضع شيئاً من بدنه على شىء منه فى ركوع ولا سجود وكان مجنحاً، ولم يضع ذراعيه على الأرض فصلى ركعتين على هذا، ويداه مضمومتا الأصابع وهو جالس فى التشهد، فلما فرغ من التشهد سلم فقال: «يا حماد هكذا صلّ».(٢)

وصحيحته الثانيه المرويه فى الفقيه قريبه منها، إلا- أنه أضاف: «عند ما أراد السجود ووضع يديه على الأرض قبل ركبتيه»، ثم أضاف بعد قوله: «يا حماد هكذا صلّ»: «ولا- تلتفت ولا- تعبث بيديك وأصابعك ولا تبزق عن يمينك ولا يسارك ولا بين يديك».(٣).

ص: ٣٢٥

١- سورة الجن: الآيه ١٨

٢- الكافى: ج ٣ ص ٣١١ باب افتتاح الصلاه ... ح ٨. التهذيب: ج ٢ ص ٨١ الباب ٨ فى كيفية الصلاه ح ٦٩

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٩٧ الباب ٤٥ فى وصف الصلاه

أحدها: إسدال المنكبين.

الثاني: إرسال اليدين.

الثالث: وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين، اليمنى على الأيمن، واليسرى على الأيسر.

الرابع: ضم جميع أصابع الكفين.

وفي صحيح زراره، المروى في التهذيب والكافي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا قمت في الصلاة فلا تلتصق قدمك بالأخرى، دع بينهما فصلاً، إصبعاً أقل ذلك، إلى شبر أكثره، وأسدل منكبيك، وأرسل يديك، ولا تشبك أصابعك، ولتكونا على فخذيك قبالة ركبتك، وليكن نظرك في موضع سجودك»^(١). إلى آخر الحديث.

إذا عرفت هذه الأحاديث نقول:

{أحدها: إسدال المنكبين} كما في صحيح زراره.

{الثاني: إرسال اليدين} كما في صحاح حماد وزراره.

{الثالث: وضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين، اليمنى على الأيمن واليسرى على الأيسر} كما في صحيح زراره، وقوله: «اليمنى» إلخ هو المنصرف من الصحيح كما لا يخفى، كما أن المنصرف منه كون ظهرهما إلى الخارج وبطنهما إلى الفخذ.

{الرابع: ضم جميع أصابع الكفين} كما في صحيحه حماد.

ص: ٣٢٦

١- التهذيب: ج ٢ ص ٨٣ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٧٦. والكافي ج ٣ ص ٣٣٤ باب القيام والقعود في الصلاة ح ١

الخامس: أن يكون نظره إلى موضع سجوده.

السادس: أن ينصب فقار ظهره ونحره.

السابع: أن يصف قدميه مستقبلاً بهما متحاذيتين بحيث لا تزيد إحداهما على الأخرى ولا تنقص عنها.

الثامن: التفرقه بينهما بثلاث أصابع مفروجات أو أزيد إلى الشبر.

{الخامس: أن يكون نظره إلى موضع سجوده} كما في صحيحه زراره.

{السادس: أن ينصب فقار ظهره ونحره} كما في صحيحه حماد، وفي مرسل حريز المتقدم، في تفسير قوله تعالى: «فصلّ لربك وانحر»^(١) «النحر: الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه ونحره»^(٢).

{السابع: أن يصف قدميه مستقبلاً بهما متحاذيتين بحيث لا تزيد إحداهما على الأخرى ولا تنقص عنها} كما يستفاد من صحيحه حماد.

وفي الرضوى (عليه السلام): «وإذا أردت أن تقوم إلى الصلاة فلا تعم متكاسلاً» _ إلى أن قال: _ «وتقف بين يديه كالعبد الآبق المذنب بين يدي مولاه، وصف قدميك، وانصب نفسك، ولا تلتفت يمينا ولا شمالا، وتحسب كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» _ إلى أن قال: _ «ولا تتك مره على رجلك ومره على الأخرى»^(٣).

{الثامن: التفرقه بينهما بثلاث أصابع مفروجات أو أزيد إلى الشبر} كما في صحيح حماد، لكن في صحيح زراره: «إصبعاً أقل ذلك، إلى شبر أكثره»^(٤).

ص: ٣٢٧

١- سورة الكوثر: الآية ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٤٩٤ الباب ٢ من القيام ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ٢

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٨٣ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٧٦

التاسع: التسويه بينهما فى الاعتماد.

العاشر: أن يكون من الخضوع والخشوع كقيام العبد الذليل بين يدى المولى الجليل.

{التاسع: التسويه بينهما فى الاعتماد} كما فى الرضوى (عليه السلام).

{العاشر: أن يكون من الخضوع والخشوع كقيام العبد الذليل بين يدى المولى الجليل} كما فى الرضوى (عليه السلام) وغيره، وقد تقدم بعض الروايات الداله على خشوعهم (عليهم السلام) فى صلاتهم.

هذا ولكن يستفاد من بعض الروايات اختلاف المرأه عن الرجل فى بعض الآداب.

ففى صحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا قامت المرأه فى الصلاه جمعت بين قدميها ولا تفرج بينهما، وتضم يديها إلى صدرها لمكان ثدييها، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذيها لثلاثاً كثيراً فترتفع عجيزتها، فإذا جلست فعلى أليتيها ليس كما يجلس الرجل، وإذا سقطت للسجود بدأت بالقعود وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت فى جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتها من الأرض، وإذا نهضت انسلت انسلالاً لا ترفع عجيزتها أولاً» (١).

ص: ٣٢٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٦ الباب ١ من أفعال الصلاه ح ٤

يجب فى صلاه الصبح والركعتين الأولتين من سائر الفرائض قراءه سوره الحمد

{فصل فى القراءه}

{يجب فى صلاه الصبح والركعتين الأولتين من سائر الفرائض} اليوميه وغيرها، غير الأموات التى هى خارجه عن كلام المصنف حيث لا ركعات فيها، والمراد بالركعتين الأولتين أعم من أن تكون هناك ركعات أو ركعه أم لا، كالاحتياط والطواف.

والآيات داخله فى الحكم، وإن كان ظاهر ما ذكره بعداً "وسوره كامله" يوجب اختلاف الآيات عن بقيه الصلوات، حيث يجوز فيها أكثر من سوره، اللهم إلا أن يقال: إن المراد هنا أنه لا يجوز أقل من سوره، لا أن المراد التحديد فى جانبى الإيجاب والنفى، وكيف كان فالأمر سهل بعد وضوح المراد.

{قراءه سوره الحمد} إجماعاً متواتراً فى كلماتهم، ويدل عليه متواتر الروايات:

مثل ما رواه الصدوق، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال:

«إنما أمر الناس بالقراءة في الصلاة لثلاثي يكون القرآن مهجوراً مضيعاً، وليكون محفوظاً مدروساً فلا يضمحل ولا يجهل، وإنما أمروا بالحمد في كل قراءه دون سائر السور، لأنه ليس شيء من القرآن والكلام جمع فيه من جوامع الخير والحكمه ما جمع في سورة الحمد»، الحديث(١).

قال: وقال الرضا (عليه السلام): «إنما جعل القرآن في الركعتين الأولتين والتسييح في الأخيرتين للفرق بين ما فرضه الله من عنده وبين ما فرضه رسول الله (صلى الله عليه وآله)». (٢)

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الذي لا يقرأ فاتحه الكتاب في صلاته؟ قال (عليه السلام): «لا صلاة له إلا أن يقرأ بها في جهر أو إخفات». (٣)

وموثق سماعه، عن الرجل يقوم في الصلاة فينسى فاتحه الكتاب؟ قال (عليه السلام): «فليقل أستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنه هو السميع العليم ثم ليقرأها ما دام لم يركع، فإنه لا صلاة له حتى يقرأ بها في جهر أو إخفات». (٤)

وعن النبي (صلى الله عليه وآله) إنه قال: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب». (٥)

وعن الدعائم، إنهم (عليهم السلام) قالوا: «يبتدئ بعد بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٣ الباب ١ من القراءة في الصلاة ح ٣

٢- المصدر: ح ٤

٣- المصدر: ص ٧٣٢ ح ١

٤- المصدر: ص ٧٦٨ الباب ٢٨ من القراءة في الصلاة ح ٢

٥- المسدرك: ج ١ ص ٢٧٤ باب ١ من القراءة في الصلاة ح ٥

فى كل ركعه بفاتحه الكتاب»(١).

وفى المجازات النبويه، قال (صلى الله عليه وآله): «كل صلاه لا يقرأ فيها بفاتحه الكتاب فهى خداج» (٢)، ومن المعلوم أن خداج بمعنى فاسد.

وعن كتاب العلل، قال: «أقل ما يجب فى الصلاه من القرآن الحمد»(٣) الحديث. إلى غيرها من الروايات.

ومنه يعلم أن قول المستمسك(٤): ليس فى الروايات تعرض ظاهر لوجوبها فى كل ركعه من الأولتين، ليس على ما ينبغى، لدلاله جمله من الروايات أنها تقرأ فى الركعه الأولى، ودلاله روايه الرضا (عليه السلام) أنها تقرأ فى الأولتين.(٥)

أما صحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا تعاد الصلاه إلا من خمسه، الطهور والوقت والقبله والركوع والسجود»، ثم قال: «القراءه سنه، والتشهد سنه، ولا تنقض السنه الفريضه»(٦)، فالمراد بها سنه النبى (صلى الله عليه وآله)، وعدم النقص إنما يراد به فى صوره النسيان، بقريته صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن الله عزوجل فرض الركوع والسجود والقراءه سنه فمن ترك متعمداً أعاد الصلاه، ومن نسى القراءه فقد تمت صلاته»(٧).

ص: ٣٣١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٠ فى ذكر صفات الصلاه

٢- المجازات النبويه: ص ٧٠. والوسائل: ج ٤ ص ٧٣٣ الباب ١ من القراءه فى الصلاه ح ٦

٣- علل الشرائع والجامع

٤- المستمسك: ج ٦ ص ١٤٨

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٣ الباب ١ من القراءه فى الصلاه ح ٤

٦- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاه ح ٤

٧- المصدر: ص ٧٦٧ الباب ٢٧ من القراءه فى الصلاه ح ٢

{وسوره كامله غيرها بعدها} كما هو المشهور، بل عن الانتصار وأمالى الصدوق والغنيه والوسيله والقاضى الإجماع عليه، خلافاً للمحكى عن الإسكافى ونهايه الشيخ والديلمى والمعتبر والمنتهى والمدارك والذخيريه وجمع آخر من المتأخرين فلم يوجبوا إتمامها كما عن الأول أو مطلقاً كالباقين.

استدل للقول الأول: بجملة من الروايات، بالإضافة إلى أصله الاشتغال والإجماع والتأسى لأن قراءة السوره هى المعروفه من فعل النبى (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليهم السلام) فيجب التأسى بهم والتلقى منهم، فإن العبادات توقيفيه يجب الاقتصار فيها على الكيفيه الصادره من صاحب الشرع، بالإضافة إلى قوله (صلى الله عليه وآله): «صلّوا كما رأيتموني أصلى»^(١). ولذا قال فى المنتهى: وقد تواتر النقل عنه (صلى الله عليه وآله) أنه صلى بالسوره بعد الحمد وداوم عليها، وذلك يدل على الوجوب^(٢)، انتهى.

أما الروايات، فهى: صحيح منصور، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا- تقرأ فى المكتوبه بأقل من سوره ولا بأكثر»^(٣). فإن ظاهره النهى عن عدم القراءة، أو قراءة الأقل من سوره.

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «يجوز للمريض أن يقرأ فى الفريضه فاتحه الكتاب وحدها، ويجوز للصحيح فى قضاء صلاه التطوع

ص: ٣٣٢

١- العوالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

٢- منتهى المطلب: ج ١ ص ٢٧٣ س ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٦ الباب ٤ من القراءة فى الصلاه ح ٢

بالليل والنهار(١١)). فإن المفهوم عرفاً منه عدم جواز الفاتحة وحدها في الفريضة.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحة الكتاب في الركعتين الأوليين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوف شيئاً»(٢)). فإن مفهوم الشرط البأس بدون الحاجه ونحوها.

وصحيح معاوية بن عمار، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب؟ قال (عليه السلام): «نعم»، قلت: فإذا قرأت الفاتحة أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السوره؟ قال (عليه السلام): «نعم»(٣)). بتقريب أنه جعل السوره والحمد في مساق واحد، لكن فيه نظر، إذ أنه في مقام جزئيه السوره لكل سوره.

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) _ الوارد في المأموم المسبوق _: «قرأ في كل ركعه مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأم الكتاب وسوره، فإن لم يدرك السوره تامه أجزأه أم الكتاب»(٤)). فإن ظاهرها أنه إن أدرك الوقت للسوره لم يجزئه أم الكتاب وحدها.

وصحيح محمد، عن أحدهما (عليهما السلام): عن الرجل يقرأ السورتين

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٤ الباب ٢ من القراءه في الصلاه ح ٥

٢- المصدر: ح ٢

٣- المصدر: ص ٧٤٦ الباب ١١ من القراءه في الصلاه ح ٥

٤- الاستبصار: ج ١ ص ٤٣٦ الباب ٢٦٧ ح ١

فى الركهه؟ فقال (عليه السلام): «لا لكل ركعه سورته»^(١). فإن ظاهره أن السوره الواحده وظيفه.

وصحيح معاويه بن عمار: «من غلط فى سورته فليقرأ قل هو الله أحد ثم ليركع»^(٢).

إذ ظاهره وجوب السوره وإلا لم يجب قراءه قل هو الله، وذكر قل هو الله إنما هو لغلبه حفظ الإنسان لها.

وصحيح محمد بن إسماعيل قال: سألته (عليه السلام)، قلت: أكون فى طريق مكه فننزل للصلاه فى مواضع فيها الأعراب أىصلى المكتوبه على الأرض فيقرأ أم الكتاب وحدها، أم يصلى على الراحله فيقرأ فاتحه الكتاب والسوره؟ قال (عليه السلام): «إذا خفت فصل على الراحله المكتوبه وغيرها، وإذا قرأت الحمد وسوره أحب إلى ولا أرى بالذى فعلت بأساً»^(٣). فإن ظاهره التخيير بين القيام، وبين قراءه السوره بلا-قيام على الراحله، فإنه إذا صلى على الأرض لزم عليه ترك السوره لخوفه، وإذا صلى على الراحله أتى بالسوره لكن القيام يذهب، والإمام أجاز كلا الأمرين.

وخبر الهمداني: كتبت إلى أبى جعفر (عليه السلام): جعلت فداك ما تقول فى رجل ابتداءً ببسم الله الرحمن الرحيم فى صلاته وحده فى أم الكتاب، فلما صار إلى غير أم الكتاب من السوره تركها، فقال العباسى _ العياشى خ ل _

ص: ٣٣٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٦ الباب ٤ من القراءه فى الصلاه ح ٣

٢- المصدر: ص ٧٨٣ الباب ٤٣ من القراءه فى الصلاه ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٦ الباب ٤ من القراءه فى الصلاه ح ١

ليس بذلك بأس؟ فكتب بخطه: «يعيدها مرتين، على رغم أنفه»^(١). فإن ظاهره لزوم السوره، وإلا لم يكن لإعادته الصلاه أو السوره بيسم الله وجه، واحتمال أن تكون السوره مستحبه، لكن لو أتى بها لزم أن يأتي بيسم الله، خلاف الظاهر.

والرضوى (عليه السلام): «ثم تقرأ فاتحه الكتاب وسوره فى الركعتين الأولتين»^(٢).

والدعائم: وروينا عنهم (عليهم السلام) أنهم قالوا: «يقرأ فى الركعتين الأوليين من كل صلاه بعد فاتحه الكتاب بسوره»^(٣). إلى غيرها من الروايات التى ادعى دلالتها، بل وما سيأتى من مفهوم الروايات المجوزه إسقاط السوره للمستعجل ونحوه.

وقد أشكل فى كل الأدله المذكوره، بأن الأصل البراءه لا الاشتغال، والإجماع مناقش فيه كبرى وصغرى، والتأسى لا يؤخذ به بعد ورود الأدله الداله على جواز ترك السوره، والأخبار بين ضعيفه سناً أو دلاله، وقد ذكر المناقشه فى دلالتها الجواهر والمستند والمصباح والمستمسك وغيرها، بالإضافة إلى معارضتها بالأخبار الداله على عدم وجوب السوره مما يوجب حمل أخبار المشهور على الاستحباب.

أما القول بعدم الوجوب، فقد استدل له بجمله من الروايات:

كصحيحه على بن رثاب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال سمعته يقول: «بأن فاتحه الكتاب تجوز وحدها فى الفريضه»^(٤).

ص: ٣٣٥

١- المصدر: ص ٧٦٧ الباب ٢٧ من القراءه فى الصلاه ح ٣

٢- فقه الرضا: ص ٧ س ٣٤

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٠ فى ذكر صفات الصلاه

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٤ الباب ٢ من القراءه فى الصلاه ح ١

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن فاتحه الكتاب تجوز وحدها في الفريضة» (١).

ويؤيد ذلك أو يدل على الحكم أيضاً: ما دل على جواز التبويض بضميمه الإجماع المركب الذي ادعاه بعض، كصحيحه سعد، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن رجل قرأ في ركعه الحمد ونصف سوره، هل يجزيه في الثانيه أن لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقى من السوره؟ قال (عليه السلام): «يقرأ الحمد ثم يقرأ ما بقى من السوره». (٢)

وصحيحه زراره قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): رجل قرأ سوره في ركعه فغلط يدع المكان الذي غلط فيه ويمضى في قراءته، أو يدع تلك السوره ويتحول عنها إلى غيرها؟ قال: «كل ذلك لا بأس به، وإن قرأ آيه واحده فشاء أن يركع بها ركع». (٣)

وصحيحه عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أيقراً الرجل السوره الواحده في الركعتين من الفريضة؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس إذا كانت أكثر من ثلاث آيات». (٤)

وصحيحه علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن بعض السوره؟ فقال: «أكره ذلك ولا بأس به في النافله». (٥)

ص: ٣٣٦

١- المصدر: ح ٣

٢- المصدر: ص ٧٣٧ الباب ٤ ح ٦

٣- المصدر: ح ٦

٤- الاستبصار: ج ١ ص ٣١٥ الباب ١٧٣ ح ٧

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٧ الباب ٤ من القراءه في الصلاه ح ٤

وصحيحه إسماعيل بن فضل، قال: صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) فقرأ بفاتحه الكتاب وآخر سورة المائدة، فلما سلم التفت إلينا فقال: «أما إنى أردت أن أعلمكم»^(١).

وخبر سليمان بن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: صليت خلف أبي جعفر (عليه السلام) فقرأ بفاتحه الكتاب وآى من البقره فجاء أبى فسأل فقال: «يا بنى إنما صنع ذا ليفقهكم ويعلمكم»^(٢).

وخبر أبان بن عثمان، عن أخبره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته هل يقسم السوره فى ركعتين؟ فقال (عليه السلام): «نعم أقسمها كيف شئت»^(٣).

وخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن السوره أىصلى الرجل بها فى ركعتين من الفريضه؟ قال: «نعم إذا كانت ست آيات قرأ بالنصف منها فى الركعه الأولى، والنصف الأخير فى الركعه الثانيه»^(٤).

وروايه الجعفریات المتقدمه: متى يصلى المريض قاعداً؟ قال (عليه السلام): «إذا لم يستطع أن يقرأ فاتحه الكتاب وثلاث آيات قائماً»^(٥). إلى غيرها من الروايات.

واما ما رواه أبو الفتوح فى تفسيره قال: دخل رسول الله (صلى الله عليه

ص: ٣٣٧

- ١- المصدر: ص ٧٣٨ الباب ٥ ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٨ الباب ٥ من القراءه فى الصلاه ح ٣
- ٣- المصدر: ص ٧٣٧ الباب ٤ ح ٥
- ٤- المصدر: ص ٧٣٨ الباب ٥ ح ٢
- ٥- الجعفریات: ص ٤٧ فى صلاه المريض

وآله) المسجد وصلّى ركعتين ولم يقرأ إلا فاتحه الكتاب(١١)). فلا دلالة فيه، إذ الظاهر أنها كانت النافله.

وقد أجاب المشهور عن هذه الروايات بأجوبه، كلها محل نظر.

الأول: ضعف السند في بعضها، وضعف الدلالة في بعضها، وفيه: إن ذلك تام في بعضها لا في جميعها.

الثاني: حملها على التقيه، وفيه: إن ذلك لا يصار إليه إلا بعد تعذر الجمع الدلالي، والجمع الدلالي في المقام ممكن بل ظاهر.

الثالث: إنها ساقطه بإعراض الأصحاب عنها، وفيه: إنه كيف يمكن دعوى الإعراض مع ذهاب القديمين والشيخ والديلمي والفاضلين والتنقيح والمدارك والذخير والكفايه والمفاتيح وغيرهم إلى هذا القول، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتحقق الإعراض عن لم يذهب إلى هذا القول، لظهور كلام جماعه منهم في أنهم رجحوا أخبار المشهور من جهات آخر.

الرابع: إنها محموله على حاله المرض ونحوه، بقرينه جمله ثالثه من الروايات.

كخبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يكون مستعجلاً أيجزيه أن يقرأ في الفريضة بفاتحه الكتاب وحدها؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»(١٢)).

ص: ٣٣٨

-
- ١- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٤ الباب ٢ من القراءه فى الصلاه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٥ الباب ٢ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٦

وروايه الحسن الصيقل قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أيجزى عنى أن أقول فى الفريضة فاتحه الكتاب إذا كنت مستعجلاً أو عجلنى شىء؟ قال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الذى لا يقرأ بفاتحه الكتاب فى صلاته؟ قال: «لا صلاح له إلا- أن يقرأها- إلا- أن يبدأ بها، خ ل- فى جهر أو إخفاف». قلت: أيما أحب إليك إذا كان خائفاً أو مستعجلاً يقرأ سورة أو فاتحه الكتاب؟ قال (عليه السلام): «فاتحه الكتاب» (٢).

وما تقدم من روايه ابن سنان: «يجوز للمريض أن يقرأ فاتحه الكتاب وحدها» (٣).

وروايه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا- بأس بأن يقرأ الرجل فى الفريضة بفاتحه الكتاب فى الركعتين الأولتين إذا ما أعجلت به حاجه أو تخوف شيئاً» (٤).

وروايه عبد الرحمان: «لا يصلى على الدابه الفريضة إلا مريض يستقبل به القبلة وتجزيه فاتحه الكتاب» (٥). إلى غيرها.

وفيه: إن دلالة روايات جواز الاقتصار على الحمد وحدها أو مع بعض

ص: ٣٣٩

١- المصدر: ص ٧٣٤ ح ٤

٢- المصدر: ص ٧٣٢ الباب ١ ح ١

٣- المصدر: ص ٧٣٤ الباب ٢ ح ٥

٤- المصدر: ص ٧٣٤ ح ٢

٥- الاستبصار: ج ١ ص ٢٤٣ الباب ١٤٤ ح ١

السوره على الإطلاق أقوى من دلالة هذه الروايات على اختصاص ذلك بحال المرض ونحوه، قال في المستمسك: أما الحمل على حال المرض أو الاستعجال أو الخوف _ كما عن الشيخ _ فهو بعيد، ولا سيما الأول، وليس بناؤهم على ارتكابه في أمثال المقام، ولذا قال في المعبر: واعلم أن ما ذكره الشيخ رحمه الله تحكّم في التأويل، والظاهر أن فيه روايتين وحمل إحداهما على الجواز والأخرى على الفضيله أقرب. ونحوه ما في المنتهى (١٧)، وعليه فليس في المسأله إلا الشهره المحققه والإجماع المدعى، وفي الفتوى بسببهما توقف والاحتياط طريق النجاه {إلا في المرض} الذي يشق معه قراءه السوره بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المعبر والمنتهى والبحار وكشف اللثام الإجماع عليه، وذلك لبعض الروايات المتقدمه، وهى كبعض الفتاوى وإن كانت مطلقه إلا مناسبة الحكم والموضوع توجب انصرافهما إلى خصوص ما يشق معه قراءتها، فالقول بالإطلاق بعيد جداً خصوصاً إذا قيل به فى الأمراض التى لا ربط لها بحاله الإنسان فى أعماله كسوء هضم المعده الذى لا يحس به المريض أصلاً.

{والاستعجال فيجوز الاقتصار على الحمد} بلا خلاف ولا إشكال أيضاً، بل إجماعاً كما عن المعبر والمنتهى والتذكرة وكشف اللثام، وذلك لجمله من الروايات المتقدمه، لكن الظاهر أن المراد بالاستعجال ما يعد عذراً عرفاً أو شرعاً لا كل استعجال، فالعذر الشرعى كما إذا أراد إنقاذ غريق أو تطهير نجاسه فى المسجد، أو فصل بين مؤمنين يتضاربان أو نحو ذلك، والعذر العرفى كما

وإلا في ضيق الوقت

إذا أراد الوصول إلى السوق لأجل شراء الحاجيات الضرورية لأكله ولبسه ونحوهما مع فوات السوق بالتأخير بما يتضرر به نوعاً ما، أو أراد الوصول إلى القافلة في السفر بحيث إنه لو تأخر تضرر أو كان صعباً عليه البقاء إلى الموعد الثاني للقافلة أو ما أشبه ذلك، أما غيرهما من أنحاء الاستعجال، كما إذا أراد رؤيه ملك أو رئيس يَمُر، أو مشاهده حيوان غريب يفوته إذا لم يستعجل، أو نحو ذلك، فدليل الاستعجال في النص والفتوى منصرف عنه.

{وإلا- في ضيق الوقت} عن التنقيح أنه لا كلام فيه، وعن المدارك بلا خلاف، وعن البحار الإجماع عليه، وفي مصباح الفقيه نقل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، واستدل له بأمور:

الأول: قصور ما دلّ على اعتبار السوره في الصلاه عن شمول مثل هذه الفروض، وفيه: إن إطلاق دليله كإطلاق دليل سائر الأجزاء والشروط لا قصور فيه.

الثاني: ما ورد في المستعجل وفي المأموم المسبوق، فالضيق يحقق مصداق الاستعجال، والمناطق في المأموم المسبوق، بل الأولويه جار هنا، إذ إدراك الإمام الذي هو مستحب إذا أوجب إسقاط السوره فإدراك الوقت الذي هو واجب بطريق أولى.

الثالث: أصاله البراءه عن السوره في الضيق، وفيه: إنه لا مجال للبراءه مع إطلاق النص.

الرابع: الإجماع على السقوط، وهذا يصلح مؤيداً لقرب استناده إلى

أو الخوف ونحوهما من أفراد الضرورة، فيجب الاقتصار عليها وترك السوره

الأدله المذكوره، وقد حقق في الأصول أن الإجماع المحتمل الاستناد ليس بحجه.

الخامس: دوران الأمر بين إدراك الوقت وبين إدراك السوره، أو واجب آخر، لأنه إما أن يفوت الوقت ويأتي بالسوره وسائر الواجبات، أو يدرك الوقت وسائر الواجبات وتفوت السوره، أو يدرك الوقت ويأتي بالسوره ويفوت بعض الواجبات، كأن يترك الحمد ويقرأ السوره _ مثلاً _، ومن المعلوم أن الوقت مهم جداً لحديث «لا تعاد»^(١)، وسائر الواجبات أهم من السوره لإطلاق أدلتها بخلاف السوره فإنها بالنسبه إلى سائر الواجبات مهمه، فاللازم إسقاطها تداركاً للوقت وسائر الواجبات.

{أو الخوف} كما تقدم في صحيح الحلبي: «أو تخوف شيئاً»^(٢) {ونحوهما من أفراد الضروره} فإنها داخله في بعض الروايات السابقه، كالاستعجال والتخوف، أو يفهم من تلك الروايات بالمناط والفحوى.

{فيجب الاقتصار عليها وترك السوره} الظاهر اختلاف الموارد، ففي بعض الموارد يكون السقوط عزيمة، كما إذا كان في قراءتها ضرر يحرم تحمله، وفي بعضها يكون السقوط رخصه، كما إذا كانت له حاجه تفوت بقراءتها، كما ذكرنا

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من القواطع في الصلاه ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٤ الباب ٢ من القراءه في الصلاه ح ٤

ولا يجوز تقديمها عليها، فلو قدمها عمداً بطلت الصلاة للزيادة العمديه

فى باب ترك الصيام وترك الطهاره الذى يكون تاره عظيمه وأخرى رخصه، وقد بسطنا الكلام فى ذلك فى كتابى الطهاره والصيام فراجع.

{ولا- يجوز تقديمها عليها} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، بل ضروره، ويدل عليه التأسى، والروايات الذاكره لهما مرتباً مع كونها فى مقام البيان، بل وصحيح محمد(1))، وموثق سماعه(2))، «يبدأ» لا «يقرأ» بل وعلى هذه النسخه أيضاً، حيث إن الترتيب الذكرى فى مقام البيان كاشف عن الترتيب الوجودى فى الامتثال، كما ذكروا فى قوله تعالى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم، الآية(3))، كما تقدم الكلام حول ذلك فى كتاب الطهاره.

{فلو قدمها عمداً بطلت الصلاة للزيادة العمديه} كما عن الفاضلين والشهيدىين والمحقق الثانى وغيرهم، بل فى الجواهر: إنه لم يجد أحداً صرح بالصحه قبل الأردبيلى فيما حكى عن مجمعه وبعض أتباعه(4))، واستدل لذلك بأمر:

الأول: صدق الزيادة بمجرد الإتيان بها بقصد الجزئيه، كما فى سائر المركبات العباديه، كأن يأتى بالسعى قبل الطواف بقصد الجزئيه، وكأن يأتى بتكبيره بقصد الإحرام فى وسط الصلاه، أو ما أشبه ذلك، والزيادة مبطله، لأنها توجب عدم تحقق الامتثال، فكما أن النقيصه مبطله كذلك الزيادة،

ص: ٣٤٣

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٢ الباب ١ من القراءه فى الصلاه ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٨ الباب ٢٨ من القراءه فى الصلاه ح ٢
- ٣- سوره المائده: الآية ٦
- ٤- الجواهر: ج ٩ ص ٣٣٨

إن قرأها ثانياً، وعكس الترتيب الواجب إن لم يقرأها

بالإضافة إلى ما يستفاد من النصوص: كقوله (عليه السلام): «إنه زياده في المكتوبه» (١).

وما دلّ على أن سهو الزيادة يوجب سجده السهو، مما يلزم عرفها كونها عمداً يوجب البطلان، إلى غير ذلك.

الثاني: إنه {إن قرأها ثانياً} أوجب الزيادة {وعكس الترتيب الواجب إن لم يقرأها} وفي مصباح الفقيه قال: إن أعادها بعد الحمد فقد زاد في صلاته عمداً، فيعمه ما دلّ على أن زاد في صلاته فعليه الإعادة وإلاّ فقد نقص في صلاته، لكن في المستمسك: إنه لا يتوقف صدق الزيادة على فعله ثانياً، بل لو عرضه في أثناء الفاتحه ما يوجب سقوط السوره من مرض ونحوه فصلاته باطله وإن لم يقرأها بعد ذلك لسقوطها عنه (٢).

أقول: كلامه تام، فإن الصدق لا يتوقف على القراءة ثانياً، كما ذكرناه في الدليل الأول.

الثالث: إن تقديم السوره على الحمد تشريع، فتندرج بذلك في الكلام المحرّم الذي ادعى الإجماع على كونه مبطلاً للصلاه.

الرابع: إن تقديم السوره منهى عنه، والنهي في العباده يوجب الفساد، وإذا فسدت السوره أفسدت، لأن النهى عن الجزء يوجب النهى عن العباده المشتمله على هذا الجزء، وقد ناقش الفقيه الهمداني في هذه الأدله بما لا يخلو عن إشكال، ثم أفتى بعدم البطلان بتقديم السوره عمداً، وذلك محل منع.

ص: ٣٤٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من القراءة في الصلاه ح ١

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٥٦

ولو قدمها سهواً وتذكر قبل الركوع أعادها بعد الحمد أو أعاد غيرها ولا يجب عليه إعادته

{ولو قدمها سهواً} لم يبطل لحديث «لا تعاد»، كما هو المشهور، بل ادعى عدم الخلاف والإجماع عليه.

هذا مضافاً إلى خبر علي بن جعفر (عليه السلام)، أنه سأل أخاه عن رجل افتتح الصلاة فقرأ سورة قبل فاتحه الكتاب ثم ذكر بعد ما فرغ من السورة؟ قال (عليه السلام): «يمضى في صلاته ويقرأ فاتحه الكتاب فيما يستقبل» (١). والمراد بما يستقبل بعد ما قرأه من السورة، لا في الركعة الثانية كما هو واضح، وفي فقه الرضا (عليه السلام): «فإن نسيت القراءة في صلاتك كلها ثم ذكرت فليس عليك شيء إذا أتممت الركوع والسجود، وإن نسيت الحمد حتى قرأت السورة ثم ذكرت قبل أن تركع فقرأ الحمد وأعد السورة _ عدا السورة خ ل _ (٢) وإن ركعت فامض على حالتك» (٣).

{و} إن {تذكر} عدم قراءتها في مكانها {قبل الركوع أعادها بعد الحمد} بلا إشكال، إذ هو مقتضى الأمر بقراءتها بعد الحمد، وكفايه ما قرأ قبل الحمد عن قراءتها بعد الحمد لا دليل عليه.

{أو أعاد غيرها} إذ قراءتها قبل الحمد لا توجب تعينها بعد الحمد، بإطلاق الأدلة يقتضى بقاء الخيار للمصلي في أن يقرأ ما شاء {ولا يجب عليه إعادته}

ص: ٣٤٥

١- قرب الإسناد: ص ٩٢

٢- فقه الرضا: ص ٩ س ٣٦

٣- المستدرک: ج ١ ص ٢٨١ الباب ٢٣ من القراءة في الصلاة ح ١

الحمد إذا كان قد قرأها.

الحمد إذا كان قد قرأها { ثم تذكر أنه قدم السوره عليها، إذ الحمد كان واجباً وقد أداه، فلا وجه لإعادته، وفي المسأله احتمالان آخران:

الأول: أنه إذا تذكر بعد تمام السوره _ وقبل قراءه الحمد _ أنه قدم السوره، لم يجب عليه قراءه الحمد، لأن مرجع تقديم السوره نسياناً إلى نسيان الحمد قبلها، فهو حين قراءه السوره قد فوّت محلّ الحمد فلا مجال للحمد، وربما حمل خبر على بن جعفر على ذلك.

وفيه: إنه إن ركع صدق أنه نسي الحمد، أما أنه قبل أن يركع فإنه لا يصدق أنه نسي الحمد، بل يصدق أنه قدم السوره نسياناً فوق السوره في محلها مراعى بعدم تذكر الحمد، ألا ترى أنه لو قال: أعط لكل واحد من أولادى ديناراً الأكبر فالأكبر، فإنه إذا نسي الثانى وأعطى الثالث قبله ثم تذكر قبل الانتهاء صدق أنه قدم الثالث نسياناً، أما إذا لم يتذكر حتى أعطى الكل صدق أنه ترك الثانى نسياناً، وكذلك إذا قرأ «مالك يوم الدين» وأسقط «الرحمان الرحيم» وتذكر بعد الركوع مثلاً قيل بأنه نسي «الرحمان الرحيم»، أما إذا تذكره بعد «مالك يوم الدين» صدق أنه قرأ «مالك يوم الدين» اشتهاً.

هذا بالإضافة إلى إطلاق موثقه سماعه قال: سألته عن الرجل يقوم فى الصلاه فينسى فاتحه الكتاب؟ قال: «فليقل: أستعيز بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو

ص: ٣٤٦

السميع العليم، ثم ليقرأها ما دام لم يركع، فإنه لا قراءه حتى يبدأ بها في جهر أو إخفات».

بل وإطلاق صحيحه محمد بن مسلم (١) قال: سألته عن الذى لا يقرأ فاتحه الكتاب فى صلاته؟ قال (عليه السلام): «لا صلاح له إلا أن يبدأ بها فى جهر أو إخفات» (٢).

الثانى: إنه إن تذكر بعد أن قرأ الحمد أنه قدم السوره عليها يجب عليه إعاده الحمد، بل استظهر هذا الاحتمال عن كل من عتبر باستئناف القراءه، كما عن المنتهى والتذكره والتحرير ونهايه الأحكام والألفيه وغيرها.

واستدل له بأن خلاف الترتيب يوجب بطلان المتقدم، لتقدمه عن مكانه، والمتأخر لتأخره عن مكانه، تبطل السوره بتقديمها كذلك تبطل الفاتحه بتأخيرها، وكذا فى الأجزاء، فإذا قرأ آيه من الحمد ثم تذكر أنه قدمها على الآيه السابقه فإنه يرجع فيقرأ الآيه السابقه ثم يأتى باللاحقه.

وفيه: إن الحمد وقعت فى موقعها وإنما الذى خولف فيه هو السوره، فإذا قرأ السوره بعد الحمد فلا مخالفه للترتيب لا فى الحمد ولا فى السوره وكذلك فى الآيات، ولا يدل دليل الترتيب أنه يعتبر الفاتحه أن لا تتقدم عليها السوره حتى تكون الفاتحه باطله.

ص: ٣٤٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٨ الباب ٢٨ من القراءه فى الصلاه ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٦٧ الباب ٢٧ ح ٤

مسألة ١ _ القراءة ليست ركناً، فلو تركها وتذكر بعد الدخول في الركوع صحت الصلاة

{مسألة ١ _ القراءة ليست ركناً، فلو تركها} لا عن عمد {وتذكر بعد الدخول في الركوع صحت الصلاة} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعوى الإجماع، ويدل عليه حديث «لا تعاد»^(١)، مضافاً إلى الأخبار الخاصة:

كصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن الله عز وجل فرض الركوع والسجود وجعل القراءة سنه فمن ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسي القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه»^(٢).

وموثق منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «إني صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال (عليه السلام): «أليس قد أتممت الركوع والسجود؟ قلت: بلى، قال (عليه السلام): «تمت صلاتك إذا كان نسياناً»^(٣).

وفى المرسل الذي وراه الفقيه، عن زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «إن الله تبارك وتعالى فرض الركوع والسجود، والقراءة سنه، فمن ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسي فلا شيء عليه»^(٤).

وعن علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن ترك قراءة أم القرآن قال: «إن كان متعمداً فلا صلاة له، وإن كان ناسياً فلا بأس»^(٥). إلى غيرها من الروايات.

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من القواطع في الصلاة ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٧ الباب ٢٧ من القراءة في الصلاة ح ٢

٣- المصدر: ص ٧٧٩ الباب ٢٩ ح ٢

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٦ الباب ٢٧ من القراءة في الصلاة ح ١

٥- المصدر: ص ٧٦٧ ح ٥

وسجد سجدي السهو مرتين، مره للحمد ومره للسوره.

{وسجد سجدي السهو} بناءً على وجوبها لكل زياده ونقيصه، كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

لكن في بعض الروايات المتقدمه: أنه لا شيء عليه، وبين هذا وبين قوله (عليه السلام) في روايه سفيان: «تسجد سجدي السهو لكل زياده تدخل عليك أو نقصان»^(١)، عموم من وجه، لأن الأول ينفي كل التبعات التي منها سجده السهو، والثاني يثبت لكل نقيصه التي منها المقام، ولكل واحد منهما مرجح، إذ يحتمل أن يراد بلا شيء عليه، عدم القضاء والإعاده، لأنه في مقابل قوله (عليه السلام): «أعاد الصلاه»، كما يحتمل أن يراد بقوله: «أو نقصان» غير المقام، إذ لو أريد بـ «لا شيء عليه» عدم سجود السهو كانت هذه الجملة تأسيساً، أما إذا أريد بها عدم القضاء والإعاده، كانت تأكيداً لقوله (عليه السلام): «تمت صلاته» والتأسيس خير من التأكيد، كما قرر في محله. وإذ حصل التعارض بين الروايتين في المقام كان المرجح أصاله البراءه عن وجوب سجود السهو، لكن ربما يقال بأن الاحتياط في سجود السهو، إذ المرسل في مقام ضرب القاعدة فيقوى ظهوره في الإطلاق إلا ما كان مقطوع الخروج، وليس المقام من مقطوع الخروج، فتأمل.

{مرتين مره للحمد ومره للسوره} أي لسيانها، وما في المستمسك: هذا مبني على صدق تعدد الزيادة في المقام بزياده الفاتحه وزياده السوره^(٢). كأنه من سهو القلم، لأن الكلام في النقيصه لا في الزيادة.

وكيف كان فالظاهر

ص: ٣٤٩

١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٦١ الباب ٢١٠ ح ٢

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٥٩

وكذا إن ترك إحداهما وتذكر بعد الدخول في الركوع صحت الصلاة، وسجد سجدة السهو، ولو تركهما أو إحداهما وتذكر في القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حد الركوع رجع وتدارك، وكذا لو ترك الحمد وتذكر بعد الدخول في السورة رجع وأتى بها

إن المره كافيه، لأنه نقيصه واحده عرفاً، وإن كانت مستنده إلى تعدد السهو، كما أن نسيان الحمد وحدها نقيصه واحده وإن استندت إلى تعدد السهو، فجعل المستمسك المعيار في وحده الزيادة وتعدددها وحده السهو وتعددده، غير ظاهر الوجه.

{وكذا إن ترك إحداهما وتذكر بعد الدخول في الركوع صحت الصلاة} بلا إشكال ولا خلاف، لحديث «لا تعاد» وغيره مما تقدم.

{وسجد سجدة السهو} ومثل ذلك ما لو ترك بعضاً من أيهما أو من كليهما {ولو تركهما أو إحداهما وتذكر في القنوت أو بعده قبل الوصول إلى حد الركوع رجع وتدارك} لوجوب الامتثال والمحل باق، واحتمال أنه بدخوله في القنوت قد فات محلها، غير تام، إذ لا دليل على فوات المحل بذلك، بل القنوت وقع في غير محله، فإن محله بعدهما، بل إطلاق موثقه سماعه (١)، وصحيحه محمد بن مسلم (٢) شامل للمقام.

{وكذا لو ترك الحمد وتذكر بعد الدخول في السورة رجع وأتى بها} إذ

ص: ٣٥٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٨ الباب ٢٨ من القراءة في الصلاة ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٦٧ الباب ٢٧ ح ٤

ثم بالسوره.

ما قرأه من بعض السوره لم يفوت محل الحمد، كما لا يفوت محل الحمد بقراءه كل السوره، {ثم بالسوره} لأن موقعها بعد الحمد وهو باق، ولو نسيها الإمام أتى بهما المأموم، ولو نسى إحداهما أتى المأموم بها، فإذا نسى السوره أتى بها المأموم، ولو نسى الحمد قرأ المأموم الحمد ثم قرأ السوره، لأن كفايه سوره الإمام في هذا الحال عن المأموم لا دليل قطعي عليها.

وكيف كان، فقراءه المأموم لا تضر بجماعته.

ولو كان الإمام ممن يعتقد عدم وجوب السوره فلم يقرأها، وكان المأموم ممن يعتقد بوجوبها، فالظاهر وجوب قراءتها على المأموم، لعدم دليل على التحمل في مثل المقام، فأدله وجوبها مطلقاً محكمه.

ص: ٣٥١

مسألة ٢ _ لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته من السور الطوال

{مسألة ٢ _ لا يجوز قراءه ما يفوت الوقت بقراءته من السور الطوال} على المشهور، كما فى مصباح الفقيه، وفى الجواهر بلا خلاف أجده، وفى الحدائق نسبه إلى الأصحاب، وفى المستند أرسله إرسال المسلمات، واستدل لذلك بأمر:

الأول: إن هذه القراءة منهي عنها، والنهي يوجب الفساد إذا كان فى العباده، والنهي عن الجزء يوجب فساد الكل، لأن مآله إلى النهي عن العباده المشتمله على هذا الجزء.

الثانى: إن السوره الطويله لا تصح أن تكون جزءاً للنهي عنها، فإذا قرأ غيرها كان من القرآن المبطل وإذا لم يقرأ غيرها كان من النقص العمدى وكلاهما يوجبان البطلان.

الثالث: ما يستفاد من الجمع بين خبرى سيف بن عميره إحداهما، عن أبى بكر الحضرمى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تقرأ فى الفجر شيئاً من آل حم ((١))». ((٢))

والآخر عن عامر بن عبد الله، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من قرأ شيئاً من آل حم فى صلاه الفجر فاته الوقت» ((٣)). فإن الجمع بين الخبرين يعطى

ص: ٣٥٢

١- حم، يجمع على (آل حم) و(حاميمات). منه (دام ظله)

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٤ الباب ٤٤ من القراءة فى الصلاه ح ٢

٣- المصدر: ص ٧٨٣ ح ١

أن النهى فى الخبر كان لأجل تفويت الوقت، فلا يقال إن قراءه آل حم لا تفوت الوقت، فإنه بالخبر الثانى يرفع اليد عن إطلاق الخبر الأول، إذ يظهر من الثانى أن النهى فى الأول كان لأجل أن الراوى يقوم متأخراً حتى أن قراءته لآل حم توجب فوات الوقت، أو كان لسانه ثقيلاً أو ما أشبه ذلك.

ومنه يظهر أن الإشكال على الخبر بأنه لا يمكن أن يكون المراد من الوقت تمام الوقت، لأن آل حم لا يستغرق كل الوقت فلا بد وأن يكون المراد وقت الفضيله فالنهي للتنزيه لا للتحريم غير وارد، ولا حازه بعد ذلك إلى تجشم الفقيه الهمدانى إلى الدفاع عن هذا الإشكال بما يخفى استفادته عن النص فراجع كلامه (قدس سره).

الرابع: إن قراءه السوره المفوته منهى عنها، لاقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده، وفيه: إنه قد حقق فى محله أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده {فإن قرأه عامداً بطلت صلاته} على المشهور، بل المنسوب إلى الأصحاب، وذلك لما تقدم من الوجوه الثلاثه، وقد يضاف أيضاً بأنه قراءه السوره الطويله تشريع محرم، لأنه إن قصد الجزئيه بهذه السوره كان تشريعاً من حيث إن الشارع لم يأمر بها فى حال الضيق لاستحاله التكليف بما لا يسع الوقت له، وإن لم يقصد الجزئيه، بل قصد كونها قرآناً محبوباً قراءته فى الصلاه ومستثنى من النهى عن التكلم فى الصلاه إلا بالذكر والقرآن والدعاء، كان تشريعاً أيضاً، إذ ليس المستثنى القرآن والذكر والدعاء المفوت للوقت، بالإضافة إلى أنه لو قرأ سوره أخرى كان قرآناً ولا فرق فى النهى عن القرآن بين أن يقصد بهما جزءاً، أو أن يقصد بإحدهما أو لا يقصد بأى منهما، لإطلاق أدله النهى عن القرآن، ولولم

وإن لم يتمه إذا كان من نيته الإتمام حين الشروع

يقرأ سورة أخرى كان نقصاً موجباً للبطلان، اللهم إلا أن يقال إنه لا يقرأ سورة أخرى للضييق وعدم قراءه السورة للضييق لا يوجب البطلان، كما تقدم. ولا فرق في الضيق بين أن يكون باختياره أو عدم اختياره، هذا ولكن هذا الجواب لا يضر بالاستدلال، لأنه وارد على قولنا: «بالإضافة» لا على أصل الاستدلال.

ثم إنه قد تردد جماعه من المتأخرين في مسأله بطلان الصلاة بقراءته السورة الطويلة، بل ذهب بعضهم إلى الفتوى بعدم البطلان، وذلك للمناقشه في الأدله المتقدمه، لكن الظاهر أن المناقشات التي ذكروها غير تامه، فالقول بالبطلان هو الأقرب.

وذهب ثالث إلى التفصيل في المسأله، بأنه إذا كانت السورة الطويلة تفوت الوقت بحيث لا يدرك ركعه كانت باطله، وإذا كانت لا تفوت بأن يدرك ركعه من الوقت فالصلاه صحيحه، وجه البطلان في الأول أنه كان حال الشروع مأموراً بصلاه أدائيه وقد فوتها، ولم يكن مأموراً بصلاه قضائيه _ لوجود الوقت _ وما ليس بأداء ولا بقضاء باطل، بخلاف ما إذا أدرك ركعه فإنها صلاه أدائيه ولهذا فهي صحيحه.

وفيه: أولاً: أنه لا دليل على بطلان الصلاه المركبه من كون بعضها في الوقت وبعضها خارج الوقت، فحالها حال ما إذا كان إلى آخر الوقت أقل من ركعه.

وثانياً: ما تقدم من الوجوه الداله على بطلان الصلاه بقراءه سوره طويله تفوت الوقت.

{وإن لم يتمه إذا كان من نيته الإتمام حين الشروع} استدل لهذا الإطلاق بإطلاق الروايه المتقدمه، وبأنه تشريع، وبسائر ما تقدم، ولكن الظاهر عدم

وأما إذا كان ساهياً فإن تذكر بعد الفراغ أتم الصلاة وصحت، وإن لم يكن قد أدرك ركعه من الوقت أيضاً

البطلان إذا رفع اليد عنها وقرأ سورة أخرى ولم يفت، إذ لا وجه للبطلان، فالرواية لا إطلاق لها، والقراءة ليست منهيماً عنها في هذه الصورة، ولم تقع السورة الطويلة جزءاً، والتشريع إنما هو في قراءة كل السورة لا بعضها غير المنفوت.

نعم إذا قصد التقييد بأنه يقرأ السورة التي أمر الله بها، لزم البطلان، فتأمل.

ومما تقدم يعلم أنه لا ينفذ العدول إلى سورة قصيره بعد أن شرع في الطويلة، إذ بالشروع بطلت الصلاة، ولا فرق بين أن يقصد قراءة الطويلة من حين الشروع في الصلاة أو بعد إتمام الحمد.

{وأما إذا كان ساهياً} في قراءته للسورة الطويلة، بأن لم يعلم أنها طويلة، أو لم يعلم أن الوقت ضيق، بل أو لم يعلم بالحكم.

{فإن تذكر بعد الفراغ} من السورة {أتم الصلاة وصحت، وإن لم يكن قد أدرك ركعه من الوقت أيضاً} لحديث «لا تعاد»^(١)، أما ما ذكره المستمسك بقوله: لأجل ما عرفت من أن الوجه في البطلان في صورته قصد الأمر الأدائي هو الخلل من جهة قصد الامتثال، لم يكن وجه للفرق بين العمد والسهو في البطلان وعدمه، لأن قصد الامتثال شرط مطلقاً تبطل العبادة بفقدته ولو سهواً^(٢).

ص: ٣٥٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من القواطع في الصلاة ح ٤

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٦٢

ولا- يحتاج إلى إعادته سورة أخرى، وإن تذكر في الأثناء عدل إلى غيرها إن كان في سعة الوقت، وإلا تركها وركع وصحت الصلاة.

فيرد عليه: أولاً: إن الوجه في البطلان ليس خاصاً بذلك.

وثانياً: إنه إنما يبطل إذا قصد كذلك إذا كان على وجه التقييد لا على وجه الخطأ في التطبيق.

{ولا يحتاج إلى إعادته سورة أخرى} لوجود الملاك في هذه السورة الطويلة، والقران بين السورتين منهي عنه، ولذا فاللازم أن يكون مراد المصنف بـ (لا يحتاج) العزيمه لا الرخصه، {وإن تذكر في الأثناء} وقد خرج الوقت أتمها إن شاء، وعدل بها إلى غيرها إن لم يبلغ النصف إن شاء، إذ بعد خروج الوقت يكون مختاراً في كلا الأمرين لإطلاق أدلته، وإن لم يخرج الوقت {عدل إلى غيرها إن كان في سعة الوقت} إن لم يبلغ النصف بلا- إشكال، وذلك للمحافظة على الوقت، وإن بلغ النصف فربما يقال بالتخير، لأن كلاً من تفويت الوقت ومن العدول محذور، لكن اللازم العدول لأهميه الوقت كما تقدم مكرراً، فإن الوقت يقدم على كافة الأجزاء والشرائط.

{وإلا تركها} ولم يقرأ سورة أخرى، لأن المفروض ضيق الوقت، وقد عرفت أن الوقت مقدم، بالإضافة إلى الأدله الخاصه الداله على سقوط السوره بالضيق كما سبق {وركع وصحت الصلاة} لحديث «لا تعاد» وغيره.

ص: ٣٥٦

مسألة ٣ عدم جواز قراءة إحدى سور العزائم في الفريضة

مسألة ٣ _ لا يجوز قراءة إحدى سور العزائم في الفريضة

{مسألة ٣ _ لا يجوز قراءة إحدى سور العزائم {الأربع التي تجب السجده لها {في الفريضة {على المشهور، بل بلا خلاف إلا ما يحكى عن الإسكافي، وإن نوقش في صحه نسبه الخلاف إليه، وتبعه بعض متأخري المتأخرين، بل عن الانتصار والخلاف وشرح القاضي لجمل السيد والتذكرة ونهايه الأحكام وغيرها الإجماع عليه، بل في مصباح الفقيه إن عليه الإجماعات المستفيضة.

ويستدل للمشهور بجمله من الروايات:

كخبر زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «لا تقرأ في المكتوبه بشيء من العزائم، فإن السجود زياده في المكتوبه» ((١)).

وموثقه سماعه، قال (عليه السلام): «من قرأ أقرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد، فإذا قرأ فليقرأ فاتحه الكتاب وليركع».

وقال (عليه السلام): «إذا ابتليت بها مع إمام لا يسجد فيجزيك الإيماء والركوع ولا تقرأ في الفريضة وأقرأ في التطوع» ((٢)).

وخبر على بن جعفر (عليه السلام)، إنه سأل أخاه موسى (عليه السلام)، عن الرجل يقرأ في الفريضة سورة النجم أيركع بها أو يسجد ثم يقوم فيقرأ غيرها؟ قال (عليه السلام): «يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب ويركع وذلك زياده في الفريضة، ولا يعود يقرأ في الفريضة بسجده» ((٣)).

ص: ٣٥٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من القراءة في الصلاة ح ١

٢- أورد ثلثيه في الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٧ الباب ٣٧ من القراءة في الصلاة ح ٢، والثلث الأخير في ص ٧٧٩ الباب ٤٠ ح ٢. وذكرها

في الاستبصار: ج ١ ص ١٦٣

٣- المصدر: ص ٧٨٠ ح ٤

والأظهر فى معنى هذه الروايه أن سوره السجده أوجبت بطلان الصلاه، ولذا إذا سجد لها قام وابتدأ بالصلاه، وقوله (عليه السلام): «فيقرأ فاتحه الكتاب»، يراد به الابتداء بالصلاه، أما خبره الآخر عنه (عليه السلام) قال: سألته عن إمام يقرأ السجده فأحدث قبل أن يسجد كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): «يقوم غيره فيسجد ويسجدون وينصرف هو وقد تمت صلاتهم» (١).
ففيه نوع من الإجمال وهو هل أن القوم إذا سجدوا بطلت صلاتهم وأعادوها، أم أنهم إذا سجدوا قاموا وأتموا بقيه الصلاه، فلا يمكن الاستدلال بها لأى من الأمرين، وإن كان لا يبعد حمله على ما استظهرناه من روايته الأولى.

وموثقه عمار بن موسى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يقرأ فى المكتوبه سوره فيها سجده من العزائم؟ فقال (عليه السلام): «إذا بلغ موضع السجده فلا يقرأها، فإن أحب أن يرجع فيقرأ سوره غيرها ويدع التى فيها السجده فيرجع إلى غيرها».
(٢)

وعن الرجل يصلى مع قوم لا يقتدى بهم فيصلى لنفسه، وربما قرؤوا آيه من العزيمه فلا يسجدون فيها فكيف يصنع؟ قال (عليه السلام): «لا يسجد» (٣).

وصدر الحديث دال على تحريم قراءه العزيمه مع دلالتها على جواز قراءه بعض السوره، كما أن قوله (عليه السلام): «لا يسجد» فى آخر الحديث إنما هو

ص: ٣٥٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٠ الباب ٤٠ من القراءه فى الصلاه ح ٥

٢- المصدر: ص ٧٧٩ ح ٣

٣- المصدر: ص ٧٧٨ الباب ٣٨ ح ٢

لأجل التقية فدلاله الخبر على المطلوب تامه، وعليه فلا وجه لرمى الفقيه الهمداني لها بالشذوذ.

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إنه سئل عن الرجل يقرأ بالسجده في آخر السوره؟ قال (عليه السلام): «يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب ثم يركع ويسجد»^(١)، وجه الاستدلال بها كما تقدم.

ثم هناك أخبار آخر معارضه لهذه الأخبار ظاهرها الجواز، كصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ السجده فينساها حتى يركع ويسجد؟ قال: «يسجد إذا ذكر إذا كانت من الغزائم»^(٢). فإن عدم تعرض الإمام (عليه السلام) للمنع عن قراءتها دليل على جواز قراءتها.

وخبر وهب بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن علي (عليه السلام) قال: «إذا كان آخر السوره السجده أجزأك أن تركع بها»^(٣).

وخبر الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: «إذا قرأ المصلي سجده انخط فسجد ثم قام فابتدأ من حيث وقف، وإن كان في آخر السوره فليسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحه الكتاب ويركع ويسجد»^(٤).

ويرد عليها: أولاً: ضعف السند في الخبرين الآخرين، وضعف الدلالة في

ص: ٣٥٩

١- الاستبصار: ج ١ ص ٣١٩ الباب ١٧٦ ح ١

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٢ الباب ١٥ ح ٣٢

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٠ الباب ٢٠ من القراءه في الصلاه ح ١٢

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٦ في ذكر سجود القرآن

الخبر الأول، إذ ليس في الرواية أنه قرأها في الصلاة، وإن كان فيه نوع إشعار بذلك.

وثانياً: إنها لا بد من حملها على النافله، للطائفة الثالثة من الأخبار الداله على جوازها في النافله، بل كان في بعض أخبار الطائفة الأولى إشعار بذلك أو تصريح به.

ففي روايه الهدايه، عن الصادق (عليه السلام): «ولا تقرأ في الفريضة بشيء من العزائم الأربع وهي سجده لقمان وحم السجده والنجم وقرأ باسم ربك، ولا بأس أن تقرأ بها في النافله». (١)

وفي روايه أبي بصير قوله (عليه السلام): «إذا أردت أن تصلى صلاه الليل في ليله الجمعة قرأت في أول ركعه بأم الكتاب وقل هو الله أحد - إلى أن قال - وفي الثالثه بأم الكتاب وألم السجده، وفي الركعه الخامسه بأم الكتاب وحم السجده، وإن لم تحسنها فاقراً بالنجم».

وثالثاً: لا بد من حملها بعد تعذر سائر المحامل على التقيه، لأنه مذهب الجمهور كما حكى عنهم.

ومما تقدم ظهر أن ميل المدارك أو قوله بالجواز، للمناقشه في أدله المنع بضعف خبر زراره سنداً، ولزوم حمله على الكراهه للجمع بينه وبين الأخبار المجوزه، بشهاده خير على بن جعفر الداله على الجمع دلالة، وبطلان الدليل

ص: ٣٦٠

١- الجوامع الفقيهيه: ص ٥٢ س ٥ كتاب الهدايه. المستدرک: ج ١ ص ٢٨٤ - الباب ٤٦ من القراءه في الصلاه ح ١

فلو قرأها عمداً استأنف الصلاة، وإن لم يكن قرأ إلا البعض ولو البسملة أو شيئاً منها إذا كان من نيته حين الشروع بالإتمام أو القراءه إلى ما بعد آيه السجده.

العقلى على بطلان الصلاة إن سجد، لأنه زياده فى المكتوبه، ولزوم قراءه العزيمه للحرام إن لم يسجد فى الصلاة، لأنه تأخير للواجب الفورى وما يستلزم الحرام حرام (11). ممنوع جداً، إذ ورود الخبر فى الكافى كافى فى حجه السند، مضافاً إلى جبره لو كان ضعيفاً باستناد المشهور إليه، وأدله الجواز لا تصلح حمله على الكراهه، والدليل إن كان عقلياً محضاً أمكن المناقشه فيه، لكنه مستند إلى الشرع حيث قال (عليه السلام): بأنه زياده فى المكتوبه، فلا مناقشه فيه.

وكيف كان {فلو قرأها عمداً استأنف الصلاة، وإن لم يكن قرأ إلا البعض ولو البسملة أو شيئاً منها إذا كان من نيته حين الشروع بالإتمام أو القراءه إلى ما بعد آيه السجده} فإن ظاهر النهى المتعلق بكيفيه العباده الوضع أى البطلان لا مجرد التكليف أى الحرمة، فإن المستفاد عرفاً من النهى مانعيه ما تعلق به النهى أو شرطيه عدمه، وذلك معنى البطلان.

لا- يقال: إن قوله (عليه السلام) بأنه زياده فى المكتوبه، ظاهر فى أن المنافى فعل السجده فليست قراءه السوره بما هى مانعه، فلو قرأ السوره وعصى ولم يسجد لم تكن صلاته باطله، وإنما كان فاعلاً للحرام بترك السوره.

لأنه يقال: الظاهر من النص أن النهى تعلق بقراءه السوره من حيث إنها

ص: ٣٦١

توجب السجود، لا أن النهى من السجود بما هو هو، فقراءة السوره مبطله الصلاه.

لايقال: إن ظاهر النص أن قراءة مجموع السوره مبطله لا-قراءة أبعاضها، فلو قرأ كل السوره بطلت، أما إذا قرأ بعضها بدون أن يتمها فلم يقرأ آيه السجده لم تبطل، وإن كان من نيته قراءة آيه السجده.

لأنه يقال: إنما تبطل الصلاه بالعزم بقراءة المجموع أو بالقراءة إلى آيه السجده، لأنه إذا قرأ بعنوان الجزئيه وامتثال الأمر كان تشريعاً محرماً وتبطل الصلاه بمجرد الشروع، فالقول باختصاص المنع بما إذا قرأ آيه السجده كما ذهب إليه الفقيه الهمداني محل نظر.

نعم ينبغي أن يقال إن قراءة البسملة لا تكفى فى الإبطال، كما اخترناه فى جواز العدول من الجحد والتوحيد أيضاً، وأنه يحق له أن يقرأ غير ما نواه أولاً إذا قرأ البسملة بقصد سوره خاصه ثم عدل وقرأ غيرها، أو قرأ البسملة بدون قصد سوره خاصه ثم قرأ سوره خاصه، وذلك لأن البسملة لا تتعين بالقصد لسوره خاصه، وأما قراءة السوره بعدها تعينها جزءاً من تلك السوره، ولذا من قرأ البسملة بقصد التوحيد ثم قرأ الجحد بعدها _ مثلا _ لم يصح أن يقول: إنى قرأت بسم الله الجحد وسوره التوحيد، والوجه فى ذلك أن الأمور المشتركه التى هى جزء لأمرين لا يكون جزءاً من أحدهما بمجرد القصد إلا بإتيانه محفوفاً بأحدهما، فاذا قال: (الله) بقصد كونه من سوره البقره لم يكن منها ولا من غيرها، إلا إذا أتمه بقوله: (ولا إله إلا هو الحى القيوم).

وأما لو قرأها ساهياً فإن تذكر قبل بلوغ آية السجده وجب عليه العدول إلى سورة أخرى، وإن كان قد تجاوز النصف، وإن تذكر بعد قراءه آية السجده أو بعد الإتمام فإن كان قبل الركوع

{وأما لو قرأها ساهياً فإن تذكر قبل بلوغ آية السجده وجب عليه العدول إلى سورة أخرى} إذ ليست هذه السوره هي المطلوبه، فاللازم تركها.

نعم لو ذكرنا أنه لا بأس بقراءه بعض السوره مع السوره الكامله، لأنه ليس من القرآن المنهى عنه جاز قراءه بعض آياتها لا بقصد السوره الموظفه، سواء قبل السوره الموظفه أو بعدها، وسواء قرأها من أولها أو بعد أن تذكر قرأ بعضاً منها غير آية السجده، إذ لا تحريم إلا في قراءه السجده لاستلزامها السجود المنهى عنه وإلا في قراءتها بعنوان الوظيفه، للنهي عنها وكلا الأمرين غير محقق في ما ذكرناه.

{وإن كان قد تجاوز النصف} وذلك لأن المنع عن العدول بعد تجاوز النصف لا يشمل المقام، لأنه مختص _ ولو بمعونه الانصراف _ إلى ما لو وجب الإتمام، وليس المقام منه، وكذا إذا شرع في سوره مفصله ثم ضاق الوقت أو عجز وقدر أن يأتي بسوره قصيره، فإنه يجب العدول وإن تجاوز النصف بالنسبه إلى السوره السابقه، فإن إطلاق دليل وجوب قراءه السوره بعد الحمد شامل للمقام، ودليل الإتمام بعد النصف لا يشملها، فاللازم ترك ما بيده من السوره والشروع في غيرها.

{وإن تذكر بعد قراءه آية السجده أو بعد الإتمام فإن كان قبل الركوع} فالظاهر الكفايه، فإن أتمها ركع وإن لم يتمها أتمها وركع، وذلك لأن

فالأحوط إتمامها إن كان في أثناءها وقراءه سورہ غیرها

ظاهر المنع عن قراءه العزيمه معللاً باستلزامها السجود في المكتوبه وجود الملاك في العزيمه كغيرها وإنما المانع اقتضاؤها السجود، فإن لم يتنجز المنع لأجل السهو لم يكن مانع عن قراءتها.

وهناك قول آخر اختاره الجواهر تبعاً للبيان والمحقق الثاني من وجوب العدول إلى سورہ آخر، وإن كان قد أتم العزيمه، وذلك لإطلاق ما دلّ على النهي عن العزيمه المقتضى لعدم الاجتزاء بها، فإطلاق ما دلّ على وجوب قراءه سورہ بعد الحمد محكم، فإن تذكر في أثناء العزيمه قطعها وجاء بغيرها، وإن تذكر بعد إتمام العزيمه جاء بسورہ أخرى، لكن هذا القول لا يخلو من إشكال، لمنع إطلاق النهي عن قراءه العزيمه لمثل المقام _ كما عرفت وجهه _ والمصنف تردد في اختيار أحد القولين ولذا قال: {فالأحوط إتمامها إن كان في أثناءها} لأن التذكر بعد قراءه آيه السجده ملازم لتجاوز النصف فيشملة دليل حرمة العدول بعد تجاوز النصف.

{وقراءه سورہ غیرها} لما تقدم من الجواهر وغيره، لكن فيه إنه مخالف لحرمة القران، فالأمر دائر بين ترك احتياطين وبين ترك احتياط واحد، إذ الاحتياط أن يتم من جهه تجاوز النصف، والاحتياط أن يترك من جهه النهي عن قراءه العزيمه، والاحتياط أن يترك من جهه عدم قران سورتين، ومراعاة الاحتياطين أولى من مراعاة الاحتياط الواحد، فإذا أتمها وقرأ سورہ أخرى خالف احتياط القطع واحتياط عدم القران، بخلاف ما إذا قطعها وقرأ غيرها فقد خالف احتياط لزوم الإتمام بعد النصف، وبخلاف ما إذا أتمها واكتفى بها فقد خالف احتياط عدم إتمام العزيمه.

بنيه القربه المطلقه بعد الإيماء إلى السجده

وما ذكره المصنف بقوله {بنيه القربه المطلقه} لا يرفع احتياط ترك القرآن، اذ ظاهر أدله القرآن المنع عنه مطلقاً لا المنع عنه إذ أتى بهما بقصد الجزئيه {بعد الإيماء إلى السجده} فقد اختلفوا فى من قرأ السجده سهواً إلى أقوال أربعة:

الأول: ما اختاره المستند من وجوب الإيماء فى الصلاة والسجده بعدها.

الثانى: ما اختاره كاشف الغطاء من السجده فى أثناء الصلاة.

الثالث: ما هو المعروف _ على ما يظهر من الجواهر _ من السجده بعد الفراغ.

الرابع: ما اختاره غير واحد من الاكتفاء بالإيماء فقط.

استدل للقول الأول: بوجوب الإيماء لأنه فحوى ما دل على وجوب الإيماء إذا صلى مع إمام لا يسجد، كروايتى أبى بصير وسماعه، بالإضافة إلى أن السجده مبطله وبدلها ليس مبطلاً، فدليل الميسور يشمل البدل، وبوجوب السجده بعدها، لإطلاق أدله السجده، فحيث تعذر فى الصلاة وجب بعدها.

واستدل للقول الثانى: بما دل على قراءه العزيمه والسجود لها، بالإضافة إلى أنه لو لم يقصد الجزئيه بالسجود لم يضر، وما دل على أنه زياده فى المكتوبه ضعيف السند معارض الدلاله، كما تقدم.

واستدل للثالث: بالتعارض بين حرمة الإبطال وبين حرمة التأخير، لكن الثانى أضعف، لأن دليل فوريه السجده ليس قوياً فيقدم دليل حرمة الإبطال عليه.

واستدل للرابع: بجمله من الأدله الداله على وجوب الإيماء نصاً أو فحوى

مثل ما رواه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، عن الرجل يكون في صلاه في جماعه فيقرأ إنسان السجده كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): «يؤمى برأسه»^(١). قال: وسألته عن الرجل يكون في صلاه فيقرأ آخر السجده؟ فقال (عليه السلام): «يسجد إذا سمع شيئاً من العزائم الأربع ثم يقوم فيتم صلاته، إلا أن يكون في فريضه ينوى برأسه إيماءً»^(٢).

وخبر أبى بصير: «إن صليت مع قوم فقرأ الإمام اقرأ باسم ربك أو شيئاً من العزائم وفرغ من قراءته ولم يسجد فأومئ إيماءً»^(٣).

وخبر سماعه: «وإذا ابتليت بها مع إمام لا يسجد فيجزيك الإيماء والركوع»^(٤).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «فإن سمعها وهو في صلاه فريضه من غير إمام أو ما برأسه»^(٥).

ولا يخفى أن هذه الروايات لا تدع مجالاً للأقوال الأخر القول بالجمع بين الإيماء وبين السجده بعد الصلاه، لروايات أخر تدل على السجده خارج الصلاه، بالإضافة إلى العلم الإجمالى.

مثل ما رواه آخر السرائر، عن محمد بن مسلم قال: فى الرجل يقرأ

ص: ٣٦٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ الباب ٤٣ من قراءه فى القرآن ح ٣

٢- المصدر: ح ٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٨ الباب ٣٨ من قراءه القرآن ح ١

٤- المصدر: ص ٧٧٧ الباب ٣٧ ح ٢

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥

بالسوره فيها السجده فينسى ويركع ويسجد سجدين ثم يذكر بعد ذلك؟ قال (عليه السلام): «يسجد إذا كانت من العزائم، والعزائم أربع: ألم تنزيل، وحم السجده، واقرأ باسم ربك، والنجم»، الحديث (١).

وما رواه التهذيب، عن محمد، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ السجده فينساها حتى يركع ويسجد، قال: «يسجد إذا ذكر إذا كانت من العزائم». (٢)

ففيه: أولاً: إن مورد هذه الروايات غير مورد تلك الروايات، لأن الكلام فيما إذا كان ذاكراً وأوماً، لا فيما إذا كان ناسياً.

وثانياً: إنه لو كان مورد الطائفتين واحداً لزم القول بالتخير لا بالجمع، لأن ظاهر كل طائفه كفايه ما يأتي به من الإيماء والسجده خارج الصلاة لا-الجمع بينهما، منتهى الأمر يرفع اليد عن تعيين كل واحده منهما بظهور الأخرى في كفايه الشيء الآخر، هذا بالإضافة إلى ضعف الدلاله في روايه التهذيب لاحتمال كونها من الروايات الداله على السجود في الصلاة، وبهذا يسقط العلم الإجمالي أيضاً، إذ بعد ظهور الطائفه الأولى في كفايه الإيماء لم يكن وجه للعلم الإجمالي.

وأما القول بالسجده خارج الصلاة ففيه: إن ظاهر روايات المقام فوريه السجود وإلا جازت العزيمه في الصلاة فلا مجال لتأخير السجده إلى ما بعد الصلاة.

وأما القول بالسجود داخل الصلاة فقد عرفت أنه خلاف النص، والإشكال

ص: ٣٦٧

١- السرائر: ص ٤٧٤ س ٣

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٣ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ح ٣٢

أو الإتيان بها وهو في الفريضة ثم إتمامها وإعادةها من رأس، وإن كان بعد الدخول في الركوع ولم يكن سجداً للتلاوة فكذلك
أوماً إليها أو سجداً وهو في الصلاة ثم أتمها وأعادها، وإن كان سجداً لها نسياناً أيضاً فالظاهر صحة صلاته ولا شيء عليه، وكذا
لو تذكر قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوة أيضاً نسياناً، فإنه ليس عليه إعادة الصلاة حينئذ

في السند قد عرفت جوابه.

{أو الإتيان بها وهو في الفريضة ثم إتمامها وإعادةها من رأس} فإنه إن لم تبطل الصلاة بالسجود في أثنائها فقد صحت وتكون
الثانية احتياطية وإن بطلت بالسجود في أثنائها صحت الثانية {وإن كان بعد الدخول في الركوع ولم يكن سجداً للتلاوة} نسياناً
{فكذلك أوماً إليها} احتياطاً في الصلاة {أو سجداً وهو في الصلاة ثم أتمها وأعادها} لما تقدم فيما تذكر قبل الركوع.

{وإن كان سجداً لها نسياناً أيضاً فالظاهر صحة صلاته} لحديث «لا تعاد» (١)، فإن السجده الواحد عن نسيان لا توجب الإعادة،
وما اشتمل عليه من السجود يراد به السجدة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

{ولا شيء عليه} إلا سجود السهو إذا قلنا بكل زياده ونقيصه.

{وكذا قبل الركوع مع فرض الإتيان بسجود التلاوة أيضاً نسياناً، فإنه ليس عليه إعادة الصلاة حينئذ} لحديث «لا تعاد» كما تقدم.

ثم إنه لو تعذر عليه

ص: ٣٤٨

السجود لمرض ونحوه، فهل له أن يقرأ سورة العزيمه ويؤمى إلى قراءه آيه السجده أم لا؟ احتمالان، من ارتفاع المحذور الذى هو السجود للتلاوه فعمومات أدله قراءه سورة من القرآن تشمله، إذ المخصص خاص بحاله إمكان السجود، فإذا لم يمكن السجود فالعموم بحاله، ومن أن دليل النهى عن القراءه مطلق شامل لصورتى إمكان السجود وعدم إمكانه، بالإضافة إلى أن الإيماء الذى هو بدل السجود فى المضطر حاله حال السجود، فكما أن السجود الاختيارى فى المختار مبطل كذلك الإيماء البديل فى المضطر مبطل.

لكن الأقرب الأول، إذ لا نسلم الإطلاق فى المخصص، والإيماء وإن كان بدلاً إلا أن كونه فى حكم المبدل منه أول الكلام، إذ ظاهر الدليل أن الإيماء لا بأس به، وإنما الذى فيه البأس هو نفس السجود فتأمل.

ثم إنه قد ظهر مما تقدم أنه لو قرأ سورة السجده ولم يسجد عصيانياً لم ينفع، إذ لو قرأ سورة ثانيه كان من القران، ولو لم يقرأ كان نقصاً، بالإضافة إلى أنه بعد النهى عنها يكون تشريعاً فيكون مبطلاً.

مسألة ٤ _ لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة عمداً بطلت صلاته.

ولو قرأها نسياناً أو استمعها من غيره أو سمعها فالحكم كما مر من أن الأحوط الإيماء إلى السجده أو السجده وهو في الصلاة وإتمامها وإعادتها.

{مسألة ٤ _ لو لم يقرأ سورة العزيمه لكن قرأ آيتها في أثناء الصلاة عمداً بطلت صلاته} لأن النهى عن قراءه السوره إنما هو لأجل قراءه الآيه، فيجرى عليها ما يجرى على السوره، ولو قرأ آيه من سوره العزيمه غير آيه السجده لم يكن بذلك بأس، وعليه فلو قلنا بأنه تكفى الآيه ونحوها مكان السوره جاز له أن يقرأ بعض آيات سوره السجده.

{ولو قرأها نسياناً أو استمعها من غيره أو سمعها، فالحكم كما مر من أن الأحوط الإيماء إلى السجده أو السجده وهو في الصلاة وإتمامها وإعادتها} وإن كان الأقوى أنه يؤمى إيماءً كما تقدم.

وهل يجوز له الاستماع لعدم الدليل على حرمة، أو لا؟ للمناط في القراءه، احتمالان، وإن كان الأظهر الثانى، ولو سمع آيه السجده فظنها من السور الأربع فأومى، ثم تبين أنها من غيرها، فلا ينبغى الإشكال فى صحه الصلاة، إذ لا وجه للبطلان.

وعليه فيجوز له قراءه سائر السور التى فيها السجدهات المستحبه ويؤمى للسجده إن شاء، كما أن له أن يؤخر السجده إلى ما بعد الصلاة، ولو لم يعرف المصلى إلا سوره السجده، فاللازم أن يقرأها باستثناء آيه السجده لدليل الميسور.

مسأله ٥ عدم وجوب قراءه السوره فى النوافل

مسأله ٥ _ لا يجب فى النوافل قراءه السوره

{مسأله ٥ _ لا- يجب فى النوافل قراءه السوره} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل دعوى عدم الخلاف فى كلماتهم متواتره، وفى المستند دعوى الإجماع عليه، وفى مصباح الفقيه يدل عليه الإجماعات المحكيه المستفيضه المعترضه بعدم نقل الخلاف فيه عن أحد، انتهى.

والروايات بذلك مستفيضه، كروايه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يجوز للمريض أن يقرأ فاتحه الكتاب وحدها، ويجوز للصحيح فى قضاء صلاه التطوع بالليل والنهار». (١)

والظاهر أن المراد بالقضاء مطلق فعلها مثل «وإذا قضيت الصلاه»، لا خصوص القضاء المصطلح.

وخبر إسماعيل بن جابر، أو عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «إنى أقوم آخر الليل وأخاف الصبح؟ قال: «اقرأ الحمد وأعجل أعجل». (٢)

وعن تفسير أبى الفتوح، قال: دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) المسجد وصلى ركعتين ولم يقرأ إلا فاتحه الكتاب. (٣)

وفى خبر السكونى الوارد فى صلاه الغفيله، قال (صلى الله عليه وآله): «تنفلوا

ص: ٣٧١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٤ الباب ٢ من القراءه فى الصلاه ح ٥

٢- المصدر: ص ٧٩٧ الباب ٥٥ ح ٢

٣- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٤ الباب ٢ من القراءه فى الصلاه ح ١

وإن وجبت بالنذر ونحوه فيجوز

ساعه الغفله ولو بر كعتين خفيفتين». قيل: يا رسول الله وما معنى خفيفتين؟ قال: «يقرأ فيها الحمد وحدها» (١).

بل ويدل عليه بعض المفهومات في روايات الفريضة، ويؤيده متواتر الروايات في جواز أن يقرأ في النافله بأقل من سورة، كالرضوى: «ولا تقرأ في المكتوبه سورة ناقصه، ولا بأس في النوافل» (٢).

والدعائم: «ورخصوا (عليهم السلام) في التبعض والقران في النوافل» (٣).

وروايه على بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن تبعض السوره؟ فقال (عليه السلام): «أكره ولا- بأس به في النافله» (٤) إلى غيرها من الروايات.

نعم الظاهر أنه لا يجوز أن يقرأ السوره قبل الحمد بعنوان الجزئيه، إذ لم يرد بذلك دليل، فإذا قرأ كذلك بطلت، أما إذا قرأها ساهياً كذلك فلا حاجه إلى الإعادة كما هو واضح.

{وإن وجبت بالنذر ونحوه} كالعهد واليمين والشرط، إذ المنصرف من الفريضة والنافله ما كان كذلك بأصل الشرع لا بالعارض، ولذا كان المشهور إجراء حكم النافله بالنسبه إلى النافله بالأصل وإن وجبت بالعارض فلا أذان ولا إقامة لها، إلى غيرها من الأحكام، والعكس في النافله بالعارض إذا كان واجباً بالأصل فيأتي الأذان والإقامة والجماعه وغيرها في المعاده.

ص: ٣٧٢

١- الوسائل: ج ٥ ص ٢٤٩ الباب ٢٠ من الصلوات المندوبه ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٧ س ٣٥

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦١ في ذكر صفات الصلاه

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٧ الباب ٤ من القراءه في الصلاه ح ٤

الاقتصار على الحمد أو مع قراءه بعض السوره، نعم النوافل التي تستحب بالسور المعينه يعتبر في كونها تلك النافله قراءه تلك السوره، لكن في الغالب يكون تعيين السور من باب المستحب في المستحب على وجه تعدد المطلوب لا التقييد

{فيجوز الاقتصار على الحمد أو مع قراءه بعض السوره} بخلاف المعاده فلا يصح الإتيان بالحمد وحدها، أو مع بعض السوره فيها، بل هكذا يكون حكم الفريضة طبعاً، كما إذا أتى الصبي باليوميه فإنه يؤذن ويقيم لها ويأتي بها جماعه إلى غيرها.

{نعم النوافل التي تستحب بالسور} أو الآيات، مثل صلاه الغفيله، وصلاه وواعدنا إلى غيرهما {يعتبر في كونها تلك النافله قراءه تلك السوره} فإن ذلك مقتضى دليل التشريع {لكن في الغالب يكون تعيين السور من باب المستحب في المستحب على وجه تعدد المطلوب لا التقييد} إذا عرف ذلك من الخارج كما في صلاه الغفيله، حيث دل الدليل على أن المطلوب صلاه ركعتين هذه الساعه، والأكمل أن تكون بتلك الكيفيه الخاصه، وكذلك بالنسبه إلى صلاه الليل، إلى غير ذلك.

أما إذا لم يعرف ذلك من الخارج، فالظاهر لزوم تلك الكيفيه الوارده في امثال ذلك الأمر المستحب.

نعم لا- يبعد أن يقرأ ما يحفظ من السور إذا كانت للنافله سوره خاصه ولم يقدر عليها، فإنه يأتي بما يقدر رجاءً، بل يمكن أن يقال بشمول دليل الميسور له.

مسألة ٦ جواز قراءة العزائم في النوافل

مسألة ٦ _ يجوز قراءة العزائم في النوافل

{مسألة ٦ _ يجوز قراءة العزائم في النوافل} بلا- إشكال ولا- خلاف، وفي الحدائق دعوى عدم الخلاف فيه، وعن الخلاف الإجماع عليه، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً، وأصلاً، ونصاً عاماً وخاصاً.

أقول: ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل والإجماع وإطلاقات أدله قراءة السوره في الصلاه الشامله للمقام بدون مخصص، كما كان المخصص بالنسبه إلى الفرائض جمله من الروايات الخاصه:

كروايه أبى بصير المتقدمه، عن الصادق (عليه السلام) وفيها: «وفي الركعه الخامسه بأم الكتاب وحم السجده، وإن لم تحسنها فاقراً بالنجم»^(١).

وما رواه مجمع البيان، عن أبى بريده الأسلمى، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «من أحب أن يرتع في رياض الجنه فليقرأ الحواميم في صلاه الليل»^(٢).

وما رواه الهدايه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ولا- تقرأ في الفريضة بشيء من العزائم الأربيع وهى سجده لقمان، وحم السجده، والنجم، وقرأ باسم ربك، ولا بأس أن تقرأ بها في النافله»^(٣).

وفي موثق سماعه: «ولا تقرأ» _ أى اقرأ باسم ربك _ في الفريضة وقرأها في التطوع»^(٤).

ص: ٣٧٤

١- المستدرک: ج ١ ص ٢٨٤ الباب ٤٦ من القراءه فى الصلاه ح ١

٢- مجمع البيان: ج ٨ ص ٥١٢ فى فضل سوره المؤمن

٣- الجوامع الفقيهيه: ص ٥٢ س ٥ كتاب الهدايه

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من القراءه فى الصلاه ح ٢

وإن وجبت بالعارض فيسجد بعد قراء آيتها وهو في الصلاة ثم يتمها.

{وإن وجبت بالعارض} لما تقدم في المسألة السابقه {فيسجد بعد قراء آيتها وهو في الصلاة ثم يتمها} بلا إشكال ولا خلاف، وذلك لإطلاقات الأدله، وخصوص موثق سماعه: «من قرأ اقرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد». (١)

وصحيحه الحلبي: عن الرجل يقرأ بالسجده في آخر السوره؟ قال (عليه السلام): «يسجد». الحديث (٢).

هذا بالإضافة إلى أن المحذور زياده السجود في المكتوبه، كما في روايه زراره (٣)، فلا تضر في غير المكتوبه.

والظاهر أنه لو عصى ولم يسجد لم تبطل صلاته، لأن الأمر بالشىء لا ينهى عن ضده، كما أن الظاهر أنه يحق للمتفل أن يسجد للسجده المستحبه إذا قرأ سورتها لعدم المحذور كما عرفت، وكذلك يحق له الاستماع للمناط ويسجد، أما هل يحق له أن يؤخر سجده التلاوه حتى يأتى بها في النافله؟ احتمالان، من أنها لا تضر للمناط المستفاد من قراءه العزيمه، ومن أن الدليل خاص بالقراء والمناط غير معلوم، ولذا يشكل أن يقال بأنه يجوز أن يسجد في الصلاة سجده الشكر، وهذا هو الأحوط، والظاهر أنه يجوز له أن يقرأ آيه العزيمه مكان السوره لوحده المناط، ولأنه تصح في النافله قراءه آيه واحده، أما أن يقرأ في النافله سوره السجده أو آيتها في مكان آخر غير موضع السوره فمشكل، والمناط غير معلوم، وحيث إنه يصح القران في النافله يجوز أن يقرأ سورتي سجده فيسجد سجدتين، ولا يتوهم أنه زياده ركن إذ سجده التلاوه ليست ركناً.

ص: ٣٧٥

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من القراءه في الصلاة ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٧ الباب ٣٧ من القراءه في الصلاة ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ الباب ٤٠ من القراءه في الصلاة ح ١

مسألة ٧ _ سور العزائم أربع: ألم السجده، وحم السجده، والنجم، واقرأ باسم.

{مسألة ٧ _ سور العزائم أربع: ألم السجده، وحم السجده، والنجم، واقرأ باسم} بلا إشكال ولا خلاف، بل حكاية الإجماع ودعواه مستفيضه في كلماتهم، ويدل على الحكم متواتر الروايات:

كصحيح ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع رأسك، والعزائم أربع: حم السجده، وتنزيل، والنجم، واقرأ باسم ربك». ((١))

وصحيح داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن العزائم أربع: اقرأ باسم ربك الذي خلق، والنجم، وتنزيل السجده، وحم السجده» ((٢)).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قرئ بشيء من العزائم فسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء» ((٣)).

وما رواه محمد بن مسلم قال (عليه السلام): في الرجل يقرأ بالسوره فيها السجده فينسى ويركع ويسجد سجدتين ثم يذكر بعد ذلك؟ قال (عليه السلام): «يسجد إذا كانت من العزائم، والعزائم أربع: ألم تنزيل، وحم السجده، واقرأ باسم ربك، والنجم». قال (عليه السلام): «وكان على بن الحسين (عليه السلام) يعجبه أن يسجد في كل سوره فيها السجده» ((٤)).

ص: ٣٧٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ الباب ٤٢ من قراءه القرآن ح ١

٢- المصدر: ص ٨٨١ ح ٧

٣- المصدر: ص ٨٨٠ ح ٢

٤- السرائر: ص ٤٧٤ س ٣

وفى خبر الهدايه المتقدم، عن الصادق (عليه السلام): «ولا تقرأ فى الفريضة بشيء من العزائم الأربع وهى: سجده لقمان، وحم السجده، والنجم، وقرأ باسم ربك، ولا بأس أن تقرأ بها فى النافله». (١)

أقول: الظاهر أن قوله: «لقمان» وقع سهواً، إذ سجده ليست واجبه، أو يحتمل على بعض المحامل الأخر، ولم أجد فى كلماتهم وجه وجوب السجده فى هذه السور دون ما سواها، ولعل السر أن القرآن كسائر العبادات جاءت حسب تطور الكون ليطباق التشريع التكويني فجاءت بعض السجدهات واجبه وبعضها مستحبه كما جاءت بعض السور بسجده وبعضها بدون سجده فالجمع بين مصلحه التشريع للتعبد وبين ملاحظه التلون أوجب جعل بعضها واجباً وبعضها مستحباً، والعدد الخاص لأنه لا بد من جعل عدد خاص والأربع أحد مصاديقه، والله سبحانه العالم.

قال فى مصباح الفقيه (٢): (ويستحب له _ أى للمتأمل _ إذا كانت السجده فى آخر السوره أن يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحه الكتاب ثم يركع كما صرح به فى روايه على بن جعفر، وحسنه الحلبي، أو صحيحته، ومضمرة سماعه ... ولا يجب عليه ذلك بل له أن يركع بها كما يشهد له خبر وهب).

أقول: لا بأس بما ذكره وقد تقدمت هذه الروايات.

ص: ٣٧٧

١- الجوامع الفقيهيه: ص ٥٢ س ٥ كتاب الهدايه

٢- مصباح الفقيهيه: ج ٢ ص ٢٩١ س ٢٨

مسألة ٨ _ البسمله جزء من كل سورة فيجب قراءتها

{مسألة ٨ _ البسمله جزء من كل سورة فيجب قراءتها} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه الإجماع المتواتر، ويدل عليه متواتر النصوص:

كصحيح ابن مسلم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السبع المثاني والقرآن العظيم أهي الفاتحة؟ قال (عليه السلام): «نعم»، قلت: بسم الله الرحمن الرحيم من السبع؟ قال (عليه السلام): «نعم هي أفضلهن».(١)

وخير يحيى بن عمران الهمداني، كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام): جعلت فداك ما تقول في رجل ابتداءً بيسم الله الرحمن الرحيم في صلاته وحده بأمر الكتاب فلما صار إلى غير أم الكتاب من السورة تركها، فقال العباسي ليس بذلك بأس؟ فكتب (عليه السلام) بخطه: «يعيدها مرتين على رغم أنفه»(٢)، يعني العباسي.

وعن يونس بن عبد الرحمان، عن رفعه، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن قوله تعالى: ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم(٣) قال: «هي سورة الحمد وهو سبع آيات، منها بسم الله الرحمن الرحيم وإنما سميت المثاني لأنها تشنى في الركعتين».(٤)

وعن الحسن بن علي (عليه السلام) قال: وقيل لأمر المؤمنين (عليه السلام): يا

ص: ٣٧٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٨٩ الباب ١٥ ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٦ الباب ١١ من القراءة في الصلاة ح ٦

٣- سورة الحجر: الآية ٨٧

٤- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٤ الباب ١ من القراءة في الصلاة ح ١

أمير المؤمنين أخبرنا عن «بسم الله الرحمن الرحيم» أهي من فاتحه الكتاب؟ فقال (عليه السلام): «نعم كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقرؤها ويعدّها آية منها ويقول: فاتحه الكتاب هي السبع المثاني». (١)

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الله منّ عليّ بفاتحه الكتاب من كنز الجنة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الآية التي يقول الله تعالى فيها: وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولّوا على أدبارهم نفوراً» (٢). (٣)

وعن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام)، إذا أقمت الصلاة أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحه القرآن؟ قال: «نعم»، قلت: فإذا قرأت فاتحه القرآن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع السورة؟ قال (عليه السلام): «نعم» (٤).

وعن هارون، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كتموا بسم الله الرحمن الرحيم فنعم والله الأسماء كتموها كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا دخل إلى منزله واجتمعت عليه قريش يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ويرفع بها صوته فتولى قريش فراراً فأنزل الله عزوجل في ذلك: وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولّوا على أدبارهم نفوراً» (٥).

ص: ٣٧٩

١- أمالي الصدوق: ص ١٤٨

٢- سورة الإسراء: الآية ٤٦

٣- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٥ الباب ٨ من القراءة في الصلاة ح ٨

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٦ الباب ١١ من القراءة في الصلاة ح ٥

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٧ الباب ٢١ من القراءة في الصلاة ح ٢

أقول: توليهم إنما كان لأجل أنها خلاف شعارهم (بسمك اللهم) ولللفظ الرحمان قالوا ما ندرى ما الرحمن ولأجل أنه يذكر سبحانه وحده دون آلهتهم التي كانوا يعبدونها لتقريبهم إلى الله زلفى.

إلى غيرها من الروايات الكثيره والتي توجب حمل ما دل على خلافها على التقيه للشواهد الداخليه والخارجيه.

مثل ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون إماماً فيستفتح بالحمد ولا يقول بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: «لا يضره، ولا بأس بذلك».(١)

وروايه مسمع البصرى قال: صليت مع أبى عبد الله (عليه السلام) فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ثم قرأ السوره بعد الحمد ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قام فى الثانيه فقرأ الحمد ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ سوره أخرى.(٢)

{عدا سورة براءه} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً وضروره، ويدل عليه روايه محمد بن على قوله (عليه السلام): «عله إسقاط بسم الله الرحمن الرحيم من سوره براءه أن البسملة أمان والبراءه كانت إلى المشركين فأسقط منها الأمان».(٣).

ص: ٣٨٠

١- المصدر: ص ٧٤٩ الباب ١٢ ح ٥

٢- المصدر: ص ٧٤٨ ح ٤

٣- البحار: ج ٨٢ ص ٥٣

مسألة ٩ _ الأوقى اتحاد سورة الفيل وإيلاف، وكذا والضحي وألم نشرح

{مسألة ٩ _ الأوقى اتحاد سورة الفيل وإيلاف، وكذا والضحي وألم نشرح} بالنسبة إلى الصلاة وهذا القول هو المشهور، وعن الانتصار نسبه إلى آل محمد (صلوات الله عليهم أجمعين)، وعن الأمالي نسبه الإقرار به إلى دين الإماميه، وعن السرائر والتحرير ونهايه الأحكام والتذكرة والمهذب البارع وغيرها أنه قول علمائنا.

وأما بالنسبة إلى غير الصلاة فالأقرب أنهما سورتان، فإذا نذر مثلاً أن يقرأ سورة من القرآن أو جعل مهر زوجته تعليمها سورة أو ما أشبه ذلك، كفت إحداهما، ولذا قال في المعتبر لقائل أن يقول لا نسلم أنهما سورة واحده، بل لو لم يكونا سورتين وإن لزوم قراءتهما في الركعة الواحدة على ما ادعوه، فنطالب بالدلالة على كونهما سورة واحده، وليس في قراءتهما في الركعة الواحدة دلالة على ذلك، وقد تضمنت روايه المفضل تسميتهما سورتين [\(١\)](#)، انتهى.

وتبع المحقق على ذلك جماعه، بل نسب إلى المشهور بين من تأخر عنه، وعليه فالقول بأنهما سورة واحده حقيقه، عار عن الدليل، بل تواتر كتابتهما بفصل بسم الله من أقوى الأدله على أنهما سورتان، فقد روى صفوان الجمال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ما أنزل الله من السماء كتاباً إلاّ وفاتحته بسم الله الرحمن الرحيم» [\(٢\)](#) وإنما كان يعرف انقضاء السوره بنزول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداءً للأخرى.

ص: ٣٨١

١- المعتبر: ص ١٧٨ س ١٩

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٧ الباب ١١ من القراءه فى الصلاه ح ١٢

فمن زيد الشحام قال: صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) فقرأ الضحى وألم نشرح في ركعه (١).

وقال المحقق في الشرائع: روى أصحابنا أن الضحى وألم نشرح سورة واحده، وكذلك الفيل ولإيلاف (٢).

وعن المفضل بن صالح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا تجمع بين سورتين في ركعه واحده إلا الضحى وألم نشرح، وألم تر كيف ولإيلاف قریش» (٣).

وعن المفضل قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول، وذكر مثله (٤).

وعن الرضوى (عليه السلام): «إن الضحى وألم نشرح سورة واحده، وكذلك ألم تر كيف ولإيلاف» (٥).

وعن أبي العباس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الضحى وألم نشرح سورة واحده» (٦).

وعن شجره ابن أخي بشير التتال قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ألم تر ولإيلاف سورة واحده» (٧).

ص: ٣٨٢

١- المصدر: ص ٧٤٣ الباب ١٠ ح ١

٢- شرائع الإسلام: ج ١ ص ٦٤ المسألة الثالثة

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٤ الباب ١٠ من القراءة في الصلاة ح ٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٤ الباب ١٠ من القراءة في الصلاة ح ٥

٥- فقه الرضا: ص ٩ س ١٣

٦- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٥ الباب ٧ من القراءة في الصلاة ح ١

٧- المصدر: ح ٢

وعن أبي جميله، عنه (عليه السلام) مثله. (١)

وعن مجمع البيان: روى أصحابنا أن الضحى وألم نشرح سورة واحده، وكذلك القول فى سورة ألم تر كيف ولإيلاف قريش. (٢)

وعنه أيضاً، روى العياشى بإسناده عن أبي العباس، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «ألم تر كيف فعل ربك ولإيلاف قريش سورة واحده». (٣)

وعن الصدوق فى الهدايه مرسلًا، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث قال فيه: «وموسع عليك أى سورة فى فرائضك إلا أربع وهى والضحى وألم نشرح فى ركعه، لأنهما جميعاً سورة واحده، ولإيلاف وألم تر كيف فى ركعه لأنهما جميعاً سورة واحده، ولا ينفرد بواحد من هذه الأربع سور فى ركعه». (٤)

أقول: ومن جمله من هذه الروايات ظهر أن المراد بكونهما سورة، إرادته قراءتها فى الصلاه مكان سورة لا-أنهما حقيقه سورة واحده، ولا يبعد أن المراد بهذه الروايات الرخصه لا العزيمه كما يشهد له قوله (عليه السلام) فى روايه المفضل: «ولا تجمع». حيث إن ظاهره الاستثناء عن الجمع المحذور فلا يدل على أكثر من الرخصه، ويدل عليه صحيح الشحام: صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) فقرأ فى الأولى الضحى، وفى الثانية ألم نشرح لك صدرك. (٥)

ص: ٣٨٣

١- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٥ الباب ٧ من القراءه فى الصلاه ذيل ح ٢

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٧٧ ح ١٠

٣- المصدر: ح ١١

٤- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٢ س ٦

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٣ الباب ١٠ من القراءه فى الصلاه ح ٣

فلا يجزى في الصلاة إلا جمعهما مرتبتين مع البسملة بينهما.

وما رواه داود الرقي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «فلما طلع الفجر قام فأذن وأقام وأقامنى عن يمينه وقرأ في الأول ركعه الحمد والضحي، وفي الثانيه بالحمد وقل هو الله أحد، ثم قنت ثم سلم ثم جلس». (١)

وعليه فقوله {فلا- يجزى في الصلاة إلا- جمعهما} محل نظر، ثم إنه إذا أراد جمعهما في ركعه لزم الإتيان بهما {مرتبتين} بمقتضى النص والفتوى فلا يصح تقديم المتأخر منهما.

نعم إذا أراد إتيانها في ركعتين جاز أن يأتي بالثانيه في الركعه الأولى وبالعكس، إذ لا دليل على وجوب الترتيب بينهما في هذا الحال، فإطلاقات قراءه السوره محكمه {مع البسملة بينهما} بلا إشكال، لضروره وجود البسملة بينهما في المصاحف، بل كون البسملة بينهما من ضروريات الإسلام، وعدم ثبوت البسملة في مصحف أبيّ بينهما من الشواذ الذي لا يعتمد عليه كعدم ثبوت المعوذتين في بعض مصاحف الأصحاب _ على ما ينقل _ فمناقشه المستمسك في ذلك ممنوعه، وقوله: (إن ثبوتها في المصاحف أعم من الجزئيه فإن بناء أكثر أصحاب المصاحف على عدم جزئيه البسملة من كل سوره ومع ذلك يثبتونها في مصاحفهم) (٢)، غير تام، إذ قد تطابقت النص والفتوى على أن البسملة جزء وآيه من كل سوره، كما تقدم في بعض الروايات حول بسم الله، وعدم جعل بعض المصاحف العدد على بسم الله إنما هو اتباع للعامه الذين لا يرون البسملة جزءاً، هذا بالنسبه إلى كونها

ص: ٣٨٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٤ الباب ١٠ من القراءه في الصلاه ح ١٠

٢- المستمسك: ج ٦ ص ١٧٧

جزءاً من السوره فى مثل النذر والمهر وما أشبهه، أما بالنسبه إلى قراءه البسمله فى الصلاه إذا جمع بين السورتين فالظاهر أنه لازم، بل عن المقتصر نسبه إلى الأكثر، فما عن البحار من نسبه عدم الافتقار إلى البسمله إلى الأكثر محل نظر، وقول التهذيب عندنا لا يفصل بينهما بالبسمله، وعن التبيان ومجمع البيان أن الأصحاب لا يفصلون بينهما بها، ممنوع، أو ما دل.

ثم إن فى الرضوى (عليه السلام) قال: «لا تقرأ فى صلاه الفريضة الضحى وألم نشرح، وألم تركيب وإيلاف، ولا المعوذتين، فإنه قد نهى عن قراءتهما فى الفرائض، لأنه روى أن الضحى وألم نشرح سوره واحده، وكذلك ألم تركيب وإيلاف سوره واحده لصغرها»^(١).

وفيه مواضع للتأمل، إذ حشر المعوذتين لا دليل عليه، وكونهما سوره واحده لا ربط له بالنهى عن قراءتهما فالتعليل غير مستقيم، وقوله: لصغرها محل إيراد آخر، فإن الأصغر منهما يقرأ فى الصلاه.

ثم إن قول المصنف (فلا يجزى) إنما هو بالنسبه إلى المكتوبه، وإلا ففى النافله يقرأ بعض السوره أيضاً كما لا يخفى.

ص: ٣٨٥

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٧٧ الباب ١٨ من أبواب القراءه ح ٧، وفى فقه الرضا: ص ٩ س ١٤: «بصغرها»

مسألة ١٠ جواز قراءة أكثر من سورة في ركعه وأحده

مسألة ١٠ _ الأَقْوَى جواز قراءة سورتين أو أزيد في ركعه، مع الكراهه في الفريضة

{مسألة ١٠ _ الأَقْوَى جواز قراءة سورتين أو أزيد في ركعه مع الكراهه في الفريضة} نقل الجواز في المستند عن الاستبصار والحلى والمحقق وشرح القواعد والدروس والذكري والبيان والمدارك وأكثر المتأخرين، ونقله آخر عن جماعه آخرين، بل عن البحار والحداثق نسبته إلى جمهور المتأخرين ومتأخريهم، خلافاً لمن قال بعدم الجواز وهو المحكى عن الصدوق في النهاية والأمالى والهداياه، والسيد في الانتصار والمسائل المصريه، والشيخ في التهذيب والمبسوط والخلاف، والحلبى والتحرير والإرشاد والقواعد والمختلف والشهيد في الرساله، بل عن بعضهم أنه الأشهر، وعن الأمالى أنه من دين الإماميه، وعن الانتصار دعوى الإجماع عليه.

استدل القائلون بالمنع بجمله من الروايات:

كصحيحه منصور بن حازم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تقرأ في المكتوبه بأقل من سورة ولا بأكثر». (١)

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعه؟ قال (عليه السلام): «لا، لكل سورة ركعه» (٢).

وموثقه زراره: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يقرن بين السورتين في الركعه؟ فقال (عليه السلام): «إن لكل سورة حقاً فأعطاها حقها من الركوع والسجود».

ص: ٣٨٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٦ الباب ٤ من القراءة في الصلاه ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٣٧ ح ٣

قلت: فيقطع السوره؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

وخبر عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أقرأ سورتين في ركعه؟ قال (عليه السلام): «نعم»، قلت: يقال أعط كل سوره حقها من الركوع والسجود؟ فقال (عليه السلام): «ذلك في الفريضة، وأما في النافله فلا بأس» (٢).

وفي الخصال، عن علي (عليه السلام) في حديث الأربعمائه قال: «أعط كل سوره حقها من الركوع والسجود إذا كنتم في الصلاه» (٣).

وعن المفضل قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا تجمع بين السورتين في ركعه إلا الضحى وألم نشرح، والفيل ولا يلاف» (٤).

وعن الهدايه، عن الصادق (عليه السلام): «لا تقرن بين السورتين في الفريضة، وأما في النافله فلا بأس» (٥).

وعن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لا قران بين سورتين في ركعه، ولا قران بين أسبوعين في فريضة ونافله، ولا قران بين صومين، ولا قران بين صلاتين، ولا قران بين فريضة ونافله» (٦).

ص: ٣٨٧

١- المصدر: ص ٧٤١ الباب ٣٩٨

٢- المصدر: ح ٥

٣- الخصال: ص ٦٢٧ في حديث الأربعمائه

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٤ الباب ١٠ من القراءه في الصلاه ح ٥

٥- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٨ الباب ١٠ من القراءه ح ٢

٦- المصدر: ص ١٣٩ ح ٩

والرضوى: قال العالم (عليه السلام): «لا تجمع بين السورتين في الفريضة» (١).

وعن الدعائم، بسنده إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال في حديث: «ولا يقرن فيها بين سورتين بعد فاتحه الكتاب» (٢)، وخصوصاً في التبويض والقران في النوافل.

وعن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنما يكره القران في الفريضة، فأما في النافلة فلا - والله ما به بأس» (٣). إلى غيرها.

أما القائل بالجواز مع الكراهة، فقد حمل هذه الأخبار على الكراهة بقريته الروايات المجوزة، كصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن القران بين السورتين في النافلة والمكتوبه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس» (٤).

وما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر، عن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «لا تقرن بين السورتين في الفريضة فإن ذلك أفضل» (٥).

بل ويؤيده لفظ «الكراهة» في روايه عمر بن يزيد، ولفظ «لا يصلح» في خبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته

ص: ٣٨٨

١- فقه الرضا: ص ١١ س ٢٠

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦١ في ذكر صفات الصلاة

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٩ الباب ١٠ من القراءه في الصلاة ح ٨

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٢ الباب ٨ من القراءه في الصلاة ح ٩

٥- السرائر: ص ٤٧٢، والوسائل: ج ٤ ص ٧٤٢ الباب ٨ ح ١١

عن رجل قرأ سورتين في ركعه؟ قال: «إن كان في نافله فلا بأس، وأما الفريضة فلا تصلح» (١).

بل والتعليل في روايات المنع بإعطاء كل سورة حقها في الركوع والسجود، بل قال الفقيه الهمداني: الإنصاف أن هذا التعليل بنفسه كاف في صرف النهي عن ظاهره من الحرمه. (٢)

ثم إن المانعين قد أجابوا عن الأخبار المجوزه بأمور:

الأول: تضعيف الدلاله في بعضها، كما فعله الحدائق بالنسبه إلى خبر زراره.

الثاني: حمل المجوزه على التقيه.

الثالث: إسقاطها بسبب إعراض المشهور عنها.

الرابع: إنه خلاف الإجماع المتقدم، فلا بد من رد علمها إلى أهلها.

وفي الكل ما لا يخفى، إذ التأويل لا وجه له، والتقيه إنما يصار إليها إذا لم يكن جمع دلالي، والإعراض غير محقق بعد عمل من عرفت من أعظم الفقهاء بها، والإجماع غير تام، كيف وعن ظاهر المبسوط الكراهه، وعن التذكرة حكاية ذلك عن المرتضى.

ثم إن الكراهه في المقام مثل الكراهه في سائر العبادات، لا يراد به رجحان الترك على الفعل مطلقاً، إذ لو كان مرجوحاً لم يكن عباده، بل الكراهه إما لملازمه الترك لعنوان أرجح من الفعل كما يشير إليه خبر زراره «وإن لكل

ص: ٣٨٩

١- قرب الإسناد: ص ٩٣

٢- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٩٦ س ٢٤

والأحوط تركه، وأما في النافله فلا كراهه.

سوره حقا» أو لانطباق عنوان على الترك يكون أرجح من الفعل، كما في صحيح زراره «فإنه أفضل»، وقد تكلمنا حول الكراهه في العبادات في مكان آخر من هذا الشرح.

{والأحوط تركه} لظاهر الروايات المانعه وخروجاً عن خلاف من حرّم {وأما في النافله فلا كراهه} بلا خلاف ولا إشكال، كما يدل عليه متواتر الروايات التي تقدم بعضها، بل في أخبار متواتره استحباب قراءه سور متعدده في ركعه واحده، كما لا يخفى ذلك لمن راجع كتب الروايات والصلوات.

ثم الظاهر إنه لا فرق في النافله بين النهاريه والليليه في جواز القران فيها.

أما خبر محمد بن القاسم قال: سألت عبداً صالحاً هل يجوز أن يقرأ في صلاه الليل بالسورتين والثلاث؟ فقال (عليه السلام): «ما كان من صلاه الليل فاقرأ بالسورتين والثلاث، وما كان من صلاه النهار فلا تقرأ إلا بسوره سوره»^(١)، فلا بأس بالعمل به، ويكون لذلك في صلاه النهار _ غير التي نص على القران فيها كصلاه جعفر (عليه السلام) _ نوع من الكراهه.

بقيت أمور:

الأول: الظاهر بطلان الصلاه بالقران إذا قلنا بعدم جوازه، وهذا هو المنسوب إلى الأكثر، لأن النهي المتعلق بالعباده يدل على الوضع كما حققناه غير مره، فقول الشيخ في المبسوط بعدم البطلان غير معلوم الوجه.

الثاني: لو قرن نسياناً لم يبطل لحديث «لا تعاد»^(٢)، لكن إذا تذكر في الأثناء

ص: ٣٩٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤١ الباب ٨ من القراءه في الصلاه ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من القواطع في الصلاه ح ٤

وجب قطعه.

الثالث: كما لا يبطل القران فى حال النسيان كذلك لا يبطل فى حال لجهل لحديث «لا تعاد»، وقد ذكرنا فى بعض المباحث السابقه أن حديث «لا- تعاد» عام إلا- ما علم خروجه، وكذلك لا- يبطل فى حال الاضطراب كما عن الشيخ فى المبسوط فإن الضرورات تبيح المحظورات.

الرابع: الظاهر إنه لا فرق فى تحقق القران بين أن يقرأ السوره بقصد الجزئيه، أم لا، لإطلاق أدلته، فذهاب بعض إلى أن المحرم ما إذا كان بقصد الجزئيه لأنه المنصرف من الأدله، لا وجه له.

الخامس: الظاهر إن القران يحصل بقراءه سوره واحده مكرراً، وقراءه سورتين، لإطلاق بعض الأدله، كما أنه لا- فرق بين أن تكون السوره الثانيه سوره الحمد أو غيرها.

السادس: إذا شك فى صحه قراءته فقرأ ثانياً لم يكن ذلك قرناً، ولعل من ذلك ما ينقل عن الميرزا النائينى (رحمه الله) إنه كان يقرأ يوم الجمعة الحمد والسوره مرتين مره جهراً ومره إخفاتاً للاحتياط.

السابع: هل من القران ما لو كرر كل الآيات أم اللانزم فى القران إتمام السوره ثم قراءتها من جديد؟ الظاهر الثانى وإن كان الأحوط الأول.

الثامن: الأحوط أن لا- يقرأ بعض السوره مع السوره، بل لعله هو المستفاد من التعليل بإعطاء كل سوره حقها، أما ما يأتى فى القنوت من: ربنا آتنا فى الدنيا

حسنه، فهو خارج عن موضوع القرآن بل حاله حال ما يؤتى به فى الركوع، وعليه فيجوز قراءة سورة كامله فى القنوت لانصراف الأدله عنه، اللهم إلا- أن يقال: بأن التعليل بإعطاء كل سورة حقها من الركوع والسجود يعطى عدم تلاوه سورتين قبل الركوع والسجود، كما أنه ربما يقال بعدم البأس بقراءة سورة بعض السوره كما يدل عليه جواز العدول من سورة إلى أخرى وهذا هو الأقرب.

التاسع: المراد بالنافله والفريضه ما كان كذلك بالأصل، لما تقدم فى المسأله السادسه.

العاشر: لو صلى خلف من يقرن وهو لا يرى القرآن اجتهاداً أو تقليداً لم يكن به بأس، إذ الصحيح عند الإمام كاف كما حققناه فى مكان آخر من هذا الشرح، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٩٢

مسألة ١١ _ الأوقى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها وإن كان هو الأحوط.

{مسألة ١١ _ الأوقى عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها} فلا- يجب تعيين البسملة للسوره الفلانيه، بل له أن يقرأ البسملة من دون تعيين أنها لسوره خاصه ثم يقرأ بعدها أيه سوره شاء، وذلك لأنه إذا قرأ بعدها السوره التي قصدها بعد قراءه البسملة صدق عرفاً أنه قرأ تمام تلك السوره، فإن القراءه ليست إلا مطابقه الكلام لكلام الغير، فإذا كان شطر «بانت سعاد فقلبي اليوم مقبول» أول شطر لعدده قصائد فقرأ إنسان هذا الشطر لا يقصد أحدها ثم بدا له أن يقرأ الشطر الثاني من إحدى تلك القصائد صدق عرفاً أنه قرأ شعر الشاعر الفلاني، وهذا الصدق ليس لأن العرف يجهلون عدم إرادته حين قراءه الشطر الأول مقصده، بل لأن القراءه ليست إلا مطابقه الكلام لكلام الغير، ولذا لو نهاه المولى عن قراءه شعر فلان فقرأه هكذا _ بأن لم ينو بالشطر الأول شعره لكنه أتمه بالشطر الثاني _ كان يستحق العقاب عرفاً، ولم يسمع منه أنه لم يقرأ البيت لفلان الشاعر، وإنما قرأ شطراً ثانياً من قصيدته فقط والنهي كان عن قراءه بيت لا قراءه شطر.

والحاصل: إن قصد الحكايه ليس مقوماً للصدق {وإن كان هو الأحوط} لذهاب جمع إلى لزوم ذلك، وقد قرره المستمسك^(١) بعدم صدق القراءه بدون اللحاظ الاستعمالي للمقرر كالحاظ المعنى عند استعمال اللفظ فيه، ولا يكفي مجرد التلطف بالألفاظ المطابقه للمقرر مع عدم لحاظه وقصده فإن ذلك ليس

ص: ٣٩٣

قراءه له، بل قول مطابق له _ إلى أن قال: _ ومن ذلك يظهر الإشكال في صدق قراءه القرآن على حكاية الجامع بين الآيات المشتركة مثل فبأى الاء ربكما تكذبان(١١))، وفذوقوا عذابي ونذر(٢٢))، والحمد لله رب العالمين(٣)) وألم(٤))، إلى غير ذلك، لأن قراءه القرآن المأخوذه موضوعاً للأحكام لا- يراد بها حكاية تلك الحصص الخاصه من الكلام المنزل، وحكاية الجامع بينها ليست حكاية لها، إلى آخر كلامه.

لكنك قد عرفت صدق القراءه عرفاً، فلحاظ الاستعمال غير لازم، وصدق قراءه القرآن على الجامع ليس محلاً للشبهه عرفاً.

ومما تقدم يظهر أنه لا يضر إذا عين البسملة لغيرها، ثم قرأ سورة أخرى، مثلاً قرأ البسملة بقصد التوحيد ثم قرأ الجحد، فإنه يصدق عرفاً أنه قرأ تمام الجحد حتى عند من يعلم أنه حين قراءه البسملة قصد التوحيد لا الجحد، فإنه لو قرأ (بانت سعاد...) بقصد إتمامه بالشطر الثاني من قصيده زيد، لكنه أتمه بالشطر الثاني من قصيده بكر، صدق عرفاً أنه قرأ بيت بكر، حتى عند من علم بقصده الأول.

ص: ٣٩٤

١- مكرره فى سورة الرحمن فى إحدى وثلاثين آيه

٢- مكرره فى سورة القمر فى آيتين: ٣٧ و ٣٩

٣- مكرره فى ست سور من القرآن: سورة الفاتحه: الآيه ٢، وسوره الإنعام: الآيه ٤٥، ويونس: الآيه ١٠، والصفات: الآيه ١٨٢، والزمر: الآيه ٧٥، وغافر: الآيه ٦٥

٤- مكرره فى أوائل ست سوره من القرآن: سورة البقره، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجده

نعم لو عين البسملة لسوره لم تكف لغيرها، فلو عدل عنها وجب إعادته البسملة.

فقول المصنف: {نعم لو عين البسملة لسوره لم تكف لغيرها، فلو عدل عنها وجب إعادته البسملة} غير ظاهر الوجه، ولذا كان المحكى عن البحار اختيار الكفايه وهو فى محله.

ص: ٣٩٥

مسألة _ ١٢ _ إذا عين البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين وجب إعادة البسملة لأي سورة أراد، ولو علم أنه عينها لأحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدر أنه لأيتهما أعاد البسملة وقرأ إحداهما ولا يجوز قراءه غيرهما.

{مسألة _ ١٢ _ إذا عين البسملة لسوره ثم نسيها فلم يدر ما عين { لم يضر ذلك _ كما عرفت _ فله أن يقرأ أيه سورة شاء، وما ذكره بقوله {وجب إعادة البسملة لأي سورة أراد} قد عرفت ما فيه. {ولو علم أنه عينها لأحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدر أنه لأيتهما} كان له أن يقرأ أيهما شاء بدون البسملة، وأن يقرأ سورة أخرى، لعدم صدق العدول بذلك، بل المنصرف من العدول أن يقرأ بعد البسملة شيئاً من أحدهما.

ومنه يعرف وجه النظر في قوله: {أعاد البسملة وقرأ إحداهما، ولا- يجوز قراءه غيرهما} هذا مع أن في كفايه قراءه إحداهما إشكالا، إذ العدول من أحدهما إلى الأخرى مشكل عند المصنف، كما سيأتي، فاللازم عند من لا يرى بأساً بالقران أن يأتي بالسورتين، ويأتي للسوره الثانيه بالبسمله، فإن البسمله إن كان قالها بقصد الثانيه فقد قرأ الأولى بدون البسمله، وإن كان قالها بقصد الأولى فقد قرأها مع البسمله، وفي كلا الحالين لا محذور، لأنه قرأ سورتين بدون البسمله على الأول، ومع البسمله على الثاني.

وأما عند من يرى بأساً بالقران، فالأمر دائر بين محذورين لأنه إن أتم سورة

واكتفى بما قرأه من البسملة كان فيه احتمال كون السوره بدون البسمله، وإن جدد البسمله كان فيه احتمال العدول، اللهم إلا أن يقال إن دليل المنع عن العدول منصرف عن مثل ذلك، فتأمل.

ص: ٣٩٧

مسأله _ ١٣ _ إذا بسمل من غير تعيين سورة فله أن يقرأ ما شاء، ولو شك في أنه عينها لسوره معينه أو لا- فكذلك، لكن الأحوط في هذه الصوره إعادتها، بل الأحوط إعادتها مطلقاً لما مر من الاحتياط في التعيين.

{مسأله _ ١٣ _ إذا بسمل من غير تعيين سورة فله أن يقرأ ما شاء} كما عرفت وجهه في المسأله الحاديه عشره {ولو شك في أنه عينها لسوره معينه أو لا، فكذلك} له أن يقرأ ما شاء، أما على ما اخترناه فواضح، وأما على ما اختاره فكأن وجهه أصاله عدم تعيينها لسوره معينه، لكن فيه: إن إجراء هذا الأصل لأجل إثبات أنه قرأ بسمله مطلقه من الأصل المثبت الذي لا يقولون به {لكن الأحوط في هذه الصوره إعادتها} لما عرفت من الإشكال، ولذا جعله غير واحد من المعلقين احتياطاً مطلقاً، بل لا يخلو عن قوه {بل الأحوط إعادتها مطلقاً} فيما إذا بسمل من غير تعيين {لما مر} في المسأله الحاديه عشره {من الاحتياط في التعيين}، لكنك عرفت أنه احتياط ضعيف المستند.

مسألة _ ١٤ _ لو كان بانياً من أول الصلاة أو أول الركعه أن يقرأ سوره معينه فنسى وقرأ غيرها كفى، ولم تجب إعادة السوره، وكذا لو كانت عادته سوره معينه فقرأ غيرها.

{مسألة _ ١٤ _ لو كان بانياً من أول الصلاة أو أول الركعه} أو فى أثناء الحمد أو بعدها {أن يقرأ سوره معينه فنسى وقرأ غيرها كفى} لأن السوره المنبعثه عن القصد مشموله لأدله قراءه السوره فيحصل بذلك الامتثال، وقصده الأول غير ضار، إذ لا دليل على كونه ضاراً لا شرعاً ولا عقلاً {ولم تجب إعادة السوره} بل لم تجز إذا قلنا بحرمة القرآن.

{وكذا لو كانت عادته سوره معينه فقرأ غيرها} إذ الاعتياد لا يوجب نقصاً فى غير ما اعتاده، ثم إنه لو قرأ الحمد أو السوره بدون قصد الجزئيه بل مطلقاً ذهولاً عن كونه فى الصلاة، أو قرأهما بقصد خيرات الأموات أو لشفاء المريض مثلاً ذاهلاً عن كونه فى الصلاة، فإن كان على نحو التقييد أعادها.

أما أن المقرر لا يبطل فلحديث الرفع(١)، وأما لزوم الإعادة فلأن المقرر لم يقع جزءاً فاللزام إعادته، وأدله المنع عن القرآن _ على القول بالمنع _ منصرفه عن المقام، وإن كان على نحو الخطأ فى التطبيق صح ما قرأ ولم يعد، وإن تعمد أن يقرأ فى الصلاة لغير الصلاة بطلت، لأنه زياده فى المكتوبه بعد أن لم تصلح السوره المقرره لكونها جزءاً من الصلاة.

واحتمال أن الواجب هو أن يأتى بصوره السوره والحمد من غير خصوصيه للقصد فأى قصد غير ضار بالتكليف خلاف ظاهر الأدله المتعلقة بالمركب القصدى، نعم إن هذا صحيح بالنسبه إلى التوصليات، والمفروض أن الصلاة من العباديات.

ص: ٣٩٩

مسأله ١٥ الشك أثناء السوره فى تعيين البسملة لها أو لغيرها

مسأله _ ١٥ _ إذا شك فى أثناء سوره أنه هل عين البسملة لها أو لغيرها، وقرأها نسياناً، بنى على أنه لم يعين غيرها.

{مسأله _ ١٥ _ إذا شك فى أثناء سوره أنه هل عين البسملة لها أو لغيرها وقرأها نسياناً} أم لا؟ {بنى على أنه لم يعين غيرها} وذلك لقاعده التجاوز، وكذلك إذا حدث له هذا الشك بعد الفراغ لقاعده الفراغ، ومثله ما لو شك فى أنه هل أطلق البسملة، عند من يرى أن الإطلاق ضار.

ثم إن الكلام المتقدم فى البسملة بجميع فروع آت فى مثل «أل» الذى هو فاتحه أكثر من سوره، لوحده الملاك صحهً وبطلاناً فى الجميع.

ثم إنه لو قرأ البسملة أول سوره براءه فإن قصد بها الذكر المطلق لم يضر، وإن قصد بها الجزئيه سهواً لم يضر أيضاً لحديث «لا تعاد»^(١)، وإن قصد أنها منها عمداً فالظاهر البطلان لأنها زياده فى المكتوبه بالإضافه إلى أنه تشريع محرم.

ص: ٤٠٠

{مسألة _ ١٦ _ يجوز العدول من سورة إلى أخرى اختياراً}

{مسألة _ ١٦ _ يجوز العدول من سورة إلى أخرى اختياراً} _ فى الجملة _ بلا إشكال ولا خلاف، وقد ادعى عدم الخلاف فى ذلك مصباح الفقيه والمستمسك، بل فى المستند إجماعاً، كما فى شرح القواعد وشرح الإرشاد، وذلك للأصل والنصوص المتواترة.

مثل صحيحه عمر بن أبى نصر قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يقوم فى الصلاة يريد أن يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون؟، فقال (عليه السلام): «يرجع من كل سورة إلا قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون» (١).

وصحيحه الحلبي قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل قرأ فى الغداة سورة قل هو الله أحد؟ قال: «لا بأس، ومن افتتح بسوره ثم بدا له أن يرجع فى سورة غيرها فلا بأس إلا قل هو الله أحد لا يرجع منها إلى غيرها، وكذلك قل يا أيها الكافرون» (٢).

وموثقه عبيد بن زرارہ قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أراد أن يقرأ فى سورة فأخذ فى أخرى؟ قال: «فليرجع إلى السورة الأولى إلا- أن يقرأ بقل هو الله أحد». وقلت: رجل صلى الجمعة فأراد أن يقرأ سورة الجمعة فقرأ قل هو الله أحد؟ قال: «يعود إلى سورة الجمعة» (٣).

وموثقه الأخرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أيضاً: فى الرجل يريد أن يقرأ

ص: ٤٠١

١- المصدر: ص ٧٧٥ الباب ٣٥ من القراءة فى الصلاة ح ١

٢- المصدر: ص ٧٧٥ ح ٢

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨١ الباب ٢١ من القراءة ح ٥

السورة فيقرأ غيرها؟ فقال: «له أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ ثلثها». (١)

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) في الرجل يريد أن يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ قل هو الله أحد؟ قال: «يرجع إلى سورة الجمعة» (٢).

وصحيح أحمد بن محمد (٣) مثلها.

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا افتحت صلاتك بقل هو الله أحد وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها ولا ترجع إلا أن يكون في يوم الجمعة فإنك ترجع إلى الجمعة والمنافقين». (٤)

وخبر علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل أراد سورة فقرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع إلى السورة التي أراد؟ قال: «نعم ما لم يكن قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون» (٥). وسألته عن القراءة في الجمعة بما يقرأ؟ قال (عليه السلام): «بسورة الجمعة وإذا جائتك المنافقون، وإن أخذت في غيرهما وإن كان قل هو الله أحد فاقطعها من أولها وارجع إليهما». (٦)

وخبر أبي العباس، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل يريد أن يقرأ

ص: ٤٠٢

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٣ الباب ١٥ ح ٣٦

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٢ الباب ٢١ من القراءة ح ٧

٣- المصدر

٤- المصدر: ص ١٨١ ح ٤

٥- المصدر: ح ٢

٦- المصدر: ج ٦ ص ١١٩ الباب ٢٣ من صلاة الجماعة ح ٩

السوره فيقرأ في أخرى؟ قال: «يرجع إلى التي يريد وإن بلغ النصف» (١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من بدأ بالقراءة في الصلاة بسوره ثم رأى أن يتركها ويأخذ في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السوره الأخرى إلا أن يكون بدأ بقل هو الله أحد فإنه لا يقطعها، وكذلك سوره الجمعه، أو سوره المنافقين في الجمعه لا- يقطعهما إلى غيرهما، وإن بدأ بقل هو الله أحد قطعها ورجع إلى سوره الجمعه أو سوره المنافقين في صلاه الجمعه تجزيه خاصه» (٢).

إلى غيرها.

ثم إن جواز العدول لا- فرق فيه بين أن يكون من الأول بنى على قراءة المعدول إليه ثم نسي فقرأ المعدول، أو أنه بدأ له في العدول في الأثناء لإطلاق الأدله، بل وخصوص صحيحه عمرو وصحيحه الحلبي المتقدمين.

{ما لم يبلغ النصف} بلا إشكال ولاخلاف، بل إجماعاً قطعياً في جواز العدول إذا لم يبلغ النصف، وكذا إذا تجاوز النصف وقرأ الثلثين بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً قطعياً أيضاً، وإنما الخلاف في موردين:

الأول: أن يتجاوز النصف ولم يبلغ الثلثين، فإن كاشف الغطاء قال: بجواز العدول لموثق عبيد المتقدم حيث قال (عليه السلام): «له أن يرجع ما بينه وبين أن يقرأ ثلثيها» (٣). والمشهور على عدم جواز ذلك.

ص: ٤٠٣

١- الذكري: ص ١٩٥ س ٣٢

٢- الدعائم: ج ١ ص ١٦١

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٣ الباب ١٥ ح ٣٦

بل فى المسمسك المعروف عدم الجواز، وعن مفتاح الكرامه كاد أن يكون معلوماً، وعن ظاهر مجمع البرهان والمفاتيح الإجماع عليه، وفى الجواهر الظاهر تحقق الإجماع عليه.

أقول: حيث إن هذه الإجماعات غالباً ظنيه بل محتمله الاستناد، وذلك مما يسقط الإجماع عن الحجيه، قال الفقيه الهمدانى: قد يقوى فى النظر صحه ما حكى عن كاشف الغطاء (١)، بل فى الحدائق جواز العدول مطلقاً أخذاً بإطلاق أغلب الأخبار وأصالة بقاء التخيير، لكن يشكل الفتوى بذلك بعد هذا التظافر من المشهور، حتى أن كاشف الغطاء احتاط بمراعاة النصف، وقال الفقيه الهمدانى (٢) أخيراً: فالقول بعدم جواز الرجوع بعد تجاوز النصف كما هو مظهر الإجماع إن لم يكن أقوى فلا ريب فى أنه أحوط، والحدائق لا يمكن الأخذ بكلامه إذ لا وجه لعدم تخصيص العام بالخاص وتقييد المطلق بالمقيد وأصالة التخيير لا مجال لها بعد النص ومحتمل الإجماع، فالاحتياط المطلق فى الترك بعد تجاوز النصف، والله العالم.

الثانى: فى جواز العدول مع بلوغ النصف، فقد أجازة المقنعه والنهائيه والمبسوط والشرائع والمعتبر والمنتهى والتذكره والتحرير والإرشاد والبيان وكشف اللثام والألفيه وغيرها، بل قيل إنه المشهور، ومنعه السرائر وجامع الشرائع والدروس والموجز وجامع المقاصد والروض والمقاصد العليه وغيرها، بل

ص: ٤٠٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٣٢٣ س ٢٢

٢- المصدر: س ٢٦

قيل إنه الأشهر، وعن الذكري إنه مذهب الأكثر، كل ذلك حسب المنقول عن هؤلاء، والأول هو الأقرب.

أولاً: لإطلاق جملة من الأدلة غير المقيده.

وثانياً: لأصاله الجواز فإنه يصح للإنسان تبديل الامتثال ما لم يدل دليل على المنع عنه.

وثالثاً: بعض الروايات الخاصة، مثل ما تقدم في خبر البزنطي: «يرجع إلى التي يريد وإن بلغ النصف» (١).

وخبر علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام): هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع إلى السورة التي أراد؟ قال (عليه السلام): «نعم». (٢)

وصحيح الكناني والبزنطي وأبي بصير كلهم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يقرأ في المتكوبه بنصف سوره ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع؟ قال (عليه السلام): «يركع ولا يضره» (٣). ولا يضر كون مورد الأولين خصوص صورته إرادته السورة المعدول إليها وكون مورد الأخير الناسى لوحده المناط، بل هذا هو ظاهر خبر الدعائم المتقدم ما لم يأخذ في نصف السورة الأخرى، فإن ظاهره أنه ببلوغ النصف لا يفوت محل العدول.

نعم يعارض ذلك ذيل خبر الرضوي (عليه السلام): وسئل عن رجل يقرأ في

ص: ٤٠٥

١- الذكري: ص ١٩٥ س ٣٢

٢- قرب الإسناد: ص ٩٥

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٦ الباب ٣٦ من القراءة في الصلاة ح ٤

إلا من الجحد والتوحيد، فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما، بل من إحداهما إلى الأخرى

المكتوبه نصف السوره ثم ينسى فيأخذ في الأخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع؟ قال: «لا بأس به» (١).

وفيه أيضاً: «وتقرأ في صلاتك كلها يوم الجمعة وليله الجمعة سوره الجمع والمناقين وسبح اسم ربك الأعلى، وإن نسيتها أو واحده منها فلا- إعادته عليك، فإن ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سوره فارجع إلى سوره الجمع، وإن لم تذكرها إلا بعد ما قرأت نصف سوره فامض في صلاتك» (٢).

لكن لا حجه في الرضوى، مع إمكان إرجاعه إلى الأول جمعاً بين الأدله كما هو واضح.

{إلا- من الجحد} قل يا أيها الكافرون {والتوحيد} قل هو الله أحد {فلا يجوز العدول منهما إلى غيرهما} ادعى الشهره على ذلك جماعه، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليه، خلافاً لما عن المعبر من القول بكراهه العدول عنها، ولما عن المنتهى والتذكرة والتذخير والبحار من التوقف في المسأله، والأقوى الأول لجمله من الروايات الناصه على عدم العدول عنهما، ولعل الوجه في ذلك أنه لا وجه للعدول عن القول بالوحده وعن القول بمباينه الكفار للمسلمين.

استدل للقول الثاني: بقوله: «فاقرأوا ما تيسر» (٣) بضميمه ضعف مستند المنع، وفيه: إن مستند المنع ليس ضعيفاً فالآيه تخصص به، كما تخصص بالمنع عن العدول بعد النصف وقراءه العزيمه والقران على القول به، إلى غير ذلك.

{بل من إحداهما إلى الأخرى} لإطلاق أدله المنع، خلافاً لمن قال بجواز العدول

ص: ٤٠٦

١- فقه الرضا: ص ١١ س ٢٠

٢- فقه الرضا: ص ١٢ س ٦

٣- سوره المزمل: الآيه ٢٠

بمجرد الشروع فيهما ولو بالبسملة.

نعم يجوز العدول منهما إلى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة

لإطلاق أدله جواز العدول إلا ما خرج، والخارج هو العدول منهما إلى غيرهما المنصرف إلى سائر السور لا من إحداهما إلى الأخرى.

وفيه: إن إطلاق الأدله المنع عن الرجوع من أى منهما إلى غيرها، كقوله (عليه السلام): «إلا قل هو الله أحد لا يرجع منها إلى غيرها، وكذلك قل يا أيها الكافرون» (١).

{بمجرد الشروع فيهما ولو بالبسملة} قد تقدم أن البسملة إنما يعين كونها من السورة الفلانية بقراءه السورة بعدها فما دام لم يقرأها فالبسملة صالحه للالتحاق بأيه سورة، وعليه فقراءه البسملة بقصد إحداهما لا يجعلها لها، فإذا قصد إحداهما بالبسملة ثم قرأ غيرها لم يكن ذلك عدولاً، فقول المستمسك كما يقتضيه ظاهر الاستثناء في النصوص ولا سيما خبر ابن جعفر، والظاهر أنه لا إشكال فيه.

أولاً: المنصرف من النصوص قراءه نفس السورة لا البسملة بقصدها.

وثانياً: إنه لا خصوصيه لخبر ابن جعفر (عليه السلام).

وثالثاً: استظهاره عدم الإشكال فيه قد عرفت ما فيه.

{نعم يجوز العدول منهما إلى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة}

ص: ٤٠٧

حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة منه

كما هو المشهور، بل في المستند عن شرح الإرشاد عدم الخلاف فيه، خلافاً لما عن ظاهر الانتصار والسرائر من عموم المنع، لكن الأقوى الأول، وهنا قول ثالث بالتفصيل بين ما لو نسي قراءه الجمعة والمنافقين فقرأهما فإنه يجوز له العدول، وبين غير الناسى فلا يجوز له العدول، وهذا هو المحكى عن الشهيد والمحقق الثانيين وبعض من تبعهما.

والأقوى الأول، لإطلاق أدله جواز العدول، كصحيحه ابن مسلم، وموثقه عبيد، وصحيحه أحمد، وصحيحه الحلبي، وخبر على بن جعفر المتقدم، وهذه الروايات وإن اشتملت على العدول عن التوحيد ولم يذكر فيها الجحد إلا أن الإجماع على عدم الفرق بينهما، بالإضافة إلى خبر ابن جعفر المتقدم الظاهر في أنه يعدل إليهما حتى إذا كان من أعظم السور (التوحيد) دليل على العدول حتى من الجحد، فاحتمال التفكيك بينهما في غير مورده.

وأما القول الثالث المنسوب إلى الثانيين، بل عن ظاهر المختلف نسبه إلى الأكثر، فقد استدل له بظاهر الصحاح المتقدمه، لكن فيه: أولاً: إن في نفس الروايات دليل على العموم حيث ذكر فيها أن الجمعة والمنافقين يقرءان في يوم الجمعة مما يصلح أن يكون قرينه لعموم الحكم، وجعل ما فيها من ما ظاهره صورته النسيان من باب الغلبه، فالصدر قرينه الذيل لا العكس.

وثانياً: خبر ابن جعفر شامل للعامد وغيره، وكذلك خبر الدعائم، وهما في الإطلاق أظهر من سواهما في التقييد، فما هو المشهور من إطلاق العدول عنهما إلى الجمعة والمنافقين أقوى {حيث إنه يستحب في الظهر أو الجمعة منه

أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة، وفي الثانية المنافقين

أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة، وفي الثانية المنافقين { في أن العدول من السورتين إلى الجمعة والمنافقين خلاف وأقوال:

الأول: إنه في ظهر الجمعة، كما عن الفقيه والنهائيه والمبسوط والسراثر.

الثاني: إنه في الجمعة وظهرها، كما عن الشهيدين والمحقق الثاني، بل عن البحار الظاهر أنه لا خلاف في عدم الفرق بينهما.

الثالث: إنه خاص بصلاه الجمعة لا ظهرها، كما عن الحدائق.

الرابع: إنه في الجمعة والظهر والعصر، كما عن التذكرة والموجز والروض.

الخامس: ما احتمله في الجواهر من أنه لمطلق يوم الجمعة حتى الصبح.

والأقوى أنه في ليله الجمعة ونهارها فيشمل خمس صلوات، وذلك لتوظيف الجمعة في تلك الصلوات فالإطلاق الدال على العدول شامل لكلها، أما أن الإطلاق شامل لكلها فلما تقدم في صحيح الحلبي، ولا وجه للقول بانصرافه إلى بعض صلوات يوم الجمعة، بعد أن كان تشريع قراءه الجمعة في كل صلواتها، كما لا وجه لتقييده بغيره مما ذكر فيه صلاه الجمعة ونحوها، لأن المثبتين لا يقيد أحدهما الآخر، ومنه يظهر أن قول المستمسك^(١): ولا مجال للأخذ بصحيح الحلبي بالإضافة إلى الصبح لعدم توظيف الجمعة والمنافقين فيها وتوظيفهما في خصوص الظهرين والجمعه الموجب ذلك للانصراف إليها لا غير، انتهى. ممنوع كيف وقد وظفت الجمعة فيها.

فعن الفقيه قال: «وأفضل ما يقرأ في الصلوات في اليوم والليله _ إلى أن

ص: ٤٠٩

قال _ إلا في صلاة العشاء الآخرة ليله الجمعة، فإن الأفضل أن يقرأ في الأولى منها الحمد وسوره الجمعة». إلى آخر كلامه الذي ظاهره أنه نص الروايه، لأنه قال _ بعد جمل أخرى _ وقد رويت رخصه في القراءة في صلاة الظهر بغير سوره الجمعة والمنافقين ما لا استعملها ولا أفتى بها، إلى آخر كلامه. (١)

وفي روايه العيون: «وكانت قراءة الرضا (عليه السلام) _ إلى أن قال _ إلا في صلاة الغداه والظهر والعصر يوم الجمعة فإنه كان يقرأ فيها بالحمد وسوره الجمعة والمنافقين، وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليله الجمعة في الأولى الحمد وسوره الجمعة، وفي الثانيه الحمد وسبح اسم ربك الأعلى». (٢)

وفي حديث زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «اقرأ سوره الجمعة والمنافقين فإن قراءةتهما سنه يوم الجمعة في الغداه والظهر والعصر، ولا ينبغي لك أن تقرأ بغيرهما في صلاة الظهر يعنى يوم الجمعة إماماً كنت أو غير إمام». (٣)

وعن أبي الصباح الكناني، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا كان ليله الجمعة فاقراً في المغرب سوره الجمعة وقل هو الله أحد، وإذا كان في العشاء الآخرة فاقراً سوره الجمعة وسبح اسم ربك الأعلى، فإذا كان صلاة الغداه يوم الجمعة فاقراً سوره الجمعة وقل هو الله أحد، فإذا كان صلاة الجمعة فاقراً سوره الجمعة

ص: ٤١٠

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٠١ الباب ٤٥ في وصف الصلاة

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢١ الباب ٢٣ من صلاة الجماعة ح ٢١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٩ الباب ٤٩ من القراءة في الصلاة ح ٦

فإذا نسي وقرأ غيرهما حتى الجحد والتوحيد يجوز العدول إليهما

والمنافقين، وإذا كان صلاة العصر يوم الجمعة فاقراً بسوره الجمعة وقل هو الله أحد». (١)

وفيما رواه التهذيب، عن حريز وربيعي، رفعاه إلى أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا كان ليله الجمعة يستحب أن يقرأ في العتمه سوره الجمعة وإذا جاءك المنافقون، وفي صلاة الصبح مثل ذلك، وفي صلاة الجمعة مثل ذلك، وفي صلاة العصر مثل ذلك». (٢)

وعن أبي الصباح، قال الباقر (عليه السلام): «يستحب أن يقرأ في ليله الجمعة في صلاة العتمه سوره الجمعة والحشر والمنافقين» وذكر نحوه. (٣)

وعن الرضوى (عليه السلام)، قال العالم (عليه السلام): «اقرأ في صلاة الغداه _ إلى أن قال _ وفي يوم الجمعة وفي ليله الجمعة سوره الجمعة والمنافقون». (٤)

وفي موضع آخر منه: «وتقرأ في صلاتك كلها يوم الجمعة وليله الجمعة سوره الجمعة والمنافقين». (٥)

إلى غيرها من الروايات.

{فإذا نسي وقرأ غيرهما حتى الجحد والتوحيد يجوز العدول إليهما} أي العدول في الركعه الأولى إلى الجمعة وفي الركعه الثانيه إلى المنافقين، لأن الظاهر من الأدله العدول إلى الموظف منهما لا إلى أيهما.

أما اختصاص ذلك بصوره النسيان فقد عرفت ما فيه وأنه يعم النسيان وغيره

ص: ٤١١

١- المصدر: ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٩ الباب ٤٩ من القراءه في الصلاه ح ٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢١ الباب ٢٣ في الصلاه الجماعه ح ١٥

٤- فقه الرضا: ص ١١ س ١١

٥- فقه الرضا: ص ١٢ س ٦

ما لم يبلغ النصف

وإن قال بالاختصاص جمع من الفقهاء.

{مالم يبلغ النصف} أو ما لم يتجاوز النصف على ما ذكره بعض الفقهاء كما تقدم في جواز معيار جواز العدول.

ثم إنهم قد اختلفوا في المقام في أنه هل العدول إلى الجمعه والمنافقين من الجحد والتوحيد محدد بالنصف، أو يجوز العدول مطلقاً وإن بلغ إلى أواخر السوره، قال بالأول غير واحد كالسراير والدروس وجامع المقاصد والروض، بل عن البحار نسبتة إلى الأكثر، وعن المسالك والحدائق أنه المشهور، خلافاً لآخرين حيث أجازوا العدول مطلقاً وإن تجاوز النصف، وهذا هو الأظهر لما ذكره الفقيه الهمداني من إطلاقات أدله جواز العدول منهما إلى الجمعه والمنافقين، السليمه عما يصلح لتقييدها.

أما القول الأول: فقد استدل له بأنه مقتضى الجمع بين نصوص جواز العدول في المقام وبين ما تقدم من الروايات المانعه عن العدول إذا بلغ النصف. وفيه: إن الروايات المحدده بالنصف إنما هي في غير الجحد والتوحيد، لأن مصب كلامها فيما يجوز العدول منه اختياراً، والجحد والتوحيد ليس كذلك، والقول بشمول تلك الروايات المحدده للجحد والتوحيد خلاف الظاهر، وقد يستدل للمنع عن العدول بعد النصف من الجحد والتوحيد بروايه صباح بن صبيح، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل أراد أن يصلى الجمعه فقرأ قل هو الله أحد؟ قال (عليه السلام): «يتمها ركعتين ثم يستأنف»^(١) بحمله على ما إذا تجاوز النصف. وفيه: إنه جمع تبرعى لا شاهد عليه _ كما في المستمسك _ فاللازم

ص: ٤١٢

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٢ الباب ٢١ من القراءه في الصلاه ح ٨

حمل هذه الروايه على صوره ما إذا أتم قل هو الله أو على جواز ذلك، فيجوز له أن يعدل وأن يتم ويستأنف، والتخير هو الذى أفتى به الكلينى وجماعه آخرون، وإشكال السيد الحكيم عليهم بأنه إنما يكون جمعاً عرفياً لو كان ظاهر روايه الصباح الالتفات فى الأثناء، بينما ظاهرها صوره الالتفات بعد الفراغ من سوره التوحيد، فيه نظر، إذ لا نسلم ظهور «قرأ» فى إتمام القراءه بل يطلق هذا التعبير لمن التفت فى الأثناء، فإن القراءه تطلق باعتبار البعض كما تطلق باعتبار الكل.

أما ما أفتى به الفقيه (١) _ مما ظاهره أنه متن الروايه _ بقوله: فإن نسيتهما _ أى الجمعه والمنافقين _ أو واحده منهما فى صلاه الظهر وقرأت غيرهما ثم ذكرت فارجع إلى سوره الجمعه والمنافقين ما لم تقرأ نصف السوره، فإن قرأت نصف السوره فتمم السوره واجعلهما ركعتى نافله وسلّم فيهما وأعد صلاتك بسوره الجمعه والمنافقين، ففيه: إنه لا يستبعد أن يكون اجتهاداً منه فى جمع الروايات.

وأما الرضوى (عليه السلام): «فإن ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سوره قارجع إلى سوره الجمعه، وإن لم تذكرها إلا بعد ما قرأت نصف سوره فامض فى صلاتك» (٢)، ففيه: إنه ضعيف سنداً ودلاله.

ثم إنه لا شك فى اعتبار البسمله من النصف لكونها جزءاً من السوره _ كما ذكره المستند _ لكن هل الاعتبار بالنصف الحروف

ص: ٤١٣

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٠١ الباب ٤٥ فى وصف الصلاه

٢- فقه الرضا: ص ١٢ س ٧

وأما إذا شرع في الجحد أو التوحيد عمداً فلا يجوز العدول إليهما أيضاً.

أو الكلمات أو أنه عرفى؟ الظاهر الثالث، لأنه المتفاهم منه عرفاً، فإذا كانت سورة أربع صفحات يقال لصفحتين منها إنها نصف السورة، والأحوط ملاحظه الكلمات، وأحوط منه ملاحظه الحروف، وإذا قيل بالحروف فالمراد الحروف المقروءه لا المكتوبه، إذ الكتابه تزيد وتنقص عن القراءه، والمنصرف من الأدله القراءه لا الكتابه.

{وأما إذا شرع في الجحد أو التوحيد عمداً فلا يجوز العدول إليهما أيضاً} وقد تقدم وجهه، وإن الأقوى جواز العدول مطلقاً.

بقي شيء وهو: الظاهر إنه إذ عدل في سائر السور وفي المقام فإن كان قد فات موالاه البسملة لزم إعادتها للسوره المعدول إليها، أما إذا لم يفت الموالاه فهل تجب إعادته البسملة، كما أفتى بذلك مصباح الفقيه، أو يفصل بين ما إذا قرأها بقصد المعدول إليها ثم نسي فقرأ المعدول عنها، فلا يعيد البسملة، وبين غير هذه الصوره فيعيد البسملة كما ذكره المستند، أو لا يعيد مطلقاً لأصالة عدم سقوط صلاحية البسملة عن التحاق أيه سوره بها بالفصل بما لا يبطل الموالاه؟ احتمالات، لا يعيد الأخير، والأحوط الأول.

مسألة ١٧ عدم العدول من الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة

مسألة ١٧ _ الأحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة وإن لم يبلغ النصف.

{مسألة ١٧ _ الأحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين إلى غيرهما في يوم الجمعة وإن لم يبلغ النصف} وذلك لأن كونهما وظيفه مؤكده حتى أنه يعدل إليهما من الجحد والتوحيد يوجب تقييد إطلاقات أدله العدول بذلك، ويؤيد ذلك ما عن الدعائم قال (عليه السلام): «وكذلك سورة الجمعة أو سورة المنافقين في الجمعة لا يقطعها إلى غيرهما، وإن بدأ بقل هو الله أحد قطعها ورجع إلى سورة الجمعة أو سورة المنافقين»^(١).

أقول: حيث إن قراءتهما في الجمعة مستحبه كما سيأتى لم يكن وجه للمنع عن العدول عنهما، وخبر الدعائم ليس بحجه في مقابل الإطلاقات، فالاحتياط في المسألة استجابى لا وجوبى، ثم الظاهر إنه يجوز العدول من إحداهما إلى أخرى، إذا قرأها في غير موضعها وإن تجاوز النصف لفحوى العدول من الجحد والتوحيد إليهما.

ص: ٤١٥

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦١ فى ذكر صفات الصلاة

مسأله _ ١٨ _ يجوز العدول من سوره إلى أخرى فى النوافل مطلقاً وإن بلغ النصف.

{مسأله _ ١٨ _ يجوز العدول من سوره إلى أخرى فى النوافل مطلقاً وإن بلغ النصف} لا ينبغى الشبهه فى هذا الحكم بعد أن كان قراءه سوره وبعض سوره وسوره جائزه فى النافله، فإنه لا يجب على من يقرأ الجحد أو التوحيد إن بلغ ما بعد نصف السوره أن يتم ما قرأ، وكأنه لوضوح ذلك أهمل كثير من الفقهاء هذه المسأله، وقد صرح بالجواز الشيخ فى النهايه والشهيد فى الذكرى على ما حكى عنهما، بل نسب إلى ظاهر الأصحاب من جهه إيرادهم الحكم فى طى أحكام الفرائض، وانصراف أدله حرمه العدول إلى الفرائض، بضميمه استبعاد أن يكون ذلك على نحو الواجب الشرطى، مانع عن التمسك بإطلاق الروايات المانعه عن العدول، وحال ما ذكرناه هنا حال بعض المسائل السابقه التى ذكرنا فيها أن المعيار على النافله والفريضه الأصلية منهما، فحال النافله المنذوره حالها قبل النذر، وحال الفريضه المعاده حالها فيها إذا لم تكن معاده.

مسألة ١٩ جواز العدول من سورة إلى أخرى مع الضرورة

مسألة ١٩ _ يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد والتوحيد، كما إذا نسي بعض السورة

{مسألة ١٨ _ يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجحد والتوحيد} لا ينبغي الإشكال في ذلك، وقد صرح به الجواهر، وتبعه المستمسك وغيره، وذلك لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولأنه هو المنبسط من النص والفتوى، ولحديث «لا تعاد»،^(١) فلا يقال بإعادة الصلاة.

{كما إذا نسي بعض السورة} ويدل عليه ما رواه علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يفتتح سورة فيقرأ بعضها ثم يخطأ ويأخذ في غيرها حتى يختمها، ثم يعلم أنه قد أخطأها هل له أنه يرجع في الذي افتتح وإن كان قد ركع وسجد؟ قال (عليه السلام): «إن كان لم يركع فليرجع إن أحب وإن ركع فليمض»^(٢).

والرضوى (عليه السلام): سألت العالم (عليه السلام) عن رجل يقرأ في المكتوبه نصف السورة ثم ينسى فيأخذ في الأخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع؟ قال (عليه السلام): «لا بأس به»^(٣).

وروايه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من غلط في سورة فليقرأ قل هو الله أحد ثم ليركع»^(٤).

ص: ٤١٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٤ الباب ٢٢ من القراءة ح ٤

٣- فقه الرضا: ص ١١ س ٢٠

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٣ الباب ٤٣ من القراءة في الصلاة ح ١

أو خاف فوت الوقت بإتمامها أو كان هناك مانع آخر، ومن ذلك ما لو نذر أن يقرأ سورة معينة في صلاته فنسى وقرأ غيرها، فإن الظاهر جواز العدول وإن كان بعد بلوغ النصف، أو كان ما شرع فيه الجحد أو التوحيد.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل يقرأ في المكتوبه بنصف السوره ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل أن يركع؟ قال: «يركع ولا يضره» (١)، فإن إطلاق هذه الروايات يشمل المقام، بل مناطها يشمل سائر الضرورات.

{أو خاف فوت الوقت بإتمامها} ويبدل عليه بالإضافة إلى ما ذكرناه هنا ما تقدم من لزوم تقديم الوقت على السوره {أو كان هناك مانع آخر} كالتقيه ونحوها {ومن ذلك ما لو نذر أن يقرأ سورة معينة في صلاته فنسى وقرأ غيرها فإن الظاهر} لدى المصنف {جواز العدول وإن كان بعد بلوغ النصف أو ما كان ما شرع فيه الجحد أو التوحيد} وذلك لأن إتمامها يوجب مخالفه النذر ومخالفه النذر حرام، فاللازم عليه فراراً من المخالفه العدول، وعليه يكون العدول واجباً، وقول المصنف (جواز العدول) يراد به اللزوم، ولفظ (الجواز) في مقابل المنع، فلا يراد به الجواز الاصطلاحي، وعلى هذا فإذا تعمد عدم العدول وقرأ بقيه السوره كانت صلاته باطله، من جهه أن هذه القراءه محرمه، كما تقدم مثله في قراءه العزائم، ويحتمل أن يريد بالجواز معناه الاصطلاحي فيجوز كل من العدول والإتمام، وذلك لتعارض دليلي حرمة الحنث وحرمة العدول فيتساقطان ويكون

ص: ٤١٨

الأصل الجواز عدولاً أو إتماماً، وعلى كلا التقديرين فى معنى (الجواز) يكون الشروع سورة فى غير المنذوره عمداً حاله حال إتمام السوره عمداً بعد الالتفات، فإن قلنا هناك بالإبطال نقول هنا به أيضاً، وإن قلنا هناك بجواز كل من الإتمام والعدول نقول به هنا أيضاً، فيما إذا كان ما شرع به عمداً الجحد أو التوحيد، أما إذا كان غيرهما فلا دوران بين حرامين، إذ يجوز العدول إذا لم يتجاوز النصف.

هذا كله وجه كلام المصنف، لكن الظاهر وجوب الإتمام وعدم جواز العدول، إذ النذر لا يجعل الحرام جائزاً، فإن العدول عن السورتين وبعد تجاوز النصف فى سائر السور ليس بجائز، والنذر لا يمكن أن يجعل غير الجائز جائزاً، سواء كان حال النذر غير جائز أو كان حال الأداء غير جائز، إلا فى موردى نذر الإحرام قبل الميقات ونذر الصوم فى السفر، فإنه كما لا يصح أن ينذر الإنسان أن يصوم فى هذا اليوم الذى هو عيد، كذلك لا يصح أن ينذر فى اليوم السبت الآتى الذى يصادف العيد، سواء علم حال النذر بالمصادفه أم لم يعلم، ولذا اخترنا أنه لا يصح للمرأة غير المتزوجه أن تنذر أن تصوم كل خميس، فإنه إن اتفق أن تزوجت ولم يرض الزوج بصومها بطل، وقد فصلنا الكلام فى ذلك فى كتاب الحج، فراجع.

وعليه فإذا نذر قراءه سورة معينه، ولم نقل بجواز القران، وإلا أتم السوره التى بيده وجاء بالسوره المنذوره، أو قلنا بجواز القران، لكنه قصد فى النذر السوره الأولى التى يقرأها، فنسى وشرع فى غيرها ثم التفت جاز له الإتمام وإن لم يكن جحداً وتوحيداً ولم يتجاوز النصف، وذلك لأن النذر لا يتعلق بترك السوره، وإنما بفعل السوره المنذوره، إذ النذر لا يتعلق بترك الراجح، ومنه

يعلم أنه يحق له أن يقرأ سورة غير المنذوره.

نعم فى كلتا الصورتين يلزم عليه الكفاره للحنث وإن صحت صلاته، ومثل ذلك إذا نذر أن يصلى جماعه فصلى فرادى اختياراً، فإن صلاته ليست باطله، إذ ليست فرادى مرجوحه حتى يمكن تعلق النذر بتركها، لكن حيث إن صلاته فرادى لا تدع مجالاً لصلاته جماعه _ فيما لو أراد بالنذر أن يأتى الواجب جماعه _ كان تركه الجماعه حنثاً، ومثله ما لو نذر أن يصوم غداً، وكان صيامه هذا اليوم يذهب بقدرته على الصيام غداً، فإن صومه هذا اليوم لا يكون باطلاً، ولا خلافاً للنذر، وإنما تركه الصيام غداً يكون موجباً للكفاره لأنه حنث عمدًا، حيث إن سلبه قدرته كان باختياره، فإن الممتنع بالاختيار لا ينافى الاختيار.

ص: ٤٢٠

مسألة ٢٠ موارد وجوب الجهر بالقراءة على الرجال، ووجوب الإخفات

مسألة ٢٠ _ يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصباح والركعتين الأولتين من المغرب والعشاء

{مسألة ٢٠ _ يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصباح والركعتين الأولتين من المغرب والعشاء} على المشهور شهره عظيمه، بل عن المنتهى والتذكرة نسبتة إلى أكثر علمائنا، وعن الخلاف والغنية الإجماع عليه، خلافاً لما عن السيد والإسكافي من استحبابه، واختاره طائفه من متأخري المتأخرين كصاحبى المدارك والذخيره، ويميل إليه كلام الأردبيلي _ كذا فى المستند _ وعن الكفايه أنه غير بعيد، وعن البحار أنه لا يخلو عن قوه، والأقرب ما هو المشهور وذلك لجمله من الروايات:

كصحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام)، فى رجل جهر فيما لا ينبغى الإجهار فيه وأخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه؟ فقال (عليه السلام): «أى ذلك فعل معتمداً فقد نقض صلاته، وعليه الإعادة، فإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدرى فلا شىء عليه وقد تمت صلاته». (١)

ومفهوم صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً، قلت له: رجل جهر بالقراءة فيما لا ينبغى الجهر فيه لو أخفى فيما لا ينبغى الإخفاء فيه وترك القراءة فيما ينبغى القراءة فيه وقرأ فيما لا ينبغى القراءة فيه؟ فقال (عليه السلام): «أى ذلك فعل ناسياً أو ساهياً فلا شىء عليه» (٢).

وما رواه فضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) فى حديث أنه ذكر العله

ص: ٤٢١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٦ الباب ٢٦ من القراءة فى الصلاه ح ١

٢- المصدر: ح ٢

التي من أجلها جعل الجهر في بعض الصلوات دون بعض، إن الصلوات التي يجهر فيها إنما هي في أوقات مظلمه فوجب أن يجهر فيها ليعلم المار أن هناك جماعه، فإن أراد أن يصلى صلى لأنه إن لم ير جماعه علم ذلك من جهه السماع، والصلاتان اللتان لا يجهر فيهما إنما هما بالنهار في أوقات مضيئه فهي من جهه الرؤيه لا يحتاج فيها إلى السماع(١).

وما رواه محمد بن عمران، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: «لأى عله يجهر في صلاه الجمعه وصلاه المغرب وصلاه العشاء الآخره وصلاه الغداه، وسائر الصلوات الظهر والعصر لا يجهر فيهما _ إلى أن قال _ فقال: «لأن النبي (صلى الله عليه وآله) لما أسرى به إلى السماء كان أول صلاه فرض عليه الظهر يوم الجمعه، فأضاف الله تعالى إليه الملائكه تصلى خلفه وأمر نبيه (صلى الله عليه وآله) أن يجهر بالقراءه ليتبين لهم فضله، ثم فرض عليه العصر ولم يصف إليه أحداً من الملائكه وأمره أن يخفى القراءه لأنه لم يكن وراءه أحد، ثم فرض عليه المغرب وأضاف إليه الملائكه فأمره بالأجهار وكذلك والعشاء الآخره فلما كان قرب الفجر نزل ففرض الله عليه الفجر بالإجهار ليبين للناس فضله كما بين للملائكه فلهذه العله يجهر فيها»(٢).

أقول: لعل عله عدم إضافه الملائكه في العصر بيان حكم الانفراد، كما يتبين قبل ذلك حكم الجماعه، وإضافه الملائكه في العشاء لبيان أهميه العشاء

ص: ٤٢٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٣ الباب ٢٥ من القراءه في الصلاه ح ١

٢- المصدر: ص ٧٦٤ ح ٢

وكذلك الصحيح بالنسبة إلى الناس _ كما أنه لا منافاه بين أن تكون هناك علل _ منها: عله امتداد الكيفيه التي شرع فيها، كما قال تعالى: من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل (١) أى من ابتداء ذلك، ومنها: عله الإجهار فى كل صلاه صلاه.

وفى خبر محمد بن حمزه (٢) مثله، إلا أنه ذكر صلاه الفجر موضع صلاه الجمعه وترك ذكر الغداه. ولا بعد فى أن يكون قصه المعراج مكرراً، وهذه الأخبار ظاهره فى كون الجهر وظيفه، والإشكال فى بعضها سنداً أو دلاله أشبه بالمناقشات اللفظيه، ويؤيد المطلوب معهوديه الجهر والإخفات فى الصلوات المذكورات، ما رواه الفقيه: أن يحيى بن أكثم القاضى سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن صلاه الفجر لم يجهر فيها بالقراءه وهو من صلاه النهار وإنما يجهر فى صلاه الليل؟ فقال (عليه السلام): «لأن النبى (صلى الله عليه وآله) كان يغلس بها فقربها من الليل». (٣)

كما يدل عليه أو يؤيده ما تواتر فى مداومه النبى (صلى الله عليه وآله) وجميع الصحابه والأئمه (عليهم السلام) بالجهر فى هذه الصلوات والإخفات فى الظهر فاللازم التأسى بهم، لقوله (صلى الله عليه وآله): «صلّوا كما رأيتمونى أصلى». (٤)

وما رواه الصدوق (رحمه الله)، عن النبى (صلى الله عليه وآله) فى حديث أسئله

ص: ٤٢٣

١- سورة المائده: الآيه ٣٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٤ الباب ٢٥ من القراءه فى الصلاه ذيل الحديث ٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٣ الباب ٤٥ فى وصف الصلاه ح ١١

٤- العوالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

اليهودى، قوله (صلى الله عليه وآله): «والإجهار فى ثلاث صلوات» الحديث. (١)

وما رواه الكاهلى قال: صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) فى مسجد بنى كاهل الفجر، وجهر فى السورتين وقتت قبل الركوع وسلم واحده. (٢)

ومفهوم ما رواه الشهيد، عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «صلاه النهار عجماء». (٣)

بل وإشعار ما رواه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة فى الفريضة والنافله؟ قال (عليه السلام): «لا، إلا أن تكون امرأه تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها». (٤)

ويدل عليه أيضاً روايه زراره، قال (عليه السلام): «والإجهار بالقراءة واجب فى صلاه المغرب والعشاء والفجر». (٥)

بل وهناك متواتر الروايات التى تشعر بأن بعض الصلوات جهريه وبعضها إخفاتي، كما يظهر ذلك لمن راجع جامع أحاديث الشيعة فى باب وجوب الجهر على الرجل فى الصلوات الثلاث.

أما القائل بعدم الوجوب، فقد استدل بصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى

ص: ٤٢٤

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٢١ الباب ٤ من القراءة ح ٤

٢- المصدر: ح ٥

٣- المصدر: ح ٦

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٢ الباب ٣١ من القراءة فى الصلاه ح ٣

٥- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٥ الباب ٦ من كيفية الصلاه ح ٣

(عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه أن لا يجهر؟ قال (عليه السلام): «إن شاء جهر وإن شاء لم يفعل» (١).

قالوا: وهذه الرواية توجب حمل الروايات الآمرة بالجهر على الاستحباب، كما استدلوا بقوله تعالى: «ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها» (٢)، وبأصاله عدم وجوب الجهر.

ويرد على الأول: إن الرواية ذات احتمالات:

الأول: هل عليه أن لا يجهر، كما تقدم، وعليه هل «إن» مكسوره شرطيه، فالمعنى هل عليه شيء إن لم يجهر، أو أن «ان» مفتوحه مصدرية، فالمعنى هل عليه عدم الجهر، و«على» حينئذ بمعنى اللام مثل (سلام عليك) فإن كلا من «على» و«اللام» يأتي بمعنى الآخر مثل «فللعوام أن يقلدوه» (٣)، على إشكال فى كون لام للعوام بمعنى على، لاحتمال أن يكون فى مقام دفع توهم الحظر، إذ التقليد بنفسه غير جائز، للزوم العلم أولاً وبالذات، والتقليد لا يوجب العلم فتأمل.

الثانى: هل له أن لا يجهر، كما فى نسخه المعتبر.

الثالث: هل عليه أن يجهر، كما عن قرب الإسناد وكشف اللثام ومفتاح الكرامه، وهذه الاحتمالات والاضطرابات توجب إسقاط الروايه عن الحجيه

ص: ٤٢٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٥ الباب ٢٥ من القراءة فى الصلاه ح ٦

٢- سورة الإسراء: الآيه ١١٠

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ٩٤ الباب ١٠ من أبواب صفات القاضى ح ٢٠

لا يبقى مجال للاعتماد عليها، مضافاً إلى الشذوذ واحتمال التقيه فيها لكون ذلك مذهب العامه.

وأما الآيه فالظاهر منها أن المراد عدم العلو المفرط وعدم الإخفاء المفرط، فتقيد بأدله الجهر والإخفات، وقد فسرت الآيه المباركه فى الروايات بما ذكرناه فراجع.

وأما الأصل فهو منقطع بالدليل فلا مجال له، هذا كله دليل على وجوب الجهر فى قراءة الصلوات الثلاث، وأما عدم وجوب الجهر فى بقية الأذكار منها، فيدل عليه ما تقدم من خبر محمد بن حمران: «أمر نبيه أن يجهر بالقراءة».

وخبر يحيى بن أكثم: «لم يجهر فيها بالقراءة»، وروايه الكاهلى: «وجهر فى السورتين». وروايه على بن جعفر: «الجهر بالقراءة»، وروايه زراره: «الإجهار بالقراءة»، وغيرها من الروايات الواردة فى صلاه الجماعه وصلاه الجمععه وصلاه يوم الجمععه، فإنها اشتملت على كون الإجهار إنما هو فى القراءة على نحو ظاهره إن عدم لزوم الإجهار فى سائر الأذكار من الواضحات، كما يدل عليه أيضاً صحيحه على بن يقطين، عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) سألته عن التشهد والقول فى الركوع والسجود والقنوت للرجل أن يجهر به؟ قال (عليه السلام): «إن شاء جهر به، وإن شاء لم يجهر»^(١).

وصحيحه على بن جعفر (عليه السلام): عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يجهر بالتشهد والقول فى الركوع والسجود

ص: ٤٢٤

ويجب الإخفات فى الظهر والعصر فى غير يوم الجمعة، وأما فيه فيستحب الجهر فى صلاة الجمعة

والقنوت؟ قال (عليه السلام): «إن شاء جهر وإن شاء لم يجهر»^(١). والظاهر منهما أن المذكورات من باب المثال، وقد اعترف بذلك جملة من الأعلام كالحداثق ومصباح الفقيه وغيرهما، وإن بالغ الأول فألحق القراءة والتسبيح فى الأخيرتين بذلك، لكنه لا وجه لها بعد ورود الدليل بلزوم الجهر فى القراءة والإخفات فى التسبيح.

{ويجب الإخفات فى الظهر والعصر} فى القراءة على المشهور، وعن السرائر عدم جواز الجهر فى الإخفاتى بلا خلاف، وعن المنتهى والتذكرة نسبه إلى أكثر علمائنا، وعن الخلاف والغنية الإجماع عليه، وذلك لجملة من الروايات المتقدمة، كرواية الفضل: «والصلتان اللتان لا يجهر فيهما»^(٢)، ورواية محمد: «الظهر والعصر لا يجهر فيهما»^(٣)، إلى غير ذلك.

{فى غير يوم الجمعة، وأما فيه فيستحب الجهر فى صلاة الجمعة} بلا إشكال ولا خلاف فى أصل الجهر، بل عن المعتمد والقواعد والتذكرة ونهايه الأحكام والذكرى والبيان وقواعد الشهيد والتنقيح وجامع المقاصد وغيرها الإجماع عليه، ويدل عليه متواتر الروايات التى منها الصحاح وغيرها.

مثل ما رواه عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام): «وليقعد قعدة بين

ص: ٤٢٧

١- المصدر: ص ٩١٨ ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٦٣ الباب ٢٥ من القراءة فى الصلاة ح ١

٣- المصدر: ص ٧٦٤ ح ٢

الخطبتين ويجهر بالقراءة».(١)

وما رواه العزومي، عنه (عليه السلام) قال: «إذا أدركت الإمام يوم الجمعة وقد سبقك بركعه فأضف إليها ركعه أخرى واجهر فيها».(٢)

وما رواه محمد بن مروان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الظهر يوم الجمعة كيف نصليها في السفر؟ فقال (عليه السلام): «تصليها في السفر ركعتين والقراءة فيها جهراً».(٣)

وما رواه زراره، عن الباقر (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «والقراءة فيها بالجهر».(٤)

وما رواه ابن يزيد، قال (عليه السلام): «ويجهر بالقراءة ويقنت في الركعة الأولى منها».(٥)

وما رواه الدعائم: «فصلى الجمعة ركعتين ويجهر بالقراءة».(٦)

إلى غيرها من الروايات، وهذه الروايات كما تراها ظاهره في الوجوب، ولا يوجب صرفها عن ظاهرها إلا أمور:

الأول: الأصل، وفيه: إنه لا يقاوم الدليل.

ص: ٤٢٨

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٧١ الباب ١٠ من صلاة الجمعة ح ٢

٢- المصدر: ص ١٤١ الباب ٢٧ ح ٥

٣- المصدر: ص ١٢٦ الباب ٢٤ ح ٧

٤- المصدر: ص ٥٨ الباب ٤ ح ٢

٥- المصدر: ص ٧٠ الباب ١٠ ذيل الحديث ٢

٦- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٨٣ في ذكر صلاة الجمعة

الثاني: ادعاء الإجماع على الاستحباب، قال في المستمسك _ بعد ذكر جملة من الروايات _ : المحموله على الاستحباب بقرينه الإجماع المدعى فى كلام الجماعه، انتهى. (١). وفيه: إن انعقاد إجماعهم على الاستحباب محل منع، بل ظاهر جماعه منهم الوجوب. نعم المحقق وآخرون قالوا بالندب، وهذا غير الإجماع على الندب.

الثالث: قوله تعالى: «ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها» (٢)، وفيه: ما تقدم.

الرابع: روايه الجعفریات بإسناده عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) قال: «اجهروا بالقراءه فى صلاه الجمععه فإنها سنه» (٣). وفيه: إن لفظ «السنه» ليس نصاً فى الاستحباب حتى يرفع اليد به عن ظاهر الروايات المتقدمه، بل السنه تستعمل فى الوجوب كما تستعمل فى الندب فهى خصوصاً فى المقام حيث سبقها ظاهر الأمر مجمله.

الخامس: الاستدلال بصحيحه على بن جعفر (٤) المتقدمه فى أول المسأله _ كما عن المدارك الاستدلال بها هنا _ وفيه: ما تقدم من اضطراب الروايه مما يسقطها عن الاستدلال، وعليه فاللازم الأخذ بظواهر الأوامر، ولذا قال الفقيه الهمداني: فالقول بوجوب الجهر فيها إن لم يكن أقوى فلا ريب أنه أحوط. وقال فى المستمسك: يشكل رفع اليد عن ظاهر النصوص _ أى الأمره بالوجوب. (٥).

ص: ٤٢٩

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٠٢

٢- سوره الإسراء: الآيه ١١٠

٣- الجعفریات: ص ٤٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٥ الباب ٢٥ من القراءه فى الصلاه ح ٦

٥- المستمسك: ج ٦ ص ٢٠٣

{بل فى الظهر أيضاً على الأتوى} بل هو الأشهر، بل المشهور، ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيحه الحلبي قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى الجمعة أربع ركعات أيجهر فيها بالقراءة؟ قال (عليه السلام): «نعم والقنوت فى الثانية» (١).

وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القراءة فى الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً أجهر بالقراءة؟ فقال (عليه السلام): «نعم». وقال: «اقرأ سورة الجمعة والمنافقين فى يوم الجمعة» (٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال لنا: «صلوا فى السفر صلاة الجمعة جماعة بغير خطبه واجهروا بالقراءة»، فقلت: إنه ينكر علينا الجهر بها فى السفر؟ فقال (عليه السلام): «جاهروا» (٣).

وخبر محمد بن مروان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة ظهر يوم الجمعة كيف نصليها فى السفر؟ فقال: «تصليها فى السفر ركعتين والقراءة فيها جهر» (٤).

وما رواه زرارة عن الباقر (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «وقت الظهر يوم الجمعة حين تزول الشمس ولتجهر بالقراءة فى الركعتين الأولتين إذا كان

ص: ٤٣٠

-
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٥ الباب ٢٤ من صلاة الجمعة ح ١
 - ٢- المصدر: ح ٤
 - ٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٦ الباب ٢٥ من صلاة الجمعة ح ٦
 - ٤- المصدر: ح ٧

وحده ويقنت». وقال الباقر (عليه السلام): «الرجل إذا صلى الجمعة أربع ركعات يجهر، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) أول ما صلى في السماء صلاة الظهر يوم الجمعة جهر بها». (١)

والرضوى: سألت العالم (عليه السلام) عن القنوت يوم الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً؟ فقال: «نعم في الركعة الثانية خلف القراء»، فقلت: أجهر فيهما بالقراءة؟ فقال (عليه السلام): «نعم». إلى غيرها من الروايات.

لكن هذه الروايات محمولة على الاستحباب للشهره العظيمه، بل في مصباح الفقيه إنما يتعين حملها على الاستحباب لعدم معروفية القول بالوجوب عن أحد، ولبعض الروايات:

كصحيح جميل، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجماعه يوم الجمعة في السفر؟ فقال (عليه السلام): «يصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر، ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة إنما يجهر إذا كانت خطبه». (٢)

وصحيح ابن مسلم قال: سألته (عليه السلام) عن صلاة الجمعة في السفر؟ فقال (عليه السلام): «تصنعون كما تصنعون في الظهر، ولا يجهر الإمام فيها بالقراءة، إنما يجهر إذا كانت خطبه». (٣)

وظاهر النهي _ بقرينه الروايات السابقه _ عدم تأكيد الاستحباب لأنه نهى في مقام توهم الوجوب، وفي المسأله أقوال آخر:

ص: ٤٣١

١- المصدر: ص ١٢٥ ح ٣

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٦ الباب ٢٥ في صلاة الجمعة ح ٨

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٦ الباب ٢٥ من صلاة الجمعة ح ١٠

الأول: وجوب الجهر لظاهر الأخبار السابقة وحمل أخبار النهى على التقية، وفيه: إن التقية لا يصار إليها إلا بعد تعذر الجمع الدلالي العرفي، والجمع الدلالي ما ذكرناه، بل الشيخ الذى حمل الخبرين على التقية قال: ويحتمل أن يكون المراد نفي تأكيد الاستحباب فى الظهر، ولذا قال الفقيه الهمداني: إن معروفه الإخفات بين المسلمين واشتتار القول بعدم وجوب الجهر بين العلماء من غير نقل خلاف فيه، بل نقل الإجماع عليه دليل قطعى على عدم وجوبه، ومنه يعلم أن قول المستمسك: فالقول بالوجوب مطلقاً أحوط إن لم يكون أقوى (١)، محل منع.

الثانى: وجوب الإخفات، كما عن ابن إدريس لمطلقات الإخفات المعتضده بالخبرين، وفيه: إن المطلقات لا- محل لها بعد الروايات الناصه على الجهر، ومنه يعلم أن قول السيد البروجردى فى تعليقه: الأحوط الإخفات فيها، ممنوع.

الثالث: قول السيد المرتضى بالتفصيل بين الإمام فيجهر، وغيره فلا يجهر، لخبر ابن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) عن رجل صلى العيدين وحده والجمعه هل يجهر فيهما؟ قال (عليه السلام): «لا- يجهر إلا- الإمام» (٢). وفيه: إنه محمول على عدم تأكيد الاستحباب، بقريته صحيحه الحلبي وروايه زراره والرضوى المتقدمات.

ص: ٤٣٢

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٠٤

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٦ الباب ٢٥ من صلاة الجمعة ح ١٠

فصل

فى مستحبات الأذان والإقامة

٧ _ ٤٣

- مسأله ١ _ القول فى السجود والقعود..... ٢٣
- مسأله ٢ _ ما يستحب لمن سمع المؤذن يقول الشهادتين..... ٢٥
- مسأله ٣ _ مواصفات المؤذن..... ٢٦
- مسأله ٤ _ أحكام أقسام ترك الأذان والإقامة..... ٢٩
- مسأله ٥ _ تعمد الاكتفاء فى الأذان..... ٣٤
- مسأله ٦ _ صدور واقع التكليف فى خلال الأذان والإقامة..... ٣٥
- مسأله ٧ _ اعاده الأذان لو كان المؤذن إماما..... ٣٧
- مسأله ٨ _ ما لو أحدث أثناء الإقامة أو الأذان..... ٣٨
- مسأله ٩ _ أخذ الأجره على أذان الصلاه وأذان الإعلام..... ٣٩
- مسأله ١٠ _ اللحن فى أذان الإعلام..... ٤٣

فصل

فى شرائط قبول الصلاه، وموانع قبول الصلاه

٤٥ _ ٦٢

ص: ٤٣٣

٦٣ _ ٦٤

ف

صل فى النيه

٦٥ _ ١٥٤

مسألة ١ _ وجوب تعيين العمل عند التعدد..... ٧٢

مسألة ٢ _ عدم وجوب قصد الأداء والقضاء والقصر والتمام..... ٧٦

مسألة ٣ _ العدول من القصر إلى التمام وبالعكس..... ٧٩

مسألة ٤ _ عدم وجوب تصور الصلاة تفصيلاً، حين النيه..... ٨٢

مسألة ٥ _ عدم منافاه نيه الوجوب للصلوات المندوبه..... ٨٣

مسألة ٦ _ التلفظ بالنيه..... ٨٥

مسألة ٧ _ نيه من لا يعرف الصلاة..... ٨٦

مسألة ٨ _ اشتراط الخلوص عن الرياء فى نيه العبادات..... ٨٧

مسألة ٩ _ الرياء المتأخر عن العمل العبادى..... ١٠٢

مسألة ١٠ _ العجب المتأخر عن العمل العبادى والمقارن له..... ١٠٥

مسألة ١١ _ أحكام أقسام الضمائم، غير الرياء..... ١٠٨

مسألة ١٢ _ أحكام أقسام الأزدواجيه فى نيه بعض أجزاء الصلاة..... ١١٣

مسألة ١٣ _ لو رفع صوته لإعلام الغير بقصد الجزئيه..... ١١٦

مسألة ١٤ _ وقت النيه..... ١١٨

مسألة ١٥ _ استدامه النيه..... ١٢٠

مسأله ١٦ _ أحكام أقسام نيه القطع أو القاطع ١٢٢

مسأله ١٧ _ لو سبق الخيال أو اللسان القلب ١٢٦

ص: ٤٣٤

- مسأله ١٨ _ الخطأ فى تعيين المنوى، مع ارتكاز النيه فى الذهن... ١٢٧
- مسأله ١٩ _ الشك فى الصلاه الحاضره بين الظهر والعصر..... ١٢٩
- مسأله ٢٠ _ موارد جواز العدول من صلاه إلى أخرى..... ١٣٣
- مسأله ٢١ _ عدم جواز العدول من الفائته إلى الحاضره..... ١٤١
- مسأله ٢٢ _ العدول غير الجائز، مبطل للصلاتين..... ١٤٢
- مسأله ٢٣ _ بطلان الصلاه إذا عدل فى موضع عدم العدول..... ١٤٣

م

- سأله ٢٤ _ مسأله فى العدول غير الجائز..... ١٤٤
- مسأله ٢٥ _ الخطأ فى التطبيق..... ١٤٥
- مسأله ٢٦ _ ترامى العدول..... ١٤٦
- مسأله ٢٧ _ العدول بعد الفراغ..... ١٤٨
- مسأله ٢٨ _ كفايه النيه للعدول..... ١٤٩
- مسأله ٢٩ _ العدول إلى القصر أو الإتمام فى أثناء الصلاه..... ١٥٠
- مسأله ٣٠ _ ما لو قصد الصلاه عما فى الذمه..... ١٥٢
- مسأله ٣١ _ ما لا يعتبر فيه قصد العدد المعين..... ١٥٣

فصل فى تكبيره الإحرام

١٥٥ _ ٢١٨

- مسأله ١ _ التغيير فى صيغه: الله أكبر..... ١٦٨
- مسأله ٢ _ التغيير فى صيغه الله أكبر تحريكاً..... ١٦٩
- مسأله ٣ _ كيفية لفظ: الله أكبر..... ١٧٠

مسأله ٤ _ وجوب القيام والاستقرار فى تكبيره الإحرام..... ١٧١

مسأله ٥ _ ما يعتبر فى صدق التلفظ..... ١٧٣

مسأله ٦ _ من لا يعرف تكبيره الإحرام..... ١٧٧

ص: ٤٣٥

- مسألة ٧ _ كيفية تكبيره الإحرام بالنسبة للأخرس ١٨١
- مسألة ٨ _ حكم التكبيرات المندوبه ١٨٤
- مسألة ٩ _ ترك التعلم فى سعه الوقت ١٨٥
- مسألة ١٠ _ التكبيرات الافتتاحيه ١٨٧
- مسألة ١١ _ طريقه تعيين تكبيره الإحرام ٢٠٠
- مسألة ١٢ _ الطريقه الفضلى فى كيفية الإتيان بالتكبيرات
الافتتاحيه ٢٠٢

- مسألة ١٣ _ استحباب الجهر بتكبيره الإحرام للإمام ٢٠٦
- مسألة ١٤ _ الآداب المرافقه للتكبير، واجبا ومستحبا ٢٠٧
- مسألة ١٥ _ كفايه مطلق الرفع للتكبير ٢١٥
- مسألة ١٦ _ صور الشك فى تكبيره الإحرام ٢١٧

فصل فى القيام

٢١٩ _ ٣٣٠

أقسام القيام ٢١٩

- مسألة ١ _ وجوب القيام حال تكبيره الإحرام ٢٢٨
- مسألة ٢ _ القيام حال القراءه والتسييح، شرط أو واجب ٢٣٠
- مسألة ٣ _ المراد من كون القيام مستحبا حال القنوت ٢٣٣
- مسألة ٤ _ لو نسى القيام حال القراءه ٢٣٥
- مسألة ٥ _ لو نسى القراءه وتذكر بعد الركوع ٢٣٦
- مسألة ٦ _ صور زياده القيام ٢٣٧

مسأله ٧ _ صور الشك في القيام..... ٢٤٠

مسأله ٨ _ شرائط القيام..... ٢٤٠

ص: ٤٣٦

مسألة ٩ _ انتصاب العنق..... ٢٥٤

مسألة ١٠ _ صحه الصلاه عند ترك الانتصاب، والاستقرار ناسيا... ٢٥٥

مسألة ١١ _ عدم تسويه الرجلين فى الاعتماد..... ٢٥٧

مسألة ١٢ _ عدم الفرق بين الاعتماد على الحائط وغيره..... ٢٥٨

مسألة ١٣ _ وجوب شراء ما يعتمد عليه عند الاضطرار..... ٢٦٠

مسألة ١٤ _ تقدم القيام الاضطرارى على الجلوس..... ٢٦١

مسألة ١٥ _ تدرج أبدال القيام والركوع والسجود..... ٢٦٧

مسألة ١٦ _ عدم التمكن من الركوع قائما، أو أصلا..... ٢٨٦

مسألة ١٧ _ الدوران بين الصلاه قائما موميا، أو جالسا مع

الركوع..... ٢٨٩

مسألة ١٨ _ الدوران بين الصلاه قائما ماشيا أو جالسا..... ٢٩٣

مسألة ١٩ _ التمكن من القيام حال الركوع..... ٢٩٦

مسألة ٢٠ _ التمكن من القيام فى بعض الركعات..... ٢٩٧

مسألة ٢١ _ دوران الأمر بين الصلاه ماشيا أو راكبا..... ٣٠٠

مسألة ٢٢ _ وجوب التأخير فى حال الظن فى التمكن..... ٣٠١

مسألة ٢٣ _ التمكن مع القيام مع وجود مانع عنه..... ٣٠٣

مسألة ٢٤ _ الدوران بين مراعاة الاستقبال أو القيام..... ٣٠٤

مسألة ٢٥ _ تجدد العجز فى أثناء الصلاه عن القيام..... ٣٠٥

مسألة ٢٦ _ تجدد القدره فى أثناء الصلاه على القيام..... ٣٠٧

مسألة ٢٧ _ صور تجدد العجز فى أثناء الصلاه..... ٣٠٩

مسأله ٢٨ _ لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام..... ٣١١

مسأله ٢٩ _ وجوب الاستمرار في أفعال الصلاة وأذكارها..... ٣١٢

ص: ٤٣٧

مسألة ٣٠ _ سجود من لا يقدر على السجود..... ٣١٦

مسألة ٣١ _ تخيير المصلى جالسا بين أنحاء الجلوس..... ٣١٧

مسألة ٣٢ _ مستحبات القيام..... ٣٢٧

فصل فى القراءه ٣٣١ _ ٤٣٤

مسألة ١ _ عدم كون القراءه ركنا..... ٣٥٠

مسألة ٢ _ عدم جواز قراءه السور الطوال..... ٣٥٤

مسألة ٣ _ عدم جواز قراءه إحدى سور العزائم فى الفريضة..... ٣٥٩

مسألة ٤ _ ما لو قرأ سورة العزيمه عمدا أو نسيانا..... ٣٧٢

مسألة ٥ _ عدم وجوب قراءه السوره فى النوافل..... ٣٧٣

مسألة ٦ _ جواز قراءه العزائم فى النوافل..... ٣٧٦

مسألة ٧ _ سور العزائم أربع..... ٣٧٨

مسألة ٨ _ البسملة جزء من كل سوره..... ٣٨٠

مسألة ٩ _ اتحاد سورتى الفيل ولإيلاف، والضحى وألم نشرح..... ٣٨٣

مسألة ١٠ _ جواز قراءه أكثر من سوره فى ركعه وأحده..... ٣٨٨

مسألة ١١ _ عدم وجوب تعيين السوره قبل الشروع فيها..... ٣٩٥

مسألة ١٢ _ وجوب إعاده البسملة لأى سوره أراد..... ٣٩٨

مسألة ١٣ _ صور البسملة من غير تعيين سوره..... ٤٠٠

مسألة ١٤ _ لو عين البسملة لسوره ثم نسيها..... ٤٠١

مسألة ١٥ _ الشك أثناء السوره فى تعيين البسملة لها أو لغيرها..... ٤٠٢

مسألة ١٦ _ العدول من سوره إلى أخرى اختيارا..... ٤٠٣

- مسأله ١٧ _ عدم العدول من الجمعة والمنافقين فى يوم الجمعة..... ٤١٥
- مسأله ١٨ _ جواز العدول من سورة إلى أخرى فى النوافل مطلقا..... ٤١٦
- مسأله ١٩ _ جواز العدول من سورة إلى أخرى مع الضروره..... ٤١٧
- مسأله ٢٠ _ موارد وجوب الجهر بالقراءه على الرجال، ووجوب الإخفات ٤٢١

ص: ٤٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

